نصوص في النحو العربي

من القرن الثاني إلى الرابع

اختارها وشرحها وترجم لأصحابها
الدكتور السيد يعقوب بكر
الأستاذ بجامعتي القاهرة وبيروت العربية

١٩٧٠

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
بيروت - ص.ب ٧٤٩

نصوص في النحو العربي

من القرن الثاني إلى الرابع

اختارها وشرحها وترجم لأصحابها
الدكتور السيد يعقوب بكر
الأستاذ بجامعتي القاهرة وبيروت العربية

١٩٧٠

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر

الإهداء

إلى ذكرى

إبراهيم مصطفى

ومصطفى السقا

مقدمـــة

هذه نصوص في النحو العربي من القرن الثـاني إلى الرابـع الهجري ، أو من سِيبَوَيْهِ (المتوفى سنة ١٨٠) إلى ابن جِنّي (المتوفى سنـة ٣٩١) . ويمثّل بينهما المـازِنيّ (المتوفى سنة ٢٤٧) ، والمُبَرِّد (المتوفى سنة ٢٨٥) ، وابن السَّرّاج (المتوفى سنة ٣١٦) ، والزَّجّاجيّ (المتوفى سنة ٣٣٧) ، وابن خالَوَيْهِ (المتوفى سنة ٣٧٠).وسيبويه هو المعلّم الأول في النحو كأرسطو في الفلسفة .

والآثار التي استقيتُ منها النصوص هي الكتاب لسيبويه ،و كتاب التصريف للمـازني ، والمقتضَب للمبرد ، والموجَز في النحو لابن السراج ، و « الإيضاح في علل النحو » و « الجُمَل » للزجاجي ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه ، والمُنْصِف والخصائص وسر صناعة الإعراب لابن جني. وقد شرح ابن جني في « المنصف » كتاب التصريف للمازني ؛ والنص والشرح منشوران معاً في نَسَق واحد ، ولهذا تقدّم موضع « المنصف » في كتابنا على آثار سبقته في الزمن . ولم أشأ أن أفصِل بين آثار ابن جني ، فأقدّم بعضاً وأؤخر بعضاً ، فألحقتُ الخصائص وسر صناعة الإعراب بالمنصف . وبعد آثار ابن جني الثلاثة هذه تطّرد آثار المبرد وابن السراج والزجاجي وابن خالويه .

وقد قَصَرْتُ اختياري على ما نُشِر من آثار النحـاة الذين عاشوا فيما بين القرنين الثاني والرابع . وكم كنت أودّ أن يتضمّن كتابنا نصوصاً لأبي إسحاق الزّجّاج (المتوفى سنة ٣١١) ، تلميذ المبرد وأستاذ الزجاجي، ولكن لم أجد له أثراً نحوياً منشوراً .

★

والنحو بمعناه العام لدى القدماء يشمل النحو والصرف . وقد جمع بينهما سيبويه في كتابه ، ثم خصّ المازني الصرف بكتاب مستقلّ ، ولكن عاد المبرد

فجمع بينهما في « المقتضب » . والنصوص التي يضمها كتابنا هي في النحو بمعناه العام ، أي في النحو والصرف معاً .

والنحو بمعناه العـــام لدى المحدثين (Grammar) يشمل الصوتيّات (Phonology) ، والصيـغ (Morphology) ، والتراكيب (Syntax) . فالقسمان الأولان يدخلان في الصرف؛ فهو يتناول صيغَ الاسم والفعل، والعللَ الصوتية التي يخضع لها الاسم والفعـل في تصاريفهما المختلفة . والقسم الثالث هو النحو بمعناه الخاص ؛ فهو يبحث في العلاقـات بين الكَـلِم في الجملة الواحدة ، والعلاقات بين الجمل بعضها وبعض . والكتب التي ألّفها المستشرقون في النحو العربي ، ككتابي رايت [١] وبروكلمان [٢] ، تتبع التقسيم الثلاثي المذكور مع التمهيد بحديث عن قواعـد الكتابة (Orthography) . ولم يؤلف أحد من علمائنا العرب بعدُ كتاباً فيالنحو العربي علىهذا المثال. ويجدر التنويه هنا بكتابي ركندورف في تراكيب اللغة العربية [٣] ، أي في النحو بمعناه الخاص .

★

وقد راعيت في اختيار النصوص تنوّع موضوعاتها، فلا تجد نصين فيموضوع واحد . ويمكن القول إن النصوص المختارة تمثّل قدراً كبيراً من أبواب النحو والصرف .

وراعيت أن تكون النصوص المختارة مناسبة للقارىء العربي الذي فرغ من دراسة قواعد النحو العامة ، وأخذ يتطلع إلى قراءة النحو في مصادره الأولى.

---

(1) W. Wright , A Grammar of the Arabic Language . Third edition . Two volumes. Cambridge 1896 , 1898 .

(2) C. Brockelmann, Arabische Grammatik. Zwœlfte Auflage. Leipzig 1948 .

(3) H. Reckendorf :
(a) Die syntaktischen Verhältnisse des Arabischen . Leiden 1895.
(b) Arabische Syntax. Heidelberg 1921 .

فهذه المصادر الأولى هي المورد الذي استقى منــه النحويون المتأخرون ؛ ومن الواجب علينا أن نمهّد الطريق للقارىء العربي الناضج للاطلاع عليها والانتفاع بها . وأذكر حــين كنا نقرأ النحو في بعض كتبه المتأخرة كم كنا نتشوّف إلى الاطلاع على آثار النحاة الأوائل الذين تتردّد أسماؤهم في تلك الكتب المتأخرة. ولا أذكر أن أحداً من معلـّمينا – على فضلهم – قرأ معنا طَرَفــاً من كتاب سيبويه أو الخصائص لابن جني ، مع أن الأول العماد الأساسي للنحو ،والثاني خير ما أُلـّف في فقه اللغة .

وأنا ضمين للدارسين أن قراءتهم لنصوص النحو المتقدمـة ستجعله أقرب إلى عقولهم وقلوبهم . فهي – في جملتها – واضحة الفكرة ، مبسوطة العبـارة ؛ وهي تعتمد في احتجاجها على كلام العرب ، لا على تلك التعليلات النحوية المعقدة التي تأثر فيها بعض النحاة المتأخرين بالمناطقـة . ولنذكرْ أن المقتضب في النحو هو للمبرد صاحب الكامل في الأدب . وإن إعجابنـــا لا ينتهي بذلك الأسلوب الأدبي الرائع الذي عالج به ابن جني مسائل اللغة والصرف في كتابه الخصائص.

ومن الإجحاف بالنحو ألا نُطلع طلاّبه إلا على بعض كتبه المتأخرة . فمن حقـّه علينا أن ننقلهم من عتباته الضيقة إلى رحابه الواسعة . ولعلهم بعد التأمل في محاسنه يصبحون من عُشـّاقه ، وقد يصيرون بعد ذلك من المشتغلين بالبحث فيه . والبحث في النحو ، ولا سيما ما تعلـّق بالصرف منه ، يقود إلى البحث في فقه اللغة ، فتزدوج الفائدة .

ولست أغضُّ من قدر النحاة الذين جاءوا بعد القرن الرابـع ، فمنهم من شارَفَ الغاية في الفضل ؛ وإنما أرى وجوب العناية بالنحاة الأوائل الذين وضعوا المصادر النحوية الأولى . وكم أتمنـّى أن تُتاح لي الفرصة ويُسْعِف الجهد لألـْحِق بهذا الكتاب آخرَ مثله يشمل نصوصاً في النحو من القرون اللاحقة ، فتكتمل بذلك صورة التأليف النحوي في عصوره المختلفة .

★

ولم أدّخر جهداً في شرح النصوص النحوية المختارة . وراعيت في شرحها الربط بين مصادرها بعضها وبعض ، لتكون هذه المصادر وَحدة مترابطة في نظر القارىء كما هي في الواقع . وأكثرتُ في الشرح من إيراد النصوص ليَغْنَى بها الكتاب متناً وشرحاً، ولأن إيراد النص قد يكون أوفى بالغرض من تلخيصه.

وقدّمت لنصوص كل نحوي بترجمة وافية له ، عُنِيت فيها ببيان مكانه بين من تقدم عليه وتأخر عنه ، وفصّلت فيها الحديث عن أهمّ آثاره .

★

وثَبَت المراجع الذي في آخر الكتاب يشتمل على مصادر النصوص، والمراجع النحوية التي تكرّرت الإشارة إليها في الهوامش، وكتب الطبقات التي اعتمدت عليها في كتابة التراجم . وما سوى ذلك من مراجع مذكور في ثنايا الكتاب ؛ وحين يرد ذكر المرجع لأول مرة ، يُذكر اسمه كاملاً مع مكان نشره وزمانه ، ثم يُكتفي باسمه وحده بعد ذلك .

★

ولا يفوتني في ختام هذه المقدمة أن أشكر لزميلي الفاضل الأستاذ الدكتور عبد العزيز عتيق بعض أفكاره الطيبة . كذلك أقدّم شكري الجزيل للقائمين على مكتبة جامعة بيروت العربية ، ولا سيما أمينها الفاضل الأستاذ أحمد قطب الذي لم يدّخر وُسْعاً في توفير المراجع التي احتجت إليها .

ولا يفوتني أيضاً أن أشكر للأستاذ مصطفى كريدية ، صاحب دار النهضة العربية ببيروت ، حسن استعداده لنشر الطبعة الأولى من هذا الكتاب .

وأخيراً أودّ أن أنوّه بالجهود الطيبة التي بذلها القائمون على مطبعة دار لبنان للطباعة والنشر ببيروت لإخراج الكتاب في هذه الصورة الحسنة .

السيد يعقوب بكر

بيروت في آذار (مارس) ١٩٧٠

ترجمة سِيبَوَيْهِ

هو أبو بِشر عمرو بن عثمان بن قَنبَر، صاحب «الكتاب»: أول كتاب جامع في النحو. كان من أهل فارس، ومنشؤه بالبصرة. وكانت وفاته سنة ١٨٠ هـ على أوسط الأقوال، ومكان وفاته موضع خلاف.

ويقول الزبيدي في «طبقات النحويين واللغويين» (ص٧٤) إنه توفي وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة. ويقول الأزهري في مقدمة «تهذيب اللغة»[1] (ص١٩) إنه مات وقد نَيَّفَ على الأربعين، ويقول عن كتابه: «وما علمت أحداً سمع منه كتابه هذا، لأنه اختُضِر[2] وأسرع إليه الموت». ويرى ياقوت (١٦/١١٥) أن القول بوفاته وقد نيّف على الأربعين هو الصحيح، «لأنه قد روى عن عيسى بن عمر[3]، وعيسى بن عمر مات سنة تسع وأربعين ومائة، فمن وفاة عيسى إلى وفاة سيبويه[4] إحدى

(١) طبع في القاهرة (١٩٦٤ -) في خمسة عشر جزءاً.

(٢) اختضر الشاب: مات فتياً.

(٣) كما سيلي.

(٤) على اعتبار أنها كانت سنة ١٨٠ هـ.

وثلاثون سنة ، وما يكون قد أخذ عنه إلا وهو يعقـل ، ولا يعقل حتى يكون بالغاً والله أعلم» .

أخذ سيبويه النحو عن الخليل بن أحمد الفُرْهُوديّ الأزديّ ،ولازمه، وتتلمذ له[1] . وقد كان أخذ شيئاً من النحو عن عيسى بن عمر الثقفيّ ، ويونس بن حبيب . وأخذ اللغة عن أبي الخطّاب عبد الحميد بن عبدالمجيد

---

(١) روى نصر بن علي بن نصر الجَهْضَميّ (وهو ابن علي بن نصر الجهضمي تلميذ الخليل) أن سيبويه كان يستملي على حمّاد بن سَلَمة (وهو من متقدمي النحويين البصريين) ، فقال حماد يوماً : قال رسول الله ﷺ : « ليس أحد من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عنه ليس أبا الدَّرْداء » ، فقال سيبويه : «ليس أبو الدرداء » ، فقال له حماد : لحنت يا سيبويه ، « ليس أبا الدرداء » ، فقـال سيبويه: لا جَرَمَ لأطلبنّ علماً لا يلحّنني معه أحد ؛ فطلب النحو، ولزم الخليل. انظر نزهة الألباء ٤٠-٤١ و ٦١، وأخبار النحويين ٣٤، وياقوت ١٠/٢٥٥ (في ترجمة حماد بن سلمة) ، والقفطي ٢/٣٥٠ و ٣٥٥ . والخبر في « مجالس العلماء » للزجّاجيّ(ص ١٥٤-١٥٥) نقلاً عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، وكذلك في «طبقات النحويين واللغويين » للزبيدي (ص٦٦) نقلاً عن أبي علي القالي البغدادي.

وقد رفع سيبويه (أبو) توهّماً أنها اسم (ليس) ، ولكن (ليس) هنا أداة استثناء ، فاسمها مستتر وجوباً ، و(أبا) خبرها . وقد تحدث سيبويه عن (ليس) و(لا يكون) اللتين للاستثناء في «الكتاب» (١/٣٧٦-٣٧٧ ، ط بولاق).

وهذه الحكاية تذكرنا بالحكاية التي حفزت ابن جنّي (بعد سيبويه بقرنين) إلى إتقان علم الصرف ، وسنوردها في ترجمته .

وأبو الدرداء هو عويمر بن عامر ، توفي سنة ٣٢ هـ في خلافة عثمان .

الأخفش الكبير ، وعن أبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاريّ [1] .

« قال نصر بن علي : وبرز من أصحاب الخليل أربعة: عمرو بن عثمان ابن قنبر أبو بشر المعروف بسيبويه ، والنّضْر بن شُمَيْل ، وعلي بن نصر الجهضميّ ، ومؤرِّج السَّدُوسيّ . وكان أبرعهم في النحو سيبويه، وغَلَبَ على النضر بن شميل اللغة ، وعلى مؤرج الشعر واللغة ، وعلى عليّ بن نصر الجهضمي الحديث »[2] .

وعامة الحكايةَ في كتاب سيبويه عن الخليل . فكلما قال سيبويه : « سألته » أو قال: «قال » من غير أن يذكر قائله، فهو الخليل بن أحمد[3] .

---

(١) يقول ابن قتيبة في كتاب « المعارف » (ط دار الكتب المصرية ١٩٦٠، بتحقيق ثروت عكاشه ، ص ٥٤٤) : « وحدثني أبو حاتم (السجستاني) قال : حدثني أبو زيد (الأنصاري) قال : كان سيبويه غلاماً يأتي مجلسي ، وله ذؤابتان. قال : وإذا سمعته يقول: « أخبرني من أثق بعربيته » فإنما يريدني » .

(٢) نزهة ٦٢ . أخبار ٣٧-٣٨ .

(٣) أخبار ٣١ . وفي ص ٦-٧ من خطبة أبي عبد الله الرّباحيّ ، النحوي الأندلسي (المتوفى سنة ٣٥٣ هـ) ، لروايته لكتاب سيبويه ، التي اعتمد عليها عبد السلام هارون في نشرته الجديدة للكتاب، أن أبا إسحاق الزجّاج (المتوفى سنة ٣١١ هـ) قال : « إذا قال سيبويه بعد قول الخليل : « وقال غيره » فإنما يعني نفسه ، لأنه أجلّ الخليل عن أن يذكر نفسه معه ؛ وإذا قال : « وسألته» فإنما يعني الخليل » .

وفى « طبقات النحويين واللغويين » (ص ٧٧ــ٧٨) [١] أن نصر بن علي الجهضمي قال : « لما أراد سيبويه أن يؤلف كتابه قال لأبي (أي علي بن نصر الجهضمي) : تعال نحيي علم الخليل » . وحكى سيبويه كثيراً عن يونس بن حبيب ، كما حكى عن الأخفش الأكبر وعيسى بن عمر .

وأخذ عن سيبويه أبو الحسن سعيد بن مَسْعَدة ، الأخفش الأوسط ، وأبو علي محمد بن المستنير المعروف بقُطْرُب [٢] . والأخفش هو « الذي تكلم على كتاب سيبويه وشرحه وبيّنه ، وهو معظّم في النحو عند البصريين الكوفيين » [٣] . ويقول ابن النديم في ترجمة الأخفش (الفهرست، ص٥٢) : « أخذ عن سيبويه ، وهو أحد أصحابه ؛ وكان الأخفش أسنّ منه ، ولقي من لقيه سيبويه من العلماء . والطريق إلى كتاب سيبويه الأخفش؛ وذلك أن كتاب سيبويه لا يُعلم أن أحداً قرأه عليه ولا قرأه سيبويه [٤] ، ولكنه لما مات قُرىء الكتاب على الأخفش . وكان ممن قرأه عليه الجَرْميّ ، وأبو عثمان المازنيّ [٥] ، وغيرهما » .

---

(١) انظر أيضاً خطبة الرباحي ، ص ٨ .

(٢) « والقطرب دويبة تدبّ لا تفتر . ويقــال إن سيبويه لقّبه بذلك لمباكرته إياه في الأسحار. قال له يوماً : ما أنت إلا قطرب ليل» (الفهرست ٥٢ أسفل – ٥٣) .

(٣) مراتب ٦٨ .

(٤) لأنه مات شاباً كما قال الأزهري .

(٥) انظر ترجمة المازني فيما يلي .

وورد سيبويه إلى بغداد أيام الرشيد، وناظر بها الكسائي[1] وأصحابه. والمناظرة مشهورة ذكرها الزجاجي في « مجالس العلماء » (ص ٨ـ١٠) ، والزبيدي في « طبقات النحويين واللغويين » (ص ٦٨ـ٧٣)، والخطيب البغدادي (١٢/١٠٤ـ ١٠٥ ، في ترجمة علي بن المبارك النحوي)، وياقوت (١٦/١١٩ـ١٢٠) ، والقفطي (٢/٣٤٨ و ٣٥٨ـ٣٥٩).

•

وكتاب سيبويه في النحو أشهر من نار على علم ، فهو الكتاب الذي سماه الناس قرآن النحو[2]. « فكان يُقال بالبصرة : « قرأ فلان الكتاب»، فيُعلم أنه كتاب سيبويه ؛ و« قرأ نصف الكتاب » ، ولا يُشكّ أنه كتاب سيبويه »[3].

وهذه أقوال بعض العلماء المتقدمين فيه :

---

(١) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي المتوفى سنة ١٨٩هـ . كان عالم أهل الكوفة وإمامهم غير مُدافَع فيهم ، إليه ينتهون بعلمهم ، وعليه يعوّلون في روايتهم ؛ ويقال إنه حَمَلَ إلى أبي الحسن الأخفش خمسين ديناراً ، وقرأ عليه كتاب سيبويه سراً (مراتب ٧٤). ويروى عن الكسائي قوله : « لم يكن في القوم – يعني البصريين – أعلم من الأخفش . نبّههم على عُوار (عيب) الكتاب وتركهم » يعني كتاب سيبويه » (مراتب ٦٨) .

(٢) مراتب ٦٥ .

(٣) أخبار ٣٩ .

(أ) قال محمد بن سلاّم الجُمَحيّ (المتوفى سنة ٢٣١ هـ) ، صاحب « طبقات الشعراء » ، وقد أدرك سيبويه: « كان سيبويه النحوي ... غاية الخَلْق في النحو ، وكتابه هو الإمام فيه ».(١)

(ب) قال أبو عثمان المازني (المتوفى سنة ٢٤٧ هـ) : « من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ »(٢).

(جـ) قال عمرو بن بحر الجاحظ (المتوفي سنة ٢٥٥ هـ) : « أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك(٣) ، ففكرت في شيء أهديه له ، فلم أجد شيئاً أشرف من كتاب سيبويه ، فقلت له : أردت أن أهدي لك شيئاً ، ففكرت فإذا كل شيء عندك ، فلم أرَ أشرف من هذا الكتاب ، وهذا كتاب اشتريته من ميراث الفرّاء(٤) . فقال : « والله ما أهديتَ إليّ شيئاً

---

(١) الخطيب ١٢/١٩٦ .

(٢) أخبار ٣٩ . وانظر ترجمة المازني فيما يلي . ولاحظ أن « المديني » في إنباه الرواة (٢/٣٤٨) تحريف « المازني » .

(٣) المعروف بالزيات ، وزير الخليفة المعتصم .

(٤) أبو زكريا يحيى بن زياد ، المتوفى سنة ٢٠٧ هـ ، من تلاميذ الكسائي . وكان الفراء شديد التعصب على سيبويه ، وكذلك كان أبو موسى الحامض (المتوفى سنة ٣٠٥ هـ) تلميذ ثعلب . يقول أبو الطيب اللغوي في « مراتب النحويين » (ص ٨٧) وهو يترجم للفراء : « وكان زائد العصبية على سيبويه. فأخبرنا محمد بن عبد الواحد (أبو عمر الزاهد المعروف بغلام ثعلب) قال: أخبرنا ثعلب عن=

أحبّ إلي منه »[1] .

وقال الجاحظ أيضاً عن كتاب سيبويه : « لم يكتب الناس في النحو

=سلمة (بن عاصم) قال : مات الفراء وتحت رأسه كتاب سيبويه. قال أبو عمر محمد بن عبد الواحد: فقام الحامض أبو موسى إلى ثعلب فقال: إنما كان لا يفارقه لأنه كان يتتبع خطأه ولُكْنَته». ويقول أبو الطيب بعد ذلك (ص٨٧–٨٨): « وكانت العصبية قد ذهبت بعقل الحامض . فمن ذلك ما حدثنا بـــه محمد بن عبد الواحد قال : أخبرني ابن كيسان قال : رأيت في المنام الجن وهم يتناظرون في كل فن من العلوم فقلت لهم : إلى من تميلون في النحو ؟ فقالوا : إلى سيبويه . قال محمد : فأخبرت بهـــذا الحديث ثعلباً بحضرة أبي موسى الحامض ، فغضب الحامض ثم قال : قد صدق، إنما سيبويه دجّـال شيطان ،فلذلك تميل إليه الجن. فأسكته أبو العباس ثعلب » .

فثعلب ، إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه (توفي سنة ٢٩١ هـ) ، لم يكن يسمع بالمغالاة في التعصب على سيبويه . ولهـذا نعجب إذ يقول ابن النديم (الفهرست ٥١) : « قرأت بخط أبي العبـاس ثعلب : اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً منهم سيبويه ،والأصول والمسائل للخليل». ولكن يقول عبد السلام هارون في مقدمة نشرته للكتاب (ص ٢٤–٢٥) :«وهذا النص الذي قد يُشعِر بتنقّص سيبويه إنما يعبّر عن حقيقة علمية حتمية ، وهي أن كتاب سيبويه إنما هو لِقاح جهود النحاة الذين سبقوه ؛ إذ لا يعقل أن يبتدع سيبويه هذا العلم المتكامل دون أن يفيد من تلك الجهود الأصيلة التي رسمت كثيراً من أصول النحو ومسائله ومقاييسه وعلله » .

(١) الخطيب ١٢/١٩٦ .

كتاباً مثله ، وجميع كتب الناس عليه عِيال »[1] .

(د) كان أبو العباس المبرد (المتوفى سنة ٢٨٥ هـ) إذا أراد إنسان أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له : ركبتَ البحر ، تعظيماً له واستعظاماً لما فيه[2]. ويروي أبو جعفر النحاس، النحوي المصري (المتوفى سنة ٣٣٨هـ) عن المبرد أنه قال : « لم يُعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه ، وذلك أن الكتب المصنفة في العلوم مضطرة إلى غيرها ، وكتاب سيبويه لا يحتاج َمن فهمه إلى غيره »[3] .

وللمبرد مع هذا « كتاب الردّ على سيبويه »[4] .

(هـ) قال أبو إسحاق الزّجّاج (المتوفى سنة ٣١١هـ) ، وهو تلميذ المبرد : « إذا تأملت الأمثلة من كتاب سيبويه تبيّنت أنه أعلم الناس باللغة »[5] .

(و) قال الأزهري في مقدمة « تهذيب اللغة » (ص١٩): « وله كتاب

---

(١) القفطي ٢/٣٥١ . وفيات ٣/١٣٣ .

(٢) الفهرست ٥١ أسفل – ٥٢ . أخبار ٣٩ .

(٣) من مقدمة الرباحي ، ص ٥ .

(٤) الفهرست ٥٩ . وانظر ترجمتنا للمبرد فيما يلي .

(٥) طبقات ٧٣ . خطبة الرباحي ٧ .

كبير في النحو. وكان علاّمة حسَن التصنيف ... ... وقد نظرت في كتابه فرأيت فيه علماً جمّاً».

(ز) أثنى أبو الفتح عثمان بن جنّي (المتوفى سنة ٣٩٢هـ)[(١)] في «الخصائص» على سيبويه ثناء جمّاً. قال (١/٣٠٨ـ٣٠٩): «ولما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سَمْتهم آخذين، وبألفاظهم متحلين، ولمعانيهم وقُصودهم آمّين، جاز لصاحب هذا العلم[(٢)] الذي جَمَعَ شَعاعه[(٣)]، وشرَع أوضاعه، ورَسَم أشكاله، ووَسَم أغْفاله[(٤)]، وخَلج أشْطانه[(٥)]، وبَعَج أحضانه[(٦)]، وزمّ شوارده، وأفاء فوارِده[(٧)]، أن يرى فيه نحواً مما رأوا، ويحذُوَه على أمثلتهم التي احتذَوْا ... ...».

وأفرد ابن جني في الجزء الثالث من الخصائص باباً طويلاً (ص١٨٥ـ٢١٨) للقول على فوائت «الكتاب» أي الصيغ التي فاتت سيبويه فيما يزعمون.

---

(١) انظر ترجمتنا له فيما يلي.

(٢) صاحب علم النحو، أي سيبويه.

(٣) شعاعه: ما تفرّق منه.

(٤) أغفال جمع غُفْل (بضم فسكون)، وهو ما لا علامة فيه.

(٥) خلج أشطانه: جذب حباله كما يُجذب حبل الدلو لرفعها بعد امتلائها بماء البئر.

(٦) بعج أحضانه: شقّ جوانبه، أي كشف أسراره.

(٧) أفاء: أعاد. فوارد جمع فارد أو فاردة؛ ظبية فارد: منفردة عن القطيع، وناقة فاردة: تنفرد في المرعى. والمقصود: أعاد شوارد النحو إلى أصولها.

وقد قدّم ابن جني لهذا الباب بقوله: «اعلم أن الأمثلة المأخوذة على صاحبه[١] سنذكرها ، ونقول فيها ما يَدْحَض عنه ظاهر مَعَرَّتها لو صحّت عليه . ولو لم تكن فيها حيلة تدرأ شناعة إخلاله بهـا عنه ، لكانت مَعْلاة له لا مَزْرَاة عليه[٢] ، وشاهدة بفضله ونقص المتتبع له بها لا نقصه ، إن كان أوردها مُريداً بها حطَّ رُتبته ، والغَضّ من فضيلته . وذلك لكلفة هـذا الأمر ، وبُعد أطرافه ، وإيعار[٣] أكنافه أن يُحاط بها ، أو يشتمل تحجُّر[٤] عليها . وإن إنساناً أحاط بقاصي هذه اللغات المنتشرة ، وتَحَجَّرَ أَذْراءها[٥] المترامية ، على سعة البلاد ، وتعادي ألسنتها اللِّداد[٦] ، وكثرة التواضع[٧] بين أهليها من حاضر وباد ، حتى اغترق[٨] جميعَ كلام الصُّرَحاء والهُجناء ،

---

(١) صاحب « الكتاب » أي سيبويه .

(٢) أي : لكانت شرفاً له لا عيباً عليه .

(٣) إيعار مصدر أَوْعَرَ ، يقال : أَوْعَرَ به الطريق : وَعُر عليه وأفضَى به إلى وَعْر .

(٤) تضييق وحَصْر .

(٥) أذراء جمـع ذَرْو أو ذَرْأ (بفتح فسكون في كلّ) أي طَرَف (بالتحريك) ، يقال : بلغني عنه ذرو من قول .

(٦) اللداد جمع الألدّ (بتشديد الدال) ، من اللَّدَد (بالتحريـك) وهو شدة الخصومة .

(٧) التواضع : التباعد .

(٨) اغترق : استوعب .

والعبيد والإماء، في أطرار[1] الأرض، ذات الطول والعرض، ما بين منثور إلى منظوم، ومخطوب إلى مسجوع، حتى لغات الرُّعاة والأجلاف، والرّواعي[2] ذوات صِرار الأخلاف[3]، وعقلائهم والمدخولين، وهُذاتهم المُوَسْوَسين، في جدهم وهزلهم، وحربهم وسلمهم، وتغاير الأحوال عليهم، فلم يُخْلِل من جميع ذلك - على سعته وانبثاثه، وتناشره واختلافه - إلا بأحرف[4] تافهة المقدار، متهافتة على البحث والاعتبار - ولعلها أو أكثرها مأخوذة عمن فسدت لغته فلم تلزم عهدته - لجدير[5] أن يُعلم بذلك توفيقه، وأن يُخَلَّى له إلى غايته طريقه. ولنذكر ما أُورِد عليه معقّباً به، ولنَقُلْ فيه ما يحضرنا من إماطة الفحش به عنه بإذن الله».

●

نُشِر «الكتاب» لأول مرة على يد المستشرق الفرنسي ديرنبور H. Derenbourg في جزأين (باريس ١٨٨١ و ١٨٨٩). وطُبع بعد ذلك في بولاق في جزأين (١٣١٦ و١٣١٨هـ - ١٨٩٨ و١٩٠٠م)، وهي طبعة دقيقة الضبط، وبها مشها مقتطفات من شرح أبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافيّ (المتوفى سنة ٣٦٨هـ)؛ وفي أسفل صفحاتها شرح شواهد الكتاب للأعلم الشنتمري

(١) الأطرار جمع طُرّ (بالضم)، وهو طرف كل شيء وحرفه.

(٢) الرواعي جمع راعية، مؤنث راعٍ.

(٣) أي الراعيات اللائي يشدُدْن أخلاف (ضروع) النُّوق بالصرار (وهو خيط) لئلا تَرْضَعَها أولادُها.

(٤) الأحرف: الكلمات.

(٥) (لجدير) هو خبر (إن) الواردة قبل ذلك ببضعة سطور (وإن إنساناً ... ...).

يوسف بن سليمان (المتوفى سنة ٤٧٦ هـ) واسمه « تحصيل عين الذهب ، من معدن جوهر الأدب ، في علم مجازات العرب »[١] . ويتولى عبد السلام هارون الآن إخراج نشرة جديدة للكتاب على أساس رواية الرباحي (كما تقدم) ؛ وقد صدر منها حتى الآن جزءان (القاهرة ١٩٦٦ ـ ١٩٦٨) يصلان إلى منتصف ص ٤٠٧ من الجزء الأول من طبعة بولاق[٢] .

وفيما بين سنتي ١٨٩٥ و ١٩٠٠ أخرج المستشرق الألماني يان G. Jahn ترجمة ألمانية لكتاب سيبويه (على أساس طبعة ديرنبور) مع تعليقات ، وذلك في خمسة مجلدات .

---

(١) أفدنا كثيراً من تعليقات السيرافي وشرح الشواهد للشنتمري في شرح النصوص التي اخترناها من كتاب سيبويه . وشرح الشواهد للشنتمري جيد جداً ، لا يكاد يترك زيادة لمستزيد .

(٢) الجزء الأول من طبعة بولاق في ٤٩٢ صفحة ، والثاني منها في ٤٣١ صفحة .

نصوص من «الكتاب» [١]

(١) هذا باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يَفعَل به وما كان نحو ذلك [٢]

وهو قولك (ضربتُ وضربني زيدٌ) و (ضربني وضربتُ زيداً)، تحمل الاسمَ على الفعل الذي يليه [٣]. فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يُعْلَم أن الأول قد وقع، إلا أنه لا يُعمل في اسم واحد رفعٌ ونصبٌ [٤]. وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنه لا

---

(١) عن طبعة بولاق.

(٢) ١/٣٧ – ٤١. وهذا ما سُمّي فيما بعد باب التنازع. وقد اختلف البصريون والكوفيون في الفعلين في هذا الباب (نحو «ضربتُ وضربني زيدٌ» و«ضربني وضربت زيداً») أيهما أوْلَى بالإعمال؛ فذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى، وذهب الكوفيون إلى أن إعمال الفعل الأول أولى. وهذه هي المسألة الثالثة عشرة من مسائل الخلاف التي أوردها أبو البركات بن الأنباري في كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين».

(٣) أي على الفعل الثاني الذي يأتي بعده الاسم.

(٤) رفعٌ على أنه فاعل ونصب على أنه مفعول.

ينقض معنى ، وأن المخاطَب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد ؛ كما كانت (خَشَّنْتُ بصدرِه وصدرِ زيدٍ) وجهالكلام،حيث كان الجرّ في الأول، وكانت الباءُ أقربَ إلى الاسم من الفعل ، ولا ينقض معنى ؛ سوَّوْا بينهما في الجر كما يستويان في النصب [١] .

ومما يقوّي تركَ نحوهذا لعلم المخاطَب قولُه عزّ وجلّ: «والحافظين فروجَهم والحافظـاتِ والذاكرين اللهَ كثيراً والذاكراتِ » [٢] ، فلم يعمِل الآخِرَ فيما أُعمِلَ فيه الأولُ استغناءً عنه [٣] .ومثل ذلك: « ونخلع ونترك من يَفْجُرُك » [٤] .

---

(١) « خشنت بصدره وصدرِ زيد » أولى من « خشنت بصدره وصدرَ زيد » ، لأن الباء أقرب إلى الاسم (صدر الثانية) من الفعل (خشنت) .سووا في الجر بين(صدر)الأولى و (صدر) الثانية في(خشنتبصدره وصدر زيد)، كما سووا بينهما في النصب في(خشنت صدرَه وصدرَ زيد).

وخشن صدره تخشيناً : أوْغَره . وقد يتعدى بالباء .

(٢) الأحزاب ٣٥ . وقد وردت محرفة في طبعتي ديرنبور وبولاق ،ورواية الرباحي، وشرح السيرافي،ولكن نبّه عبد السلام هارون في نشرته إلىالصواب، وذلك في ٧٤/١ حيث يقول : « ومن عجب أن تمرّ القرون ولا ينبه إلى ذلك أحد من العلماء » .

(٣) استغنى عن (فروجهن) بعد (الحافظات) ، وعن (الله) بعد (والذاكرات) .

(٤) أي : ونخلع من يفجرك ونتركه . وفي اللسان (فجر) : وقول الناس في الدعاء : « ونخلع ونترك من يفجرك » فسّره ثعلب فقال : من يفجرك : من يعصيك ومن يخالفك .

وجاء في الشعر من الاستغناء أشدُّ من هـــذا . وذلك قول قيس ابن الخطيم : (منسرح)

نحن بما عندنا وأنتَ بمـــا عندكَ راضٍ والرأيُ مختلفُ[1]

وقال ضابىء البُرْجُميّ : (طويل)

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدينة رَحْلُهُ فإني وقيّاراً بهـــا لغريبُ[2]

وقال ابن أحمر : (طويل)

رماني بأمرٍ كنتُ منه ووالدي بريئاً ومن أَجْلِ الطَّوِيِّ رماني[3]

(١) أي : نحن بما عندنا راضون ، وأنت بما عندك راض. حذف خبر (نحن) اكتفاءً بخبر (أنت) .يقول الشنتمري : « استشهد به مقوّياً لما جاز منحذف المفعول الذي هو فضلة مُستَغنىً عنها في قولهم (ضربت وضربني زيدٌ) لأنه حذف في البيت خبر المبتدأ الأول الذي هو محتاج إليه لا يتمّ الكلام إلا به » .

(٢) أي : فإني بها لغريب ، وإن قيّاراً بها لغريب ؛ استغنى بالخبر الثاني عن الخبر الأول . رحله : منزله أي منزل عثمان بن عفان رضي الله عنه . قيار: اسم فرس الشاعر . والبيت أول أبيات أربعة قالها الشاعر في السجن حيث حبسه عثمان لهجائه قوماً هجاء فاحشاً (الكامل للمبرد ، القاهرة ١٩٥٦ ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته ، ١ / ٣٢٠ و ٣٨٧) . يقول الشاعر إنه هو وفرسه غريبان عن المدينة المنورة حيث يقيم عثمان ، أي أنه غريب عن عثمان نفسه . وانظر خزانة الأدب للبغدادي (ط بولاق) ٨١/٤ و٣٢٣ وما بعدها .

(٣) أي : كنت منه بريئاً ، وكان والدي منه بريئاً ؛ استغنى بالخبر الثاني عن الخبر الأول . وصف الشاعر (عمرو بن أحمر بن العَمَرّد الباهليّ) رجلاً كانت بينه وبينه مشاجرة في طويّ (بئر) ،فذكر أنه رماه بأمر يكرهه ورمى أباه بمثله على براءتهما منه من أجل المشاجرة التي كانت بينهما (الشنتمري) .

فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد ؛ لأنه قد علم أن المخاطب سيستدل به على أن الآخرِين في هذه الصفة . والأول أجود ؛ لأنه لم يضع واحداً في موضع جمع ، ولا جمعاً في موضع واحد [١] .

ومثله قول الفرزدق : (كامل)

إني ضَمِنتُ لِمَنْ أتاني ما جَنَى وأَبى فكان وكنتُ غيرَ غَدُورِ [٢]

تَرَكَ أن يكون للأول خبر ، استغناء بالآخِر ، ولعلْم المخاطب أن الأول قد دخل في ذلك .

---

(١) يعني أن حذف المفعول من الفعل نحو (ضربت وضربني زيد) و(نخلع ونترك من يفجرك) و (الذاكرين الله كثيراً والذاكرات) أجود من حذف الخبر من الأول اكتفاء بخبر الثاني ، لأنه لم يضع واحداً في موضع جمع ولا جمعاً في موضع واحد (السيرافي) .

(٢) أي : فكان غير غدور ، وكنت غير غدور ؛ استغنى بالخبر الثاني عن الخبر الأول . يقول الشنتمري : « هذه الأبيات المتقدمة في حذف خبر الأول لدلالة خبر الثاني عليه . وتقدير جميع الأبيات عند غير سيبويه إلا البيت الأول منها (وهو قوله : نحن بما عندنا) على التقديم والتأخير . فتقدير هذا البيت عند غيره : فكان غير غدور ، وكنتُ ، على أن المعنى : وكنت كذلك ، أي وكنت غير غدور . فإذا كان حَمْلُه على التقديم والتأخير لا يُخرجه عن الحذف ، فقول سيبويه أَوْلَى ، مع إجماعهم في البيت الأول المتقدم الذكر على حذف خبر الأول ضرورة » .

قلتُ : أجمعوا في البيت الأول على أن المحذوف هو خبر المبتدأ الأول (نحن) ، لأن (راضٍ) لا تصلح خبراً له لاختلافهما في العدد .

ولو لم تحمل الكلام على الآخِر لقلت (ضربتُ وضربوني قومَك). وإنما كلامهم (ضربتُ وضربني قومُك) . فإذا قلت (ضربني) لم يكن سبيل للأول [1]؛ لأنك لا تقول (ضربني) وأنت تجعل المضمر جميعاً [2] .

ولو أعملتَ الأولَ لقلت (مررتُ ومرَّ بي بزيدٍ) [3] ، وإنما قبح هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أَوْلَى إذ لم ينقض معنى [4] .

قال الفرزدق : (طويل)

ولكنَّ نِصْفاً لو سَبَبْتُ وسبَّني ... بنو عبدشمسٍ من منافٍ وهاشمِ [5]

---

(١) أي : لم يمكن أن يكون (قومك) مفعولاً للفعل الأول (ضربتُ) .

(٢) أي : لأنه ليس في (ضربني) ضمير جمع يكون فاعلا له .

(٣) على أساس أن (بزيد) متعلق بالفعل الأول (مررت) .

(٤) أي أن الأَوْلَى أن يقال (مررت ومرَّ بي زيدُ) ، فيكون (زيد) فاعلاً للفعل الثاني وهو الأقرب إليه .

(٥) أي : لو سببت بني عبد شمس وهاشم ، وسبَّني بنو عبد شمس وهاشم؛ حذف مفعول (سببت) لدلالة فاعل (سبَّني) عليه . والنصف : العدل . يقول الشنتمري : « وصف في البيت شرفه ، وأنه لا كُفء له يقاومه في مسابَّة ومفاخرة إلا من قريش . وقبل هذا البيت :

وإنَّ حراماً أن أسُبَّ مُقاعِساً ... بآبائِيَ الشُّمِّ الكرامِ الخَضارِمِ

ومقاعس حي من تميم . فيقول : قد حرمت على نفسي مسابَّتهم بآبائي لضعتهم وشرفي ، ولا أرى انتصافاً لعرضي بذمِّ أعراضهم ، ولكن انتصافي في المسابَّة والمهاجاة أن أسُبَّ أشراف قريش وتسبَّني . وبنو عبدشمس من أشراف=

وقال طُفَيْل الغَنَويّ : (طويل)

وكُمْتاً مُدَمَّاةً كأنّ مُتونَها
جَرَى فوقَها واستَشعَرَتْ لونَ مُذْهَبِ (١)

وقال رجل من باهلة : (طويل)

ولقد أرَى تَغْـنَى به سَيْفانَةٌ تُصْبِي الحليمَ ومِثْلُها أَصْباهُ (٢)

= قريش ، وهم بنو عبد مناف بن قُصَيّ ؛ فقال (من مناف) وهو يريد (من عبد مناف) على حسب النسب إليه إذ قالوا منافيّ ، لأنه لا يشكل . وعطف هاشماً على عبد شمس لأنهما أخوان ، وهما ابنا عبد مناف؛ ولم يعطفه على مناف لفساد المعنى » . (الخضارم جمع خِضْرِم وهو الجَواد المِعْطاء) .

(١) أي : جرى فوقها لونُ مُذْهَب ، واستشعرت لونَ مذهب ؛ حذف فاعل (جرى) لدلالة مفعول (استشعرت) عليه . الكُمْت : جمع كُمَيْت على حدّ مكبّره لو تُكُلِّم به وهو أكمت ؛ وإنما أُلزِم الكميت التصغير ، لأنه لون بين الحمرة والسواد ولم يخلص لأحدهما ، فصُغّر لنقصانه عن كل واحد منهما (الشنتمري) . مدمّاة : شديدة الحمرة . المتون : الظهور ، جمع مَتْن . المذهب هنا اسم الذهب . « وشَبّه ما أشربت كمتتها من الحمرة بالذهب ، وجعلها كأنها قد لبست منه شعاراً وهو ما وَلِيَ الجلد من اللباس » (الشنتمري) .

(٢) أي : ولقد أرى سيفانةً تغنى به سيفانةٌ ؛ حذف مفعول (أرى) لدلالة فاعل (تغني) عليه . « وصف منزلاً خالياً فيقول : قد كنت أرى قبل اليوم امرأة سيفانة تغني به أي تقيم ... والسيفانة : الممشوقة اللحم المهفهفة ، شبهت بالسيف في إرهافه ولطافته . ومعنى تصبي الحليم أي تدعوه إلى الصبا بحسنها وجمالها . ثم أكّد حسنها فقال : ومثلها من أهل الحسن أصبى الحليم » (الشنتمري) .

فالفعل الأول في كل هذا مُعْمَل في المعنى غير معمل في اللفظ ، والآخِر معمل في اللفظ و المعنى .

فإن قلت (ضربتُ وضربوني قومَك) نصبت إلا في قول من قال (أكلوني البراغيثُ) ، أو تحمله على البدل فتجعله بدلاً من المضمر [1] ، كأنك قلت (ضربتُ وضربني ناسٌ : بنو فلان) . وعلى هذا الحدّ تقول (ضربتُ وضربني عبدَ الله) ، تضمر في (ضربني) [2] كما أضمرت في (ضربوني) . وإن قلت (ضربني وضربتُهم قومُك) رفعت ، لأنك شغلت الآخِر فاضمرت فيه ، كأنك قلت (ضربني قومُك وضربتُهم) على التقديم والتاخير ، إلا أن تجعل ههنا البدلَ كما جعلته في الرفع ، فإن

---

(١) إن قلت (ضربتُ وضربوني قومُك) برفع (قوم) ، فهذا على اعتبار واو الجماعة في (ضربوني) حرفاً يدل على جماعة الذكور لا فاعلاً ، وهي لغة أكلوني البراغيث ، فيكون (قوم) فاعلاً لضرب الثانية . أو يعتبر (قومُ) بدلاً من واو الجماعة التي هي فاعل في (ضربوني) . فهذا وجهان لتفسير الرفع في (قومُك) .

فإذا نصبت كان (قوم) مفعولاً لضرب الأولى ، وكان (ضربوني) مستوفياً لفاعله (واو الجماعة) ومفعوله (ياء المتكلم) . والنصب هو المختار عند سيبويه كما رأيت .

(٢) تضمر في (ضربني) : أي تجعل الفاعل في (ضربني) ضميراً ، وهو في هذه الحالة ضمير مستتر تقديره هو . وعلى هذا يكون (ضربني) في (ضربتُ وضربني عبدَ الله) مستوفياً لفاعله ومفعوله ، فيخلص (عبد) مفعولاً لضرب الأولى .

فعلت ذلك لم يكن بُدّ من (ضربوني) ، لأنك تضمر فيه الجمع [1] .

قال عمر بن أبي ربيعة : [2] (طويل)

إذا هي لم تَسْتَكْ بعُودِ أراكةٍ تُنُخِّلَ ، فاستاكتْ به ، عودُ إسْحِلِ [3]

لأنه أضمر في الكلام .

وقال المرّار الأسديّ : (وافر)

فَرَدٌ على الفؤادِ هوًى عَميداً وسُوئِلَ لو يُبِينُ لنا السُّؤالا [4]

---

(١) فتقول : ضربوني وضربتهم قومَك ؛ فيكون (قوم) منصوباً لأنه بدل من ضمير النصب (هم) في (ضربتهم) ، ويكون الفعل الأول مستوفياً لفاعله ومفعوله (ضربوني) . وسيأتي كلام لسيبويه في ذلك بعد قليل .

(٢) الصواب : طفيل الغَنَوي كما قال الأصمعي (الشنتمري) . والبيت في ديوان طفيل (البيت ١٥ من القصيدة السادسة) .

(٣) أي : تنخل عود إسحل فاستاكت به . أعمل الفعل الأول « تنخل » في (عود) ، فارتفع هذا على أنه نائب فاعل ؛ ولو أعمل الفعل الثاني في (عود) لقال : تنخل فاستاكت بعود إسحل . لم تستك : المضارع المرفوع هو (تستاك) ؛ استاكت به : اتخذته سواكاً لأسنانها . تنخل : اختير . « وصف امرأة تستعمل الأراك والإسحل على حسب انتقالها في المواضع التي تنبتهما . والأراك من أفضل شجر السواك ، واحدتها أراكة . والإسحل مثله ، واحدته إسحلة » (الشنتمري) .

(٤) الكلام على منزل . وأنّث ضمير المنزل في قوله (نغني بها) في البيت الثاني لأنه في معنى الدار والمنزلة (الشنتمري) . والعميد : الشديد البالغ .

وقد نَغْنَى بها ونرى عصوراً
بها يَقْتَدْنَنا الخُرُدُ الخِدالا[1]

حدثنا به أبو الخطّاب[2] عن شاعره .

وإذا قلت (ضربوني وضربتُهم قومَك) جعلت (قومَك) بدلاً من (هُمْ) ؛ لأن الفعل[3] لا بُدَّ له من فاعل ، والفاعل ههنا جماعة ، وضمير الجماعة الواو . وكذلك تقول (ضربوني وضربتُ قومَك) ؛ إذا أعملت الآخِر فلا بُدَّ في الأول من ضمير الفاعل ، لأن الفعل لا يخلو من فاعل . وإنما قلت (ضربتُ وضربني قومُك) ، فلم تجعل في الأول الهاء والميم ؛ لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ، ولا يكون الفعل بغير فاعل .

وأما قول امرىء القيس : (طويل)

---

(١) أي : ونرى الخرد الخدال يقتدننا ، بنصب (الخرد) على المفعولية للفعل الأول (نرى) . وقد استوفى الفعل الثاني فاعله ومفعوله (يقتدننا) . نغني : نقيم . عصوراً : دهوراً ، نصب على الظرفية . يقتدننا : يملن بنا إلى الصبا ، من اقتاد يقتاد . «وواحدة الخرد خَرِيدة ، وهي الخَفِرَة الحييّة . والخدال جمع خَدْلة ، وهي الغليظة الساق الناعمة » (الشنتمري) .

(٢) أبو الخطاب هو الأخفش الأكبر عبد الحميد بن عبد المجيد ، وقد أخذ عنه سيبويه كما مرّ في ترجمته .

(٣) الفعل الأول .

فَلَوْ أنّ ما أسعى لأدْنَى معيشةٍ   كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ [1]

فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده المُلْك، وجعل القليل كافياً ؛ ولو لم يُرِدْ ذلك ونصب فَسَدَ المعنى .

... ...

(١) ما أسعى : ما مصدرية ، والمصدر المؤول سعيي . « أراد : كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك ، وعليه معنى الشعر . ولو أعمل الثاني ونصب به القليل فسد المعنى . وصف بُعْدَ همته فيقول : لو كان سعيي في الدنيا لأدنى حظ منها كفتني البُلْغة من العيش ، ولم أتجشم ما أتجشم » (الشنتمري) . فليس في البيت تنازع .

ويتضح هذا المعنى من البيت الذي بعده :

ولكنّما أسعى لمجدٍ مؤَثّلٍ   وقد يُدْرِكُ المجدَ المؤثّلَ أمثالي

والبيتان من قصيدته التي مطلعها (ألا عِمْ صباحاً أيها الطللُ البالي) ، وهي في ديوانه .

وشاهد سيبويه هو الشاهد التاسع والأربعون من شواهد شرح الكافية للرضي، أنشده الرضي على أنه ليس من التنازع ؛ انظر « خزانة الأدب » لعبد القادر البغدادي (ط بولاق ١ / ١٥٨ وما بعدها = ط السلفية ١ / ٢٩٦ وما بعدها = ط هارون ١ / ٣٢٧ وما بعدها) .

(٢) هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدّم أو أُخّر ، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم (١)

فإذا بنيتَ الاسمَ عليه قلت (ضربتُ زيداً) وهو الحدّ ؛ لأنك تريد أن تُعْمِله وتحمل عليه الاسمَ ، كما كان الحدّ (ضرب زيدٌ عَمْراً) ، حيث كان (زيدٌ)أول ما تشغل به الفعل ، فكذلك هذا إذا كان يَعْمَل فيه . وإن

---

(١) ١/٤١ - ٤٣ . والجزء الثاني من العنوان « وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم » هو ما سُمّي فيما بعد بباب الاشتغال . وقد اختلف البصريون والكوفيون في ناصب الاسم المشغول عنه في مثل (زيداً ضربتُه) ، فذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر يفسره الفعل المذكور ،والتقدير (ضربتُ زيداً ضربتُه) ؛ وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالفعل المذكور الواقع على الهاء وهذه هي المسألة الثانية عشرة من مسائل الخلاف التي أوردها ابن الأنباري في « الإنصاف » .

وكثيراً ما يدور في كلام سيبويه بناء الشيء على الشيء . وقد فسره السيرافي فقال : « إذا قال بنيتَ الاسم على الفعل فمعناه أنك جعلت الفعل عاملاً في الاسم كقولك (ضرب زيدٌ عَمْراً) ، فزيد وعمرو مبنيان على الفعل قُدّم الاسم أو أُخر . وإذا قال لك بنيتَ الفعلَ على الاسم فمعناه أنك لو جعلت الفعل وما يتصل به خبراً عن الاسم ، وجعلت الاسم مبتدأ ، كقولك (زيدٌ ضربته) ، فزيد مبني عليه و (ضربته) مبني على الاسم » .

قدمت الاسم فهو عربي جيد ، كما كان ذلك عربياً جيداً [١] ، وذلك قولك (زيداً ضربتُ) ؛ والاهتمام والعناية ههنا في التقديم والتأخير سواءٌ ، مثلُه في (ضرب زيد عمراً) و (ضرب عمراً زيد) .

وإذا بنيت الفعل على الاسم قلت (زيدٌ ضربتُه) ، فلزمته الهاء . وإنما تريد بقولك « مبنيّ عليه الفعـــل » أنه في موضع (منطلق) إذا قلت (عبدالله منطلق) ؛ فهو في موضع هذا الذي بُني على الأول وارتفع به ، فإنما قلت (عبدُ الله) فنبّهته ،ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء .ومثل ذلك قوله عز و جلّ : « وأمّا ثمودُ فهديناهم » [٢] . وإنما حَسُنَ أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان مُعْمَلاً في المضمر وشغلته به [٣] ؛ ولولا ذلك لم يحسن ، لأنك لم تشغله بشيء .

وإن شئت قلت (زيداً ضربتُه) .وإنما نصبه على إضمار فعلٍ هــذا تفسيره [٤] ، كأنــك قلت (ضربت زيداً ضربته) ، إلا أنهم لا يظهرون

---

(١) أي أن (زيداً ضربتُ) عربي جيد كما أن (ضرب عَمْراً زيدٌ) عربي جيد .

(٢) فصّلت ١٧ .

(٣) شغلت الفعل في (زيدٌ ضربته) بالعمل في الهاء ضمير النصب المتصل عن العمل في (زيد) قبله .

(٤) « على إضمار فعل هذا تفسيره » أي : على تقدير فعل يفسره الفعل الظاهر . فالإضمار هنا بمعنى التقدير .

هذا الفعل استغناء بتفسيره . والاسم ههنا مبني على هذا المضمر [١] . ومثل تَرْك إظهار الفعل ههنا ترك الإظهار في الموضع الذي يقدَّم فيه الإضمار ، وستراه إن شاء الله [٢] .

وقد قرأ بعضهم : « وأما ثمودَ فهديناهم » . وأنشدوا هذا البيت على وجهين : على النصب والرفع . قال بِشْر بن أبي خازم :

(متقارب)

فأمّا تميمٌ تميمُ بنُ مُرٍّ فألْفاهُمُ القومُ رَوْبى نِياما [٣]

---

(١) أي أن (زيداً) معمول للفعل المقدر .

(٢) يشير على ما يبدو إلى باب « ما يختار فيه إعمال الفعل ممّا يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل » في ١/٤٦ - ٤٧ ، « وذلك قولك (رأيتُ زيداً وعَمْراً كلّمتُه) ... وإنما اختير النصب ههنا لأن الاسم الأول مبني على الفعل، فكان بناء الآخِر على الفعل أحسن عندهم » . فنَصْبُ (عمراً) على المفعولية لفعل مقدر يفسره الفعل المذكور بعده (كلّم) يُقدَّم « أي يُفضَّل » على رفعه باعتباره مبتدأ خبره جملة (كلمته) . فهذا موضع « يقدم فيه الإضمار » كما يقول سيبويه ، أي يُفضَّل فيه تقدير الفعل العامل. وتُرِك إظهار هذا الفعل، لأن الفعل المذكور بعد (عمراً) يفسره .

(٣) « الروبى الخُثَراء الأنفس المستثقلون نوماً . ويقال : هم الذين شربوا الرائب فسكروا . وواحد الروبى رائب ، وهو غريب ؛ ونظيره هالك وهَلْكَى » (الشلنتمري) .

ومثله قول ذي الرُّمَّة : (طويل)

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بَلَغْتِهِ فقامَ بفأسٍ بين وِصْلَيْكِ جازِرُ[1]

والنصبُ عربي كثير ، والرفع أجود ؛ لأنه إذا أراد الإعمال فاقربُ

---

(١) هذا هو الشاهد الستون بعد المائة من شواهد شرح الكافية للرضي ،وقد تحدث عنه عبد القادر البغدادي في « خزانة الأدب » (ط بولاق ١ / ٤٥٠ وما بعدها = ط السلفية ٣ / ٢٩ وما بعدها = ط هارون ٣٢/٣ وما بعدها).

وصليك : مثنى مجرور مضاف إلى كاف المخاطبة ، والوصل واحد الأوصال وهي المفاصل ؛ والمراد بوصليها المفصلان اللذان عند موضع نحرها . جازر : اسم فاعل من جزر الناقة ؛ وهو فاعل (قام) . « يخاطب ناقته فيقول : إذا بلـّغتني هذا الممدوح ، وهو بلال بن أبي بُردة بن أبي موسى الأشعري [أمير البصرة وقاضيها] ، فقد استغنيتُ عن استعمالك ؛ لأني قد حلَلْتُ عنده في سعة وخصب ، فلا أحتاج إلى الرحيل . وقوله (فقام بفأس) دعاء منه عليها ، وقد عيب عليه لأنه كان ينبغي أن ينظر لها مع استغنائه عنها . وأدخل الفاء على الفعل الماضي لأنه دعاء ، كما تقول : إن أعطيتني فجزاك الله خيراً ؛ ولو كان خبراً [أي غير إنشاء] لم تدخل عليه الفاء » (الشنتمري) .

ويروى البيت برفع (ابن) و (بلال) (وهي رواية الديوان ، ط كمبريدج ، ص ٢٥٣) وبنصبهما. فالنصب على تقدير فعل محذوف يفسره ما بعده،والتقدير (إذا بلغتِ ابنَ أبي موسى بلغتِه) ؛ فيكون(ابن) مفعولاً .وظاهر كلام سيبويه أن رفع (ابن) هو على الابتداء ، وتكون جملة (بلغته) الخبر. يقول البغدادي في الخزانة : « قال النحاس : وغلـّطه [الضمير يعود على سيبويه] المبرد في الرفع ؛لأن(إذا) بمنزلة حروف المجازاة ، فلا يجوز أن يرتفع ما بعدهابالابتداء. قال أبو إسحاق الزجاج:الرفع فيه بمعنى (إذا بُلِـغ ابنُ أبي موسى) » .وانظر المقتضب للمبرد ٧٧/٢ مع ملاحظة الناشر .

إلى ذلك أن يقول (ضربتُ زيداً) و (زيداً ضربت) ، ولا يُعمِل الفعلَ في مضمر [١] ولا يتناول به هذا المُتناوَلَ البعيد . وكل هذا من كلامهم .

ومثل ذلك (زيداً أعْطِيتُ) و (أُعطيتُ زيداً) و (زيدٌ أُعْطِيتُه) ؛ لأن (أُعْطِيتُ) بمنزلة (ضَرَبْتُ) . وقد بُيِّن المفعول الذي هو بمنزلة الفاعل في أول الكتاب [٢] .

فإن قلت (زيدٌ مررت به) ، فهو من النصب أَبْعَدُ من ذلك ؛ لأن المضمر قد خرج من الفعل ، وأُضيف الفعلُ إليه بالباء ، ولم يُوصَل إليه الفعل في اللفظ ، فصار كقولك (زيدٌ لَقِيتُ أخاه) . وإن شئت قلت (زَيداً مررتُ به) ، تريد أن تفسر له مضمراً [٣] ؛ كأنك قلت إذا مثّلت ذلك (جعلتُ زيداً على طريقي مررتُ به) ، ولكنه لا يَظهر هذا الأول [٤] لما ذكرت لك .

وإذا قلت (زيدٌ لقيت أخاه) فهو كذلك . وإن شئت نصبت ؛ لأنه إذا وقع على شيء من سببه فكأنه قد وقع به . والدليل على ذلك أن الرجل يقول (أهنتَ زيداً بإهانتك أخاه) و (أكرمتَه بإكرامك أخاه) . وهذا

---

(١) أي : ولا يعمل الفعل في ضمير فيقول : زيداً ضربته .

(٢) تحدث سيبويه عن نائب الفاعل في ١ / ١٩ - ٢٠ : « هذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول » و « هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين » .

(٣) مضمراً : فعلاً مقدراً .

(٤) أي لا يظهر هذا الفعل الأول المقدر .

النحو في كلامهم كثير . يقول الرجل (إنما أَعْطَيْتُ زيداً) ، وإنما يريد (لمكان زيد أَعْطَيْتُ فلاناً) . وإذا نصبت (زيداً لقيتُ أخاه) فكأنه قال (لابسْتُ زيداً لقيت أخاه) ، وهذا تمثيل ولا يُتَكَلَّم به؛ فجرى هذا على ما جرى عليه قولك (أكرمتُ زيداً) وإنما وصلت الأُثْرة إلى غيره[1] . والرفع في هذا أحسن وأجود ، لأن أقربَ إلى ذلك أن تقول (مررت بزيد) و (لقيت أخا عمرو)[2] .

ومثل هذا في البناء على الفعل وبناء الفعل عليه (أَيُّهُمْ). وذلك قولهم (أَيَّهُمْ تَرَ يَأْتِكَ) و (أَيُّهُمْ تَرَهُ يَأْتِكَ). والنصب[3] على ما ذكرت لك ، لأنه كأنه قال (أَيَّهُمْ تَرَ تَرَهُ يأتك)، فهو مثل (زيد) في هـذا الباب ؛ وقد يفارقه في أشياء كثيرة ستبيّن ان شاء الله

---

(١) أي وصل الإكرام إلى غير زيد . والأثرة في المعاجم: المكرمة المتوارثة كالمأثرة (بفتح الثاء وضمها) .

(٢) أي أنّ (مررت بزيد) أقرب من (زيداً مررت به) ، و (لقيت أخا عمرو) أقرب من (عَمْراً لقيتُ أخاه) .

(٣) في المثال الثاني .

(٣) هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به كما انتصب (نفسَه) في قولك (امرءاً ونفسَه) [١]

وذلك قولك (ما صنعتَ وأباكَ) و (لو تُرِكَت الناقةُ وفصيلَها لرَضِعَها) . إنما أردت (ما صنعت مع أبيك) و (لو تُرِكت الناقةُ مع فصيلها) . فالفصيل مفعول معه ، والأب كذلك ؛ والواو لم تغيّر المعنى ، ولكنها تُعمِلُ في الاسم ما قبلها [٢] . ومثل ذلك (ما زِلتُ وزيداً حتى فعَلَ) أي (ما زلت بزيدٍ حتى فعل) ، فهو مفعول به [٣] ؛ و (ما زلت أسيرُ والنّيلَ) أي (مع النيلِ)،و (استوى الماءُ والخشبةَ) أي(بالخشبة)، و (جاء البَرْدُ والطَّيالِسةَ) [٤] أي (مع الطيالسةِ) .

---

(١) ١/١٥٠ .

(٢) أي تنقل عمل الفعل قبلها إلى الاسم بعدها .

(٣) مفعول به في المعنى لا في الإعراب النحوي ؛ فكلّ هـــذا يعرب مفعولاً معه .

(٤) الطيالسة جمع طَيلَسان،وهو الطَّرْحة التي تُلفّ على العمامة. انظر=

وقال : (وافر)

فكُونوا أنتمُ وبني أبيـــكُمْ مكانَ الكُلْيتين من الطِّحالِ[1]

وقال : (طويل)

وكانـ وإياها كحَرّانَ لم يُفِقْ عن الماء إذ لاقاهُ حتى تقَـدَّدا[2]

ويدلك على أن الاسم ليس من الفعل في (صَنَعْتَ)[3] أنك لو قلت (اقعُدْ وأخوكَ) كان قبيحاً حتى تقول (أنتَ) ؛ لأنه قبيح أن تعطف

=دوزي R. Dozy في معجمه عن ألبسة العرب: Dictionnaire detaillé des noms des vêtements chez les Arabes (أمستردام ١٨٤٥) ، ص ٢٥٤ — ٢٥٧ و ٢٧٨—٢٨٠ . وفي القاموس (طرح) : والطرحة الطيلسان .

(١) (بني) مفعول معه منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم . « حضّهم على الائتلاف والتقارب في المذهب ، وضرب لهم المثل بقُرْب الكليتين من الطحال واتصال بعضها ببعض » (الشنتمري) .

(٢) استعمل ضمير النصب في (وإياها) لأنه مفعول معه . « كان َغرضاً إليها ، فلما لقيها قتله الحب سروراً بها ، فكان كالحرّان ، وهو الشديد العطش ، أمكنه الماء وهو بآخر رمق ، فلم يُفق منه حتى انقدّ بطنه أي انشقّ » (الشنتمري) . والبيت لكعب بن ُجعَيْل (الشنتمري) .

(٣) أي ليس معطوفاً على تاء الفاعل في (صنعتَ) .

على المرفوع المُضْمَر . فإذا قلت (ما صنعتَ أنتَ) و (لو تُرِكَتْ هي) فانت بالخيار ، إن شئت حملت الآخِر على ما حملت عليه الأوَّل ، وإن شئت حملته على المعنى الأول[1] .

---

(١) أي إن شئت جعلت الآخر معطوفاً على الأول (فرفعته) ، وإن شئت جعلت الآخر مفعولاً معه على المعنى الذي تقدم ذكره (فنصبته) .

(٤) هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه ’عذرٌ لوقوع الامر [١] ؛فانتصب لأنه موقوع له ، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان ، وليس بصفة لما قبله ولا منه ، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك : عشرون درهماً [٢]

وذلك قولك (فعلتُ ذاكَ حِذارَ الشَّرِّ) و (فعلتُ ذاك مخافةَ فلانٍ) و (ادِّخارَ فلانٍ) [٣]. وقال الشاعر (وهو حاتم بن عبدالله الطائي):

(طويل)

وأغفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادِّخارَهُ وأُصفحُ عن شَتْمِ اللئيمِ تَكَرُّما [٤]

---

(١) أي لأنه سبب لوقوع الفعل، وهو ما سُمِّيَ فيما بعد المفعول له أو لأجله. ويكون معرفة ونكرة كما سيتبين من الأمثلة ؛ انظر ابن يعيش ٥٤/٢ .

(٢) ١٨٤/١–١٨٦ .

(٣) فعلتُ ذاك ادخارَ فلان، أي إبقاءً عليه ليوم أحتاج إليه فيه. وادّخر على وزن افتعل من ذخر « بالذال المعجمة » ، كانت في الأصل اذتخر ، فقلبت التاء « المهموسة » دالا « مجهورة » مناسبة الذال « المجهورة » قبلها ، فصارت اذدخر ، ثم أدغمت الذال في الدال بعدها فقيل ادّخر ؛ وقد يقال اذّخر بإدغام الدال في الذال قبلها .

(٤) العوراء : الكلمة القبيحة أو الفَعْلة ، وأصله من العَوَر أو العَوْرة =

وقال الآخر (وهو النابغة الذبياني) : (طويل)

وَحلَّتْ بيوتي في يَفـاعٍ مُمَنَّعٍ يُخالُ به راعي الحَمولةِ طائرا

حِذاراً على أنْ لا تُصابَ مَقادَتي ولا نِسْوتي حتى يَمُتْنَ حرائرا[1]

= (الشنتمري) .

وفي البيت مثالان للمفعول لأجله : (ادخارَ) وهو معرّف بالإضافة إلى الهاء ، و (تكرما) وهو نكرة . يقول الشنتمري : « الشاهد فيه نصب الادخار والتكرم على المفعول له ، والتقدير (لادخـاره) و (للتكرم) ؛ فحذف حرف الجر ، ووُصِلَ الفعلُ فنَصبَ . ولا يجوز مثل هذا حتى يكون المصدر من معنى الفعل المذكور قبله ، فيضارع المصدرَ المؤكّد لفعله ، كقولك (قصدُتك ابتغاءَ الخير) و (غفرت ذنبك ادخـاراً لك) ، لأنه بمنزلة (ابتغيت ما عندك بقصدي لك ابتغاءً) و (ادخرتك بغَفْري ذنبَك ادخاراً) . فإن كان المصدر لغير الأول لم يجُزْ حذف حرف الجر ، لأنه لا يشبه المصدر المؤكد لفعله كقولك (قصدتك لرغبـة زيد في ذلك) ، لأن الراغب غير القاصد ؛ ولا يجوز (قصدُتك رغبة زيدٍ في ذلك) » . وانظر الكامل للمبرد ٢٩١/١ .

والبيت هو الشاهد التاسع والسبعون بعد المائـة من شواهد شرح الكافية للرضي ، وقد تحدث عنه عبد القادر البغدادي في « خزانة الأدب » (ط بولاق ٤٩١/١ ومـا بعدها = ط السلفية ١٠٨/٣ وما بعدها = ط هارون ١٢٢/٣ وما بعدها) . وأورده سيبويه مرة أخرى في ٤٦٤/١ .

(١) اليفاع : ما ارتفع من الأرض. ممنع : منيـع لا يُنال. الحمولة : ما احتمل عليه القوم من بعير وحمار ونحوه . « وجعل راعي الحمولة فيه كالطائر لإشرافـه وبُعده في السماء » (الشنتمري) . يقول للنعمان بن المنذر : أحللتُ بيوتي في يفاع ممنع حذاراً من أن تنال طاعتي وتسبي نسائي . فـ (حذاراً) مفعول لأجله . وحِذار مصدر حاذَرَ ، ومثله محاذرة .

وقال الحارث بن هشام : (كامل)

فصفحتُ عنهمْ والأَحِبَّةُ فيهمِ طمعاً لهم بعِقابِ يومٍ مُفسِدِ [١]

وقال الراجز (وهو العجّاج) :

يَرْكَبُ كُلَّ عاقرٍ جُمْهُورِ
مخافةً وزَعَلَ المَحْبُورِ
والهَوْلَ من تَهَوُّلِ الهُبُورِ [٢]

---

(١) « يقول هذا معتذراً من فراره يوم قُتِل أبو جهل أخوه ببدر. وهو من أحسن الاعتذار فيما يأتيه الرجل من قبيح الفعل . أي لم أفرّ جبناً ، ولم أصفح عنهم خوراً وضعفاً ، ولكن طمعاً في أن أعدّ لهم وأعاقبهم بيوم أوقع بهم فيه فتفسد أحوالهم » (الشنتمري) . فـ (طمعاً) مفعول لأجله .

(٢) هذه الأبيات الثلاثة هي الشاهد السابع والسبعون بعد المائة من شواهد شرح الكافية للرضي، وقد تحدث عنها البغدادي في الخزانة (ط بولاق ٤٨٨/١ وما بعدها = ط السلفية ١٠١/٣ وما بعدها = ط هارون ١١٤/٣ وما بعدها).

العاقر من الرمل : ما لا ينبت . الجمهور : المتراكب . الزّعَل : النشاط . المحبور : المسرور . الهُبور جمع هَبْر (بفتح فسكون) ، وهو مـا اطمأنّ من الأرض وما حوله مرتفع. يصف ثوراً وحشياً فيقول إنه يركب كل عاقر متراكب من الرمل خوفاً من طائر أو سبع ، أو لنشاطه وسروره ، أو رهبـة من هول الأراضي المطمئنة لأنها مَكْمَن الصائد .

وفي البيت الثاني مفعولان له : مخافــةً (وهو نكرة) ، وزَعَلَ (وهو معرف بالإضافة) . وفي البيت الثالث مفعول لأجله معرف بالألف واللام وهو (الهولَ) .

و (فعلتُ ذاك أَجْلَ كذا وكذا) .

فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له ، كأنه قيل : لِمَ فعلتَ كذا وكذا ؟ فقال : لكذا وكذا . ولكنه لمّا طَرَحَ اللامَ عمل فيه ما قبله ، كما عمل في (دَأْبَ بِكارٍ) ما قبله حين طَرَحَ مِثْلاً وكان حالاً [١] .

وَحَسُنَ في هذا الألف واللام ، لأنه ليس بحال فيكون في موضع فاعلٍ حالاً [٢] . . . . .

---

(١) لما طَرَحَ لامَ الجر التي كانت تجر المصدر في أصل التقدير عمل في المصدر ما قبله من فعل فانتصب على أنه مفعول لأجله . وذلك كحذف (مِثْلَ) في (مِثْلَ دَأْبِ بكارٍ) وانتصاب (دأبَ) تبعاً لذلك على أنه حال؛ وقد تحدث سيبويه عن هذه المسألة في باب سابق (١/١٧٩) .

(٢) أي حَسُنَ في المفعول لأجله أن يعرف بالألف واللام (كما في البيت الثالث من رجز العجاج) ، لأنه ليس حالاً فلا يُشترط فيه التنكير .

(٥) هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر ، فانتصب لأنه مُوقَعٌ فيه الأمر[١]

وذلك قولك (قتلتُه صَبْراً)[٢] و (لَقِيتُه فُجاءَةً) و (مُفاجاةً) و (كِفاحاً) و (مُكافَحةً) و (لقيتُه عِياناً) و (كلمته مُشافهةً)[٣] و (أتيتُه رَكْضاً) و (عَدْواً) و (مَشْياً) و (أخذتُ ذلك عنه سَمْعاً وسَماعاً)[٤] .

وليس كل مصدر ـ وإن كان في القياس مِثْلَ ما مضى من هذا الباب ـ يُوضع هذا الموضع ؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً . ألا

---

(١) ١٨٦/١ . وهذا الباب يأتي في كتاب سيبويه بعد الباب السابق مباشرة.

(٢) صَبَره على القتل : حبسه ورماه حتى مات . فقولك (قتلته صبراً) أي صابراً إذا كان الحال من الفاعل (التاء) ، أو مصبوراً إذا كان الحال من المفعول (الهاء) .

(٣) أي لقيتُه مُفاجئاً (بكسر الجيم أو فتحها) ومُكافحاً (بكسر الكاف أو فتحها) ومُعايناً (بكسر الياء أو فتحها) ومشافها (بكسر الفاء أو فتحها)، تجعل الحال للفاعل أو المفعول .

(٤) أي أتيتُه راكضاً وعادياً وماشياً ، وأخذت ذلك عنه سامعاً .

ترى أنه لا يحسن (أتانا سُرْعةً) ولا (أتانا رُجْلةً)[1] ، كما أنه ليس كل مصدر يستعمل في باب (سَقياً) و (حَمْداً). واطّرد في هذا[2] البابُ الذي قبله[3] ، لأن المصدر هناك ليس في موضع فاعل .

ومثل ذلك قول الشاعر (وهو زُهير بن أبي سُلْمَى) : (طويل)

فَلَأْياً بلأْيٍ ما حَمَلْنا وليدَنا على ظَهْرِ مَحْبُوكٍ ظِماءٍ مَفاصِلُه[4]

كانه يقول : حملنا وليدنا لأياً بلأي ، كأنه يقول : حملناه جَهداً بعد جهد ؛ فهذا لا يُتَكَلَّمُ به ، ولكنه تمثيل . ومثله قول الراجز[5] :

ومَنْهَلٍ وَرَدْتُه اِلتقاطا[6]

---

(١) الرجلة : القوة على المشي .

(٢) في هذا ، أي في النصب .

(٣) هو « باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر »، وقد أوردناه قبل هذا الباب مباشره .

(٤) اللأي : الإبطاء ؛ والتأى (على وزن افتعل) : أبطأ . « والمحبوك : الشديد الخَلْق . والظماء هنا : القليلة اللحم ، وهو المحمود منها ، وأصل الظمأ العطش » (الشنتمري). « وصف فرساً بالنشاط وشدة الخلق فيقول : إذا حملنا الغلام عليه ليصيد امتنع لنشاطه فلم نحمله إلا بعد إبطاء وجهد » (الشنتمري) .

(٥) هو نِقادة الأسديّ كما في اللسان (لقط).

(٦) وردته ملتقطاً ، أي غير قاصد ، لأنني لم أكن أعرف مكانه من قبل.

أي فُجاءةً .

واعلم أن هذا الباب أتاه النصب كما أتى البابَ الأول ؛ ولكن هـــذا جوابٌ لقوله : كيف لقيتـَه ؟ كما كان الأول جواباً لقوله : لِمَهْ [1] ؟

---

(١) (كيف) يُستفهم بها عن الحال ، و « لِمَ » يستفهم بها عن العذر أي السبب . والهاء في (لِمَهْ) للسكت .

(٦) وهذا ما جاء منه في الألف واللام [(١)]

وذلك قولك (أَرْسَلَـها العِراكَ) . قال لبيد بن ربيعة :

(وافر)

فأرسلهـــا العراك ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ [(٢)]

كأنه قال (اعتِراكاً) .

وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام ، كما أنه ليس كل مصدر في باب (الحمدَ لله) و (العَجَبَ لك) يدخله الألف واللام . وإنما

---

(١) ١/١٨٧ . أي : هذا ما جاء من المصدر حالاً وهو معرف بالألف واللام. وهذا الباب يأتي في كتاب سيبويه بعد الباب السابق مباشرة .

(٢) هذا هو الشاهد التسعون بعد المائة من شواهد شرح الكافية للرضي ، وقد تحدث عنه البغدادي في الخزانة (ط بولاق ١/٥٢٤ وما بعدها = ط السلفية ٣/١٧٣ وما بعدها = ط هارون ٣/١٩٢ وما بعدها) .

والبيت في « شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري » (الكويت ١٩٦٢ ، بتحقيق إحسان عباس) ، ص ٨٦ ، مع وضع (فأوردها) موضع (فأرسلها) . ويقول أبو الحسن الطوسي في شرحـــه للبيت إن (فأرسلها) رواية ابن الأعرابي =

شُبِّه بهذا حيث كان مصدراً ، وكان غيرَ الاسم الأول .

= (أبي عبدالله) .

العراك : استعمله الشاعر بمعنى الاعتراك وهو الازدحام.لم يذدها : لم يطردها. والدخال « أن يشرب بعضها ثم يرجع فيزاحم الذي على الماء» (الطوسي) أو« أن تسقي البعير أو الناقة التي قد شربت ، تُدْخَلُ بين بعيرين لم يشربا ، تُؤْثَر بذلك لمرض بها أو لكرمها ، فذاك الفعل هو الدخال؛ والبعير أيضاً يفعل به إذا كان كريماً مثل ذلك » (الأصمعي كما نقله الطوسي)، أو « أن يدخل القوي بين ضعيفين ، أو الضعيف بين قويين ، فيتنغّص عليه شربه » (الشنتمري).

يصف حماراً وحشياً فيقول إنه أورد أُتنه الماء مزدحمة ولم يذدها عنه ، ولم يبال بما يسبّبه الدخال من نغص لها أثناء الشرب. والدخال للإبل خاصة ، ولكنه شبه الفحل وأتنه بالإبل التي وردت الماء وهي عِطاش (الأصمعي).

ويقول ابن يعيش (٢/٦٢-٦٣) : « فنصب (العراك) على الحال، وهو مصدر عارك يعارك معاركة وعراكاً . وجعل (العراك) في موضع الحال وهو معرفة ، إذ كان في تأويل (معتركة). وذلك شاذ لا يقاس عليه. وإنما جاز هذا الاتساع في المصادر لأن لفظها ليس بلفظ الحال ، إذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات . ولو صرحت بالصفة لم يَجُزْ دخول الألف واللام ؛ لم تقل العرب (أرسلها المعتركةَ) ولا (جاء زيدٌ القائمَ) لوجود لفظ الحال . والتحقيق أن هذا نائب عن الحال وليس بها ، وإنما التقدير (أرسلها معتركة) ، ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته له ، فصار (تعترك) ، ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه » . وفي الخزانة : « وزعم ثعلب أن الرواية (وأوردها العراك) وأن (العراك) مفعول ثانٍ لأوردها. وأما قولهم (أرسلها العراك) فهو عند الكوفيين مضمن (أرسلها) معنى (أوردها) ، فهو مفعول ثان لأوردها » .

(٧) وهذا ما جاء منه مضافاً معرفة [١]

وذلك قولك (طلبتَه جَهْدَكَ) ، كأنه قال (اجتهاداً) . وكذلك (طلبتَه طاقتَكَ) .

وليس كل مصدر يضاف ، كما أنه ليس كل مصدر يدخله الألف واللام في هذا الباب [٢] . وأما (فعلتُه طاقتي) فلا يُجعل نكرة ، كما أن (معاذَ اللهِ) لا يُجعَل نكرة [٣] .

ومثل ذلك (فَعَلَهُ رَأْيَ عَيْني) و (سَمْعَ أُذُني قال ذاك) . وإن

---

(١) ١/١٨٧ . أي : هذا ما جاء من المصدر حالاً وهو معرف بالإضافة . وهذا الباب يأتي في كتاب سيبويه بعد الباب السابق مباشرة .

(٢) راجع الباب السابق .

(٣) يقول السيرافي إن المصدرين (جهد) و(طاقة) لا يستعملان في هذا الباب إلا مضافين ، لا تقول (فعلته طاقةً) ولا (فعلته جهداً) ، فهو نحو (معاذَ الله) و (عَمْرَكَ اللهَ) من كل مصدر ملازم للإضافة .

قلتَ (سَمْعاً) جاز ، إذا لم تختصَّ نفسكَ[1] ، ولكنه كقولك (أخذتُه عنه سماعاً)[2] .

(١) أي إذا لم تقصر السمع على نفسك إذ تقول (سمعَ أذني) .

(٢) يقول السيرافي إنه يجوز في (رأيَ عيني) و(سمعَ أذني) قطع المصدر عن الإضافة لأنه استعمل مضافاً وغير مضاف فقد مرّ بنا في النص الخامس (لقيته عياناً) و (أخذت ذلك عنه سمعاً وسماعاً) ، من غير إضافة .

(٨) هذا باب ما جعل من الأسماء مصدراً كالمضاف في الباب الذي يليه[١]

وذلك قولك (مَرَرْتُ به وَحْدَه) و (مررتُ بهم وحدَهم) و (مررتُ برجلٍ وحدَه)[٢]. ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز (مررتُ بهم ثلاثتَهم وأربعتَهم)، وكذلك إلى العَشَرة. وزَعَمَ الخليل أنه إذا نَصَبَ (ثلاثتَهم) فكأنه يقول: مررتُ بهؤلاء فقط ولم أجاوِزْ هؤلاء، كما أنه إذا قال (وَحْدَه) فإنما يريد: مررت به فقط لم أجاوزه.

وأما بنو تميم فيُجْرُونه على الاسم الأول: إن كان جرّاً فجرّاً، وإن

(١) ١/١٨٧–١٨٨. أي: هذا باب ما جعل من الأسماء مصدراً كالمصدر المضاف في الباب السابق.

(٢) يقول ابن يعيش (٢/٦٣): (واعلم أن (وحده) لم يستعمل إلا منصوباً، إلا ما ورد شاذاً. قالوا: هو نسيجُ وحدِه، وعُيَيْر وحدِه، وجُحَيْش وحدِه. وأما (نسيج وحدِه) فهو مدح، وأصله أن الثوب إذا كان رفيعاً فلا يُنسج على منواله معه غيرُه، فكأنه قال: نسيج إفراده؛ يقال هذا للرجل إذا أُفرِد بالفضل. وأما (عُيَيْر وحدِه) و(جُحَيْش وحدِه) فهو تصغير عَيْر وهو الحمار، يقال للوحشيّ والأهليّ. و(جحيش وحده)، وهو ولد الحمار، فهو ذم، يقال للرجل المعجب برأيه لا يخالط أحداً في رأي ولا يدخل في معونة أحد، ومعناه أنه ينفرد بخدمة نفسه). وانظر المقتضب ٣/٢٤٢ مع الهامش الأول.

كان نصباً فنصباً ، وإن كان رفعاً فرفعاً[1]. وزعم الخليل أن الذين يُجْرُون كأنهم يريدون أن يَعُمُّوا ، كقولك (مررتُ بهم كُلِّهم) أي لم أَدَعْ منهم أحداً .

وزعم الخليل حيث مَثَّلَ نَصْبَ (وَحْدَه) و (خَمْسَتَهم) أنه كقولك: أفْرَدْتُهم إفراداً . فهذا تمثيل ، ولكنه لم يُستعمل في الكلام .

ومثلُ (خَمْسَتَهم) قولُ الشمّاخ : (طويل)

أَتَتْني سُلَيْمٌ قَضَّها بقضيضِها تُمَسِّحُ حولي بالبَقيع سِبالَها[2]

كأنه قال: انقضاضَهم، أي انقضاضاً ، و (مررتُ بهم قَضَّهم بقضيضهم) كأنه يقول: مررتُ بهم انقضاضاً. فهذا تمثيل. وإن لم يُتكلَّم

---

(١) أي يُجْرون ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة على الاسم الأول ، فيكون تأكيداً له تابعاً له في إعرابه .

(٢) سليم : قبيلة امرأته ، وكانت قد نشَزَت عليه وذهبت إلى أهلها. قضها بقضيضها : منقضّاً آخرُهم على أولهم ، أي أجمعين . البقيع : المراد به بقيع الغَرْقد ، وفيه كانت مقبرة أهل المدينة . السِّبال : جمع سَبَلة (بالتحريك) ، وهي مقدَّم اللحية وما أُسبِل منها على الصدر. يقول البغدادي في الخزانة (ط بولاق ٥٢٥/١ =ط السلفية ١٧٦/٣= ط هارون ١٩٤/٣): «أراد أنهم يمسحون لحاهم وهم يتهددون ويتوعدون » ، وقال الشنتمري : « يمسحون لحاهم تأهباً للكلام » .

وهذا هو البيت السابع من القصيدة الخامسة عشرة في ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني كما نشرته دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨ (ذخائر العرب ٤٢) بتحقيق صلاح الدين الهادي .

به، كما كان (إفراداً) تمثيلاً .

وإنما ذكرنا الإفرادَ في (وَحدَه) والانقضاض في (قَضَّهُم)، لأنه إذا قال (قَضَّهُم) فهو مشتق من معنى الانقضاض ، لأنه كأنه يقول : انقض آخِرهم على أوّلِهم . وكذلك (وَحدَه) إنما هو من معنى التفرّد . فكذلك أيضاً يكون (خَمْسَتَهم) نصباً إذا أردت معنى الانفراد . فإن أردت أنك لم تَدَعْ منهم أحداً جررْتَ[1] كما كان ذلك في (قضّهم)، وبعض العرب يجعل (قضّهم) بمنزلة (كلّهم) يُجْرِيه على الوجوه[2] .

---

(١) فتقول : مررت بهم خَمْسَتِهم .

(٢) بعض العرب يجعل (قضهم) مؤكداً للاسم السابق تابعاً له في إعرابه، فيقولون مثلاً : جاءوا قضُّهم بقضيضهم ، ورأيتهم قضَّهم بقضيضهم ، ومررت بهم قضِّهم بقضيضهم .

(٩) هذا باب الابتداء [١]

فالمبتدأ كل اسم ابتُدِىء ليُبْنَى عليه كلامٌ . والمبتدأ والمبنيّ عليه[٢] رَفْعٌ . فالابتداء لا يكون إلا بمبنيّ عليه . فالمبتدأ الأول ، والمبنيّ ما بعده عليه ؛ فهو مسند ومسند إليه .

واعلمْ أن المبتدأ لا بُدّ له من أن يكون المبنيّ عليه شيئاً هو هو[٣] ، أو يكون في مكان أو زمان . وهذه الثلاثة يُذكَر كل واحد منها بعد ما يُبتدأ .

فاما الذي يُبْنَى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتَفِع به كما ارتفع هو بالابتداء[٤] . وذلك قولك (عبدُ الله منطلقٌ) ؛ ارتفع (عبدُ الله) لأنه ذُكر ليُبنى عليه المنطلقُ ، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته[٥]

---

(١) ٢٧٨/١ .

(٢) المبني على المبتدأ هو ما نسميه الخبر .

(٣) أي يكون الخبر شيئاً هو نفس المبتدأ .

(٤) أي أن الخبر يُرفع بالمبتدأ كما أن المبتدأ يُرفع بالابتداء . فالعامل في الخبر لفظي هو المبتدأ ، والعامل في المبتدأ معنوي هو الابتداء .

(٥) بمنزلته : أي بمنزلة المبتدأ .

وزَعَمَ الخليل أنه يَستقبح أن يقول (قائمٌ زيدٌ)، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ، كما تؤخّر وتقدّم فتقول (ضربَ زيداً عمروٌ)، و(عمرو) على (ضَرَبَ) مرتفعٌ، وكان الحدّ أن يكون مقدماً ويكون زيد مؤخراً. وكذلك هذا، الحدّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً. وهو عربي جيد [١]، وذلك قولك (تميميٌّ أنا) و(مَشْنُوءٌ مَن يشنؤُك) و(رجلٌ عبدُ الله) و(خَزٌّ صُفَّتُك) [٢]

فإذا لم يريدوا هذا المعنى [٣]، وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله (يقوم زيد) و(قام زيد) قَبُحَ، لأنه اسم. وإنما حَسُنَ عندهم أن يجري مجرى الفعل [٤] إذا كان صفةً جرى على موصوف [٥] أو جرى على اسم قد عَمِلَ فيه [٦]؛ كما أنـــه لا يكون مفعولاً في (ضارب) حتى يكون محمولاً على

---

(١) أي تقديم الخبر على المبتدأ عربي جيد.

(٢) صُفّة الرّحل والسَّرج ما غُشّي به بين القَرَبُوسَين وهما مقدّمه ومؤخره. والرحل للبعير كالسرج للفرس.

(٣) أي: فإذا لم يقصدوا أن يكون (قائم) في (قائمٌ زيدٌ) خبراً مقدماً.

(٤) أن يجري مجرى الفعل: أي أن يجري الاسم مجرى الفعل.

(٥) مثل (مختلفاً) في قوله تعالى: «فأخرجنا به ثمراتٍ مختلفاً ألوانُها» (فاطر ٢٧)، حيث قام الوصف (مختلفاً) - وهو اسم فاعل - مقام الفعل فارتفع الاسم بعده (ألوانُها) على الفاعلية.

(٦) مثل (ضاربٌ) في (هذا ضاربٌ زيداً)، فـ(ضارب) خبرٌ عمل فيه المبتدأ قبله، وعَمِلَ هو عَمَلَ الفعل فنصب (زيداً) بعده على المفعولية.

غيره [1] ، فتقول (هذا ضاربٌ زيداً) و (أنا ضاربٌ زيداً) ، ولا يكون (ضاربٌ زيداً) على (ضربتُ زيـداً) و (ضربتُ عَمْراً) [2] . فكما لم يَجُزْ هذا كذلك استقبحوا أن يجري مجرى الفعل المبتدإ [3] ، وليكون بين الفعل والاسم فَصْل ، وإن كان موافقـاً له في مواضع كثيرة . فقد يوافق الشيءُ الشيءَ ثم يخالفه لأنه ليس مثله . وقد كتبنا ذلك فيما مضى، وستراه فيما تستقبل إن شاء الله .

---

(١) أي : كما أنه لا يكون الاسم مفعولاً لـ (ضارب) إلا إذا كان (ضارب) محمولاً على غيره أي خبراً له (كما في المثال المذكور في الهامش السابق) .

(٢) أي لا يمكن أن نقول (ضاربٌ زيداً) كما نقول (ضربت زيداً) على أساس أن اسم الفاعل (ضارب) كالفعل (ضرب)، إذ لا يمكن الاستهلال باسم الفاعل العامل عمل الفعل كما نستهل بالفعل نفسه .

(٣) مجرى الفعل المبتدإ : أي مجرى الفعل الذي يبتدأ به الكلام .

(١٠) هذا باب من الابتداء يُضْمَرُ فيه ما بُنِيَ على الابتداء [١]

وذلك قولك (لَوْلا عبدُ الله لَكانَ كذا وكذا) . أمّـا (لكانَ كذا وكذا) فحديث مُعَلَّق بحديث (لوْلا) . وأمّا (عبدُ الله) فإنه من حديث (لوْلا) ، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام كقولك (أزيدٌ أخوكَ ؟) ، إنما رفعته على ما رفعت عليه (زيـدٌ أخوك) ، غير أن ذلك استخبار [٢] وهذا خبر . وكأن المبنيّ عليه الذي في الإضمـار كان (في مكان كذا وكذا) [٣] . فكأنه قـال (لولا عبدُ الله كان بذلك المكان) و (لولا القتال كان في زمان كذا وكذا) ، ولكن هـذا حُذف حين كَثُر استعمالهم إياه في الكلام ، كما حُذِف الكلام من (إمّالا) [٤] . زعم الخليـل

(١) ١/٢٧٩ . و (يضمر فيه ما بني على الابتداء) أي : يُقدّر فيه الخبر فلا يظهر .

(٢) استخبار : استفهام .

(٣) أي : كأن الخبر المقدّر في « حديث » لولا ، أي الجملة الاسمية بعدها ، هو (في مكان كذا وكذا).

(٤) يقال (افعل هذا إمّالا) أي : افعل هذا إن كنت لا تفعـل غيره . ويقال أيضاً (إمّـالا فافعل كذا) أي : إن كنت لا تفعل ذاك فافعل هذا .

أنهم أرادوا (إنْ كُنْتَ لا تفعل غيرَه فافعل كذا و كذا إمّالا) ، ولكنهم حذفوه لكثرته في الكلام .

ومثل ذلك (حينئذٍ ، الآنَ) ، إنما تريد (واسمَع الآن) . و (ما أغفَلَهُ عَنكَ شيئاً) ، أي (دع الشَّكَّ عَنْكَ) [1] ، فحُذِف هـذا لكثرة استعمالهم . وما حُذِف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير . ومن ذلك (هَلْ مِنْ طعامٍ ؟) أي (هل من طعـام في زمان [أو مكان] ؟) [2] . وإنما

---

(١) قول سيبويه : « مـا أغفله عنك شيئاً » أي دع الشك » من العبـارات الغامضة في الكتاب . يقول عبدالسلام هارون فيمقدمة نشرته الجديدة للكتاب (ص٣١) : « وعثرت على نص في « تأويل مشكل القرآن » لابن قتيبة [ص٦٥] يقول فيه المازني : سألت الأخفش عن حرف رواه سيبويه عن الخليل في « باب من الابتداء يضمر فيه ما بني على الابتداء » ، وهو قوله : « ما أغفله عنك شيئاً» أي دع الشك » ما معناه ؟ قال الأخفش : أنا مُذ ولدت أسأل عن هذا ». وقال المازني : سألت الأصمعى وأبا زيد وأبا مالك عنه فقالوا : ما ندرى مـا هو . (قول الأخفش: « أنا مذ ولدت أسأل عن هذا » منقبيل المبالغة، فقد ولد قبل سيبويه وقبل وضع الكتاب !). وانظر اللسان في آخر مادة عقل .

وقال السيرافي : ولم يفسّر هذا الحرف فيما مضى إلى أن مات المبرد، وفسره أبو إسحاق الزجاج بعد ذلك فقال : معناه على كلام تقدّمَ ، كأنّ قائلاً قـال : زيد ليس بغافل عني ، فقال المجيب: بلى ، ما أغفله عنك،انظر شيئاً ، أي تفقد أمرك ، فاحتج به على الحذف ، يريد : حذف (انظر) الناصب (شيئاً) .

(٢) فالمحذوف في (هل من طعام ؟) هو خبر (طعـام) أي (في زمان) أو (في مكان) .

تريد (هل طعامٌ ؟) ، فـ (مِنْ طعامٍ) في موضع (طعامٌ) ، كما كان (ما أتاني مِنْ رجلٍ) في موضع (ما أتاني رجلٌ) . ومثله جوابُه : (ما مِنْ طعامٍ) [1] .

---

(١) أي : ما من طعام في زمان (أو مكان).

(١١) هذا باب يكون المبتدأ فيه مُضمَراً ويكون المبنيّ عليه مُظهَراً [1]

وذلك أنك رأيتَ صورة شخص، فصار آيةً لك على معرفة الشخص، فقلت (عبدُ الله وربّي)، كأنك قلت (ذاك عبدُ الله) أو (هذا عبدُ الله). أو سمعتَ صوتاً فعرفت صاحب الصوت، فصار آيةً لك على معرفته، فقلت (زيدٌ وربي) . أو مَسِستَ جسداً ، أو شَمِمْتَ ريحاً ، فقلت (زيدٌ) أو (المِسْكُ) . أو ذُقْتَ طعاماً فقلت (العسلُ) . ولو حُدّثتَ عن شمائل رجل فصار آيةً لك على معرفته لقلت (عبدُ الله)، كأنّ رجلاً قال (مَرَرْتُ برجلٍ راحمٍ المساكينَ بارٍّ بوالدَيه) فقلت (فلانٌ واللهِ) .

---

(١) ٢٧٩/١ . وهو عكس الباب السابق ، ويليه في « الكتاب » مباشرة .

(١٢) هذا باب ما يكون النداءُ فيه مضافاً إلى المنادى بحرف الاضافة [١]

وذلك في الاستغاثة والتعجب . وذلك الحرف اللام المفتوحة . وذلك قول الشاعر (وهو مُهَلْهِل) : (مديد)

يا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لي كُلَيْباً يا لَبَكْرٍ أين أين الفِرارُ ؟[٢]

فاستغاث بهم لأن يُنْشِروا له كليباً، وهذا منه وعيد وتهدّد. وأما قوله (يا لبكر أين أين الفرار ؟) فإنما استغاث بهم لهم ، أي : لِمَ تَفِرُّون ؟ استطالةً عليهم ووعيداً .

---

(١) ١/٣١٨-٣٢٠ . أي: باب ما يكون فيه حرف النداء موصولاً بالمنادى بوساطة الحرف الذي يصل شيئاً بشيء (يعني لام الجر) . يقول ابن جني في الخصائص (٣/٢٢٩-٢٣٠) : « ألا ترى أن لام الجر في نحو (يا لزيد) دخلت موصِّلة لـ (يا) إلى المنادى كما توصّل الباءُ الفعل في (نزلت بك) و (ظفرت به)».

(٢) هذا هو الشاهد العاشر بعد المائة من شواهد شرح الكافية للرضي،وقد تحدث عنه البغدادي في الخزانة (ط بولاق١/٣٠٠ وما بعدها = ط السلفية ٢/١٤١ وما بعدها = ط هارون ٢/١٦٢ وما بعدها) . يقال (أَنْشَرَ اللهُ الميتَ) إذا أحياه ، ويتعدى بدون الهمزة أيضاً نحو (نَشَرهم اللهُ) .

وقال أمية بن أبي عائذ الهذلي : (متقارب)

ألا يا لَقَوْمِ[1] لِطَيْفِ الخيالِ أرّقَ ، مِنْ نازِحٍ ذى دَلالِ[2]

وقال قيس بن ذَريح : (وافر)

تَكَنَّفَني الوُشـاةُ فازعجوني فيـا لَلنّـاسِ لِلْواشِي المُطاع

وقالوا (يا لَلّهِ) ، (يا لَلنّـاسِ) ، إذا كانت الاستغاثة به . فالواحد والجميـع فيها سواء .

---

(١) أي : يا لقومي . فياء المتكلم تحذف من المنـادى ولكن تبقى الكسرة قبلها دليلاً عليها . يقول سيبويه (٣١٦/١) : « وصار حذفها ههنا لكثرة النداء في كلامهم حيث استغنوا بالكسرة عن الياء ، ولم يكونوا ليثبتوا حذفها إلا في النداء ، ولم يكن لَبْس في كلامهم لحذفها ... ... واعلم أن بُقيان الياء لغة في النداء في الوقف والوصل ، تقول (يا غلامي أقبلْ) ، وكذلك إذا وقفوا ؛ وكان أبو عمرو يقول « يا عبادي فاتقونِ » [الزُمُر١٦] » في المصحف الإمام: يا عبادِ.

(٢) يستغيث بقومه من طيف خيال حبيبه البعيد ذى الدلال ، وهو الطيف الذي منع عنه النوم . فالمستغاث به قومه ، واللام معه مفتوحة . والمستغاث منه هو الطيف ، واللام معه مكسورة . يقول السيرافي : « إن قيل : لِمَ كان فتح لام المدعوّ [المستغاث به] أَوْلى من فتح لام المدعو له [المستغاث منه] ، قيل: لأن المدعوّ له لم يخرج عن منهاج مـــا تدخله اللام المكسورة ، لأنك إذا قلت (يا لِلمظلوم) فمعناه: أدعوكم للمظلوم ، فهو على منهاجه . والمدعو في دخول اللام عليه خارج عن القياس، لأن المنادى لا يحتاج إلى لام ؛ فكان تغيير لامه أولى» .

وقال الآخر : (مديد)

يا لَقَوْمٍ مَنْ لِلْعُلَى والمساعِي يا لَقَوْمٍ مَنْ للنَّـدَى والسَّماحِ
يا لَعَطَّافِنا ويـــا لَرِياحٍ وأبِي الحَشْرَجِ الفتى النفّاحِ[1]

ألا تراهم كيف سَوَّوْا بين الواحد والجميع ؟

وأما في التعجب فقوله (وهو فرّار الأسدي) : (طويل)

لَخُطَّابُ لَيْلَى ـيا لَبُرْثُنَ مِنْكُمُ ـ أَدَلُّ وأَمْضَى من سُلَيْكِ المقانبِ[2]

---

(١) « رثى رجالاً من قومه فيقول: لم يبق للعلى والمساعي من يقوم بها بعدهم. والنفّاح : الكثير العطاء . ويروى الوضاح وهو المشهور الكرم » (الشنتمري).

و (يا لعطافنا ويا لرياح) هو الشاهد الثامن بعد المائة من شواهد شرح الكافية للرضي ، وقد تحدث عنه البغدادي في الخزانة (ط بولاق ١/٢٩٦ = ط السلفية ٢/١٣٤ = ط هارون ٢/١٥٤ وما بعدها). وقد استشهد به الرضي على أن اللام في المعطوف فُتحت مثل لام المعطوف عليه لإعـــادة (يا). و(أبي الحشرج) معطوف على (يا لعطافنا) كما يقول البغدادي .

(٢) (يا لبرثن منكم) جملة اعتراضية بين المبتدأ الذي تتصدره لام الابتداء (لَخُطّاب) وخبره (أدلّ) . وبرثن : قبيلة . « وكانوا قد داخلوا امرأتــه وأفسدوها عليه ، فقال لهم هذا [يا لبرثن منكم] متعجباً من فعلهم . وجعلهم في الاهتداء إلى إفسادها والتلطف في تغيرها عليه واستمالتها أهدى من السُّلَيْك ابن السُّلَكة في الفلوات » (الشنتمري). وهو أحد عدّائي العرب وصعاليكهم ، وكان يدعى أيضاً « سُلَيْك المَقانِب » ؛ والمقانب جماعات الخيل ، واحدها مِقْنَب .

وقالوا (يا لَلْعَجَبِ)و (يا لَلْفَلِيقة)[1] .كأنهم رأوا أمراً عجباً فقالوا (يا لَبُرْثُنَ) ، أي مِثْلُكُمْ دُعِيَ للعظائم . وقالوا (يا لَلْعَجَبِ) و (يا لَلْماء)، لما رأوا عجباً أو رأوا ماء كثيراً ، كأنه يقول : تعالَ يا عَجَبُ أو تعالَ يا ماءُ فإنه من أيامك وزمانك . ومثل ذلك قولهم (يا لَلدَّواهي) أي : تعالَيْنَ فإنه لا يُستَنْكر لكنَّ لأنه من أحيانكنَّ .

وكل هذا في معنى التعجب والاستغاثة ، وإلاَّ لم يَجُزْ . ألا ترى أنك لو قلت (يا لَزيدٍ) وأنت تحدثه لم يَجُزْ[2] .

---

(١) الفليقة : الداهية .

(٢) وردت لام الاستغاثة مفردة ، بدون مستغاث به بعدها، في قول زهير ابن مسعود الضبّي من بيتين له رواهما أبو زيد الأنصاري في « النوادر في اللغة » (حققه سعيد الشرتوني ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٦٧ ، ص ٢١) :

فخيرٌ نحن عند الناس منكم ... إذا الدّاعي المثوّب قال يالا

أي (يالَ) ، فالألف الأخيرة للإطلاق . والتثويب : تثنية الدعاء، والدعاء هنا للحرب .

ومن الطريف أن أبا علي الفارسيّ كان يحكم على الألف في (يال) هذه بأنها كألف باب وساق . وحجته كما يقول ابن جني في الخصائص (٣/٢٢٨-٢٢٩) أنه ولمّا خُلِطت بها لام الجر من بعدها، وحَسُنَ قطعها والوقوف عليها والتعليق لها في قوله (يالا)، أشبهت (يال) هذه الكلمةَ الثلاثية التي عينها ألف، فأوجب =

ولم يلزم في هذا الباب إلا (يا) للتنبيه لئلا تلتبس هـــذه اللام بلام التوكيد [1] ، كقولك (لعمروٌ خيرٌ منك) . ولا يكون مكان (يا) سواها من حروف التنبيه نحو أيْ وهَيَا وأَيَا ؛ لأنهم أرادوا أن يميّزوا هـذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى استغاثه ولا تعجّب .

وزعم الخليل أن هـذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفتَ [2] ، نحو قولك (يا عَجَباهْ) و (يا بَكْراهْ) إذا استغثت أو تعجّبت، فصار كل واحد منهما يُعاقِب صاحبه، كما كانت هاء الجحاجحة

القياس أن يحكم عليها بأنها كباب وساق ونحو ذلك » . يقول ابن جني : « فأنِقتُ لذلك ، وذهب بي استحساني إياه كل مذهب » ! وانظر أيضاً الجزء الأول من الخصائص ، ص ٢٧٦–٢٧٧ ؛ والجزء الثاني ص ٣٧٥–٣٧٦ .

وقوله (إذا الداعي المثوب قال يالا) هو الشاهد الرابع والثمانون من شواهد شرح الرضي على الكافية ، استشهد به على أن لام الاستغاثة خُلِطت بحرف النداء (يا) وجعلتا كالكلمة الواحدة ؛ انظر الخزانة للبغدادي (ط بولاق ١/٢٢٨ وما بعدها=ط السلفية ٢/٤ وما بعدها=ط هارون ٢/٦ وما بعدها) وانظر ابن هشام في « مغني اللبيب » (ط القاهرة ص ٢١٩ = ط دمشق ص ٢٤١) .

(١) أي لام الابتداء .

(٢) (إذا أضفت) أي إذا ألحقت في آخر الاسم الألف (التي تليها هـــاء السكت في الوقف) . وهذه الألف تلزم آخر المندوب في الأكثر من الكلام كقولك (وازيداه) أو (يا زيداه) تندب زيداً وتتفجّع عليه .

مُعاقِبةً ياءَ الجحاجيح، وكما عاقبت الألفُ في (يمانٍ) الياءَ في (يَمَنيّ)[1].

ونحو هذا في كلامهم كثير، وستراه إن شاء الله.

(١) أي أن اللام المفتوحة في مثـــل (يالبكر) بدل من الألف الأخيرة في (يا بكراه)، كما أن التاء المربوطة في (الجحاجحة) بدل من الياء في (الجحاجيح)، وكما أن الألف في (يمانٍ) بدل من ياء النسبة في (يمنيّ). والجحاجحة والجحاجيح جمعان للجَحْجاح وهو السيّد.

(١٣) هذا باب من الاختصاص يجري على ما جري عليه النداء ، فيجيء لفظه على موضع النداء نصباً لأن موضع النداء نَصْبٌ ، ولا تجري فيه الأسماء مجراها في النداء لأنهم لم يُجْرُوها على حروف النداء ولكنهم أجْرَوْها على ما حُمِلَ عليه النداء [١]

وذلك قولك (إنّا معشرَ العرب نفعل كذا وكذا) ، كأنه قال (أعْني)[٢] ، ولكنه فِعْلٌ لا يظهر ولا يُستعمل كما لم يكن ذلك في النداء ؛ لأنهم اكتَفَوْا بعِلْم المخاطَب ، وأنهم[٣] لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوّله ، ولكن ما بعده محمولٌ على أوّله[٤] . وذلك نحو قوله (وهو عمرو بن

---

(١) ١/ ٣٢٧ - ٣٢٩ . وقوله (يجري على ما جرى عليه النداء) معناه أن الاختصاص يجري على مذهب النداء من النصب بفعل مضمر غير مستعمل إظهاره ، وليس بنداء على الحقيقة (ابن يعيش ١ / ١٨) .

(٢) أي : إنّا - (أعْني) معشرَ العرب - نفعل كذا وكذا .

(٣) (وأنهم) أي : ولأنهم .

(٤) لا يريدون أن يحملوا الاسم الذي يراد تخصيصه على أول الجملة ، فيكون (معشر) خبر إنّ ؛ ولكن يريدون أن يكون ما بعد الاسم المنصوب بالاختصاص محمولاً على أول الكلام ، فتكون جملة (نفعل) خبر إنّ .

الأهتم) : (بسيط)

إنّا بَني مِنْقَرٍ قومٌ ذوو حَسَبٍ فينا سَراةُ بني سَعْدٍ ونادِيها [١]

وقال الفرزدق : (متقارب)

أَلَمْ تَرَ أَنّا بني دارِمٍ زُرارةُ منّا أبو مَعْبَدِ [٢]

فإنما اختُصَّ الاسم ههنا ليُعْرَفَ بما حُمِل على الكلام الأول ، وفيه معنى الافتخار .

وقال رُؤْبة : (رجز)

بِنا تميماً يُكْشَفُ الضَّباب [٣]

---

(١) الشاهد فيه نصب (بني) على الاختصاص . و (قوم) خبر إنّ . «وبنو منقر : حيّ من بني سعد بن زيد منــاة بن تميم . والسراة : السادة ، واحدهم سريّ ، وهو جمع غريب لا يجري على واحد ، وإنما هو اسم يؤدّي عن الجمع ، ولذلك جُمع فقيل سَرَوات . والنادي والنديّ : المجلس ، واشتقاقه من نداء القوم بعضهم بعضاً بالحديث ، أي : فينا مجتمع القوم وخوضهم في الرأي والتدبير وإصلاح أمر العشيرة » (الشنتمري) .

(٢) الشاهد فيه نصب (بني) على الاختصاص . و (زرارة) خبر أنّ . وزرارة هو ابن عُدَس بن زيد بن عبدالله بن دارم . يقول ابن دريد (الاشتقاق، القاهرة ١٩٥٨ ، بتحقيق عبد السلام هارون ، ص ٢٣٥ و ٢٣٧) إن زرارة بن عدس كان سيداً وكان رئيس بني تميم يوم شُوَيْحِط ، وإن ابنه معبداً قد قاد ورأس .

(٣) الشاهد فيه نصب (تميماً) على الاختصاص. وهذا هو الشاهد الخــامس=

وقال (نحن العربَ أقْرَى الناسِ لضيفٍ) . فإنما أدخلت الألف واللام ؛ لأنك أجرَيْتَ الكلام على ما النداء عليـه ، ولم تُجْرِهِ مُجْرَى الأسماء في النداء ، ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول (يا العربَ) ، وإنما دخل في هـــذا الباب من حروف النداء (أيٌّ) وحدَها فجرى مجراه في النداء[1] .

وأما قول لبيد :

= بعد المائة من شواهد شرح الكافية للرضي، استشهـد به على أن المنصوب على الاختصاص ربما كان عَلَماً ؛ انظر الخزانة للبغدادي (ط بولاق ١/٤١٢ = ط السلفية ٢/٣٦١ وما بعدها = ط هارون ٢/٤١٣ وما بعدها) . والمخصوص قلّما يكون علماً (الأشموني ص ٤٧٩) . ويقول سيبويه (فيما يلي من نصنا هذا)إن أكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب (بنو فلان) و (معشر) مضافة و (أهل البيت) و (آل فلان) .

وقد أورد سيبويه هذا البيت في موضع سابق من كتابه (١/٢٥٥) حيث قال إنه يجوز في قولك (مررت به المسكين)ـوأنت تترحّم ـ جرّ (المسكين) على البدل من الضمير المتصل قبله ، ورفعه على تقدير (مررت به ، المسكينُ هو) أو على تقدير (المسكينُ مررت بـه) ، ونصبه كما نصب الراجز (تميماً) في البيت المذكور .

« وضرب الضباب مثلاً لغمّة الأمر وشدته ، أي بنـا تكشف الشدائد في الحرب وغيرها » (الشنتمري) . و (بنا) متعلق بقوله (يكشف) ، وقُدّم للحصر (البغدادي) .

(١) انظر ص ٧١ فيما يلي ، مع الهامش الخامس .

(رجز)

نحنُ بنو أمِّ البنينَ الأربعه[1]

ونحن خيرُ عامرِ بن صَعْصَعَهْ

فلا ينشدونه إلا رفعاً ، لأنه لم يُرِدْ أن يجعلهم إذا افتخروا أن يُعْرَفوا بأنَّ عِدَّتهم أربعة ؛ ولكنه جعل (الأربعة) وَصْفاً ، ثم قال

---

(١) يقول الشنتمري : « الشاهد فيه رفع قوله (بنو) لأن الأربعة ليس فيها معنى فخر ولا تعظيم ، فيكونَ ما قبلها منصوباً على الاختصاص والفخر كما تقدم في (بني منقر) ؛ وإنما هو مُخبر بنسبهم وعدّتهم لا مفتخر . وأراد الخمسة لأنهم خمسة معروفون ، فاضطرته القافية إلى الأربعة » . وأم البنين هي زوج مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة ، وأولادها خمسة هم عامر وُطفَيْل وربيعة « أبو لبيد الشاعر » وعبيدة ومعاوية . انظر كتاب المعارف لابن قتيبة (ص ٨٩) ، وأمالي المرتضى (القاهرة ، ١٩٥٤ ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) ١ /١٩٣ - ١٩٤ .

ويقول السيرافي إن أبا العباس المبرد يجيز في هذا النصبَ أي : نحن بني أم البنين الأربعة ، وهو على وجهين : أحدهما أن أم البنين امرأة شريفة ، وبنوها الأربعة كلهم سيّد ، فالخبر هو (المطعمون) في البيت التالي، فنصب على الفخر . والوجه الآخر أنه لم يُرِدْ معنى الفخر ، ونصبه على (أعني) بلا مدح ولا ذم . وقد رد السيرافي هذا التجويز وقال إنَّ قول سيبويه أقرب .

وانظر خزانة الأدب للبغدادي (ط بولاق) ٤ / ١٧٣ - ١٧٥ .

(المُطْعِمون ، الفاعِلون) [1] بعد ما حَلَّاهم ليُعْرَفوا [2] .

وإذا صَغَّرْتَ الأمرَ فهو بمنزلة تعظيم الأمر في هذا الباب . وذلك قولك (إنا معشرَ الصعاليكِ لا قُوَّةَ بنا على المُرُوَّة [3]) .

وزَعمَ الخليل أن قولهم (بِكَ اللهَ نرجو الفضلَ وسبحانك اللهَ العظيمَ) نصبه [4] كنصب ما قبله ، وفيه معنى التعظيم .

وزَعَمَ أن دخول (أيّ) في هذا الباب [5] يدلّ على أنه محمول على ما

---

(١) يشير بهذا إلى البيتين التاليين (شرح ديوان لبيد ، ص ٣٤٢) :

المُطْعِمُون الجَفْنَةَ المُدَعْدَعَهْ

والضاربون الهامَ تحتَ الخَيْضَعَهْ

(الجفنة : القصعة الكبيرة ـ المدعدعة : المملوءة ـ الهام : الرؤوس ، جمع هامة ـ الخيضعة : البيضة التي تلبس على الرأس) .

(٢) « بعد ما حلاّهم ليُعرفوا » أي : بعد أن وصفهم ليُعْرَف من هم .

(٣) المروّة هي المروءة أي الإنسانية .

(٤) نصب لفظ (الله) مرتين .

(٥) « وذلك قولهم (أمّا أنا فأفعل كذا أيها الرجل) ، و(نحن نفعل كذا أيها القوم) ، و(اللهم اغفر لنا أيتها العصابة) ، جعلوا (أيّاً) مع صفته دليلاً على الاختصاص والتوضيح ، ولم يَعْنُوا بالرجل والقوم والعصابة إلا أنفسهم وما كَنَوْا عنه بأنا ونحن والضمير في (لنا) ، كأنه قيل: أمّا أنا فأفعل متخصّصاً بذلك من بين الرجال ، ونحن نفعل متخصصين من بين الأقوام ، واغفر لنا مخصوصين من بين العصائب » (من المفصل للزمخشري كما ورد في شرح ابن يعيش ١٧/٢) .

حُمِلَ عليه النداءُ ،فكان هذا عندهم في الأصل أن يقولوا فيه (يا)،ولكنهم خزلوها [١] وأسقطوها حين أجرَوْه على الأصل [٢] .

واعلمْ أنه لا يجوز لك أن تُبْهِم في هذا الباب فتقول (إني هـــذا أفعَلُ كذا وكذا) [٣] ، ولكن تقول (إني زيداً أفعَلُ) . ولا يجوز أن تَذْكُر إلا اسماً معروفاً ؛ لأن الأسماء إنما تُذْكَر هنا توكيداً وتوضيحـــاً للمضمر [٤] وتذكيراً . فإذا أبْهَمْتَ فقد جِئْتَ بما هو أشْكَل من المضمر . ولو جاز هذا لجازت النكرة فقلت (إنا قَوْماً) . فليس هذا من مواضع النكرة والمبهم ؛ ولكن هذا موضع بيان كما كانت النُّدْبة موضع بيان [٥] .

---

(١) خزلوها : قطعوها .

(٢) « على الأصل » أي على الأصل في أسلوب الاختصاص .

(٣) أسماء الإشارة ضرب من المبهم . يقول ابن يعيش ١٢٦/٣ : « ويقــال لهذه الأسماء مبهمات لأنها تشير بها إلى كل ما بحضرتك ، وقد يكون بحضرتك أشياء فتَلْتَبِس على المخاطب ، فلم يَدْرِ إلى أيها تشير ، فكانت مبهمة لذلك ؛ ولذلك لزمها البيان بالصفة عند الإلباس » .

(٤) « للمضمر » أي للضمير قبلها . فـ (معشر) توكيد وتوضيح لضمير المتكلمين في قولك : إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا .

(٥) يقول سيبويه في باب ما لا يجوز أن يُندب (١ / ٣٢٤) : « وذلك قولك (وارجلاه) و (يا رجلاه) . وزعم الخليل ويونس أنه قبيح وأنــه لا يقال . وقال الخليل : إنما قبح لأنك أبهمت . ألا ترى أنك لو قلت (واهناهْ) كان قبيحاً ، لأنك إذا ندبت فإنمـــا ينبغي لك أن تَفَجَّع [أي : تتفجع] بأعرف الأسمــــاء ، وأن تختصّ فلا تُبهم ، لأن الندبة على البيان. ولو جاز هـــذا لجاز (يا رجلاً ظريفاً) فكنت نادباً نكرة . وإنما كرهوا ذلك =

فقَبُحَ إذا ذكروا الأمْرَ توكيداً لما يعظّمون أمره أن يذكروه مبهماً .

وأكثر الأسماء دخولاً في هـذا الباب (بنو فلانٍ) و (مَعْشَر) مضافةً (وأهل البيت) و (آل فلان) .

ولا يجوز أن تقول (إنهم فعلوا أيَّتُها العصابةُ). إنما يجوز هـذا للمتكلم والمكلَّم المنادَى ، كما أن هذا [1] لا يجوز إلا لحاضر .

وسألت الخليل ويونس عن نصب قول الصَّلَتان العبديّ : (طويل)

أيا شاعراً لا شاعرَ اليومَ مِثْلَهُ جريرٌ ولكنْ في كُلَيْبٍ تواضعُ [2]

=أنه تفاحش عندهم أن يختلطوا ويتفجعوا على غير معروف ، فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه ، لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم وأصابك جسيم من الأمر ، فلا ينبغي لك أن تبهم . وكذلك (وامَنْ في الدّاراهْ) في القبح . وزعم أنه لا يستقبح (وامَنْ حفر زمزماه) ؛ لأن هذا معروف بعينه ؛ كأن التبيين في الندبة عذر للتفجع . فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب » .

(الاحتلاط :الضجر والغضب ـ بئر زمزم حفرها عبدالمطلب بعد إسماعيل)

(١) « هذا » أي النداء .

(٢) يقول الشنتمري : « الشاهـد فيه على مذهب الخليل وسيبويه نصب (شاعر) بإضمار فعل على معنى الاختصاص والتعجب ، والمنادى محذوف . والمعنى : يا هؤلاء ، أو يا قوم ، عليكم شاعراً ، أو حسبكم به شاعراً – كما ذكر سيبويه . وإنما امتنع عنده أن يكون منادى لأنه نكرة عنده يدخل فيه كل شاعر بالحضرة ، وهو إنما قصد شاعراً بعينه وهو جرير ؛ وكان ينبغي أن يبنيه على الضم ، على ما يجري به المخصوص بالنداء . وقوله (جرير) محمول على إضمار =

فزعما أنه غيرُ منادى ، وإنما انتصب على إضمار ، كأنه قال (يا قائل الشعرِ شاعراً) . وفيـــه معنى (حَسْبُك به) ، كأنه حيث نادى قال (حَسْبُك به) ، ولكنه أضمره كما أضمروا في قوله (تاللهِ رَجُلاً) [1] ومـا أشبهه مما ستجده في الكتاب إن شاء الله .

ومّما جاء وفيه معنى التعجب كقولك (يا لكَ فارساً) قول شُرَيْح ابن الأحوص الكلابيّ [2] : (وافر)

تَمَنّـــاني لِيَلْقـــاني لَقِيطٌ أعامِ لكَ بنَ صَعْصَعَةَ بنِ سَعْدِ [3]

= مبتدأ أي (هذا المتعجب منه جرير) . ويجوز عندي أن يكون قوله (شاعراً) منادى جرى على لفظ المنكور وإن كان مخصوصاً معروفاً لوصفه بالجملة التي بعده ، والجملة لا يوصف بهـــا إلا النكرة ... يقول هذا إذْ دُعِيَ به ليحتكم للفرزدق وجرير فيما كان بينهما من الافتخار ، ففضّل جريراً في الشعر ، وفضّل الفرزدق في الشرف والفضل ؛ ولذلك قال (ولكن في كليب تواضع) ، وكليب رهط جرير من تميم » . وانظر المقتضب للمبرد ٤ / ٢١٥ ـ ٢١٦ .

والبيت هو الشاهد الحادي عشر بعد المائة من شواهد شرح الكافية للرضي ، استشهد به على أن المنادى من قبيل الشبيه بالمضاف إذا كان موصوفاً بجملة ؛ انظر الخزانة للبغدادي (ط بولاق ١/٣٠٤ وما بعدها = ط السلفية ٢/١٥١ وما بعدها = ط هارون ٢/١٧٤ وما بعدها) .

(١) التقدير : تالله حسبك به رجلاً .

(٢) هو الأحوص أبو شريح عند الشنتمري ، ويزيد بن عمرو بن الصَّعِق الكِلابيّ عند المبرد (الكامل ٣/٣٥٧) .

(٣) يقول الشنتمري : « الشاهد في قوله (لك) . والمعنى : يا عامرُ دعاني =

وإنما دعاهم لهم تعجّباً ، لأنه قد تبين لك أن المنادَى يكون فيه معنى (أَفْعِلْ به) [١] ، يعني (يا لكَ فارساً) . وزعم الخليل أن هـذا البيت مثلُ ذلك :

(بسيط)

أيامَ جُمْلٌ خليلاً لو يَخافُ لها صُرْماً لَخُولِطَ منه العقلُ والجسدُ [٢]

= لك. والمعنى معنى التعجب كما يقول : يا لك فارساً ، أي: يا هذا دعائي لك من فارس ، أي : أعجب لك في هذه الحال . فبيَّن سيبويه بهذا أن المنادى قد يُخصُّ بالنداء على معنى التعجب لا على معنى الدعاء إلى أمر . وكان لقيط بن زرارة التميميّ قد توعّد الأحوص أبا شريح الكلابي وتمنّى أن يلقاه فيقتله ، فقال هذا متعجّباً لقومه [قوم الشاعر] بني عامر من تمنّيه لقتله وتوعده له... وأراد : عامر بن صعصعة ، فرخّم » .

(١) أي أن المنادى قد يكون فيه معنى التعجب الذي يدل عليه (أفـعِل به) و (ما أفـْعَلَـه) .

(٢) الصُّرْم (بالضم) كالصَّرْم (بالفتح) مصدر صرَمه يصرِمه أي قطعه بائناً . ويقول الشنتمري: « الشاهد فيه نصب (خليل) على الاختصاص والتعجب. والمعنى : أيام جمل لو يخاف لها صرماً ، أي أيام كونها هكذا . ثم قال (خليلاً) أي (أعْجِبْ بها خليلاً) و (ما أعجبها خليلاً) ؛ وهو مناسب لما قبله لما فيه من معنى الاختصاص والتعجب . ويروى (أيامَ جُمْلٌ خليلٌ) على الابتـداء والخبر وإضافة (الأيام) إلى الجملة لأنها ظرف زمان ؛ وهذا أبيَن وأحسن ولا شاهد فيه » .

وقال في قول الشاعر: (رجز)

يا هندُ هندٌ بين خِلْبٍ وكَبِدْ[1]

يجعلها نكرة[2]. وقد يجوز أن تقول بعد النداء مُقْبِلاً على مَن تحدّثه «هِنْدٌ هذه بين خلب وكبد»، فيكون معرفة.

---

(١) الخلب: لُحْمة تصل ما بين الكبد وزيادتها، فجعلها في الاتصال بنفسه قد حلت ذلك المحلّ (الشنتمري).

(٢) (يجعلها نكرة) أي أن الشاعر يجعل هنداً الثانية نكرة. يقول الشنتمري: «الشاهد فيه حمل هند الثانية على إضمار مبتدأ وتقديرها نكرة موصوفة بما بعدها. والتقدير: أنت هندٌ مستقرة بين خلب وكبد، كما يقال: أنت زيدٌ من الزيدِين، فيجعل نكرة».

(١٤) هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعلُ ، ولا تُغيِّر الفعلَ عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها[١]

فمن تلك الحروف (قَدْ) ، لا يُفصل بينها وبين الفعل بغيره . وهو جواب لقوله (أفَعَلَ ؟) ، كما كانت (ما فَعَلَ) جواباً لِـ (هَلْ فَعَلَ؟) إذا أخبرتَ أنه لم يقع. و(لَمّا يفعلْ) و(قد فَعَلَ) إنما هما لقوم ينتظرون شيئاً ، فَمِنْ ثَمَّ أشبهتْ (قد) (لمّـا) في أنها لا يُفْصَلُ بينها وبين الفعل.

ومن تلك الحروف أيضاً (سَوْفَ يفعـلُ) ، لأنها بمنزلة السين التي في قولك (سيفعلُ) . وإنما تدخل هذه السين على الأفعال . وإنما هي إثبات لقوله (لَنْ يَفْعَلَ) ، فاشبهتْها في أنْ لا يُفْصَلَ بينها وبين الفعل.

ومن تلك الحروف (رُبَّما) و(قَلَّما) وأشباههما. جعلوا (رُبَّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة ، وهَيّؤوها ليُذكر بعدها الفعل ، لأنه لم يكن لهم سبيـل إلى (رُبَّ يقول) ولا إلى (قَلَّ يقولُ) ، فالحقوهما (مـا) وأخلصوهما للفعل .

---

(١) ١/٤٥٨-٤٥٩ .

ومثـل ذلك (هلاّ) و (لَوْلا) و (ألاّ) ، ألزموهنّ (لا) ، وجعلوا كل واحدة مع (لا) بمنزلة حرف واحد ، وأخلصوهنّ للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض .

وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم . قال : (طويل)

صَدَدْتَ فأَطْوَلْتَ الصُّدودَ وقلّما وِصالٌ على طُول الصدودِ يدومُ[1]

---

(١) أورد سيبويه هذا البيت في صدر كتابه (١/١٢) ونسبه إلى عمر بن أبي ربيعة . ولكن نسبه الشنتمري هنـاك إلى المرّار الفقعسيّ ، وكذلك ابن هشام في مغني اللبيب (ط القاهرة ص٣٠٦-٣٠٧ = ط دمشق ص ٣٣٩). يقول سيبويه (١/١٢) : « ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه لأنه مستقيم ليس فيه نقص . فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة (البيت) . وإنمـــا الكلام : قلما يدوم وصال » .

وأورد ابن هشام البيت ، وهو بصدد الكلام على(ما) الزائدة الكافة عن عمل الرفع أي التي تكف (قلّ) و(كثر)و(طال) عن رفع الاسم بعدها على الفاعلية . قال : « فأما قول المرار (البيت) فقال سيبويه : ضرورة. فقيل: وجه الضرورة أن حقها أن يليها الفعل صريحاً والشاعر أولاها فعلاً مقدراً، وأن (وصال) مرتفع بـ (يدوم) محذوفاً مفسراً بالمذكور . وقيل : وجهها أنه قدّم الفاعل، وردّه ابن السّيد بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر . وقيل: وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله :

[ونُبّئْتُ ليلى ارْسَلَتْ بشفاعةٍ إليّ] فهلاّ نفسُ ليـــلى شفيعُها

وزعم المبرد أن (ما) زائدة و(وصال) فاعل لا مبتدأ . وزعم بعضهم أن (ما) مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة » . وانظر خزانة الأدب للبغدادي (ط بولاق) ٤/٢٨٧-٢٨٩ . ولكن انظر «المقتضب» للمبرد ١/٨٤ مع الهامش الأول. =

واعلمْ أنه إذا اجتمع بعد حرف الاستفهام نَحْوِ (هَلْ) و (كَيْفَ) و (مَنْ) اسم وفعل ، كان الفعل بأن يَلِيَ حرفَ الاستفهام أَوْلَى ؛ لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يُذكَرُ بعدها الفعل ، وقد بُيِّنَ حالُهنّ[1] .

= وقال الشاعر (أطولت) على الأصل بدون إعلال، ولم يقل (أطلت) بالإعلال على القياس ، وذلك كما في (استحوذ) في مثل قوله تعالى : « استحوذ عليهم الشيطان» (المجادلة ١٩). انظر المنصف لابن جني ١/١٩٠-١٩١ و٢٦٧-٢٦٨، حيث استدل بمثل هذه الأشياء الشاذة على أن مثل (أجاد) أصله (أجود) وأن مثل (استعاذ) أصله (استعوذ). وانظر أيضاً الإنصاف لابن الأنباري، ص١٤٤، حيث استدل بها على أن تصحيح العين في نحو (ما أقومه) و(ما أبيعه) لا يخرجه عن أن يكون فعلاً ماضياً كما يقول البصريون، ولا يجعله اسماً كما يقول الكوفيون؛ وهي المسألة الخامسة عشرة من مسائل الخلاف بينهم .

والتاء في كل من (صددت) و (أطولت) في البيت مفتوحة بدليل البيت الذي قبله :

صرمتَ ولم تصرم وأنت صرومُ وكيفَ تَصابَى من يُقالُ : حليمُ

انظر ملاحظة محمد علي النجار في الهامش الرابع من ص ١٤٣ من الجزء الأول من «الخصائص» لابن جني .

(١) في الباب الذي يسبق هذا في «الكتاب» (١/٤٥٦-٤٥٨) : باب الحروف التي لا تَقَدَّمُ [أي : تتقَدَّم] فيها الأسماءُ الفعلَ .

(١٥) هذا باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء، ويجوز ان يليها بعدها الأفعال [١]

وهي (لكنْ) و (إنّما) و (كأنّما) و (إذْ) ونحو ذلك، لأنها حروف لا تعمل شيئاً، وتُرِكت الأسماء بعدها على حالها كأنه لم يُذكر قبلها شيء، فلم يُجاوَز ذا بها، إذ كانت لا تغيّر ما دخلت عليه فيجعلوا الاسم أوْلى بها من الفعل [٢].

سألتُ الخليل عن قول العرب (انتظِرْني كما آتيكَ) و (ارْقُبْني كما ألحقُك)، فزعم أن (ما) والكاف جُعلتا بمنزلة حرف واحد، وصُيِّرت للفعل كما صُيّرت للفعل (ربّما)، والمعنى (لَعَلِّي آتيك)، فمِن ثَمَّ لم ينصبوا به الفعلَ كما لم ينصبوا بـ (رُبّما) [٣]. قال رؤبة : (رجز)

لا تَشْتُمِ النَّاسَ كما لا تُشْتَمُ

(١) ١/٤٥٩-٤٦٠.

(٢) لا تعمل في الاسم إذا دخلت عليه، ولهذا لا يكون الاسم أولى من الفعل بالمجيء بعدها.

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن (كما) تأتي بمعنى (كَيْما)، وينصبون بها ما=

وقال أبو النجم : (رجز)

قُلْتُ لشَيْبانَ ادْنُ مِن لِقائهْ
كما تُغَدِّي الناسَ مِن شِوائهْ[1]

=بعدها ، ولا يمنعون جواز الرفع ، واستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين . واحتج الكوفيون بأنَّ نصب الفعل بعد(كما) جاء كثيراً في كلام العرب.

وذهب البصريون إلى أن (كما) لا يجوز النصب بها ، لأن الكاف فيها كاف التشبيه أدخلت عليها (ما) وجُعلا بمنزلة حرف واحد ، كما أدخلت على (رُبَّ) وجُعلا بمنزلة حرف واحد ، ويليها الفعل كـ (ربما) ، وكما أنهم لا ينصبون الفعل بعد (ربما) فكذلك ها هنا . وردَّ البصريون شواهد الكوفيين زاعمين أن روايتها على غير ما ذكره الكوفيون .

وهذه هي المسألة الحادية والثمانون من مسائل الخلاف التي أوردها ابن الأنباري في « الإنصاف » . وانظر خزانة الأدب للبغدادي (ط بولاق) ٣/٥٩١-٥٩٢ و ٤/٢٨٢ و٢٨٦-٢٨٧ .

(١) يقول أبو النجم العجلي هذا لابنه شيبان يأمره باتباع ظَليم (والظليم : الذَّكَر من النعام) والدنوّ منه لعله يصيده فيُطعِم الناس من شوائه (الشنتمري) . والبيتان في«الإنصاف» لابن الأنباري(ص٥٩١) شاهداً على رفع الفعل بعد(كما).

(١٦) هذا باب نفي الفعل [(١)]

إذا قال (فَعَلَ) فإن نفيه (لَمْ يَفْعَلْ).وإذا قال (قد فَعَلَ) فإن نفيه (لَمَّا يَفْعَلْ). وإذا قال (لقد فَعَلَ) فإن نفيه (ما فَعَلَ) ؛ لأنه كأنه قال (واللهِ لقد فَعَلَ) فقال (واللهِ ما فَعَلَ).

وإذا قال (هو يفعلُ) أي هو في حال فِعْلٍ ، فإنّ نفيه (ما يفعلُ). وإذا قال (هو يفعلُ) ولم يكن الفعل واقعاً ، فنفيه (لا يفعلُ). وإذا قال (لَيَفْعَلَنَّ) فنفيه (لا يفعلُ) ؛ كأنه قال (واللهِ ليفعلنّ) ، فقلت (واللهِ لا يفعلُ) . وإذا قال (سوف يفعلُ) فإن نفيه (لن يفعلَ).

---

(١) ١/٤٦٠ .

(١٧) هذا باب (أم) إذا كان الكلام بها بمنزلة (أيُّهما) و (أيُّهُمْ)[١]

وذلك قولك (أزيدٌ عندكَ أم عمروٌ؟) و(أزيداً لَقِيتَ أم بِشْراً؟). فأنت الآن مُدَّعٍ أنّ عنده أحدهما، لأنك إذا قلت (أيُّها عندك؟) و (أيَّها لقيتَ؟) فأنت مُدَّعٍ أن المسئول قد لقِيَ أحدَهما أو أن عنده أحدهما، إلا أن عِلْمَك قد استوى فيهما لا تدري أيهما هو.

والدليل على أن قولك (أزيدٌ عندك أم عمروٌ؟) بمنزلة قولك (أيُّهما عندك؟) أنك لو قلت (أزيدٌ عندك أم بشر؟) فقال المسئول (لا) كان مُحالاً، كما أنه إذا قال (أيُّهما عندك؟) فقال (لا) فقد أحالَ.

واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن، لأنك لا تسأله عن اللُّقَى، وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيُّهما هو، فبدأت بالاسم لأنك تقصد قَصْدَ أن يبيّن لك أيُّ الاسمين عنده، وجعلت الاسم

---

(١) ٤٨٢/١-٤٨٣ . وهذه هي أم المتصلة . والنص التالي عن أم المنقطعة . ولنا بحث عن (أم) ونظائرها في اللغات السامية تجده في كتابنا «دراسات في فقه اللغة العربية» (بيروت ١٩٦٩ . مكتبة لبنان) ، ص ٦٠-٦٤ .

الآخِر عديلاً للأول، وصار الذي لا تسأل عنه بينهما .

ولو قُلْتَ (أَلَقِيتَ زيداً أم عَمْراً ؟) كان جائزاً حسناً ، ولو قلت (أَعِنْدَكَ زَيدٌ أم عمروٌ؟) كان كذلك ؛وإنما كان تقديم الاسم ههنا أحسن. ولم يَجُزْ للآخِر إلا أن يكون مؤخّراً ؛ لأنه قصَدَ أحد الاسمين ، فبدأ بأحدهما لأن حاجتَه أحدُهما ، فبدأ به مع القصة التي لا يسأل عنها ، لأنه إنما يسأل عن أحدهما من أجلها ، فإنما يفرغ مما يقصد قصده بقصته ثم يَعْدِلُه بالثاني .

ومن هذا الباب قوله (ما أبالي أزيداً لَقِيتَ أم عَمْراً) و (سواءٌ عليَّ أبِشْراً كَلَّمْتَ أم زيداً) ، كما تقول (ما أُبالي أيَّهما لقيتَ) . وإنما جاز حرف الاستفهام ههنا ، لأنك سوَّيْتَ الأمرين عليك كما استوى علمك حين قُلْت (أزيدٌ عندك أم عمرو؟).فجرى هذا على حرف الاستفهام، كما جرى على حرف النداء قولهم (اللهمَّ اغفرْ لنا أَيَّتُها العصابةُ)[1] ؛ وإنما لزمت (أم) ههنا لأنك تريد معنى (أيّهما) . ألا ترى أنك تقول (ما أبالي أيُّ ذلك كان) و (سواءٌ عليَّ أيُّ ذلك كان) ؛ فالمعنى واحد ، و (أيّ) ههنا تحسن وتجوز كما جازت في المسألة[2] .

---

(١) المقصود بالعصابة قوم المتكلم نفسه . وليس في هـذا نداء ولكنه اختصاص ، وقـد جرى الاختصاص على حرف النداء (وهو يا المحذوفة قبل أيّ)،لأن الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء. راجع النص الثالث عشر فيما مضى من نصوص سيبويه .

(٢) المسألة : السؤال ، أي الاستفهام .

ومثل ذلك (ما أدْري أزيدٌ ثَمَّ أم عمروٌ) و (ليت شِعري أزيدٌ عندك أم عمروٌ) . فإنما أوقعت (أمْ) ههنا كما أوقعته في الذي قبله؛ لأن ذا يجري على حرف الاستفهام ـ حيث استوى علمك فيهما ـ كما جرى الأول. ألا ترى أنك تقول (ليت شعري أَيُّهما ثَمَّ) و (ما أدرى أَيُّهما ثَمَّ) ، فيجوز (أَيُّهما) ويحسن كما جاز في قولك (أَيُّهما ثَمَّ ؟) .

وتقول (أضربت زيداً أم قتلته ؟). فالبدء بالفعل ههنا أحسن، لأنك إنما تسأل عن أحدهما لا تدري أَيُّهما كان، ولم تسأل عن موضع أحدهما [1] . فالبدء بالفعل ههنا أحسن ، كما كان البدء بالاسم ثَمَّ أحسن فيما ذكرنا، كأنك قلت (أيُّ ذاك كان بزيد ؟). وتقول (أضربتَ أم قتلتَ زيداً ؟) ، لأنك مُدَّعٍ أحدَ الفعلين ولا تدري أَيُّهما هو، كأنك قلت (أيُّ ذاك كان بزيد؟). وتقول (ما أدري أقامَ أم قَعَدَ) إذا أردت (ما أدري أيُّ ذاكَ كان) . وتقول (ما أدري أقام أو قعد) [2] إذا أردت أنه لم يكن بين قيامه وقعوده شيء، كأنه قال (لا أدّعي أنه كان منه في تلك الحال قيام ولا قعود) أي (لم أَعُدَّ قيامه قياماً، ولم يَسْتَبِنْ لي قعودُه بعد قيامه) ؛ وهو كقول الرجل (تكلَّمَ ولم يتكلمْ) .

---

(١) أي لم تسأل عمّن وقع عليه الضرب أو القتل .

(٢) لاحظْ استعمال (أو) في هذه العبارة .

(١٨) هذا باب (أمْ) منقطعةً[١]

وذلك قولك (أعمروٌ عندك أم عندك زيـــدٌ ؟) . فهو ليس بمنزلة (أيُّهما عندك؟) . ألا ترى أنك لو قلت (أيُّهما عندكَ عندكَ ؟) لم يستقمْ إلا على التكرير والتوكيد؟

ويدلّك على أن هذا الآخِر منقطع من الأول قول الرجل(إنها لإبلٌ، أم شاءٌ ياقومِ ؟). فكما جاءت (أمْ) ههنا بعد الخبر منقطعة، كذلك تجيء بعد الاستفهام . وذلك أنه حين قال (أعمروٌ عندك ؟) فقد ظنّ أنه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد أن استَغْنَى كلامُه[٢] . ومثل ذلك (إنها لإبل ، أم شاءٌ ؟) ، إنما أدركه الشك حيث مضى كلامه على اليقين.

وبمنزلة (أمْ) هنا قوله عزّ وجلّ : « الم تنزيلُ الكتاب لا ريبَ فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه »[٣] ، فجاء هذا الكلام على كلام العرب

---

(١) ١/٤٨٤-٤٨٥ .

(٢) استغنى كلامه : تمّ .

(٣) السجدة ١-٣ .

ليُعَرِّفوا ضلالَتهم [1] . ومثل ذلك : « أليس لي مُلْكُ مصر وهذه الأنهارُ تجري من تحتي أفلا تبصرون أم أنا خيرٌ من هذا الذي هو مَهِينٌ » [2] ، كأن فرعون قال (أفلا تبصرون أم أنتم بُصَراء ؟) ؛ فقوله (أم أنا خيرٌ من هذا) بمنزلة (أم أنتم بصراء) ، لأنهم لو قالوا (أنت خيرٌ منه) كان بمنزلة قولهم (نحن بُصَراء) ، وكذلك (أم أنا خيرٌ) بمنزلته لو قال (أم أنتم بصراء) .

ومثل ذلك قوله تعالى : « أمِ اتَّخَذَ مِمّا يَخْلُقُ بناتٍ وأَصْفاكم بالبنين » [3] ؛ فقد علم النبي ﷺ والمسلمون أنّ الله عزّ وجلّ لم يَتَّخِذْ ولداً ، ولكنه جاء على حرف الاستفهام ليُبَصِّرُوا ضلالَتهم . ألا ترى أن الرجل يقول للرجل (آلسعادةُ أَحبُّ إليكَ أم الشقاء ؟) ، وقد عَلِم أن السعادة أَحبُّ إليه من الشقاء ، وأن المسئول يقول (السعادةُ) ، ولكنه أراد أن يُبَصِّرَ صاحبَه وأن يُعلِمَه .

ومن ذلك أيضاً (أعندكَ زيدٌ أم لا ؟) ، كأنه حيث قال (أعندك

---

(١) جاء هذا على كلام العرب ليعرّفوا ضلالتهم ، وذلك لأن العربيّ يأتي بأم المنقطعة حين يدركه الشك بعد أن مضى كلامه على اليقين . وأول الكلام في هذه الآيات الكريمة « تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين » يقين لا يمكن أن يدركه شكٌّ في نفس المؤمن ، ولكن الشك يأتي من جهة الكافرين الضالين ؛ ولهذا أجري الاستئناف بأم على ألسنتهم .

(٢) الزخرف ٥١ ـ ٥٢ .

(٣) الزخرف ١٦ .

زيد ؟) كان يظن أنه عنده ، ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال (أم لا ؟) .

وزعم الخليل أن قول الأخطل : (كامل)

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أمْ رأيتَ بواسطٍ غَلَسَ الظلامِ من الرَّبابِ خيالا[1]

---

(١) البيت مطلع قصيدة في ديوانه الذي نشره الأب أنطوان صالحاني اليسوعي (الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٦٩) ، ص ٤١ وما بعدها . كذبتك عينك : أوهمتك عينك أنها رأت ولم ترَ . الغلس : ظلمة آخر الليل . الرباب : اسم امرأة ، ومعناه في اللغة : السحاب الأبيض .

يقول الشنتمري : « الشاهد فيه إتيانه بأم منقطعة بعد الخبر حَمْلاً على قولهم (إنها لإبل أم شاء) . ويجوز أن تحذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة (أم) عليها ، والتقدير : أكذبتك عينك أم رأيت » . وهذا التقدير الثاني أجازه سيبويه نفسه فيما يلي من هذا النص ، وعليه تكون (أم) متصلة .

والبيت هو الشاهد الخامس بعد التسعمائة من شواهد شرح الكافية للرضي ، استشهد به على حذف الهمزة المعادلة لأم للضرورة ، وهو التقدير الثاني الذى أجازه سيبويه ؛ انظر الخزانة للبغدادي (ط بولاق) ٤٥٢/٤ وما بعدها ، وكذلك ٥٠٢/٢ .وأجاز المبرد في المقتضب(٢٩٥/٣)التفسيرين .

وفي مغني اللبيب لابن هشام (ط القاهرة ص ٤٥ = ط دمشق ص ٤٥) أن أبا عبيدة استشهد ببيت الأخطل على أن (أم) قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد (بدون إضراب) ، وقال إن المعنى في البيت : هل رأيت ؟ وكلام أبي عبيدة هذا يخالف ما هو ثابت بالشواهد من أن (أم) المنقطعة تقدّر بحرف الإضراب (بل) مع همزة الاستفهام على معنى : بل أكذا ؟ فالتقدير في بيت الأخطل :=

كقولك (إنها لإبل ، أم شاء ؟) . ومثل ذلك لكثيّر عزّة :

(طويل)

أَلَيْسَ أبي بالنَّضْرِ أَمْ ليس والدي لكُلِّ نَجيبٍ مِنْ خُزاعةَ أَزْهرا[(١)]

ويجوز في الشعر أن يريد بـ (كَذَبَتْكَ) الاستفهام ويُحذف الألف .

= كذبتك عينك ، بل أرأيت ؟

ويجب الانتباه إلى أن أم المنقطعة تقدّر ببل وهمزة الاستفهام معاً لا ببل المجردة من الاستفهام ، فهذه تحقّق ما بعدها . يقول السيرافي (كما في هامش كتاب سيبويه ٤٨٤/١) : « شبّه النحويون (أم) في هذا الوجه ببل . ولم يريدوا بذلك أن ما بعد (أم) محقق كما يكون ما بعد (بل) محققاً ، وإنما أرادوا أن (أم) استفهام مستأنف بعد كلام يتقدمها كما أن (بل) تحقيق مستأنف بعد كلام يتقدمها . والدليل على أنها ليست بمنزلة (بل) مجردة قوله عزّ وجلّ : « أم اتخذ ممّا يخلق بنات » (الآية) ؛ ولا يجوز أن تكون بمعنى (بل اتخذ) ، تعالى الله عن ذلك ! وتقديره في اللفظ (آتخذ) بالألف للاستفهام . والمعنى الإنكار والرد لما ادعوه ، لأن ألف الاستفهام قد تدخل للتقرير والرد والإنكار والتوبيخ والتوعد » .

(١) الأزهر : النيّر والمشرق الوجه . ويقول الشنتمري : « الشاهد في وقوع (أم) لسؤال بعد سؤال . والمعنى (أَلَيْسَ أبي بالنضر؟ بل أليس والدي لكل نجيب ؟) . وتكرير (ليس) بعد (أم) يدل على انقطاعها ... والنضر أبو قريش ، وهو النضر بن كنانة . وخزاعةُ من الأزْد ، وكانت فيما يزعم النسابون من ولد النضر بن كنانة ؛ فحقّق كثيّر - وهو من خزاعة - أنها من قريش من ولد النضر بن كنانة » .

قال التَّميميّ (الأسودُ بن يَعْفُر) : (طويل)

لَعَمْرُكَ ما أدرِي وإن كُنْتُ دارِياً
شُعَيْثُ ابنُ سَهْمٍ أم شُعَيْثُ ابنُ مِنْقَرِ (١)

وقال عمر بن أبي ربيعة : (طويل)

لَعَمْرُكَ ما أدري وإن كنتُ دارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بثمانِ (٢)

---

(١) يقول الشنتمري : « الشاهد فيه حذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة (أم) عليها . ولا يكون هذا إلا على تقدير الألف ، لأن قوله (ما أدري) يقتضي وقوع الألف ، وأم مساوية لها ، كما تقول (ما أدري أزيد في الدار أم عمرو ؟). والمعنى : ما أدري أشعيث من بني سهم أم هم من بني منقر . وشعيث حيّ من تميم ثم من بني منقر ، فجعلهم أدعياء وشكّ في كونهم منهم أو من بني سهم . وسهم هنا حيّ من قيس » . وانظر خزانة الأدب للبغدادي (ط بولاق) ٤/٥٠ وما بعدها.
وأم هنا متصلة ، وهي متصلة أيضاً في البيت التالي .

(٢) التقدير (ما أدري أبسبع رمين الجمر أم بثمان) ، فحذفت همزة الاستفهام قبل (بسبع) ضرورة لدلالة (أم) عليها ، و (أم) متصلة هنا كما في البيت السابق .

ويرد البيت في « مغني اللبيب » (ط القاهرة ص ١٤ = ط دمشق ص ٧) شاهداً على جواز حذف همزة الاستفهام قبل (أم) ، وأوله فيه (فوالله) مكان (لعمرك) . ويروى البيت على وجه آخر في « شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي » لمحمد محيي الدين عبدالحميد (القاهرة ١٩٦٠ ، الطبعة الثانية) ص٢٦٦ :

فوالله ما أدري وإني لحاسبٌ بسبعٍ رَمَيْتُ الجَمْرَ أم بثمانِ

وهذه رواية الزُّبَيْر بن بَكَّار كما في شرح شواهد المغني للسيوطي (ط مصر ص ١١ = ط دمشق ص٣٢) . وانظر خزانة الأدب للبغدادي (ط بولاق) ٤/٤٤٧ وما بعدها .

(١٩) هذا باب النون الثقيلة والخفيفة [1]

اعلم أن كل شيء دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة ، كما أن كل شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة. وزعم الخليل أنها توكيد كـ (ما) التي تكون فَصْلاً [2] ؛ فإذا جئت بالخفيفة فانت مؤكِّد ، وإذا جئت بالثقيلة فانت أشدّ توكيداً . ولها مواضع سابيّنها إن شاء الله . ومواضعها في الفعل .

فمن مواضعها الفعل الذي للأمر والنهي . وذلك قولك (لا تَفْعَلَنّ ذاك) (واضْرِبَنّ زيداً) . فهذه الثقيلة . وإذا خفَّفت قلت (افْعَلَنْ ذاك) و (لا تَضْرِبَنْ زيداً) .

ومن مواضعها الفعل الذي لم يجب الذي دخلته لامُ القَسَمِ ، فذلك لا تفارقه الخفيفة أو الثقيلة ؛ لزمه ذلك كما لزمته اللام في القسم ، وقد بيّنا

---

(١) ٢/١٤٩ - ١٥٣ .

(٢) أي مثل (ما) التي تقع بين حروف الجزاء والفعل ، و (ما) في مثل (بعينٍ ما أرَيَنَّكَ) . وسيتحدث سيبويه عن ذلك كله فيما يلي من هـذا الباب .

ذلك في بابه [1] . فاما الأمر والنهي فإن شئت أدْخَلْتَ فيه النون ، وإن شئت لم تُدْخِلْ ، لأنه ليس فيهما ما في ذا .

وذلك قولك (لَتَفعَلَنّ ذاك) و (لَتَفعَلَانّ [2] ذاك) و (لَتَفعَلُنّ [3] ذاك) ، فهذه الثقيلة . وإن خَفَّفْتَ قُلْتَ (لَتَفْعَلَنْ ذاك) و (لَتَفعَلُنْ ذاك) [4] .

---

(١) في باب الأفعال في القَسَم ، في الجزء الأول ، ص ٤٥٤ وما بعدها . و (الفعل الذي لم يجب) أي الذي لم يقع ؛ فإذا أقسمت على فعل وقع لم تدخل فيه نون التوكيد . يقول سيبويه في مستهل ذلك الباب : « اعلم أن القسم تأكيد لكلامك . فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللامُ ، ولزمت اللامَ النونُ الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة ، وذلك قولك (واللهِ لأفعلنّ) ... ... وإن كان الفعل قد وقع وحلفت عليه لم تزدْ على اللام ، وذلك قولك (واللهِ لفعلتُ) ، وسمعنا من العرب من يقول (واللهِ لكذبتَ) و (واللهِ لكذبَ) ؛ فالنون لا تدخل على فعل قد وقع ، إنما تدخل على غير الواجب . وإذا حلفت على فعل منفي لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف ، وذلك قولك (والله لا أفعلُ) » .

(٢) دخلت نون التوكيد الثقيلة هنا على فعل الاثنين .

(٣) الضمة قبل النون دليل على واو الجماعة المحذوفة . ويقال لجماعة الإناث (لَتَفْعَلْنانّ) ، حيث فصلت الألف بين نون النسوة ونون التوكيد . ويقال للمخاطبة (لَتَفْعَلِنّ) ، حيث تدل الكسرة على ياء المخاطبة المحذوفة .

(٤) يلاحظ أن سيبويه أتى بمثال لنون التوكيد الثقيلة مع فعل الاثنين ، ولم يأتِ بمثال للخفيفة معه . فالبصريون يذهبون إلى أنه لا يجوز إدخال نون التوكيد=

فمِمّا جاء فيه النون في كتاب الله عزّ وجلّ : « ولا تتّبِعانّ سبيلَ الذين لا يَعْلَمُونَ » [1] ، « ولا تَقُولَنَّ لشيء إنّي فاعلٌ ذلك غداً » [2] ، وقوله تعالى: «وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ آذانَ الأنعامِ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللهِ » [3]، « لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ من الصاغرين» [4] ـ و (ليكونَنْ) خفيفة . وأما الخفيفة فقوله تعالى : « لَنَسْفَعَنْ بالنّاصية » [5] .

وقال الأعشى : (طويل)

فإيّاكَ والمَيْتاتِ لا تَقْرَبَنَّها ولا تَعْبُدِ الشيطانَ ، واللهَ فاعبُدا

فالأولى ثقيلة والأخرى خفيفة [6] .

= الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة . والكوفيون يجيزون ذلك نحو « افعَلانْ » و « افعَلْنانْ » . وهذه هي المسألة الرابعة والتسعون من مسائل الخلاف التي ذكرها ابن الأنباري في « الإنصاف » .

(١) يونس ٨٩ . (٢) الكهف ٢٣ .
(٣) النساء ١١٩ . (٤) يوسف ٣٢ .
(٥) العلق ١٥ .

(٦) الثقيلة في (لا تقربنّها) . والخفيفة في (فاعبدا) ، وأصله (فاعبُدَنْ) ولكن صارت النون ألفاً في الوقف كما يحدث للاسم المنوّن المنصوب إذا وُقف عليه .

والبيت موزّع بين البيتين ١٦ و ٢٠ من قصيدة الأعشى السابعة عشرة في ديوانه ، مع تغيير في كلمتين : =

وقال زهير : (بسيط)

تَعلَّمَنْ ها لَعَمْرُ اللهِ ذا قَسَماً فاقْصِدْ بِذَرْعِكَ وانظُرْ أينَ تَنْسَلِكُ[1]

فهذه الخفيفة .

وقال الأعشى : (طويل)

أبا ثابتٍ لا تَعْلَقَنْكَ رِماحُنا أبا ثابتٍ فاذهبْ وعِرْضُكَ سالِمُ[2]

= فإيّاك والمَيْتاتِ لا تأكُلَنَّها ولا تأخُذَنْ سَهماً حديداً لتَفْصِدا

وذا النُّصُبَ المَنْصوبَ لاتنسُكَنَّه ولا تَعْبُدِ الأوثانَ ، واللهَ فاعْبُدا

(فَصَدَ : شَقَّ العِرْق لاستخراج الدم منه ، وذلك لإنضاجه وأكله . والبيت الأول صدى لقوله تعالى : « حُرِّمَتْ عليكم المَيْتَةُ والدمُ ولحم الخنزير » (المائدة ٣) . النصب : ما نصب من حجارة لعبادته . لا تنسكنه : لا تعبدنّه) .

(١) الشاهد فيه دخول نون التوكيد على فعل الأمر (تَعَلَّمَنْ) . وقد أورد سيبويه هذا البيت في باب سابق (٢/١٤٥) شاهداً على تقديم (ها) التي للتنبيه على (ذا) ، وقد حال الشاعر بينهما بقوله (لعمر الله) . يقول الشنتمريُّ هناك : « والمعنى : تعلمن لعمر الله هذا ما أقسم به . ونصب (قسماً) على المصدر المؤكّد ما قبله لأن معناه (أُقْسِمُ) ، فكأنه قال (أُقسم لعمر الله قسماً) . ومعنى تعلمن : اعلَمْ ، ولا تستعمل إلا في الأمر . وقوله (فاقصد بذرعك) أي اقصد في أمرك ولا تَتَعَدَّ طورك . ومعنى تنسلك : تدخل . يقول هذا للحارث بن ورقاء الصيداوي وكان قد أغار على قومه ، فأخذ له إبلاً وعبداً ، فتوعده بالهجاء إن لم يردّ عليه ما أخذ له » . وانظر الخزانة (طبولاق) ٢/٤٧٥ و ما بعدها .

(٢) البيت ٢٥ من القصيدة التاسعة في ديوان الأعشى ، ولكن ورد هناك =

فهذه الخفيفة .

وقال النابغة الذبياني : (بسيط)

لا أعرِفَنْ رَبْرَباً حُوراً مَدامِعُها كأنَّ أبكارَها نِعاجُ دُوَّارِ (١)

وقال النابغة أيضاً : (كامل)

فَلَتَأْتِيَنْكَ قصائدٌ وَلَيَدْفَعَنْ جيشٌ إليك قوادِمَ الأكْوارِ (٢)

= (أقْصِرْ) مكان (فاذهب) في الشطر الثاني . وأقصر : أي كُفَّ عما أنت فيه . والقصيدة في هجاء يزيد بن مُسْهِر الشيباني ، وكنيته أبو ثابت ؛ « وناداه بكنيته استخفافاً به لا تعظيماً له » (الشنتمري) .

(١) الشنتمري : « يقول هذا لبني فزارة بن ذبيان يخوّفهم من النعمان بن الحارث الغسّانيّ ؛ وكانوا قد نزلوا مَرْجاً له محميّاً لا يقربه أحد . والربرب : قطيع بقر الوحش ، كنى به عن النساء . والأبكار صغارها ، أراد بها الجواري من النساء . والنعاج جمع نعجة وهي البقرة الوحشية ، ويقال للشاة أيضاً نعجة . ودُوّار بالضم ما استدار من الرمل . وقوله (لا أعرفن) أي لا تقيموا بهذا المكان فأعرف نساءكم مسبيّات » . وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي (ط مصر ص٢١٣ — ٢١٤ = ط دمشق ص ٦٢٦) .

(٢) القوادم جمع قادِمة ؛ وقادمة الرّحْل مُقَدَّمه ، والرحل للبعير كالسرج للفرس . والأكوار جمع كُور ، وهو الرحل وحده أو بأداته . « يقول هذا لزُرعة بن عمرو الكلابيّ حين توعده بالهجاء والحرب لمخالفته له في بني أسد حين أمره بنقض حلفهم ومحالفة بني عامر ... وجعل الجيش يدفع القوادم ، لأنهم كانوا يركبون الإبل في الغزو ليُجِمّوا الخيل حتى يحلّوا بساحة العدو ... ويروى بنصب الجيش ورفع القوادم ، لأنها المتقدمة ، والخيل مقُودة خلفها ، فكأنها الدافعة الجيش إليهم والسابقة له نحوهم » (الشنتمري) . وانظر الخزانة (ط بولاق) ، ٣ / ٦٨ — ٦٩ .

والدعاء بمنزلة الأمر والنهي . قال كعب بن مالك : (رجز)

فأَنزِلَنْ سكِينَةً علينا [1]

وقال لبيد : (كامل)

فَلَتَصلُقَنَّ بَني ضَبِينَةَ صَلْقَةً تُلْصِقُنَهُمْ بِخَوالِفِ الأَطْنابِ [2]

---

(١) هو من رجز لعبد الله بن رواحة الصحابي رضي الله عنه ، حدا به في زمن النبي ﷺ ، وتمثّل بـه النبي ﷺ (شرح شواهد المغني للسيوطي ، ط مصر ص ١٠٠ = ط دمشق ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧) . وانظر سيرة ابن هشام (بتحقيق السقّا وزميليه ، القاهرة ١٩٣٦) ٣/٣٤٢ ؛ وصحيح البخاري ،باب غزوة الخندق ، وباب غزوة خيبر .

(٢) صَلَقَ بني فلان: أوقع بهم وقعة مُنكَرة. الخوالف جمع خالِفة ،وهي عمود من أعمدة البيت في مؤخره . والأطناب جمع طُنُب (بضمتين) ، وهو حبل طويل يُشَدُّ به سُرادق البيت. « وصف خيلاً تصبح بني ضبينة ، وهم حيٌّ من قيس ثم من غَنِيّ بن أعصُر ، في ديارهم فتحجرهم في البيوت منهزمين حتى تلصقهم بآخيرها » (الشنتمري) .

وهذا البيت يتصل بالقصيدة الثالثة في « شرح ديوان لبيد » (ص ٢١ وما بعدها) ، وحقه (كما يقول المحقق ، ص ٢٤ ، الهامش الثاني) أن يقع بعدالبيت الخامس أو السادس .

وقد ذُكر (بنو ضبينة) أيضاً في البيت العاشر حيث ضبطت (ضبينة) على التصغير (بضم فنتح فسكون) ، وصوابه ما أثبتناه . يقول ابن دريد في « الاشتقاق » (ص ٢٧٠) : « منهم (أي من غني بن أعصر) بنو ضبينة . و (ضبينة) : فَعِيلة من اضطبنتُ الشيء إذا احتضنتَه .والضِّبنان: الحِضنان، الواحد ضِبْن » .

هذه الثقيلة ، وهو أكثر من أن يُحْصَى .

وقالت ليلى الأخيلية : (طويل)

تُساوِرُ سَوّاراً إلى المَجْدِ والعُلا وفي ذِمَّتي لئن فعلتَ لَيَفْعَلَا [1]

وقال النابغة الجعديّ : (طويل)

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثْأَرْ بأعْراض قومه فإني وربِّ الراقصاتِ لَأَثْأَرا [2]

فهذه الخفيفة خُفِّفَت ، كما تُثَقَّل إذا قلت (لَأَثْأَرَنَّ) .

ومن مواضعها الأفعال غير الواجبة التي تكون بعد حروف الاستفهام . وذلك لأنك تريد (أَعْلِمْني) إذا استفهمتَ . وهي أفعال غير واجبة ، فصارت بمنزلة أفعال الأمر والنهي . فإن شئت أقحمتَ النونَ ، وإن شئتَ تركتَ كما فعلت ذلك في الأمر والنهي . وذلك قولك (هل تقولَنّ؟) و (أتقولَنّ ذاك؟) و (كم تَمكُثَنَّ ؟) و (انظُرْ ماذا تفعلَنّ) . وكذلك

---

(١) (ليفعلا) صيغة الوقف من (ليفعلنْ) بنون التوكيد الخفيفة ، قلبت النون الخفيفة ألفاً في الوقف . « تقول هذا للنابغة الجعدي في مهاجاتها له . والمُساورة المراثبة والمغالبة . والسَّوّار الطّلاّب لمعالي الأمور الذاهب بنفسه نحوها ، تريد سيداً من أهلها عارضه النابغة مفاخراً له » (الشنتمري) .

(٢) (لأثأرا) صيغة الوقف من (لأثأرَنْ) بنون التوكيد الخفيفة . « وأراد بالراقصات الإبل لأنها ترقص في مشيها . وإنما أراد سيرها في الحج ، فذكرها تعظيماً لها في تلك الحال » (الشنتمري) .

جميع حروف الاستفهام .

قال الأعشى (متقارب)

فَهَلْ يَمْنَعَنِّي ارْتِيادي البلا دَ من حَذَرِ المَوْتِ أنْ يأْتِيَنْ[1]

وقال : (طويل)

فأَقبِلْ على رَهْطِي ورَهْطِكَ نَبْتَحِثْ
مساعِيَنا حتى ترى كيف نَفعَلا[2]

وقال مُقَنَّع : (كامل)

أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبيلا ؟

---

(١) البيت الخامس من القصيدة الثانية في ديوانه . والشاهد فيه دخول نون التوكيد في (يمنعنّي) بعد استفهام . والنون في (يأتين) تنوين الإطلاق ، أتى به بدلاً من ألف الإطلاق على لغة بعض العرب ؛ انظر « الكتاب » لسيبويه (٢ / ٢٩٩) ، والخصائص لابن جني (٢ / ٩٦) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٩ / ٣٣) ، والإنصاف لابن الأنباري (٦٥٤ - ٦٥٧) ، والمغني لابن هشام (ط القاهرة ص ٣٤٢ = ط دمشق ص ٣٧٧ - ٣٧٨) ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ص ١٢) .

(٢) (نفعلا) صيغة الوقف من (نفعلَنْ) بالخفيفة . والمساعي جمع مَسْعاة وهي المَكْرُمة . وفي الخزانة للبغدادي (ط بولاق ٤ / ٥٥٩) : « وقوله (نبتحث) مجزوم في جواب الأمر ، وهو على نفتعل من البحث . قال الجوهري : بحثت عن الشيء وابتحثت عنه أي فتشت عنه واستقصيت . فيكون (مساعينا) منصوباً بنزع الخافض » .

وقال : (رجز)

هَلْ تَحْلِفَنْ يا نُعْمَ لا تَدِينُها ؟[1]

فهذه الخفيفة .

وزعم يونس أنك تقول (هَلّا تقولَنَّ) و (أَلّا تقولَنَّ) ، وهذا أقرب لأنك تَعرِض وكأنك قلت (افعلْ)[2] ، لأنه استفهام فيه معنى العَرْض . ومثل ذلك (لولا تقولَنَّ) ، لأنك تعرض . وقد بيّنّا حروف الاستفهام وموافقتها الأمرَ والنهيَ في باب الجزاء[3] وغيره . وهذا ممّا وافقتها فيه . وتُرِكَ تفسيرُهنّ ههنا للذي فسّرنا فيما مضى .

---

(١) الشاهد فيه تأكيد (تحلفن) بنون التوكيد الخفيفة . وقد أورد سيبويه هذا البيت في موضع سابق من كتابه (٣٣٧/١) شاهداً على ما يحذف من آخره حرفان في الترخيم لأنهما بمنزلة حرف واحد ، فنُعْمَ ترخيم نُعمان كما تقول (يا عُثْمَ) في عثمان و (يا مَرْوَ) في مَرْوان و (يا أَسْمَ) في أسماء . وتدينها : تجازيها ، ومنه المثل : « كما تدِين تُدان » أي كما تَفعَلُ تُجازَى .

(٢) أي أن العَرْض أقرب من الاستفهام (المذكور قبل ذلك مباشرة) إلى تقبّل نون التوكيد ، لأن العرض كالأمر ، والأمر يجوز إطلاقاً تأكيده بالنون .

(٣) يشير سيبويه إلى الباب الذي عقده في الجزء الأول ص ٤٤٩ ـ ٤٥٢ : (هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تَمَنٍّ أو عَرْض) ، وفي صدره يقول : « فأما ما انجزم بالاستفهام فقولك (ائْتِني آتِكَ) . وما انجزم بالنهي فقولك (لا تفعلْ يكنْ خيراً لك) . وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك (ألا تأتيني أحدثْك) و (أين تكون أزرْك) . =

ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعتْ بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد . وذلك لأنهم شبّهوا (ما) باللام التي في (لَتَفْعَلَنَّ) ؛ لمّا وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النونَ آخرَه كما ألزموا هذه اللام . وإن شئت لم تُقْحِمِ النون ، كما أنك إن شئت لم تجئْ بها [1] . فاما اللام فهي لازمة في اليمين [2] ، فشبهوا (ما) هذه إذ جاءت توكيداً قبل الفعل بهذه اللام التي جاءت لإثبات النون . فمن ذلك قولك (إمّا تأْتِيَنِّي آتِكَ) و (أَيُّهُمْ ما يقولَنّ ذاك تَجْزِهِ) . وتصديق ذلك قوله عزّ وجلّ : « وإمّا تُعْرِضَنَّ عنهُمُ ابتغاءَ رحمةٍ من ربك » [3] . وقال عزّ وجلّ : « فإمّا تَرَيِنَّ

= وأما ما انجزم بالتمني فقولك (ألا ماءَ أشربْه) و (ليته عندنا يحدثْنا) . وأما ما انجزم بالعرض فقولك (ألا تنزلُ تُصِبْ خيراً) . وإنما انجزم هذا الجوابُ كما انجزم جواب (إن تأتني) بـ (إن تأتني) ، لأنهم جعلوه معلّقاً بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أنّ (إن تأتني) غير مستغنية عن (آتِك) . وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إنْ) ، فلذلك انجزم الجواب ؛ لأنه إذا قال (ائتني آتِك) فإن معنى كلامه (إن يكنْ منك إتيان آتِك) ؛ وإذا قال (أين بيتك أزرْك) فكأنه قال (إن أعلمْ مكان بيتك أزرْك) ، لأن قوله (أين بيتك ؟) يريد به (أعْلِمْني) ؛ وإذا قال (ليته عندنا يحدثْنا) فإن معنى هذا الكلام (إن يكنْ عندنا يحدثْنا) ، وهو يريدهنا إذا تمنّى ما أراد في الأمر ؛ وإذا قال (لو نزلتَ) فكأنه قال (انزِلْ) » .

(١) إن شئت لم تقحم نون التوكيد كما أنك إن شئت لم تقحم (ما) بين حرف الجزاء والفعل .

(٢) اليمين : القَسَم .

(٣) الإسراء ٢٨ .

من البشر أحداً »[1] .

وقد تدخل النون بغير (ما) في الجزاء ، وذلك قليل في الشعر ؛ شبهوه بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب[2] . وقال الشاعر :

(طويل)

نَبَتُّمْ نباتَ الخيزُرانيِّ في الثَّرَى حديثاً متى ما يَأْتِكِ الخيرُ يَنفَعا[3]

وقال ابن الخَرِع : (طويل)

فمهما تَشَأْ منه فَزارةُ تُعطِكُمْ ومهما تَشَأْ منه فزارةُ تَمنَعا[4]

وقال : (كامل)

من يُثْقَفَنْ منهم فليس بآئبٍ أبداً وقتلُ بني قتيبةَ شافي[5]

---

(١) مريم ٢٦ .

(٢) انظر الخزانة للبغدادي (ط بولاق) ٤ / ٥٥٩ - ٥٦٠ .

(٣) (ينفعا) صيغة الوقف من (ينفعَنْ) بالخفيفة، وهو جواب الشرط . «هجا قوماً فوصفهم بحِدْثان النعمة . والخيزراني كل نبت ناعم . وأراد بالخير المال » (الشنتمري) .

(٤) (تمنعا) صيغة الوقف من (تَمْنَعَنْ) بالخفيفة . وهي جواب الشرط الثاني .

(٥) انظر الخزانة (ط بولاق) ٤/٥٦٥ - ٥٦٦ .

وقال: (رجز)

يحسَبُه الجاهـلُ ما لم يَعْلَما شيخاً على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّما[1]

شَبَّهَهُ بالجزاء حيث كان مجزوماً وكان غير واجب، وهـذا لا يجوز إلا في اضطرار. وهي[2] في الجزاء أقوى.

وقد يقولون (أقْسَمْتُ لَمّا لم تَفعَلَنَّ)، لأنّ ذا طلبٌ، فصار كقولك (لا تفعلنّ)؛ كما أن قولك (أتُخْبِرَنّي) فيه معنى (افْعَلْ)، وهو كالأمر في الاستغناء والجواب[3].

ومن مواضعها أفعال غير الواجب في قولك (بجَهْدٍ ما تَبْلُغَنَّ) وأشباهه. وإنما كان ذلك لمكان (ما). وتصديق ذلك قولهم في مَثَل: (في

---

(١) (يعلما) صيغة الوقف من (يعلمن) بالخفيفة، وقد أكّد هـذا الفعل ضرورة. والضمير في (يحسبه) يعود على القِمَع المذكور في البيت السابق (وقمعا يُكْسَى ثُمالا قَشْعَما)، أي أن الجاهل يحسب القمع الذي كسته رغوة اللبن الغليظة عند حلب الناقة شيخاً معمماً جالساً على كرسيه. انظر خزانة الأدب (ط بولاق) ٤ / ٥٧١.

(٢) أي نون التوكيد.

(٣) (وهو كالأمر في الاستغناء والجواب) أي أن الاستفهام كالأمر قد يستغني عن جواب، وقد يكون له جواب. فإذا كان له جواب قيل (أين تكونُ أزُرْك)، كما يقال (أخبرْني بمكانك أزرْك).

عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها)[1] ، وقال أيضاً في مثل آخر (بألَمٍ ما تُختَنِنَّهْ)[2]. وقالوا (بعَيْنٍ ما أرَيَنَّكَ)[3]. فـ (ما) ههنا بمنزلتها في الجزاء[4].

ويجوز للمضطر (أنت تَفعَلَنَّ ذاك).شبّهوه بالتي بعد حروف الاستفهام لأنها ليست مجزومة ، والتي في القسم مرتفعة ، فأشبهتها في

---

(١) العضة : شجرة . والشكير : ما ينبت حول الشجرة من أصلها .ومعنى المثل أن الفرع يجيء على وفق أصله . وقد ورد هذا المثل في بيتين ذكرهما البغدادي في الخزانة (ط بولاق ٨٣/٢ = ط السلفية ٤ / ١٦-١٧) ، أولهما :

إذا مات منهم سيّدٌ سُرِقَ ابنُه ومن عضة ما ينبتن شكيرها

« يريد أن الابن يشبه أباه ، فمن رأى هذا ظنّه هذا ، فكأن الابن مسروق » . والبيت الثاني هو :

ومن عضة ما ينبتن شكيرها قديماً ويَقتَطِعُ الزّنادُ من الزَّندِ

(٢) تُختَنِنَّهْ : الهاء للسكت ، والأصل (تُختَنِنْ) حيث تدل كسرةُ النونِ الأولى (وهي لام الفعل) على ياء المخاطبة المحذوفة . يقول السيرافي : « أي لا تُختَتَنُ إلا بشرط الألم ؛ هذا المثل يضرب لمن يطلب أمراً لا يناله إلا بمشقة » .وانظر مجمع الأمثال للميداني (ط مكتبة الحياة ببيروت) ١٤٧/١ .

(٣) أي اعمل كأني أنظر إليك ؛ يضرب في الحث على ترك البطء (مجمع الأمثال الميداني ١٣٧/١) .

(٤) أي أن (ما) هنا للتوكيد مثل (ما) التي تقع بين حروف الشرط والفعل .

هذه الأشياء فجُعلت بمنزلتهـــا حين اضطُرّوا . وقال الشاعر (جَذِيمة الأبرش) : (مديد)

رُبّما أوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثوبي شَمالاتُ[1]

وزعم يونس أنهم يقولون (رُبّما تقولَنَّ ذاك) و (كَثُرَ مـــا تقولَنّ ذاك) ، لأنه فعل غير واجب . ولا يقع بعـد هذه الحروف إلا و (ما) له لازمة ، فأشبهت عنـــدهم لامَ القسم . وإن شئت لم تُقحم النون في هذا النحو ، فهـــو أكثر وأجود . وليس بمنزلته في القَسَم ؛

---

(١) الشاهد إدخال النون ضرورة في (ترفعن) . وهو الشاهد الثـامن والأربعون بعد التسعمائة من شواهد شرح الكافية للرضي ؛ انظر خزانة الأدب للبغدادي (ط بولاق) ٥٦٧/٤ وما بعدها .

أوْفَيْتُ : أشرَفتُ . العَلَم : الجبل . شمـالات : جمع الشّمال وهي الريح التي تهب من ناحية القُطْب . ترفع الريح ثوبه لشدتها ولإشراف المرقبة . يقول البغدادي (ص ٥٦٧) : « يصف سَرِيّة أسْرَى بها أو انقطاعاً عَرَض له من جيشه في بعض مغازيه ، فكان ربيئة لهم ، ولم يَكِلْ ذلك إلى أحد أخذاً بالحزم والثقة ... وإنما المعنى أنا أنظر لهم وأصعد على موضع عال أرقبهم وأنظر من يأتيهم » .

وقد أورد ابن هشام البيت في « مغني اللبيب » ثلاث مرات (ط القاهرة ص ١٣٥ و ١٣٧ و ٣٠٩ = ط دمشق ص ١٤٣ و ١٤٦ و٣٤٣) شاهداً على أن رُبَّ ترد للتكثير كثيراً (وللتقليل قليلاً) ؛ وشاهداً على أنه إذا زيدت(ما) بعد (رب) فالغالب أن تكفّها عن العمل ، وأن تهيئها للدخول على الجملة الفعلية ، وأن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنى . وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ، ط مصر ص ١٣٤ — ١٣٥ = ط دمشق ص ٣٩٣ ـ ٣٩٥ .

لأن اللام إنمـــا أُلزمت اليمينَ كما أُلزمت النونُ اللامَ ، وليست مع المُقْسَم به بمنزلة حرف واحد[1] ، ولو لم تُلْزَم اللامُ التبس بالنفي إذا حلف أنه لا يفعل[2] . فـ (ما) تجيء لتسهّل الفعل بعـــد (رُبَّ) ، فلا يشبه ذا القسمَ . ومثل ذلك (حيثما تكونَن آتِك)، لأنهـــا سهّلت الفعل أن يكون مجازاة . وإنمـــا كان تَرْك النون في هذا أجود ، لأن (ما) و (رُبَّ) بمنزلة حرف واحد نحو (قد) و (سوف) ، و (مـا) و (حيث) بمنزلة (أين) ؛ والـلام ليست مع المُقسَم به بمنزلة حرف

---

(١) أي أن لام القسم لا تدخل مع المقسم به في كلمة واحدة ، بينما تؤلف (ما) مع (رُبْ) أو (كَثُرَ) كلمة واحدة .

(٢) لام القسم تقطع بأن القسم للإثبات . وذلك أنه لو قيل (والله تفعل) فقد يشتبه أنه للنفي ؛ يقول سيبويه (١/٤٥٤) : « وإذا حلفت على فعل منفي لم تغيّره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف ،وذلك قولك (واللهِ لاأفعل). وقد يجوز لك - وهو من كلام العرب - أن تحذف (لا) وأنت تريد معناها ، وذلك قولك (واللهِ أفعل ذلك أبداً) تريد (والله لا افعل) ، وقال :

طويل

فحالِفْ فلا واللهِ تَهبِطُ تَلْعَةً من الأرض إلا أنتَ للذُّلِّ عارفُ» اهـ

أي (لا تهبط) . والمعنى : حالف من تعتز بحلفه وإلا عرفت الذل حيث توجّهت من الأرض (الشنتمري) .

واحد ، وليست[1] ك (ما) التي في (بألم ما تختننّه) لأنها ليست مع ما قبلها بمنزلة حرف واحد[2] ، ولأن اللام لا تسقط كما تسقط (ما) من هذا إن شئت .

---

(١) (وليست) يعني لام القسم .

(٢) ليست لام القسم مع ما قبلها بمنزلة كلمة واحدة ، بينما (ما) و (ألم) قبلها بمنزلة كلمة واحدة .

(٢٠) هذا باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة[١]

اعلم أن فِعْلَ الواحد إذا كان مجزوماً فلحقتْه الخفيفة والثقيلة حرّكتَ المجزوم ، وهو الحرف الذي أسْكَنْتَ للجزم ؛ لأن الخفيفة ساكنة ، والثقيلة نونان الأُولى منهما ساكنة. والحركة فتحة؛ لم يكسروا فَيَلْتَبِسَ المذكر بالمؤنث، ولم يضمّوا فيلتبس الواحد بالجميع . وذلك قولك (اعْلَمَنْ ذلك) و(أكْرِمَنْ زيداً) و (إمّا تُكْرِمَنْه أكْرِمْه)[٢] .

وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثم لحقتْه النون ، صَيَّرْتَ الحرف المرفوع مفتوحاً لئلا يلتبس الواحد بالجميع . وذلك قولك (هل تَفْعَلَنْ ذاك ؟) و (هل تَخْرُجَنْ يا زيد ؟) .

وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً وأدخلتَ النون الثقيلة ، حذفتَ نونَ

---

(١) ٢/١٥٣-١٥٤ .

(٢) إذا كسرت ما قبل النون كان الخطاب للمؤنثة ، وكانت الكسرة دليلاً على ياء المخاطبة المحذوفة. وإذا ضممت ما قبل النون كان الخطاب لجماعة الذكور، وكانت الضمة دليلاً على واو الجماعة المحذوفة .

الاثنين لاجتماع النُّونات . ولم تحذف الألف لسكون النون ؛ لأن الألف تكون قبل الساكن المُدْغم ، ولو أذْهبْتها لم يُعلَمْ أنك تريد الاثنين. ولم تكن الخفيفة ههنا ؛ لأنها ساكنة ليست مدغَمة ، فلا تثبت مع الألف ، ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد[1] .

وإذا كان فعلُ الجميع مرفوعاً ثم أدخلتَ فيه النون الخفيفة أو الثقيلة ، حذفتَ نون الرفع . وذلك قولك (لَتفعَلُنّ ذاك) و(لَتَذْهَبُنّ) ؛ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفوها[2] استثقالاً . وتقول (هل تَفعَلُنّ ذاك) ، تحذف نون الرفع ، لأنك ضاعفتَ النونَ ، وهم يستثقلون التضعيف ، فحذفوها إذ كانت تُحذف . وهم في ذا الموضع أشدُّ استثقالاً للنونات . وقد حذفوها فيما هو أشدّ من ذا . بَلَغَنا أن بعض القُرّاء قرأ :

---

(١) قلنا من قبل إن البصريين يذهبون إلى أن فعل الاثنين لا تدخل عليه إلا النون الثقيلة فيقال (لَتَفْعَلانّ ذاك) ، وإن الكوفيين يجيزون دخول الخفيفة عليه نحو (لَتَفْعَلانْ) .

كذلك يذهب البصريون إلى أن فعل جماعة الإناث لا تدخل عليه إلا الثقيلة فيقال (لَتَفْعَلْنانّ) ، ولكن يجيز الكوفيون دخول الخفيفة عليه نحو (لَتَفْعَلْنانْ) .

وهذه هي المسألة الرابعة والتسعون من مسائل الخلاف التي ذكرها ابن الأنباري في « الإنصاف » .

(٢) (فحذفوها) يعني نونَ الرفع .

« أُتحاجُّوني »[1] ، وكان يقرأ : « فبِمَ تُبَشِّرُونِ »[2] ، وهي قراءة أهل المدينة . وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف . وقال عمرو بن مَعْدِ يكَرِبَ : (وافر)

تَراهُ كالثَّغام يُعَلُّ مِسْكاً يسوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْني

يريد (فَلَيْنَني)[3] .

واعلم أن الخفيفة والثقيلة إذا جاءت بعد علامة إضمار تسقط إذا كانت بعدها ألف خفيفة أو ألف ولام ، فإنها تسقط أيضاً مع النون

---

(١) في قوله تعالى : « وحاجَّهُ قومُهُ قال أتُحاجُّونّي في الله وقد هدانِ ... » (الأنعام ٨٠) . وقرىء أيضاً بنون واحدة في (تَأمُرُوني) في قوله تعالى : « قُلْ أفغَيْرَ الله تأمرونّي أعبدُ أيها الجاهلون » (الزمر ٦٤). وعند سيبويه ، كما رأيت، أن المحذوف في مثل هذا هو نون الرفع (لا نون الوقاية)، واختاره ابن مالك ؛ ولكن المبرد والسيرافي وأبا علي الفارسي وابن جني وأكثر المتأخرين على أن المحذوف نون الوقاية ؛ انظر ابن هشام في المغني (ط القاهرة ص ٦٢٠-٦٢١ = ط دمشق ص ٦٨٥) .

(٢) في قوله تعالى: «قالأبَشَّرتُموني علىأن مسنيالكبر فبِمَ تُبَشِّرونَ» (الحجر ٥٤) .

(٣) الشاهد في حذف نون من(فلَيْنَني) كراهة لاجتماع النونين. والمحذوف نون الوقاية لا نون الإناث، لأن نون الفاعل لا يليق بها الحذف؛انظر ابنهشام=

الخفيفة والثقيلة [1] . وإنمـــا سقطت لأنها لم تحرَّك ، فإذا لم تحرَّك حُذِفَتْ ، فتُحذف لئلا يلتقي ساكنان. وذلك قولك للمرأة (اضْرِبِنَّ زيداً) و(أكْرِمِنَّ عَمْراً) ، تُحذف الياء لمـــا ذكرتُ لك. و(لَتَضْرِبِنَّ زيداً) و(لَتُكْرِمِنَّ عَمْراً)، لأن نون الرفع تذهب فتبقى ياء كالياء التي في (اضْرِبِي) و (أكْرِمِي) . ومن ذلك قولهم للجميـع (اضْرِبُنَّ زيداً) و(أكْرِمُنَّ عَمْراً) و(لَتُكْرِمُنَّ بِشْراً) ، لأن نون الرفع تذهب،فتبقى واو كواو (ضَرَبُوا) و(أكْرَمُوا) .

=في المغني (ط القاهرة ص ٦٢١ = ط دمشق ص ٦٨٥) ، وابن يعيش ٩١/٣ . وهذا هو الشاهد المُوفي الأربعمائة من شواهد شرح الكافية للرضي ، استشهد به على أنه قد جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة . انظر خزانة الأدب للبغدادي (ط بولاق ٤٤٥/٢ وما بعدها) .

« وصف شعره وأن الشيب قد شمله . والثغام نبت له نَوْر أبيض يشبَّه بـه الشيب . ومعنى (يُعَلّ) يُطَيَّب شيئاً بعد شيء ، وأصل العَلَل الشرب بعد الشرب » (الشنتمري) . الفاليات : جمع فالية ، وهي التي تفلي الشعر أي تخرج القمل منه . والضمير المستتر في (تراه) يعود على(حليلتي) في صدر البيت السابق: « تقول حليلتي لمّا رأتني » .

(١) يقصد ياء المخاطبة وواو الجماعة اللتين تسقطان في النطق إذا وليتهما ألف خفيفة (أي ألف الوصل) أو أداة التعريف (الألف واللام) في نحو (اكتبي اسْمَكِ) و(اكتبي الدَّرسَ) و(اكتبوا اسْمكم) و(اكتبوا الدرس)، تسقط الياء والواو في النطق هنا منعاً لالتقاء الساكنين . وكذلك تسقطان للسبب نفسه قبل نون التوكيد ثقيلة أو خفيفة ، وهو ما سيمثل له سيبويه .

فإذا جاءت[1] بعد علامة مضمر تتحرك للألف الخفيفـة أو للألف واللام حُرّكتْ لهـــا ، وكانت الحركة هي الحركة التي تكون إذا جاءت الألف الخفيفة أو الألف واللام؛ لأن علة حركتها ههنا هي العلة التي ذكرتُها ثَمَّ ، والعلة التقاء الساكنين[2] . وذلك قولك (ارْضَوُنّ زيداً) ، تريـد الجميع ، و (اخْشَوُنّ زيداً)، و (اخْشَيِـنّ زيداً) ، و (ارْضَيِـنّ زيداً) ؛ فصار التحريك هو التحريك الذي يكون إذا جاءت الألف واللام أو الألف الخفيفة .

---

(١) جاءت : أي نون التوكيد.

(٢) يقصد ياء المخاطبة وواو الجماعة اللتين تحركان (الأولى بالكسرة والثانية بالضمة) إذ نُطق بهما قبل ألف وصل أو أداة التعريف في نحو (اخْشَيِ اللهَ) و (اخْشَوُا الله). فمثل هذه الياء والواو تحركان أيضاً (الأولى بالكسرة والثانية بالضمة) إذا وليتهما نون التوكيد ، وهو ما سيمثل له سيبويه . والغرض من التحريك في كلتا الحالين هو منع التقاء الساكنين . وإنما حركت اليـاء بالكسرة والواو بالضمة، لأن الكسرة تناسب الياء دون سائر الحركات، كما تناسب الضمة الواو دون سائر الحركات .

(٢١) هذا باب ثبات الخفيفة والثقيلة في بنات الياء والواو التي الواوات والياءات لاماتهن[١]

اعلم أن الياء التي هي لام، والواو التي هي بمنزلتها، إذا حذفتا في الجزم ثم ألحقت الخفيفة أو الثقيلة أخرجتَهما كما تُخْرِجها إذا جئت بالألف للاثنين[٢]، لأن الحرف يُبْنَى عليها كما يُبْنَى على تلك الألف[٣]، وما قبلها مفتوح كما يُفتح ما قبل الألف. وذلك قولك (ارْمِيَنّ زيداً) و(اخْشَيَنّ زيداً) و(اغْزُوَنّ). قال الشاعر: (بسيط)

---

(١) ٢/١٥٧–١٥٨.

(٢) أي أظهرتها قبل نون التوكيد كما تظهرها قبل ألف الاثنين. تقول (ارْمِ) و(اخْشَ) و(اغْزُ) بحذف حرف العلة، فإذا جئت بألف الاثنين أظهرت الياء والواو فقلت (ارْمِيا) و(اخْشَيا) و(اغْزُوا). وكذلك تظهران قبل نون التوكيد، وهو ما سيمثّل له سيبويه.

(٣) (لأن الحرف يبنى عليها كما يبنى على تلك الألف) أي: لأن الكلمة تصاغ مع نون التوكيد كما تصاغ مع ألف الاثنين سواء بسواء.

اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيراً وارْضَيَنَّ به   فبينما العُسْرُ إذ دارتْ مَياسيرُ (١)

(١) استقدر الله خيراً : سَلْهُ أن يُقدّر لك الخير . المياسير جمع مَيْسور بمعنى اليُسْر . والبيت من جملة أبيات تجدها مع خبرها في عيون الأخبار لابن قتيبة (ط دار الكتب المصرية، ٢/٣٠٥)، ودُرّة الغوّاص للحريري (ط ليبزج ١٨٧١، ص ٥٥ - ٥٦) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (ط مصر ص ٨٦ - ٨٧ = ط دمشق ص ٢٤٤-٢٤٧) .

وقد استشهد ابن هشام بالبيت على (إذ) التي للمفاجأة ، وهي الواقعة بعد (بينا) أو (بينما) ؛ انظر المغني (ط القاهرة ص ٨٣ = ط دمشق ص ٨٨). وكان أبو عثمان المازني (المتوفى سنة ٢٤٧ هـ) يُنكر تَلَقّي (بينا) بإذ ، وله مع ابن السكيت مناظرة في هذه المسألة . انظر درة الغواص ، ص ٦٣ - ٦٥ . ويتفق الحريري (المتوفى سنة ٥١٦ هـ) مع المازني في أن (بينا) لا تحتاج إلى (إذ) بعدها، فهو يقول (ص٦٢) : « ويقولون (بينا زيد قام إذ جاء عمرو)، فيتلقّوْن (بينا) بإذ ، والمسموع عن العرب (بينا زيد قام جاء عمرو) بلا (إذ) ، لأن المعنى فيه : بين أثناءِ الزمان جاء عمرو » . ويسوق الحريري بعد ذلك حكاية المازني وابن السكيت ، ثم يقول (ص٦٥) : فهذا حكم (بينا) . وأما (بينما) فأصلها أيضاً (بين) فزيدت عليها (ما) لتؤذن بأنها قد خرجت عن بابها بإضافة (ما) إليها ، وقد جاءت في الكلام تارة غير متلقاة بإذ مثل (بينا) واستعملت تارة متلقاة بإذ وإذا اللذين للمفاجأة كما قال الشاعر :

فبينما العسر إذا دارت مياسير

وكقوله في هذه القطعة :

وبينما المرءُ في الأحياء مغتبط   إذا هو الرَّمْسُ تَعفُوه الأعاصيرُ

فتلقى هذا الشاعر (بينما) في البيت الأول بإذ وفي الثاني بإذا. وليس ببِدْعٍ أن يتغير حكم (بين) بضم (ما) إليه ، لأن التركيب يزيل الأشياء عن أصولها ويحيلها عن أوضاعها ورسومها » .

وإن كانت الواو والياء غير محذوفتين ساكنتين [1]، ثم ألحقتَ الخفيفة أو الثقيلة، حرّكتَها كما تحرّكها لألف الاثنين. والتفسير في ذلك كالتفسير في المحذوف. وذلك قولك (لَأَدْعُوَنّ) و (لَأَرْضَيَنّ) و (لَأَرْمِيَنّ) و (هل تَرْضَيَنّ ؟) أو (تَرْمِيَنّ ؟) و (هل تَدْعُوَنّ ؟) . وكذلك كل ياء أُجريت مُجرى الياء التي من نفس الحرف وكانت في الحرف نحو ياء (سَلْقَيْتُ) و (تَجَعْبَيْتُ) ، جَعْباه أي صرَعَه وتَجَعْبى انْصَرَعَ [2] .

---

(١) كما في (أَدْعُو) و(أَرْضَى) و(أَرْمِي) .

(٢) ياء (سَلْقَيْتُ) و (تَجَعْبَيْتُ) ليست من نفس الكلمة وإنما زيدت عليها للإلحاق. سَلْقَيْتُ فلاناً أو سَلْقَيْتُهُ أي ألقيته على قفاه، زيدت الياء في (سَلْقَى) لإلحاق (سَلْقَ) بالرباعي . وجَعْبَيْتُ فلاناً أو جَعْبَيْتُهُ أي صرعْتُه، زيدت الياء في (جَعْبَى) لإلحاق (جَعَبَ) بالرباعي. ومطاوع (جَعْبَى) هو (تَجَعْبَى) أي انصَرَعَ ، فجَعْبَى على وزن فَعْلَل ، وتجَعْبَى على وزن تَفَعْلَلَ .

وياء الإلحاق ، كما يقول سيبويه ، تجري قبل نون التوكيد مجرى الياء التي من نفس الكلمة . فيمكن أن يقال مثلاً (لَيَتَجَعْبَيَنَّ العدوُّ في المعركة !).

(٢٢) هذا باب ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة [١]

وذلك الحروف التي للأمر والنهي وليست بفعل [٢]، وذلك نحو (إيهٍ) و(صَهْ) و (مَهْ) وأشباهها [٣]. و (هَلُمَّ) في لغة أهل الحجاز كذلك ، ألا تراهم جعلوها للواحد والاثنين والجميع والذّكر والأنثى [٤]. وزَعَمَ [٥] أنها (لُمَّ) ألحقتها هاءٌ للتنبيه في اللغتين [٦] . وقد تدخل الخفيفة والثقيلة

---

(١) ١٥٨/٢ .

(٢) أي أسماء الأفعال .

(٣) (إيهٍ) كلمة استزادة واستنطاق ، و (صَهْ) كلمة زَجْر المتكلم أي اسكُتْ ، و(مَهْ) أي اكفُفْ (لازماً) . والثلاثــة عند النحويين أسماء فعل أمر .

(٤) أي أنها جامدة (غير متصرفة) في لغة أهل الحجاز .

(٥) زعم : أي الخليلُ .

(٦) اللغتين : لغتي الحجاز وتميم .

وقد اختلف النحاة في اشتقاق (هَلُمّ) . فالبصريون – كما رأيت من كلام الخليل – يشتقونها من(ها) التي للتنبيه و (لُمّ) أو (الْمُمْ) فعل الأمر من لَمّ أي لُمّ نفسَكَ إلينا . والكوفيون يشتقونها من هَلْ وأُمّ ، فعل الأمر من أَمّه إذا قصدَه ، وهَلْ هنا ليست هل الاستفهامية ، وإنما هي التي للزجر والحث .=

في لغة بني تميم، لأنها عندهم بمنزلة (رُدَّ) و (رُدّا) و (رُدّي) و (ارْدُدْنَ)، كما تقول (هَلُمَّ) و (هَلُمّا) و (هَلُمّي) و (هَلْمُمْنَ) . والهاء فَضْل، إنما هي (ها) التي للتنبيه، ولكنهم حذفوا الألف [1] لكثرة استعمالهم هـــذا في كلامهم .

=انظر في رأيي الكوفيين والبصريين ابن الأنباري في الإنصاف (ص ٣٤١ و ٣٤٤– ٣٤٥) وابن يعيش ٤١/٤ – ٤٢ . ولنا بحث عن هلم في كتابنا « دراسات في فقه اللغة العربية » (بيروت ١٩٦٩ – مكتبة لبنان)، ص ٧١–٧٢ ، وقد ربطناها فيه بظرف المكان halom (هَلـُم) في العبرية ومعناه « إلى هنا » .

(١) ألف (ها) .

ترجمة المازِنيّ

هو أبو عثمان بكر بن محمد المازني[1]، النحوي البصري. اتصل بالخليفة العباسي الواثق بالله (المتوفى سنة ٢٣٢ هـ) ، ثم بالمتوكل بعده ؛ وكان يقول بفضل الواثق ونقص المتوكل[2]. وقد توفي المازني بالبصرة سنة ٢٤٧هـ، وهي السنة التي قُتِل فيها المتوكل وبُويع ابنه المنتصر بالله[3].

أخذ المازني عن أبي عبيدة مَعْمَر بن المُثَنَّى، وأبي سعيد عبد الملك بن قُرَيْب الأصمعيّ ، وأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاريّ . وأخذ عنه أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد ، والفضل بن محمد اليزيديّ ، وغيرهما .

قرأ المازني وأبو عمر صالح بن إسحاق الجَرْميّ كتاب سيبويه على أبي الحسن سعيد بن مَسْعَدة الأخفش الأوسط[4]. وقرأ أبو الفضل العباس

---

(١) نسبة إلى بني مازن بن شيبان .

(٢) طبقات ٩٧ .

(٣) نزهة ١٨٧ .

(٤) الفهرست ٥٢ . نزهة ١٣٣–١٣٤ . وانظر ترجمة سيبويه فيما تقدم .

ابن الفرج الرّياشيّ النصف الأول من كتاب سيبويه على المازني[١]. وقرأ أبو العباس المبرد ثُلُث كتاب سيبويه على الجرميّ، وتوفي الجرميّ فابتدأ قراءته على المازني[٢]. ويُروى عن المازني أنه كان يقول: من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فَليستحِ[٣].

وأهم تصانيف المازني كتاب التصريف، وقد شرحه ابن جنّيّ[٤]. وله أيضاً كتاب ما يلحن فيه العامة، وكتاب الألف واللام (وقد شرحه أبو الحسن علي بن عيسى الرُّمّانيّ)[٥]، وكتاب العروض، وكتاب القوافي.

وكان المازني من أهل القرآن أيضاً. يقول أبو الطيب اللغوي (مراتب النحويين ٧٧): «حدثنا غير واحد عن المبرد قال: حدثنا المازني قال: قرأتُ على يعقوب الحضرميّ[٦] القرآن، فلما ختمتُ رمى إليّ بخاتمه وقال: خُذْه، ليس لك مِثْل».

---

(١) الفهرست ٥٨. طبقات ١٠٦.

(٢) طبقات ١١٩. الفهرست ٥٩.

(٣) أخبار ٣٩. وانظر ترجمة سيبويه فيما تقدم.

(٤) انظر ترجمتنا لابن جني فيما يلي.

(٥) الفهرست ٦٣.

(٦) هو يعقوب بن إسحاق الحضرميّ المتوفى سنة ٢٠٥ هـ، وله قراءة مشهورة هي إحدى القراءات العشر. انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ص ٥١.

« وكان أبو العباس المبرد يصف المـازني بالحذق بالكلام [1] والنحو . قال : وكان إذا ناظر أهل الكلام لم يَسْتَعِنْ بشيء من النحو ، وإذا ناظر أهل النحو لم يستعن بشيء من الكلام » [2] .

●

وقد نشر في بغداد سنة ١٩٦٩ كتاب عن المازني عنوانه : « أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو »، ومؤلفه رشيد عبد الرحمن العبيدي.

---

(١) أي بعلم الكلام .

(٢) القفطي ٢٤٨/١ .

ترجمة ابن جنّي

هو أبو الفتح عثمان بن جني . ولد في الموصل قبل ٣٣٠ هـ [١] ، وتوفي في بغداد سنة ٣٩٢ هـ في خلافة القادر بالله تعالى .

وأبوه جني [٢] مملوك رومي (يوناني) لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي، وفي ذلك يقول ابن جني من قصيدة طويلة أوردها ياقوت ١٢/٩٦ـ١٠١ :

(وافر)

فإنْ أُصبِحْ بلا نَسَبٍ فعِلْمي في الوَرَى نَسَبي
على أني أَؤُولُ إلى قُرُومٍ [٣] سادةٍ نُجُبِ
قياصرةٍ إذا نَطَقوا أَرَمَّ الدهرُ ذو الخُطَبِ [٤]

---

(١) ياقوت ١٢/٨٣ .

(٢) أصل هذا العلم يوناني وهو gennaios (جِنّايُوس) «كريم المحتد، سامي التفكير» .

(٣) جمع قَرْم (بفتح فسكون) . والقرم من الرجال السيد المعظّم .

(٤) أرمّ : سَكَتَ . الخُطَب (بضم ففتح) جمع خُطْبة (بضم فسكون) .

أولاكَ دعا النبيّ لهم كَفَى شَرَفاً دُعاءُ نبي[1]

كان ابن جني إماماً في النحو والصرف، « ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف ، فإنه لم يصنف أحد في التصريف ولا تكلم فيه أحسن ولا أدق كلاماً منه »[2].

أخذ ابن جني عن أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (المتوفى سنة ٣٧٧ هـ) ، وصحبه أربعين سنة . يقول صاحب نزهة الألباء (ص٣٣٣) : « وكان سبب صحبته إياه أن أبا علي الفارسي كان قد سافر إلى الموصل[3] ، فدخل إلى الجامع، فوجد أبا الفتح عثمان بن جني يقرأ النحو وهو شاب، وكان بين يديه متعلم وهو يكلمه في قلب الواو ألفاً نحو (قام) و (قال) ، فاعترض عليه أبو عليّ ، فوجده مقصّراً ، فقال له أبو علي : « زَبَّبْتَ قبل أن تُحَصْرِمِ » ، ثم قام أبو علي ولم يعرفه ابن جني ، فسأل عنه ، فقيل له : هذا أبو علي الفارسي النحوي . فأخذ في طلبه ، فوجده ينزل إلى السّميريّة ، يقصد بغداد ، فنزل معه في الحال ، ولزمه وصاحبه من حينئذ

(١) روي أن الرسول ﷺ كتب إلى كسرى وقيصر يدعوهما إلى الإسلام. فأما كسرى فقد مزّق الكتاب لمّا قرأه ، وأما قيصر فلما قرأ الكتاب طواه ثم رفعه . فلما بلغ ذلك الرسول ﷺ قال في كسرى : مَزّق الله مُلكه ، وفي شأن قيصر : ثبّت الله ملكه .

(٢) نزهة ٣٣٢ .

(٣) سنة ٣٣٧ هـ .

إلى أن مات أبو علي . وخلفه ابن جني ، ودرّس النحو ببغداد بعده ، وأُخِذَ عنه . وكان تبحُّر ابن جني في علم التصريف، لأن السبب في صحبته أبا علي وتغرّبه عن وطنه ومفارقة أهله مسألة تصريفية ، فحمله ذلك على التبحر والتدقيق فيه »[1] .

وأخذ عنه أبو القاسم عمر بن ثابت الثَّمانيني ، وأبو أحمد عبد السلام ابن الحسين البصري ، وأبو الحسن علي بن عبيد الله السِّمْسِميّ .

وقد خدم ابن جني البيت البويهيّ : عَضُدَ الدولة وأولاده : صمصام الدولة وشرف الدولة وبهاء الدولة[2] ، وفي زمانه مات. وكان يلازمهم ويبايتهم[3] .

واجتمع ابن جني بالمتنبي في حلب عند سيف الدولة بن حمدان ، وفي شيراز عند عضد الدولة البويهي . وكان ابن جني يعجب بالمتنبي ، ويستشهد بشعره في المعاني ، وهو أول من شرح ديوانه ، وله في ذلك شرحان : شرح كبير وآخر صغير . « وكان المتنبي يعجب بأبي الفتح وذكائه وحذقه ، ويقول : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس»[4] .

---

(١) هذه الحكاية تذكرنا بالحكاية التي يروى أنها حفزت سيبويه إلى التبحر في النحو . انظر ترجمة سيبويه فيما مضى (ص ١٠ ، الهامش).
(٢) ألّف له ابن جني كتابه « الخصائص » .
(٣) القفطي ٢/٣٤٠ .
(٤) ياقوت ١٢/١٠٢ . وانظر أيضاً ص ٨٩ .

ولابن جني مرثية في المتنبي [1] مطلعها : (بسيط)

غاضَ القريضُ وأوْدَتْ نُضْرة الأدبِ
وصَوَّحت بعد رِيٍّ دوحةُ الكتبِ

●

وأشهر ما كتبه ابن جني « الخصائص » ، وقد نشرته دار الكتب المصرية بتحقيق محمد علي النجار في ثلاثة أجزاء (١٩٥٢-١٩٥٦) ؛ و « المُنْصِف » ، وقد نشره إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين في ثلاثة أجزاء [2] (مصطفى الحلبي بمصر ، ١٩٥٤- ١٩٦٠) ؛ و « سرّ صناعة الإعراب » ، وقد نُشر منه جزء واحد (مصطفى الحلبي بمصر ، ١٩٥٤) بتحقيق مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، ولم يكتمل نشره . ونتحدث فيما يلي عن كل من هذه الكتب الثلاثة :

(١) الخصائص :

ألفه ابن جني لبهاء الدولة كما مرّ . وهو في أصول النحو كما يقول ابن جني نفسه في خطبة الكتاب ؛ وقوله « أصول النحو » مرادف لقولنا « فقه اللغة » ، فالكتاب يبحث في أصول علم العربية ، وفيه أيضاً آراء سديدة تمتّ إلى علم اللغات العام ولا تقتصر على العربية وحدها . ويقول ابن جني في خطبة كتابه إن أحداً من علماء البصرة أو الكوفة لم

(١) توفي المتنبي سنة ٣٥٤ ﻫ .

(٢) مع تعليقات وشروح قيمة في آخر كل جزء أفدنا منها أكبر فائدة .

يَخُضْ في موضوع « أصول النحو » لوعورة مسلكه ؛ فأبو بكر (محمد بن السَّرِيّ المعروف بابن السَّرّاج)[1] لم يُلِمّ في كتابه « الأصول » إلا بقدر ضئيل ممّا عالجه هو (أي ابن جني) في «الخصائص»، وأبو الحسن (الأخفش سعيد بن مَسْعَدة)[2] صَنَّف كتيباً في شيء من المقاييس[3] (أي الأصول التي يُقاس عليها)، ولكنه (أي ابن جني) كفاه بتاليف الخصائص كُلْفة التعب وكافاه على ما تفضَّلَ به من عِلْم .

---

(١) توفي سنة ٣١٦ هـ . وهو تلميذ أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (المتوفى سنة ٢٨٥ هـ) ، وأستاذ أبي علي الفارسي (المتوفى سنة ٣٧٧ هـ). يقول صاحب نزهة الألباء (ص ٢٤٩ - ٢٥٠) إن أحسن مصنفات ابن السراج وأكبرها كتاب الأصول ؛ « فإنه جمع فيه أصول علم العربية ، وأخذ مسائل سيبويه ورتّبها أحسن ترتيب » . ويقول الزبيدي في « طبقات النحويين واللغويين » (ص١٢٢) عن ابن السراج :«وله كتب في النحو مفيدة،منها كتاب في أصول النحو هو غاية من الشرف والفائدة ».ومنه نسخة مخطوطة بالمتحف البريطاني(رقم٩١٦ملحق) .

(٢) توفي سنة ٢١٥ هـ . وهو المعروف بالأخفش الأوسط ، تمييزاً له عن الأخفش الكبير أبي الخطّاب عبد الحميد بن عبد المجيد (الذي أخذ عنه يونس ابن حبيب المتوفى سنة ١٨٣ هـ ، وسيبويه المتوفى سنة ١٨٠ هـ) ، والأخفش الصغير أبي الحسن علي بن سليمان (المتوفى سنة ٣١٥ هـ) .

وحيثما أشار ابن جني في الخصائص إلى « أبي الحسن » فالمقصود الأخفش الأوسط . وهو الطريق إلى كتاب سيبويه كما مرّ في ترجمة سيبويه .

(٣) كتاب المقاييس في النحو (الفهرست ٥٢).

يقول ابن جني في خطبة الخصائص :

« هذا ـ أطال الله بقاء مولانا المَلِك[1] السيد المنصور المؤيَّد ، بهاء الدولة وضياء الملّة وغياث الأمة ، وأدام ملكه ونصره وسلطانه ومجده وتأييده وسموّه، وكَبَتَ شانئه وعدوّه ـ كتاب لم أزل على فارِط[2] الحال ، وتقادُم الوقت ، مُلاحظاً له ، عاكف الفكر عليه، مُنجَذِب الرأي والروّية إليه ، وادّاً أن أجد مُهْمَلاً أصِله به ، أو خللاً أرتُقه بعمله، والوقت يزداد بنواديه[3] ضِيقاً، ولا ينهج لي إلى الابتداء طريقاً. هذا مع إعْظامي له ، وإعْصامي[4] بالأسباب المُنْتاطة به ، واعتقادي فيه أنه من أشرف ما صُنّف في علم العرب ، وأذْهَبِه في طريق القياس والنظر ، وأعْوَدِه عليه بالحيْطة والصّوْن ، وآخَذِه له من حِصّة التوقير والأوْن[5] ، وأجْمَعِه للأدلة على ما أودِعَتْه هذه اللغةُ الشريفة من خصائص الحكمة ، ونيطَت به من علائق الإتقان والصنعة . فكانت مَسافِر وجوهه ، ومَحاسِر أذْرُعه وسُوقِه[6] ، تصف لي ما اشتملت عليه مشاعره ، وتَحِي[7] إليّ بما خِيطت

(١) كان من يتولى الأمر من البويهيين ، بجانب الخليفة العباسي ، يلقب بالملك.

(٢) فَرَطَ : سبق وتقدّم .

(٣) نواديه : شوارده ، أي شوارد الكتاب . ندا الشيء يندو : تفرّق .

(٤) إمساكي .

(٥) التوقير : التسكين ؛ والأون : السكينة . والمُراد « حصة الراحة » .

(٦) سوق : جمع ساق .

(٧) تُوحِي ، مضارع وَحَى يَحِي (كأوْحَى يُوحِي) .

عليه أقرابُه وشَواكِله[1] ، وتُريني أن تَعْريـــد[2] كل من الفريقين : البصريين والكوفيين عنه ، وتحامِيَهم طريقَ الإلمام به والخوضَ في أدنى أوْشاله وخُلُجه[3] ،فضلاً عن اقتحام غِماره ولُجَجه ، إنما كان لامتناع جانبه وانتشار شَعاعه[4] ، وبادِي[5] تَهاجُر[6] قوانينه وأوضاعه . وذلك أنا لم نَرَ أحداً من علماء البلدين تَعَرَّض لعمل أصول النحو ، على مذهب أصول الكلام والفقه . فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يُلْمِمْ فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله ، وقد تُعُلِّقَ عليه به ؛ وسنقول في معناه . على أن أبا الحسن قد كان صنَّف في شيء من المقاييس كتيِّباً ، إذا أنت قَرَنْتَهُ بكتابنا هذا علمت بذاك أنا نُبْنا عنه[7] فيه ، وكفيناه كُلْفةَ التعب به ، وكافأناه على لطيف ما أوْلانا من علومه المَسُوقة إلينا ، المُفيضة ماءَ البِشْر

---

(١) الشواكل جمع شاكِلة ، وهي من الفرَس الجلد بين عُرض الخاصرة والركبة . والأقراب جمع قرب (بضمة فسكون أو بضمتين) ، وهو الخاصرة أو من الشاكلة إلى مَراقّ البطن . (مراقّ البطن : ما رقّ منه ولانَ) .

(٢) عَرّد تعريداً : هَرَبَ .

(٣) الأوشال جمع وَشَل (محركة) وهو الماء القليل . والخُلُج جمع خَليج ، وهو شَرْم من البحر .

(٤) شَعاعه : ما تفرّق منه .

(٥) البادي : الظاهر ، من بدا يبدو .

(٦) هما يتهاجران : يتقاطعان .

(٧) نابَ عنه : قام مَقامه .

والبشاشة علينا ، حتى دعا ذلك أقواماً نزُرت من معرفة حقائق هـذا العلم حظوظُهم ، وتأخرت عن إدراكه أقدامُهم، إلى الطَّعْن عليه والقَدْح في احتجاجاته وعلله . . . . . . » .

(٢) المنصف :

شرح فيه ابن جني كتاب التصريف المازني ، كما تقدّم في ترجمة المازني. وينوّه ابن جني بكتاب المازني هذا في خُطبة شرحه إذ يقول: «ولما كان هذا الكتاب الذي قد شرعت في تفسيره وبسطه من أنفس كتب التصريف وأسدّها وأرْصَنها ، عريقاً في الإيجاز والاختصار ، عارياً من الحشْو والإكثار ، متخلّصاً من كَزازة[1] ألفاظ المتقدمين ، مرتفعاً عن تخليط كثير من المتأخرين ، قليل الألفاظ ، كثير المعاني ، عُنيت بتفسير مُشكله، وكَشْف غامضه ، والزيادة في شرحه ، محتسِباً ذلك في جَنْب ثواب الله ، ومزكّياً به ما وهبه لي من العلم » .

وكتاب المازني هذا أول ما وصل إلينا من كُتُب تُعْنَى بالصرف وحدَه مستقلاً عن النحو. فالكتاب لسيبويه جَمَع بين النحو والصرف[2] .

---

(١) الكَزازة والكُزوزة : اليُبْس والانقباض .

(٢) انظر كتاب « أبنية الصرف في كتاب سيبويه » لخديجة الحديثي (بغداد ١٩٦٥) .

وقد عـــاد المبرّد ، تلميذ المازني ، فجمع بين النحو والصرف في كتابه « المُقْتَضَب ».

ويقول ناشرا « المنصف » (٢٨٨/٣ و ٣١٦ من خاتمتهما) إن كتاب المازني من علم التصريف ككتاب سيبويه من علم النحو في أن كلا منهما أصل في علمه : هذا في النحو وذاك في التصريف . وفي هذا القول مُغالاة ؛ لأن كتاب سيبويه جمع كثيراً من أصول الصرف فضلاً عن النحو . وفي اعتقاد ناشر « المقتضب » (ص ٨٧ من مقدمته) أن تصريف المازني صدىً لما في كتاب سيبويه من مسائل الصرف .

(٣) سرّ صناعة الاعراب :

هذا العنوان لا يدلّ على موضوع الكتاب، فهو في الواقع دراسة صوتية لحروف المعجم (أو حروف الهجاء) التسعة والعشرين [1] من حيث المخارج والصفات الصوتية وما يعرض لها من عوارض صوتية كالقَلْب والإبدال. وقد يتطرق ابن جني في بعض الحروف (كالباء والكاف) إلى الحديث عن

---

(١) « رتّب ابنُ جني حروفَ المعجم في « سر الصناعة » الترتيب المألوف عند المشارقة (ا . ب . ت . ث . ج الخ) ، وهو الترتيب الذي ينسب إلى نصر ابن عاصم الليثي أو يحيى بن مَعْمَر العَدْوانيّ ، حينما كلّفه الحجّاج بن يوسف الثقفيّ تمييز الحروف بالنقط ليزول الالتباس والاشتباه فيها عند الكتابة » (من مقدمة ناشري الجزء الأول من الكتاب ، ص ٢٠) .

عملها في الجملة، فيخوض في النحو، وهذا خارج عن الموضوع الأصلي للكتاب.

يقول ابن جني في خطبة الكتاب: « رَسَمْتَ [1] ـ أطال الله بقاءك، وأَحْسَنَ إِمْتاع العلم وأهله بك ... ... ـ أن أضع كتاباً يشتمل على جميع أحكام حروف المعجم، وأحوال كل حرف منها، وكيف مواقعُه في كلام العرب، وأن أتقصّى القول في ذلك وأُشْبِعَه وأُوَكِّده ... ... وأنا بإذن الله ومعونته، وطَوْله [2] ومشيئته، أبلُغ من ذلك فوق قَدْر الكِفاية، وأُحْرِزَ فيه بتوفيق الله قَصَبَ الغاية، وأجتنب مع ذلك الإسهاب والإطالة، إلا فيما تَضَمَّن نُكَتاً أو آثار دفيناً. وأتبع كلَّ حرف منها مما رويته عن حُذّاق أصحابنا [3] وجِلّتهم، وحَذَوْته على مقاييسهم وأمثلتهم، ما أقدّر

---

(١) الخطاب موجّه إلى أبي بكر عبد الواحد بن عُرْس بن فَهْد بن أحمد الأَزْديّ، كما هو مكتوب على وجه النسخة (ب)، إحدى النسخ المخطوطة الخمس التي اعتمد عليها محقّقو الجزء الأول من الكتاب. وبنو فهد عرب من الأزد كانوا يسكنون الموصل، وقد مرّ في صدر ترجمة ابن جني هذه أن أباه (جني) كان مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي.

(٢) الطَّوْل: الفَضْل.

(٣) يقصد نحاة البصرة، فقد كان ابن جني بصري المذهب كأستاذه أبي علي الفارسي، وإن كان كثير النقل عن الكسائي وثعلب والكوفيين، كما أنه قد يرى في النحو ما هو بغدادي. انظر مقدمة ناشر الخصائص، ص ٤٤-٤٧.

أن فيه بلوغاً لأمدك، وإصابة لغرضك . وأذكر أحوال هذه الحروف في مخارجها ومدارجها[1]، وانقسام أصنافها، وأحكام مجهورها ومهموسها[2]، وشديدها ورخوها[3]، وصحيحها ومعتلّها، ومُطْبَقها . . . .

---

(١) المدارج جمع مَدْرَج، وهو المَسْلَك . والمقصود مخارج الحروف .

(٢) يعرّف ابن جني في كتابه (٦٨-٦٩) [نقلاً عن سيبويه ٢/٤٠٥] المجهور بأنه الحرف الذي أُشْبِع الاعتمادُ من موضعه ومُنِع النَّفَسُ أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت، والمهموس بأنه الحرف الذي أُضْعِف الاعتمادُ من موضعه حتى جرى معه النَّفَس بحيث يمكن تكرير الحرف مع جري الصوت . والحروف المهموسة عنده عشرة أحرف، وهي الهاء والحاء والخاء والكاف والشين والصاد والتاء والسين والثاء والفاء ؛ وباقي الحروف مجهور .

ويرى علماء الأصوات المحدثون أن المجهور voiced هو الذي يصحب نطقه رنين ناتج عن اهتزاز الوترين الصوتيين في الحنجرة اهتزازاً منتظماً مثل (v) في الإنجليزية والفرنسية . والمهموس voiceless عندهم هو ما لم يصحب نطقه مثلُ هذا الرنين مثل (p). والحروف المجهورة في العربية، كما برهنت التجارب الحديثة، هي : ب ج د ذ ر ز ض ظ ع غ ل م ن و ي ؛ والحروف المهموسة هي : ت ث ح خ س ش ص ط ف ق ك ه ؛ والهمزة ليست مجهورة ولا مهموسة . انظر «الأصوات اللغوية» لإبراهيم أنيس (الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٦١)، ص ٢٠-٢٣ و٧٢ .

(٣) يعرّف ابن جني في كتابه (ص ٦٩-٧٠) [نقلاً عن سيبويه ٢/٤٠٦] الشديد بأنه الحرف الذي يمنع الصوتُ من أن يجري فيه، والرخو بأنه الذي يجري فيه الصوت . وهذا التعريف للشديد والرخو يتفق وما يقوله علماء الأصوات المحدثون من أن الحرف الشديد plosive هو الذي يخرج فيه الهواء من المخرج دفعة=

. . . .

=واحدة مثــل (p) ، وأن الحرف الرخو أو الاحتكاكي fricative هو الذي يحتك فيه الهواء بالمخرج عند النطق مثل (v) .

والحروف الشديدة عند ابن جني ثمانية وهي الهمزة والقــاف والكاف والجيم والطاء والدال والتاء والباء . وهو يقول إن هناك حروفاً بين الشديدة والرخوة وهي ثمانية أيضاً : الألف والعين والياء واللام والنون والراء والميم والواو . وما سوى هذه الحروف والتي قبلها هي الرخوة عنده .

والأصوات العربية الشديدة كما برهنت التجارب الحديثة هي : الهمزة ب ت د ط ض ك ق والجيم القاهرية ؛ أما الجيم العربية الفصيحة فيختلط صوتها الانفجاري بنوع من الحفيف يقلّل من شدتها ، وهو ما يسميه القدماء بتمطيش الجيم . والأصوات العربية الرخوة كما دلّت التجارب الحديثــة هي : س ز ص ش ذ ث ظ ف ه ح خ غ . ويلاحظ مع اللام والنون والميم والراء أنه رغم التقاء عضوي النطق عند المخرج يجد النفَس له مَسْرَباً يتسرّب منه إلى الخارج ، وحينئذ يمرّ الهواء دون أن يحدث أي نوع من الصفير أو الحفيف الذي يميّز الأصوات الرخوة . ويصف ابن جني كما رأينا هذه الحروف بأنها بين الشديدة والرخوة ، والمحدثون من علمــاء الأصوات يسمونها الأصوات المائعة أو السيّالة liquids . وقد أضاف إليها ابن جني العين ، ولكن لا نستطيع البتّ في ذلك الآن لقلة التجارب التي أُجْرِيَت على حروف الحلق . انظر في هــــذا كله « الأصوات اللغوية » لإبراهيم أنيس ، ص ٢٣–٢٧ و ٧٢ . وانظر حديثه عن الواو والياء في ص ٤٣–٤٤ ، وابن جني كما رأينا يعتبرهما من الحروف التي بين الشديدة والرخوة . وهو أيضاً يعتبر الألف منها ، ولكن ألف المدّ فتحة طويلة ، والحركات لا توصف كالحروف بالشدة أو الرخاوة أو ما بينهما .

ومُنْفَتِحها[(١)] ، وساكنها ومتحرّكها ، ومَضْغُوطها[(٢)] ومَهْتُوتها[(٣)] ، ومُنْحَرِفها[(٤)] . . . .

---

(١) يقول ابن جني في كتابه (ص ٧٠-٧١) [نقلاً عن سيبويه ٢/٤٠٦] : « وللحروف انقسام آخر إلى الإطباق والانفتاح . فالمطبقة أربعة وهي الضاد والطاء والصاد والظاء . وما سوى ذلك فمفتوح غير مطبق . والإطباق أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مُطْبِقاً له . ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً ؛ والصاد سيناً ؛ والظاء ذالاً ؛ ولخرجت الضاد عن الكلام ، لأنه ليس من موضعها شيء [حرف] غيرها [غير الضاد] فتزول [أي تنتقل] - إذا عَدِمَت الإطباق - إليه [إلى ذلك الحرف] » . ويؤخذ من كلام ابن جني هذا أن الطاء كانت في عصره دالاً مطبقة لا تاء مطبقة (كما تنطق الآن في مصر مثلاً) ، أي أن أهل عصره كانوا ينطقون الطاء على نحو ما تنطق الضاد الآن في مصر مثلاً . فكيف كانت تنطق الضاد إذن ؟ هذه مسألة تحتاج إلى بحث ، ولكن يؤخذ من وصف ابن جني في موضع آخر من كتابه لمخرج الضاد أنها كانت قريبة من اللام ؛ يقول (ص ٥٢) : « ومن أول حافّة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد ، إلا أنك إن شئت تكلّفتها من الجانب الأيمن ، وإن شئت من الجانب الأيسر » .

(٢) الحروف غير المضغوطة عند ابن جني هي الهمزة والعين والغين واللام والنون والميم . انظر ص ١٣٤ فيما يلي ، الهامش ، س ١-٣ .

(٣) يقول ابن جني (ص ٧٤) : « ومن الحروف المهتوت ، وهو الهاء ، وذلك لما فيها من الضعف والخفاء » .

(٤) المنحرف هو ما يُعبَّر عنه في الإنجليزية بـ lateral ، أي الذي يصحب=

ومُشْرَبها [1] ، . . . .

=نطقه خروج النفس من أحد جانبي اللسان أو من كلاهما .

واللام حرف منحرف . يقول ابن جني (ص ٧٢) : « ومن الحروف حرف منحرف ، لأن اللسان ينحرف فيه مع الصوت ، وتَتَجافَى ناحيتا مُسْتَدَقّ اللسان عند اعتراضها على الصوت ، فيخرج الصوت من تينك الناحيتين ومما فُوَيْقَهما ، وهو اللام » .

وابن جني في هذا ناقل عن سيبويه الذي يقول (٤٠٦/٢) : ومنها [من الحروف] المنحرف ، وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت ، ولم يَعْتَرِض [الحرف] على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة ، وهو اللام . وإن شئت مددتَ فيها الصوت ، وليس كالرخوة لأن طرف اللسان لا يتَجافَى عن موضعه . وليس يخرج الصوت من موضع اللام، ولكن من ناحيتَيْ مستدق اللسان فويق ذلك » . وهذا القول يفسّر أيضاً كيف أن اللام بين الرخوة والشديدة . راجع الهامش في ص ١٣١ فيما مضى .

(١) هذا حديث ابن جني (ص ٧٣) عن الحروف المشربة : « واعلم أن في الحروف حروفاً مشربة ، تُحْفَز في الوقف ، وتُضْغَط عن مواضعها ، وهي حروف القلقلة ، وهي القاف والجيم والطاء والدال والباء ؛ لأنك لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت ، وذلك لشدة الحفز والضغط ، وذلك نحو الحقْ واذهبْ واخلطْ واخرجْ ؛ وبعض العرب أشد تصويتاً . ومن المشربة حروف يخرج معها عند الوقف عليها نحو النفخ ، إلا أنها لم تُضْغَط ضَغْط الأُوَل ، وهي الزاي والظاء والذال والضاد ؛ وبعض العرب أشد تصويتاً . فأما حروف الهمس [راجع الهامش الثاني في ص ١٣٠ فيما مضى] فإن الصوت الذي يخرج معها نَفَس ، وليس من صوت الصدر ، وإنما يخرج مُنْسَلاً ، وليس كنفخ =

ومُستَوِيها ومُكَرَّرها[1] ، ومُستَعْلِيها ومُنخَفِضها[2] ، إلى غير ذلك

= الزاي والظاء والذال والضاد . والراء شبيهة بالضاد . ومن الحروف ما لا تسمع بعده شيئاً مما ذكرناه ، لأنه لم يُضغَط ولم يجد مَنفَذاً ، وهي الهمزة والعين والغين واللام والنون والميم . وجميع هذه الحروف التي تسمع معها في الوقف صوتاً ، متى أدرجتها ووصلتها زال ذلك الصوت ، لأن أخذَك في صوت آخر وحرف سوى الأوّل يشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتاً ، وذلك نحو قولك خُذْها وحُزْهُ واخْفِضْهُ واحْفَظْهُ ، إلا أنك مع ذلك لا تحصر الصوت عندها حَصْرَك إياه مع الهمزة والعين والغين واللام والنون والميم » .

(١) المكرر هو ما يُعبَّر عنه في الإنجليزية بـ rolled . والمكرر هو الراء ، «وذلك أنك إذا وقفت عليه رأيت طرف اللسان يتعثّر بما فيه من التكرير » (ابن جني ، ص ٧٢) .

ويقول سيبويه (٤٠٦/٢) : « ومنها المكرر ، وهو حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام ، فتجافى للصوت [أي تجافى عن موضعه للصوت فلم يعترض عليه] كالرخوة . ولو لم يكرر لم يجر الصوت فيه . وهو الراء » . وهذا القول يفسر أيضاً كيف أن الراء بين الرخوة والشديدة . راجع الهامش في ص ١٣١ فيما مضى .

(٢) يقول ابن جني (ص ٧١) : « فالمستعلية سبعة ، وهي الخاء والغين والقاف والضاد والطاء والصاد والظاء . وما عدا هذه الحروف فمنخفض . ومعنى الاستعلاء أن تتصعّد في الحنك الأعلى . فأربعة منها فيها مع استعلائها إطباق ، وقد ذكرناها [راجع الهامش الأول في ص ١٣٢ فيما مضى] . وأما الخاء والغين والقاف فلا إطباق فيها مع استعلائها » .

والحروف المنخفضة تسمى في كتب القراءات : مُستَفِلة .

من أجناسها ... ... ثم أفرد فيما بعد لكل حرف منها باباً أغْتَرِق[1] فيه ذِكْر أحواله وتصرّفه في الكلام، من أصليّته وزيادته، وصحّته وعلّته، وقَلْبه إلى غيره، وقلب غيره إليه. وليس غرضنا في هذا الكتاب ذكر هذه الحروف مؤلَّفة، لأن ذلك كان يقود إلى استيعاب جميع اللغة، وهذا ممّا يطول جداً، وليس عليه عَقَدْنا هذا الكتاب، وإنما الغرض فيه ذكر أحوال الحروف منفردة أو منتزَعة من أبنية الكَلِم التي هي مَصُوغة فيها لما يخصّها من القول في أنفسها، وأقْرُو[2] ذلك شيئاً فشيئاً على تاليف حروف المعجم، دون مدارج الحروف[3]، كما آثَرْتَ، وبه

(١) أغترق: أستوعب.

(٢) أقرو: أتَتَبّع.

(٣) أي على غير ترتيب المخارج، من أقصى الحلق فما يليه صعوداً حتى الشفتين. يقول ابن جني (ص ٥٠): «فإذا كُنّا قد أجْمَعْنا إيرادَ حروف المعجم على ما في أيدي الناس من التأليف المشهور، أعني على غير ترتيب المخارج، وذِكْرَها حرفاً حرفاً، فليس ذلك بمانعٍ لنا سَوْقَها على ترتيب المخارج، فإنه أوضح في البيان، ثم نعود فيما بعد إلى استقرائها على تأليف ا ب ت ث». ويذكر ابن جني الحروف على مراتبها في الاطّراد (أي التتابع في المخارج) على هذا الترتيب: الهمزة الألف ه ع ح غ خ ق ك ج ش ي ض ل ر ن ط د ت ص ز س ظ ذ ث ف ب م و. وعَقِبَ ذلك يقول ابن جني (ص ٥٠ ـ ٥١): «فهذا هو ترتيب الحروف على مَذاقها وتصعّدها، وهو الصحيح. فأما ترتيبها في كتاب العين ففيه خَلَل واضطراب، ومُخالفة لما =

أَمَرْتَ ... ... ».

* * *

هذه الآثار الثلاثة أشهر ما كتبه ابن جني : الخصائص ، والمنصف ، وسر صناعة الإعراب . وقد شرح في المنصف كما قلنـــا كتاب التصريف للمازني ، ولهذا نبدأ بالنقل عنه ؛ فالمازني يلي سيبويه في الترتيب الزمني.

وابن جني متأخر زماناً عن المبرّد (المتوفى سنة ٢٨٥ هـ) وأبي بكر ابن السرّاج (المتوفى سنة ٣١٦ هـ) والزّجاجيّ (المتوفى سنة ٣٣٧ هـ) وابن خالَوَيْه (المتوفى سنة ٣٧٠هـ)، ومع هذا سنقدّم عليهم كتابيه الخصائص وسرّ صناعة الإعراب ، فنختـار منهما قبل أن نختار من آثارهم ؛ وذلك لتكون النصوص المنقولة عن ابن جني في موضع واحد من هذا الكتاب.

= قدّمناه آنِفاً ممّا رتّبه سيبويه وتلاه أصحابه عليه، وهو الصواب الذي يشهد التأمّل له بصحته » .

والواقع أن ترتيب ابن جني يطابق ترتيب سيبويه كما ورد في « الكتاب » (ط بولاق ٢/٤٠٥) .

أما ترتيب كتاب العين الذي يعيبه ابن جني فهو : ع ح هـ خ غ ق ك ج ش ض ص س ز ط د ت ظ ذ ث ر ل ن ف ب م و ا ي الهمزة . انظر خطبة كتـاب العين في الجزء الأول الذي نشره عبدالله درويش (بغداد ١٩٦٧) .

وقد اخترنا من الخصائص باب القلب المكاني، وهو من الأبواب التي ترد في كتب الصرف ، وأتينـا به عقب النصوص التي اخترناها من « المنصف»؛ وهكذا يتصل حديث ابن جني الصرفي . وبعد هذا يأتي دور سرّ صناعة الإعراب ، وهو كما قلنا دراسة صوتية لحروف المعجم .

فإذا فرغنا من ابن جني أَتيْنا إلى المبرّد فَمَن يليه .

نصوص من « المنصف »

(١) التصريف خاصّ بالأسماء المتمكّنة والأفعال ، فهو لا يشمل الحروف ولا الأسماء المبنية الموغلة في شبه الحروف – جاء بعض الأسماء المبنية مشتقاً – الألف الأخيرة في الضمير انا زيدت في الوقف أصلاً – العرب تُجري كثيراً من ألفاظها في الوصل على حدّ ما تكون عليه في الوقف – الأصلي والزائد – أنواع الزيادات اربعة [١] .

قال ابو عثمان : باب الأسماء والأفعال : كم يكون عدد حروفه [٢] في الأصل وما يزاد فيهما [٣] على الأصل ؟

●

قال ابو الفتح : أول ما في هذا أن يُسال فيُقال: لِمَ لَمْ يذكر الحروف في هذا الموضع مع الأسماء والأفعال ؟ وما السبب في ذلك ؟

والجواب أنه إنما قَصَدَ أن يمثّل الأسماء والأفعال ليُرِيَ أصلَهـا من

---

(١) ١ / ٧-١٧ .
(٢) حروفه : حروف باب الأسماء .
(٣) فيهما : في الأسماء والأفعال .

زائدها ، لأنها مما يُصَرَّف ويُشْتَقّ بعضُها من بعض . والحروف لا يصحّ فيها التصريف ولا الاشتقاق، لأنها مجهولة الأصول ؛ وإنما هي كالأصوات نحو (صَهْ) و (مَهْ) ونحوهما . فالحروف لا تمثَّل بالفعل [1] ، لأنها لا يُعرف لها اشتقاق . فلو قال لك قائل : ما مِثال (هَلْ) أو (قد) أو (حتّى) أو (هَلّا) ونحو ذلك ، من الفعل [2] ، لكانت مسألته مُحالاً ، وكنت تقول له : إنّ هذا ونحوه لا يمثَّل لأنه ليس بمشتق ، إلّا أن تنقلها إلى التسمية بها ، فحينئذٍ يجوز وزنها بالفعل ؛ فأما وهي على ما هي عليه من الحرفية فلا تُصَرَّف [3] .

---

(١) بالفعل : أي بحروف الميزان الصرفي وهي الفاء والعين واللام .

(٢) (من الفعل) متعلقان بكلمة (مثال) . والمقصود بالفعل حروف الميزان الصرفي كما سبق .

(٣) إذا نقلت الحرف من الحرفية إلى الاسمية بأن سمَّيْتَ به عُومِل معاملة الاسم وجاز وزنه بالميزان الصرفيّ . وإذا أردت التسمية بالحرف وَجَبَ تحويله إلى صيغ الأسماء ، فـ (لَوْ) مثلاً إذا صارت اسماً ألحقتَها واواً أخرى فتُشدّد ، لأنه ليس في كلام العرب اسم آخره واو قبلها حرف مفتوح . هذا كلام سيبويه (٢/٣٢-٣٣) ، وقد استشهد عليه بقول الشاعر :

(طويل)

أَلامُ على لَوٍّ ولو كنتُ عالماً ... بأذنابِ لَوٍّ لم تَفُتْنِي أوائلُهْ

وقول الشاعر (أبي زُبَيْد الطّائيّ) : (خفيف)

لَيْتَ شِعْري وأين مِنّيَ لَيْتٌ ... إنّ ليتاً وإنّ لوّاً عَناءُ

وفي هذا البيت شاهد آخر على استعمال ليت اسماً (في موضعين). وعلى =

ولهذا المعنى ما [1] كانت الألِفات في أواخر الحروف أصولاً غيرَ زوائدَ، ولا منقلبةً من واو ولا ياء، وذلك نحو (ما) و(لا) وما أشبههما؛ لا تَقُلْ إن الألف فيهما منقلبة كألف عصا ورحىً وغزا ورمى،

= هذا يكون لَوْ ولَيْتُ على وزن فَعْلٍ. وكان بعض العرب، كما يقول سيبويه، يهمز (لَوْ) عند التسمية بها فيقول (لَوْءٌ)، وهذه على وزن فَعْلٍ أيضاً.

ونسوق أمثلة أخرى من كلام سيبويه في هـذا الباب: باب تسمية الحروف وأشباهها (٣١/٢ وما بعدها). يقول (ص ٣٣): «فمِمّا جاء فيه الواو وقبله مضموم (هُوَ)؛ فلو سميتَ به ثقّلت فقلت (هذا هُوٌّ)، وتدع الهاء مضمومة لأن أصلها الضمّ، تقول: هُما وهُم وهُنّ. ومِمّا جاء وقبله مكسور (هِيَ)، وإن سميت به رجلا ثقلته كما ثقّلت (هُوَ). وإن سميت مؤنثاً بـ(هُوَ) لم تصرفه لأنه مذكر. ولو سميت رجلا (ذُو) لقلت (هذا ذَواً)، لأن أصله (فَعَلٌ)؛ ألا ترى أنك تقول: هاتان ذَواتا مالٍ، فهذا دليل على أن (ذُو) فَعَلٌ كما أنّ (أَبَوانِ) دليلٌ أن (أباً) فَعَلٌ. وكان الخليل يقول: هذا ذَوٌ [على وزن فَعْلٍ بتسكين العين، لا بتحريكها كما قال سيبويه]، يفتح الذال لأن أصلها الفتح؛ تقول (ذَوا) وتقول (ذَوُو). وأما (كي) فتثقّل ياؤها، لأنه ليس في الكلام حرف آخره ياء ما قبله مفتوح؛ وقصّتها كقصّة (لوّ)».

وانظر المقتضب المبرد ٢٣٣/١ - ٢٣٦ و ٤٠/٤-٤٣ (باب تسمية الحروف والكلم).

(١) (ما) هنا زائدة. وزيادتها في الكلام من لوازم ابن جني. انظر ملاحظة الناشرين في ٣١١/٣-٣١٢.

لأنها لو كان أصلها واواً أو ياءً لظهرتا لسكونهما كما ظهرتا في نحو كَيْ وأيْ ولَوْ وأوْ . فلو كان أصل ألف (ما) من الواو لقُلْتَ (مَوْ) كما قُلْتَ (لَوْ) ؛ وكذلك لو كانت من الياء لوجب أن تقول (مَيْ) كما قلت (كَي). ولم تُقْلَبْ ياءُ (كي) وواو (أو) ألفاً ؛ لأنها إنما تُقْلَبُ إذا كانت متحركة وما قبلها مفتوح ، وهي في الحروف ساكنة كلام (هل) و(بل) ودال (قد) ، فلهذا بَطَلَ أن تكون منقلبة . ولو قال قائل إنّ الألفات في أواخر الحروف زوائد لكان مُبْطِلاً ؛ لأنه إنمـــا تُعرف الزيادةُ من غيرها بالاشتقاق ، والحروف لا تُشتقّ ، فلا يُعرف ذلك فيها ، فلذلك لم يذكر الحروف في هذا الموضع .

وقول أبي عثمان : الأسماء ، يعني الأسماءَ المتمكنة والتي يمكن تصريفها واشتقاقها نحو رجل وفَرَس ، ولا يريد الأسمـاء المبنيَّة المُوغِلة في شَبَه الحروف ؛ لأن تلك الأسماء في حُكم الحروف . ألا ترى أنّ كَمْ ومَنْ وإذْ سواكنُ الأواخر كهَل وبل وقد، وإنما كان ذلك فيها لمضارَعتها الحروفَ . وإذا كان ذلك كذلك ، فمعلوم أن الألف في متى وإذا وأنّى وإيّاك ونحوها غير منقلبـــة من ياء ولا واو ، كما أن الألف في حتى وكلاّ كذلك ، وكما كانت مَنْ وكَمْ كهَلْ وبل . فهذه الأسماء المبنية التي في حُكم الحروف لا تُشْتَقّ ولا تُمثَّل من الفعل كما أن الحروف كذلك.

وقد جاء بعض هذه المبنية مشتقاً نحو (لَبَّيْكَ) ، لأنهم يقولون :

أَلَبَّ بالمكان [1] ، ونحو (قطُّ) ، لأنها من قَطَطْتُ أي قطعت، لأن

---

(١) قول ابن جني إن (لبيك) مبنية يقصد به أنها غير متصرفة . و(لبيك) عند سيبويه مصدرٌ مثنّى ملازم للإضافة منصوب على إضمار فعل تُرِكَ إظهاره ، وهي في هذا مثل حَنانَيْكَ وسَعْدَيْكَ وحَذارَيْكَ . يقول سيبويه في « باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره » (١/١٧٤-١٧٦) : « وذلك قولك (حنانيك) ، كأنه قال : تحنّناً بعد تحنن ، كأنه يسترحمه ليرحمه ؛ ولكنهم حذفوا الفعل لأنه صار بدلاً منه . ولا يكون هذا مثنى إلا في حال إضافة ، كما لم يكن (سُبْحانَ اللهِ) و (مَعاذَ اللهِ) إلا مضافين . فـ (حنانيك) لا يتصرف كما لم يتصرف (سبحان اللهِ) وما أشبه ذلك . قال الشاعر (وهو طرفة بن العبد) : (طويل)

أبا مُنْذِرٍ أفْنَيْتَ فاسْتَبْقِ بعضَنا
حَنانَيْكَ بعضُ الشرِّ أهْوَنُ من بَعْضِ

وزعم الخليل أن معنى التثنية أنه أراد : تحنناً بعد تحنن ، كأنه قال : كلما كنتُ في رحمة وخير منك فلا ينقطعنَّ ، وليكن موصولاً بآخرَ من رحمتك . ومثل ذلك (لبيك) و (سعديك) ... ... وأما قولك(لبيك)و(سعديك)، فانتصب هذا كما انتصب (سبحانَ الله) ، وهو أيضاً بمنزلة قولك إذا أُخْبِرت (سمعاً وطاعةً) ، إلا أن (لبيك) لا تتصرف ، كما أن (سبحانَ الله) و (عَمْرَكَ اللهَ) و (قِعْدَكَ اللهَ) لا تتصرف ... ... ومثل ذلك (حذارَيْكَ) كأنه قال : ليكن منك حذر بعد حذر ، كأنه أراد بقوله (لبيك) و(سعديك) إجابةً بعد إجابةٍ ، كأنه يقول : كلما أجبتك في أمر فأنا في الأمر الآخر مُجيب ، وكأن هذه التثنية أشدُّ توكيداً ... ... وزعم يونس أن (لبيك) اسم واحد ، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقولك (عليكَ) . وزعم الخليل أنها تثنية بمنزلة (حَوالَيْكَ) ، لأنا سمعناهم =

قولك (ما فعلتُه قط) معناه : فيما انقطع ومضى من عمرك[1] . وكذلك

= يقولون (حنانٌ) » اهـ .

وتحدث سيبويه في باب آخر عقب ذلك مباشرة عن معنى لبيك وسعديك وما اشتُقّا منه فقال(١/١٧٦–١٧٧) : «حدّثنا أبو الخَطّاب أنه يقال للرجل المُداوِمِ على الشيء لا يفارقه ولا يقلع عنه : قد ألَبَّ فلان على كذا وكذا . ويقال : قد أسعدَ فلانٌ فلاناً على أمره وساعده . والإلباب والمساعدة دُنُوٌّ ومُتابعة ؛ إذا ألبَّ على الشيء فهو لا يفارقه ، وإذا أسعده فقد تابعه ؛ فكأنه إذا قال الرجل للرجل : يا فلان ، فقال : لبيك وسعديك ، فقد قال : قُرْباً منك ومتابعةً لك . فهذا تمثيل ، وإن كان لا يستعمل في الكلام » .

وانظر المقتضب للمبرد ٣/٢٢٣–٢٢٦ .

(١) قطّ : ظرف زمان مبني على الضم لاستغراق ما مضى، وتختصّ بالنفي. واشتقاقها من قَطّ أي قَطَعَ ، فهي على وزن فَعْلِ بتسكين العين . وفيها لغات . انظر المغني لابن هشام (ط القاهرة ص ١٧٥ – ١٧٦ = ط دمشق ص ١٩١) .

ومن الخطأ استعمال قطّ لما يُستقبل من الزمان . يقول الحريري في « درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ » (ليبزج ١٨٧١) ، ص ١٣–١٤ : «ومن أوهامهم أيضاً في هذا الفنّ قولهم (لا أكلمه قطّ)، وهو من أفحش الخطأ لتعارض معانيه وتناقض الكلام فيه . وذاك أن العرب تستعمل لفظة قطّ فيما مضى من الزمان كما تستعمل لفظه أَبداً فيما يُستقبل ، فيقولون : ما كلمته قط ولا أكلمه أبداً . والمعنى في قولهم (ما كلمته قط) أي فيما انقطع من عمري ؛ لأنه من قططتُ الشيء إذا قطعتَه ، ومنه قطّ القَلَمَ أي قطع طرَفه . وفيما يُؤْثَر من شجاعة علي رضي الله عنه أنه كان إذا اعتلى قَدَّ وإذا اعترض قَطَّ . فالقَدُّ قَطْع الشيء طولاً ، والقَطّ قطْعه عَرْضاً . ولفظة قطّ هذه مشدّدة الطاء ، وهي اسم مبني على الضم مثل حيثُ ومُنذُ » .

ذا وذِي والذي ونحو ذلك مما يدخله التحقير [١] أو يستعمل استعمال المتصرف، وليس ذلك بالكثير. وكلما كان الاسم في شبه الحروف أَقْعَدَ، كان من الاشتقاق والتصريف أَبْعَدَ.

فاما الألف في (أنا) في الوقف فزائدة، وليست بأصل [٢]. ولم نَقْضِ

---

(١) التحقير: التصغير. ويقول الصرفيون إن تصغير اسم الإشارة المذكر (ذا) هو (ذَيّا)؛ وإن تصغير اسم الإشارة المؤنث (ذِهِ) أو (ذِي) هو (تَيّا) كراهية اللبس مع تصغير المذكر، فـ (تَيّا) في الواقع تصغير (تا) بمعنى ذِهِ. ويقولون إن تصغير (الذي) هو (اللَّذَيّا)؛ وتصغير (التي) هو (اللَّتَيّا)، قال العجّاج: بعد اللتيّا واللتيّا والتي. انظر باب تحقير الأسماء المبهمة في كل من الكتاب لسيبويه (٢ / ١٣٩ - ١٤٠) والمقتضب للمبرد (٢/٢٨٧-٢٩١).

يقول المبرد (٢/٢٨٧): « اعلم أن هذه الأسماء مخالفة لغيرها في معناها وكثير من لفظها ... ... فمن مخالفتها في المعنى وقوعها على كل ما أومأت إليه. وأما مخالفتها في اللفظ فأنْ يكون الاسم منها على حرفين أحدهما حرف لين نحو ذا وتا. فإذا صُغّرت هذه الأسماء خُولف بها جهةُ التصغير، فتُركت أوائلها على حالها؛ وأُلحقت ياءُ التصغير لأنها علامة فلا يُعَرّى المصَغّر منها، ولو عُرّيَ منها لم يكن على التصغير دليل؛ وأُلحقت ألف في آخرها تدلّ على ما كانت تدلّ عليه الضمة في غير المبهمة، ألا ترى أن كل اسم تُصَغّره من غير المبهمة تضمّ أوّله نحو فُلَيْس ودُرَيْهِم ودُنَيْنِير ».

(٢) الألف التي بعد النون في (أنا) زائدة عند البصريين، ولكنها أصلية عند الكوفيين. انظر فصل « الضمير أنا » في ص ٣٥-٤٧ من كتابنا « دراسات =

بذلك فيها مِنْ قِبَلِ الاشتقاق ، هذا مُحال في الأسماء المضمرة لأنها مبنية كالحروف ؛ ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوَصْل يُزيلها ويُذْهِبها، كما يُذهب الهاءَ التي تلحق لبيان الحركة في الوقف . ألا ترى أنك تقول في الوصل (أنا زيد) كما قال الله تعالى: « إني أنا ربُّك »[1] ، يُكتَب بالف بعد النون ، وليست الألف في اللفظ ، وإنما كُتبت على الوقف[2] . فصار سقوط الألف في الوصل كسقوط الهاء – التي تلحق في الوقف لبيان الحركة – في الوصل ؛ ألا ترى أنك تقول (اِرْمِهْ) إذا وقفت وأنت تريد (اِرْمِ) ، فإذا وصلت قلت (اِرْمِ يا رجلُ) . فالألف في (أنا) كالهاء في (ارمه) زائدة مثلها ، وبُيِّنت الفتحة بالألف كما بُيِّنت الكسرة بالهاء ، لأن الهاء مُجاورة للألف . ومثل ذلك ما حكاه سيبويه أنّ مِن العرب من يقول في الوقف (قالا) وهو يريد (قالَ) ،فيُبَيِّن الحركة بالألف. وقد قالوا في الوقف (أَنهْ) ،فبيَّنوا الفتحة بالهاء كما بيَّنوها بالألف ؛ وكلتاهما ساقطة في الوصل .

فأما قول الشاعر :[3] (وافر)

أنا سيفُ العشيرةِ فاعرِفوني حُمَيْداً قد تَذَرَّيْتُ السَّناما[4]

=في فقه اللغة العربية » (بيروت ١٩٦٩ – مكتبة لبنان) ، وقد رجّحنا رأي الكوفيين استناداً إلى نظائر أنا في اللغات السامية الأخرى .

(١) طه ١٢ .

(٢) « كتبت على الوقف » ، أي كتبت على حسب نطقها في الوقف .

(٣) هو حُمَيْد بن حُرَيث بن بَحْدَل الكلبي ، شاعر إسلامي .

(٤) تذريتُ السنامَ : علوتُ ذروته ، كناية عن بلوغ المجد .

فإنه أجراه في الوصل على حدّ ما كان عليه في الوقف [1] . وعلى هذا قول أبي النجم : (رجز)

أنا أبو النجم وشعري شعري [2]

أي : وشعري الذي سمعت به .

وقد أُجرَت العرب كثيراً من ألفاظها في الوصل على حدّ ما تكون عليه في الوقف . وأكثر ما يجيء ذلك في ضرورة الشعر . حكى سيبويه عن العرب (ثَلاثَهْ رْبَعَهْ) بفتح الهاء من (ثلاثة) ، وحذف الهمزة

---

(١) استشهد ابن جني (وهو بصري المذهب كما قلنا في الهامش ٣ في ص ١٢٩) بهذا البيت وبيت أبي النجم العجلي الذي يليه على مدّ ألف (أنا) في الوصل جَرْياً على مدّها في الوقف ، ولكن يقول الكوفيون إن إثبات ألف (أنا) في الوصل دليل على أنها من الكلمة وليست زائدة .

(٢) هذا هو الشاهد الحادي والسبعون من شواهد شرح الكافية للرضيّ ، استشهد به على أن عدم مغايرة الخبر للمبتدأ إنما هو للدلالة على الشهرة ، أي شعري الآن هو شعري المشهور المعروف بنفسه لا شيء آخر . يقول البغدادي في الخزانة (ط بولاق ١/٢١١ = ط السلفية ١/٣٩٦ = ط هارون ١/٤٣٩) : « استشهد به صاحب « الكشاف » عند قوله تعالى : « والسابقون السابقون [الواقعة ١٠] على أن المراد : السابقون من عرفتَ حالهم وبلغك وصفُهم ، كما في : شعري شعري ، أي : شعري ما بلغك وصفه وسمعت ببراعته وفصاحته . وصحّ إيقاع أبي النجم خبراً لتضمّنه نوعَ وَصْفِيَّةٍ واشتهاره بالكمال . والمعنى : أنا ذلك المعروف الموصوف بالكمال ، وشعري هو الموصوف بالفصاحة » .

من (أربعة) وإلقاء حركتها على الهاء ؛ وكان قياسه إذا حرّكها أن يردّها تاء ، إلا أنها لمّا كانت هاء في الوقف تركهــا في الوصل على ذلك . وأنشد سيبويه أيضاً : (رجز)

ضَخْماً يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا

يريد (الأَضْخَمَ) خفيفَ الميم . وهذا التثقيل إنما يكون في الوقف ليُعْلَم باجتماع الساكنين [١] في الوقف أنه متحرك في الوصل ، حِرْصاً على البيان [٢] ؛ لأنه معلوم أنه لا يجتمع في الوصل ساكنان . وعلى هذا قالوا (خالدّ) و (هو يَجْعَلّ) ، فإذا وصلوا قالوا : خالدٌ يا فتى . فكان سبيله إذا أطلقَ الميمَ في (الأضخم) بالنصب أن يُزِيل التثقيلَ ، إلا أنه أجراه في الوصل مُجْراه في الوقف للضرورة [٣] .

---

(١) المقصود بالساكنين هنا الميم المشددة الموقوف عليها .

(٢) « حرصاً على البيان » : حرصاً على بيان أنه متحرك في الوصل .

(٣) يقول سيبويه في باب ما يحتمل الشعر (١١/١) : « ومن العرب من يُثَقّل الكلمةَ إذا وقف عليها ولا يثقلها في الوصل . فإذا كان في الشعر فهُمْ يُجْرُونه في الوصل على حاله في الوقف نحو (سَبْسَبّا) و (كَلْكَلاّ) ، لأنهم قد يثقلونه في الوقف ، فأثبتوه في الوصل ... قال رؤبة :

ضَخْمٌ يحب الخلق الأضخمّا

يُرْوَى بكسر الهمزة وفتحها . وقال بعضهم (الضّخَمّا) بكسر الضاد» .
(السَّبْسَب : المفازة — الكلكل : الصدر)

وهذا البيت رابع أبيات أربعة في ديوان رؤبة (ص ١٨٣) حيث وردت =

ومثله :   (رجز)

= الكلمة الأولى منصوبة (ضخما) كما في رواية ابن جني . وقد شرح الشنتمري البيت بقوله : « أراد (الأضخمَ) فشدَّد في الوصل ضرورة تشبيهاً بما يُشدَّد في الوقف إذ قيل : هذا أكبرّ وأعظمّ . ولو قال (الأضخمّ) فوقف على الميم لم تكن فيه ضرورة ، ولكنه لمّا وصل القافية بالألف خرجت الميم عن حكم الوقف ، لأن الوقف على الألف لا عليها . ولذلك مثّل سيبويه ب (سبسبّا) و (كلكلاّ). ورُوي (الإضْخَمّا) بكسر الهمزة و (الضّخَمّا) بكسر الضاد ، فالضرورة على روايته ؛ لأن (إفْعَلاّ) و (فِعَلاّ)موجودان في الكلام كثيراً نحو إرْزَبّ وخِدَبّ . وإنما الضرورة في فتح الهمزة ، لأن أفْعَلاّ ليس بموجود . وصف رجلاً بشرف الهمّة وعِظَم الخليقة ، ونسبه إلى الضّخَم إشارةً إلى ذلك ؛ ولم يُرِدْ ضِخَم الجثة ؛ قال الله عزّ وجلّ : «وإنك لعلى خلق عظيم » [القلم ٤] ، والعِظَم والضّخَم سواء» . (الإرزبّ : من معانيه القصير . الخِدَبّ : من معانيه الشيخ والعظيم)

وأورد سيبويه البيت في موضع آخر من كتابه (٢٨٢/٢ – ٢٨٣)، ولكن بوضع (بَدْءٌ) موضع (ضَخْمٌ) ، والبَدْء هو السيّد . واستشهد سيبويه في هذا الموضع أيضاً بقول رؤبة :   (رجز)

لقد خَشِيتُ أن أرى جَدَبّا
في عامنا ذا بَعْدَما أخْصَبّا

أراد (جَدْبا) ، وبقول رجل من بني أسد :

ببازلٍ وَجْناءَ أو عَيْهَلّ

وسنتناول هذا البيت في الهامش التالي . وانظر في هذا الموضوع أيضاً « سر صناعة الإعراب » لابن جني ، ص ١٧٧ – ١٨٠ ؛ وشرح الشافية للرضي ٣١٦/٢–٣٢٠ ؛ والخصائص لابن جني ٣٥٩/٢ .

بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أو عَيْهَلٍ
كأنَّ مَهْواها على الكَلْكَلِ[1]

يريد: العيهلَ والكلكلَ. وهذا أكثر من أن أضبطه لك لسعته وكثرته. والذي أذكر منه ومن أشباهه فوق ما يُحْتاج إليه استظهاراً وتأنيساً بالأمثال والنظائر، فإن سيبويه كثيراً ما كان يعتمد في كتابه على إيراد النظائر ليُؤْنِس بها. فكذلك أجرى الشاعر قوله: « أنا سيف العشيرة فاعرفوني » في الوصل مُجراه في الوقف.

وقول أبي عثمان: كم يكون عددها في الأصل، وما يزاد فيها على

---

(١) استشهد سيبويه بالبيت الأول كما قلنا في الهامش السابق. وهذان بيتان من سبعة أبيات رواها أبو زيد الأنصاريّ في نوادره (ص ٥٣) حيث نُسِبت إلى منظور بن مَرْثَد الأسديّ. ولا يتمّ معنى البيت الثاني إلا بما بعده:

كأنَّ مَهْواها على الكَلْكَلِ ومَوْقِعاً من ثَفِناتٍ زُلِّ
موقعُ كَفَّيْ راهبٍ يُصَلِّي

فـ (موقع) في البيت الأخير خبر كأنّ.

(بَزَل ناب البعير طَلَع، وذلك في تاسع سِنيه، يقال: جمل وناقة بازل – وجناء: شديدة – العَيْهَل: الناقة السريعة والنجيبة الشديدة – مهواها: مكان وقوعها – الكلكل: الصدر – الثفنات: ما أصاب الأرضَ من البعير من صدره وركبتيه ورجليه إذا بَرَك، وهي جمع ثَفِنة – زُلّ: مُلس، جمع زَلّاء أي ملساء)

الأصل ؟ اعلم أنّه إنّما يريد بقوله (الأصل)الفاء والعين واللام،و(الزائد) ما لم يكن فاء ولا عيناً ولا لاماً. مثال ذلك قولك(ضَرَبَ) ، فالضاد من ضرب فاء الفعل ، والراء عينه ، والباء لامه ؛ فصار مثـــال (ضَرَبَ) فَعَلَ ، فالفاء الأصل الأول، والعين الأصل الثاني ، واللام الأصل الثالث. فإذا ثبت ذلك ، فكلّ ما زاد على الضاد والراء والباء من أول الكلمـة أو وسطها أو آخرها فهو زائد . ومعنى (زائد) أنه ليس بفاء ولا عين ولا لام . وليس يَعْنُون بقولهم (زائد) أنه لو حُذِف من الكلمة لدلّت بعد حذفه على ما كانت تدل عليه وهو فيها، ألا ترى أن الألف من (ضارِب) زائدة ، فلو حذفتها فقلت(ضَرِب) لم يدل على اسم الفاعل بعد الحذف كما كان يدل عليه قبل الحذف . وكذلك قولهم (مضروب) ، لو حذفت الميم والواو لم يكن ما بقِيَ من الكلمة دالاًّ على اسم المفعول كما يدل عليه (مضروب) بكماله ، بل لم يكن يمكن النطق بهذه الكلمة وما أشبهها بعد حذف الميم ؛ لأن الضاد بعدها ساكنة ، والابتداء بالساكن ممتنع كما تعلم .

فَمِمّا زِيد في (ضَرَبَ) من أوله قولهم (اسْتَضْرَبَ) ، فالهمزة والسين والتاء زوائد ، لأنه ليس في (ضَرَبَ) شيء من ذلك ، ومثاله اسْتَفْعَلَ . وكذلك (يَضْرِبُ) اليـاء زائدة ،ومثاله يَفْعِلُ .والزيادةفي وسطه قولك (ضَرُوبٌ)،الواو زائدة، ومثاله فَعُولٌ.والزيادة في آخره قولك (ضَرَبانٌ) ، فالألف والنون زائدتان، ومثاله فَعَلانٌ . فالأصول يُقابل بها في المثال الفاء والعين واللام . ويُلفظ بالزائد بعينه لفظـــاً في المثال ، ولا يُقابل به فاء ولا عين ولا لام ؛ لأنه لو كان أحد الثلاثة لكان

أصلاً لا زائـداً . ألا ترى أنك تقول في (ضَرُوبٍ) : فَعُول ، فتأتي في فَعُولٍ بالواو التي كانت في ضَرُوبٍ بعينها لأنها زائدة .

فإن تكرّر الثاني من الأصول وهو العين كرّرت في المثـــالِ العينَ بإزائـه ، فتقول في (ضَرَّب) فَعَّلَ ، فتثقّل العين من فَعَّلَ لأنهـا بإزاء الراء من ضَرَّب . فإن تكرر الأصل الثالث وهو اللام كرّرت في المثالِ اللامَ بإزائه ، فتقول في (ضَرْبَبَ) فَعْلَلَ ، جئت في المثال بلامَيْن لمّا كان في (ضَرْبَبَ) باءان . فإن تكرر الأصلان كلاهما كرّرت في المثالِ العينَ واللامَ كلتيهما ؛ تقول في (ضَرَبْرَبٍ) فَعْلَعَل ، زدت عيناً ولاماً لمّا زدت في ضربرب راءً وباءً . والفاء لم تُكرَّر في كلام العرب إلا في حرف واحد وهو (مَرْمَرِيسٌ) ، وهي الداهية والشدَّة ، قال الراجز :

داهيةٍ حَدْباءَ[1] مَرْمَرِيسِ

ومَرْمَرِيتٌ في معناه[2] . فمثاله من الفعـــل فَعْفَعِيلٌ ، لأنه من

---

(١) حَدْباء : شاقّة . ففي القاموس : « وحُدْب الأمور شواقّهـــا ، واحدتها حَدْباء » . وأصل الحَدَب خروج الظهر ودخول الصدر والبطن .

(٢) لاحظ أن ابن جني لم يجزم بأن مرمريتا منقلب عن مرمريس . وقـــد التزم هذا التحفـّظ أيضاً في « الخصائص » (٢/٥٣) إذ يقول : « ألا ترى أن تكرير الفاء لم يأتِ به ثَبَت إلا في مرمريس ؟ وحكى غير صاحب «الكتاب» أيضاً مرمريت ؛ وليس بالبعيد أن تكون التاء بدلاً من السين» كما أُبْدِلت منها =

المراسة وهي الشدّة ، فتكررّت الفـــاء . . . .

في (سِتّ) ، وفيما أنشده أبو زيد من قول الشاعر : (رجز)

يا قاتلَ اللهُ بني السِّعْلاتِ
عَمْرَو بْنَ يَرْبُوعٍ شِرارَ النّاتِ
غيرَ أعِفّاءَ ولا أكْياتِ

فأبدل السين تاء . فإن قلت : فإنّا نجد للمرمريت أصلاً يحتـازه إليه وهو المَرْتُ [أي : المفازة بلا نبات] ،قيل :هذا هو الذي دعانا إلى أنقلنا إنه قد يجوز أن تكون التاء في مرمريت بدلاً من سين مرمريس . ولولا أنّ مَعَنا مَرْتاً لقلنا فيه إن التاء بدل من السين البتّة ،كما قلنا ذلك في سِتّ والنّات وأكيات».

وقد تحدث ابن جني في « سرّ صناعة الإعراب » (ص ١٧١-١٧٣) عن قلب السين تاء حين تكون السين لام الكلمه . ولكن قبل أن نورد حديثه هذا نلاحظ أن السين والتاء متقاربتا المخرج؛ فمخرج السين (وكذلك الزاي والصاد) ممـــا بين طرف اللسان وفُوَيْق الثنايا (السفلى) ، ومخرج التاء (وكذلك الدال والطاء) مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا (العليا) (سيبويه ٢/٤٠٥). وتشترك السين والتاء أيضاً في الهمس ، غير أنهما تختلفان في أن أولاهما رخوة (من حروف الصفير) وثانيتهما شديدة . انظر « الأصوات اللغوية » لإبراهيم أنيس ، ص ٥١ (عن التاء) و٦٣-٦٤ (عن السين) .

ولقرب المخرجين تُدغم التاء (والدال والطاء)في السين (والزاي والصاد) . انظر سيبويه ٢/٤١٩ ؛ وقد مَثّلَ لإدغام التاء فيالسين بقولك(ذَهَبَسَّلْمَى) أي : ذهبت سلمى ، وبقراءة بعضهم (لا يَسَّمَّعون) يريد : لا يتسمّعون [الصّافّات ٨] . ومن أمثلة كتب القراءات إدغام التاء في السين في «وجاءتْ سيّارة » (يوسف ١٩)؛«وكل الذي حدث في هذا الإدغام هو أن سَمَحْنـــا للهواء بالمرور مع التاء فأصبحت رخوة ، وبهذا أشبهت كل المشابهـة السين فى =

. . . .

=رخاوتها وهمسها ،فتمّ الإدغام » (إبراهيم أنيس، المرجع المذكور ،ص١٣٨).
ونأتي الآن إلى حديث ابن جني في « سر صناعـة الإعراب » عن قلب السين (وهي لام الكلمة) تاء . يقول (ص١٧١–١٧٢): « وقد أبدلت التاء من السين لاماً ، وذلك في قولهم في العدد (سِتّ) . وأصلها سِدْسٌ ، لأنها من التسديس كما أن خمسة من التخميس ، ولذلك قالوا في تحقيرها : سُدَيْسَةٌ ؛ ولكنهم قلبوا السين الآخرة تاء لتقرب من الدال التي قبلهـا ، وهي مع ذلك حرف مهموس كما أن السين مهموسة، فصار التقدير (سِدْت) ؛ فلما اجتمعت الدال والتاء وتقاربتا في المخرج أبدلوا الدال تاء لتوافقها في الهمس ، ثم أدغمت التاء في التاء فصارت (سِتّ) كما ترى . وقد أبدلوا التاء أيضاً من السين في موضع آخر ؛ قرأت على محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى: (أبيات الرجز الثلاثة المذكورة)، يريد : الناس وأكياس ؛ فأبدلت السين تاء لموافقتها إياها في الهمس والزيادة [أي كونها من حروف الزيادة] وتجاور المخارج ... ... وقالوا : خَتِيت، في معنى: خَسِيس ، فأبدلوا السين تاء » .
والأبيات في هجاء بني عمرو بن يربوع بن حنظلة ، ويقـال لهم بنو السعلاة . والسعلاة : الغول أو ساحرة الجنّ . وذلك أنهم زعموا أن عمراً تزوج السعلاة فأولدها بنين (نوادر أبي زيد ، ص ١٤٧ ؛ والاشتقاق لابن دريد ، ص ٢٢٧). وقد روى أبو زيد الأبيات الثلاثة في نوادره (ص ١٠٤ و ١٤٧) ، ونسبها في الموضع الأول إلى عِلباء بن أرْقَم (اليَشْكُري ، وهو شاعر جاهلي).أعِفّاء جمع عفيف . أكياس (الأصل في أكيات) جمع كَيِّس أي ظريف .
وانظر أيضاً في تعاقب السين والتـاء كتاب القلب والإبدال لابن السكيت (في « الكنز اللغوي » ، بتحقيق هافْنَر A. Haffner ، بـيروت ١٩٠٣) ، ص ٤١–٤٢ ؛وكتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر لأبي القاسم الزجّاجي (بتحقيق عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٦٢)، ص ٥٤–٥٦ ؛ وكتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي (بتحقيق عز الدين التنوخي ، دمشق ١٩٦١) ١/١١٥–١٢٢ .

والعين [1]؛ ولا نظير لهذه الكلمة .

وإنما بسطت هذا الموضع ، لأن أكثر من يتعرّض للنظر في هذا العلم يسمع الأصل والزائد ، ولا يعرف الغرض فيهما ولا حقيقة ما يُراد بهما ؛ فكشفت عن هذا المعنى ليشترك في معرفته المبتدىء والمتمكن فيه .

قال ابو عثمان : فَمِمّا يُزاد ما يُلحِق بناءً ببناء ؛ ومنه ما يكون للمدّ، ومنه ما يُلحَق للمعنى ؛ وفيه ما يُلحَق في الكلام ولا يُتكلم به إلا بزائد ، لأنه وُضع على المعنى الذي أرادوا بهذه الهيئة .

●

قال ابو الفتح : فَصَّلَ في هذه الجمل أنواع الزيادات ، وعَرَّف الغرض في أن زِيدَتْ وما الذي دعا إلى ذلك .

---

(١) « وقال الفرّاء في مَرْمَريس وصَمَحْمَح إنه فَعْلَلِيل وفَعَلَّل ، قال : لو كان فَعْفَعِيلا وفَعَلْمَلا لكان صَرْصَرَ وزَلْزَلَ فَعْفَعَ . وليس ما قال بشيء ؛ لأنّا لا نحكم بزيادة التضعيف إلا بعد كمال ثلاثة أصول » (شرح الرضي على الشافية ٦٣/١) . (الصمحمح : من معانيه الرجل الشديد المجتمع الألواح - صَرْصَرَ : صَوَّتَ وصاحَ شديداً) .

فما زيد فيه للإلحاق كثير، منه (كَوْثَر)[1] و(صَيْرَف)، فالواو والياء فيهما زائدتان، لأنهما من الكثرة والصَّرْف؛ وهما مُلْحِقان بجَعْفَر وسَلْهَب[2]. وكذلك جَدْوَل[3]، الواو فيه زائدة مُلْحِقة بجعفر. وقد

---

(١) المنصف ٣/٦: «كَوْثَر: الرجل الكثير العطاء. قال الشاعر:
(طويل)

وأنت كثيرٌ يا ابنَ مَرْوانَ طَيِّبٌ ... وكان أبوك ابنُ المقائلِ كوثرا

والكوثر أيضاً: نهر في الجنة». ومن شواهد سيبويه (٢/١٩١):
(طويل)

وَهُمْ أَهَلاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بنِ عاصِمِ ... إذا أدلَجُوا بالليل يَدْعُونَ كوثرا

(أَهَلات: جمع أَهْل كما أن أَرَضات جمع أرض)

(٢) المنصف ٣/٤: «سَلْهَب: طويل، ويقال: صَلْهَب بالصاد. قالت الراجزة:

أنتَ وَهَبْتَ الغِلْمَةَ السَّلاهِبْ
وهَجْمَةً مثْلَ النَّعامِ السارِبْ
وَغنَماً يَحَارُ فيها الحالِبْ
مَتاعَ أيَّامٍ، وكُلٌّ ذاهِبْ» اهـ

(الهجمة من الإبل أولها أربعون إلى ما زادت، أو ما بين السبعين إلى المائة أو إلى ما دُوَيْنها - السارب: الذاهب على وجهه في الأرض)

(٣) المنصف ٣/٦: «الجَدْوَل: النهر الصغير. قال أبو النجم:
(رجز) =

قيل: جِدْوَل بكسر الجيم، فالواو في هذا ملحقة له ببناء دِرْهَم وهِجْرَع[1] وهِبْلَع[2]. ومن ذلك سَمَيْدَع[3]، اليـاء فيه زائدة ملحقة بفرزدق؛ ومثاله فَعَيْلَل. وكذلك فَدَوْكَس[4]. وهذا أكثر من أن أضبطه لك،

= تُدْنِي من الجدولِ مِثْلَ الجدول »

والجدول مشتق من مادة جدل، فالواو فيه زائدة، وقد زيدت للإلحـاق بجعفر. يقول ابن جني (المنصف ١/٣٥): « وجدول: الواو فيه زائدة، لأنه النهر، وهم كثيراً ما يصفونه بالتلوّي ويشبهونه بالحيّة. وقد قال بعض المُحْدَثين في وصفه: (رجز)

يَنْسابُ مِثْلَ الحيَّةِ المَذْعُورِ

والجَدْل: طيّ الخَلْق وشدّة الفَتْل. والحيّة أشبه شيء بالجديل. فالجدول راجع في المعنى إلى الجَدْل والتلوّي ». (الجديـل: حبل من أدَم أو شعر في عنق البعير)

(١) المنصف ٣/٧: « هِجْرَع: قال الأصمعيّ: هو الطويل. وقال أبو عبيدة: هو الأحمق. وقال غيره: الجبان ».

(٢) الهِبْلَع: الأكُول العظيم اللّقْم الواسع الحُنْجُور (القاموس). وهو في أصل اشتقاقه من مادة بلع بزيادة هاء في أوله، ولكن ثبتت هذه الهاء فصارت أصلاً من أصول الكلمة واعتبرت فاء الاسم.

(٣) السَّمَيْدَع: من معانيه السيد الكريم الشريف السخيّ الموطّأ الأكناف (القاموس).

(٤) الفَدَوْكَس: الأسد والرجل الشديد (القاموس).

وإنما أذكر منه ومن نظائره ما يدعو إليه القياس .

وقوله : «ومنه ما يكون للمدّ»، يعني الواو في: عجوز وعمود، والياء في: جَرِيب[1] وقضيب، والألف في: كتاب وسِراج. لم يُرَدْ بهذه وما أشبهها إلا امتدادُ الصوت والتكثير بها ؛ ولأنهم كثيراً ما يحتاجون إلى المدّ في كلامهم ليكون المد عوضاً من شيء قد حذفوه ، أو لِلِين الصوت فيه . ألا ترى أن الضرب الثالث من الطويل قد ألزِمَ حرفَ المد نحو قول الشاعر:

(طويل)

أَقِيمُوا بني النُّعْمانِ عنّا صدورَكُمْ وإلا تُقيموا صاغِرِينَ الرُّءوسا

ونحوُ قول الآخر - أنشدَناه أبو علي لقَطريّ بن الفُجاءة :

(طويل)

لَعَمْرُكَ إني في الحياة لَزاهدٌ وفي العيشِ ما لَمْ أَلْقَ أُمَّ حكيمِ[2]

ونحوُ قول الآخر[3] - قرأته على أبي عليّ في نوادر أبي زيد :

---

(١) الجَرِيب : « مِكْيالٌ قَدْرُ أربعة أقْفِزة ج أجْرِبة وجُرْبان ، والمزرعة ، والوادي » (القاموس) .

(٢) مطلع قصيدة قالها قطريّ (أعظم زعماء الخوارج) في يوم دُولاب (الكامل للمبرد ٣/٢٩٧) .

(٣) هو ضَباب بن سُبَيْع بن عوف الحنظليّ، كما في نوادر أبي زيد (ص١١٥) .

(طويل)

جَزَوْني بما رَبَّيْتُهُمْ وحملتُهُمْ كذلكَ ما أنَّ الخطوبَ دِوالُ[1]

فهذه الألف في (دوال) والياء في (حكيم) والواو في (الرءوس) تسمَّى الرِّدْف. وإنما لزمت هذا الضَّرْبَ لتكون عوضاً من لام مَفاعيلُنْ[2].
وهذا مبيَّن في علم القوافي، وإنما يعرفه أهل العروض.

فلهذا ونحوه ما زيدت هذه المَدَّات، وللحاجة إلى الاتساع في كلامهم؛ لأنهم قد يعبِّرون عن المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة، وهذا يَضطَرّ إلى الاتساع، فمِن ههنا احْتِيج إلى الزوائد المُكثِرة للكلام.

وقوله: « ومنه ما يُلْحَق للمعنى »، يريد به نحو التنوين الذي دخل

---

(١) يقول البغدادي في الخزانة (ط بولاق ٢٧١/١ = ط السلفية ٨٥/٢ = ط هارون ٩٩/٢) : « والدِّوال بالكسر : مصدر داولت الشيءَ مُداولة ودِوالاً، وبالفتح : اسم مصدر. ورُوِي بالوجهين ما أنشده أبو زيد في نوادره لضباب بن سبيع بن عوف الحنظليّ (البيت). والتداول : حصول الشيء في يد هذا تارة وفي يد ذاك تارة أخرى. والاسم الدوْلة بفتح الدال وضمها، ومنهم من يقول الدُّولة بالضم في المال وبالفتح في الحرب؛ ودالت الأيام مثل دارتْ وزناً ومعنى ».

(٢) حُذِف من مفاعيلن الأخيرة (في آخر العجز) السبب الخفيف الأخير (لُنْ)، فصارت (مَفاعِي) التي تُنْقَل إلى (فَعُولُنْ). فالردف أو حرف المد الذي يقابل ألِفَ مفاعيلن هذه التي حدث فيها الحذف صار عوضاً عن الشيء المحذوف.

الكلام علامةً للخفـــة والتمكن في الأسماء في نحو (زيدٌ) و (زيداً) و (زيدٍ) . ومن ذلك حروف المضارعة ، إنمــا جاءت لتجعل الفعل يصلح لزمانين نحو قولك : زيد يقرأ ؛ ألا ترى أنه يصلح أن يكون إخباراً عنه بانه في حال قراءة ، ويصلح أن يكون يُراد به أنه سيقرأ فيما يُسْتَقْبَل . ومن ذلك ألف (أنا) ، إنما زيدت لبيان حركة النون ، وقد مضى ذكرها . ومن ذلك ألف النُّدْبة ، إنما زيدت لمدّ الصوت وإظهار التفجُّع على المندوب . فهذه الأشياء ونحوها مما زيد للمعنى ؛ ألا ترى أن الدلالة على ذلك المعنى تزول بزوال ذلك الزائد ، إلا أن الندبة قد تكون بغير ألف ـ تقول : وازيدُ .

وقوله : « ومنه ما يُلْحَق في الكلام ولا يُتَكَلَّم به إلا بزائد ، لأنه وُضع على المعنى الذي أرادوا بهــذه الهيئة » ، فإنما يعني به (افْتَقَرَ) ونحوه . ألا ترى أن الماضي من هذا اللفظ لم يُنطق به إلا على مثــال افتعل ، والزيادة لازمة له وهي الهمزة [1] والتاء في أوله . وقولهم (فقير) يشهد بأنهم كانوا قد قالوا فيه (فَقُرَ) مثل ظَرُف فهو ظريف . هذا أخصُّ به من (فَعِلَ) و (فَعَلَ) ، وإن كانوا قد قالوا شَقِيَ فهو شَقِيٌّ وقَدَرَ فهو قَدِيرٌ ؛ فإن باب فَعِيلٍ أن يكون لِـ (فَعُلَ). وإذا كانوا قد قالوا (يَذَرُ) و (يَدَعُ) ولم يقولوا (وَذَرَ) ولا (وَدَعَ)استغناء عنهما بـ (تَرَكَ) على ما قال سيبويه [2] ، مع أنّ بين الماضي والمضارع نسباً

---

(١) يعني همزة الوصل . (٢) ٢ / ٢٣٨ ، س ١٩–٢٠ .

قريباً ، فأَنْ يقولوا (فقير) ولا يقولوا (فَقُرَ) ـ وإن كان عليه جاء ـ أَجدَرُ ؛ لبُعد ما بين الاسم والفعل ، وإن كان في هــــذه الأسماء كثير من أحكام الأفعال ، فإن الفعل بالفعل أشبه منه بالاسم .

وكذلك (اشْتَدَّ) لم يُنطق به بلا زيادة ، لم يقولوا (شَدَّ) في هـذا المعنى [1] . على أن أبا زيد قـــد حكاها في كتاب مصادره [2] . وقولهم (شَديدٌ) كأنهم قد قالوا فيه (شَدُدْت) وإن لم يجيئوا به. قال سيبويه : اسْتَغْنَوْا بافتقر واشتدّ عن فقُرت وشدُدت، كما استغنوا باحمارّ عن حَمِرَ . يريد أن (احمارّ) أيضاً لم يُنطق بالماضي منه إلا بزائـد نحو : احْمَرَّ واحمارّ . قال سيبويه أيضاً : كما استغنوا بارتفع عن رَفُعَ ، وعليه جاء (رَفيعٌ) . يريد أن قولهم (رفيع) فَعيل ، وفَعيل إنما ياتي من فَعُلَ نحو كَرُمَ فهو كَريم .

وكذلك قولهم (ارْعَوَى الرجل) [3] وزنه افْعَلّ ، ولم أسمعهم

---

(١) « لم يقولوا شَدّ في هذا المعنى » : أي لم يقولوا شَدّ في معنى اشتدّ ، أي لم يقولوا شَدّ لازماً على وزن فَعُلَ ليكون منها الوصف (شديد) كما أن (ظَرُف) يجيء منها (ظريف) .

(٢) هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، صاحب النحو واللغة ، وقد أخذ عنه سيبويه كما قلنا (في ص ١١ من هذا الكتاب) . وكتاب المصادر من التصانيف التي ذكرها له ابن النديم في الفهرست (ص ٥٥) . وكانت وفاته في سنة ٢١٥ هـ .

(٣) ارعوى ارعِواءً : نزع عن الجهل وحَسُن رجوعه عنه . فلامه واو .

استعملوا الماضي منه بـــلا زيادة ؛ وليس من لفظ (رَعَيتُ)، لأن لام (رَعَيْتُ) ياء ولام (ارْعَوَى) واو لظهورهـــا كما ترى . وليس (الرَّعْوَى)[1] من (ارْعَوَى) ، إنما هي فَعْلَى من (رَعَيْتُ) ، قلبت ياؤها واواً بمنزلة (تَقْوَى)[2] .

وكذلك قولهم (اُقطارَّ النبتُ) و (اقْطَرَّ) و (اشْمَأَزَزْتُ) لم يستعملوهـــا إلا بتكرير اللام[3] . فهذا ونحوه مما لم يُنطق به إلا

---

(١) المنصف ٣/٧٤ : « الرَّعْوى : قال أبو عبيدة : الرَّعْوى والرُّعْيا من الرِّعاية والحفظ » . فلامه ياء في الأصل .

(٢) المنصف ٣/٧٤ : « التَّقْوَى هي التقيَّة والوَرَع . يقال : اتَّقاه يتَّقيه اتّقاءً ، وتَقاه يَتْقِيه تَقْوَى وتَقِيَّةً وتُقاةً وتُقىً » .

والواو في كل من رعوى وتقوى ياء في الأصل . وقد قلبت فيهما ياء ؛ لأن ما كان على وزن فَعْلَى مما لامه ياء فإن ياءه تقلب واواً إذا كان اسماً ، وتترك ياءً على هيئتها إذا كان نعتاً . يقول سيبويه (٢/٣٨٤) : « هـذا باب ما تقلب فيه الياء واواً ليُفْصَل بين الصفة والاسم . وذلك فَعْلَى إذا كانت اسمـاً أبدلوا مكانهـا الواو نحو الشَّرْوَى والتَّقْوَى والرَّعْوَى والفَتْوَى ، وإذا كانت صفة تركوها على الأصل نحو صَدْيا وخَزْيا ورَيَّا » . (كُتبت « الرعوى » بالدال مكان الراء في ط بولاق ، وهذا تحريف كما لاحظ ناشر المقتضب ١/١٧٠ ، الهامش الأول) .

(٣) يقول سيبويه (٢/٢٤١-٢٤٢) : « وربما بُني عليه (يعني وزن افْعَوْعَلَ) فلم يفارقه ، كما أنه قد يجيء الشيء على أفْعَلْتُ وافْتَعَلْتُ =

بزيادة ، لأنهم قد يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المُسْتَغْنَى عنه مُسْقَطاً من كلامهم . ألا ترى أن قولهم (مَلامِح) إنما هو في القياس جمع (مَلْمَحَة) لا جمع (لَمْحة) ، و (مُسَحاء) إنما هو جمع (سَمِيح) في القياس لا (سَمْح) ، و (مَشابِه) إنما هو جمع (مَشْبَه) لا (شِبْه) . فكأنهم قد نطقوا بمَلْمَحة وسَمِيح ومَشْبَه لما جاء الجمع عليها ، إلا أنهم استغنوا بسَمْح عن سَمِيح ، وبلَمْحة عن مَلْمَحة ، وبشِبْه عن مَشْبَه ، حتى صار المستغنَى عنه مسقطاً . وقد قال بعضهم (سَمِيح) ، وهو شاذ في الاستعمال . وإذا كانوا قد نطقوا بالمضارع ولم ينطقوا بالماضي في (وَذَرَ) و (وَدَعَ) على قُرْب ما بين الماضي والمضارع ، فالجمع على بُعْده من الواحد أجدر ألا

=ونحو ذلك لا يفارقه بمعنى ، ولا يستعمل في الكلام إلا على بناء فيه زيادة . ومثل ذلك اقْطَرَّ النبت واقْطارَّ النبت ، لم يستعمل إلا بالزيادة ، وابْهارَّ الليل . وارْعَوَيْت واجْلَوَّذْت واعْلَوَّطْت من نحو اذْلَوْلَى . واجلوَّذ واعلوَّط : إذا جدَّ به السيرُ . واقطارَّ النبت إذا ولَّى وأخذ يجفّ . وابهارَّ الليل إذا كثرت ظلمته . وابهارَّ القمر إذا كثر ضَوْءُه . واعلوَّطته إذا ركبته بغير سرج . واعْرَوْرَيْتُ الفَلُوَّ إذا ركبته عُرْياً ، وكذلك البعيرَ . ونظير اقطارَّ من بنات الأربعة اقْشَعَرَرْت واشْمَأْزَزْت » .

(اِذْلَوْلَى ذَلَّ وانقادَ . الفلوّ ، بفتح الفاء وضمها : الجحش والمُهْر فُطِما أو بلغا السنة)

يَلْزَم أن يجيئوا بواحده من أجـــل مجيئهم به . فهـذا شرح هذا[1] .

---

(١) يقول سيبويه ٢/٣٩ : « ألا تراهم قالوا مَلامِح ومَشابِه وليالٍ ، فجاء جمعه على حدّ ما لم يستعمل في الكلام . لا يقولون : مَلْمَحة ولا لَيْلاة. ونحو ذا كثير » .

ويقول المبرد في المقتضب ٣/٨٢ : « ... مجازُه مجازُ الاسم الموضوع على غير الجمع ، نحو ملامح ومَذاكِير وليالِي . لأن ليلة : فَعْلة ولا تجمع على ليالي، ولَمْحة وذَكَر لا يجمعان على مَفاعِل ومَفاعِيل ».

(٢) حروف الزيادة [١]

قال أبو عثمان : باب ما تجعله زائداً من حروف الزيادة .

●

قال أبو الفتح : حُكِيَ أن أبا العباس[٢] سأل أبا عثمان عن حروف الزيادة فأنشده : (متقارب)

هَوِيتُ السِّمانَ فشَيَّبْنَنِي وما كنتُ قِدْماً هَوِيتُ السِّمانا

فقال له : الجواب ؟ فقال له أبو عثمان : قد أجَبْتُك في الشعر دفعتين، يريد (هويت السمان) . ويجمعها أيضاً في اللفظ (اليومَ تنساهُ) ، وقيل أيضاً (سَأَلْتُمُونِيهــا) . وهي عشرة أحرف : الألف والياء والواو والهمزة والميم والنون والتاء والهاء والسين واللام .

وقول أبي عثمان : « باب ما تجعله زائداً من حروف الزيادة » ، يريد به أن حروف الزيادة ليست في كل موضع تكون زائدة . ولو كانت في كل موضع تكون زائدة لما احتاج إلى تحديد المواضع، ولحدّد الحروف وحدها . . .

---

(١) ١/٩٨-٩٩ .

(٢) هو أبو العباس المبرد ، تلميذ المازني .

(٣) َقلبُ تاء افتعل طاء بعد حروف الاطباق ، ومن العرب من ُيبدل التاء على ما قبلها فيقول (اصّبَرَ) و(اضّرَبَ) و (اظّهَر) ؛ والأول أجود وأكثر - قلب تاء افتعل دالاً بعد زاي مثل (ازدجر) ، ومن أبدل التاء على ما قبلها قال (ازّجر) - افتعل من (ذكر) هو ادّكر او اذّكر او اذدكر ، والاول أجود - إن كانت التاء منفصلة لم ُيفعل بها ذلك نحو (َقبَضْ تلك) - إن جاءت تاء الفاعل بعد حرف إطباق فالجيّد إظهارها نحو (َفحَصْتُ برجلي) ؛ ومن العرب من يشبّه هذه التاء بتاء افتعل فيقول (َفحَصْطُ برجلي) : الاستدلال على شدة اتصال الفعل بالفاعل (١) .

قال أبو عثمان : هذا باب ما ُتقلب فيه تاء افتعل عن أصلها ، ولا ُيتَكَلَّمُ بها على الأصل البَتَّةَ كما لم ُيتكلم بالفعل من (قال) و (باع) وما كان نحوهنّ على الأصل . وذلك أنك إذا قلت افتعل وما تصرّف منه ، وكانت الفاء صاداً أو ضاداً أو طاء أو ظاء ، فالتاء فيه ُمبْدَلة . وذلك قولك اْصطَبَرَ ويَصْطَبِرُ وُمصْطَبِرْ ، واْضطَرَبَ َيضْطَرِبُ فهو

---

(١) ٢ / ٣٢٤- ٣٣٥ .

مُضْطَرِبٌ ، واطَّلَعَ فهو مُطَّلِعٌ ، واصْطَهَرَ [1] فهو مُصْطَهِرٌ . فهذا الكلام الصحيح .

●

قال أبو الفتح : يقول : لا يُقال في اصطبر (اصتبر) ، ولا في اضطرب (اضترب) ونحو ذلك ، وإن كان هذا هو الأصل ؛ كما لا يقال

---

(١) المنصف ٩٢/٣ : « اصطهر : افتعل من صَهَرَتْه الشمس إذا أذابته وحَمِيَت عليه . يقال صَهَرَتْه وصَقَرَتْه وصَخَدَتْه إذا حميت على دماغه . قال الشاعر : (طويل)

إذا ذابتِ الشمسُ اتّقى صقَراتِها   بأفنانِ مَرْبوعِ الصَّرِيمةِ مُعْبِلِ

وقال ابن أحمرَ : (سريع)

تَصْهَرُهُ الشمس فما يَنْصَهِرْ » اهـ

البيت الأول لذي الرمة يصف ثوراً (ديوانه ص ٥٠٤) . ذابت الشمس : اشتدّ حرُّها . اتقى صقراتها : تحرّز منها ، والصقرات : شدّة وقع الشمس . أفنان : أغصان . مربوع : أصابه مطر الربيع . الصريمة : الرَّمْلة المُنصَرِمة ذات الأشجار . مُعْبِل : أعْبَلَ الشجر أخرج العَبَل وهو الورق ؛ هذا هو المراد هنا ، ويقال أيضاً : أعبل الشجر إذا سقط ورقُه ، فهو من الأضداد . انظر « ثلاثة كتب في الأضداد »(بتحقيق هافنر ، بيروت١٩١٢) ، ص ١٤٢ ، وكتاب الأضداد لابن الأنباري (بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الكويت ١٩٦٠) ، ص ٤٠٠ ، وكتاب النبات والشجر للأصمعي (في: البُلْغة في شذور اللغة ، بتحقيق هافنر ولويس شيخو ،الطبعة الثانية ، بيروت١٩١٤) ،ص ٥٢. وورد البيت في « إصلاح المنطق» لابن السِّكِّيت (بتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون،دار المعارف بمصر،الطبعة الثانية١٩٥٦ – ذخائر العرب٣)، ص ٥٢ ، ولكن بوضع (غابت) موضع (ذابت) ، وهو تحريف .

في قامَ (قَوَمَ) ولا في باع (بَيَعَ) ، وإن كنا نعلم أن هذا هو الأصل . وفي كلامهم من الأصولِ المرفوضةِ الاستعمالِ ما لا يُحْصَى كثرةً .

والعلّة في أن لم يُنطَق بتاء افتعل على الأصل إذا كانت الفاء أحد الحروف التي ذكرها - وهي حروف الإطباق - أنهم أرادوا تَجْنِيسَ الصوت ، وأن يكون العمل من وَجْه ، بتقريب حرف من حرف ؛ كما قالوا في مَصْدَق[1] (مَزْدق) وفي مَصْدَر (مَزْدَر)[2] ، فأبدلوا من الصاد - وهي مهموسة - حرفاً من مخرجها يَقْرُب من الدال وهو الزاي لتوافقها في الجَهْر[3] ؛ وكما قالوا في سُقْتُ (صُقْتُ) وفي

---

(١) يقول الجوهري في الصّحاح (مادة صدق) : « ويقال للرجل الشجاع والفرس الجواد إنه لذو مَصْدَق بالفتح ، أي صادق الحملة وصادق الجري ، كأنه ذو صدق فيما يَعِدُك من ذلك » . وفي القاموس : شجاع ذو مِصْدق كمِنْبر (أي بكسر أوله) .

(٢) أورد ابن جني في « سر صناعة الإعراب » (ص ٢٠٨) قول الشاعر :

ودَعْ ذا الهَوَى قبلَ القِلى، تَرْكُ ذي الهوى (طويل)
متينَ القُوَى خيرٌ من الصُّرْمِ مَزْدرا

ثم قال : « يريد مصدرا » .

القلى : البغض . الصُّرْم (بضم الصاد وفتحها) : القطيعة والهجر .

(٣) لاحظ أن الصاد في مثل هذا ساكنة . يقول سيبويه (٢/٤٢٦) : « فإن تحركت الصاد لم تُبْدل ، لأنه قد وقع بينهما شيء فامتُنِع من الإبدال ، إذ كان يُتْرَك الإبدال وهي ساكنة . ولكنهم قد يضارعون بها [الدالَ] نحو صاد (صَدَقْتَ) ؛ والبيان فيها أحسن » . وانظر سر صناعة الإعراب، ص٢٠٨ .

سَوِيق[1] (صَوِيق) وفي سَمْلَق[2] (صَمْلَق)، فأبدلوا من السين صاداً ليوافق بالاستعلاء الذي فيها استعلاء القاف[3]، وكما قالوا في عَالِم (عِـالِم) وفي حَاتِم (حِاتِم)، فأمالوا فتحة الحاء والعين فقرّبوها من الكسرة لتوافق الكسرة في اللام والتاء.

كلّ ذلك ليكون العمل من وجه واحد. فهذا يدلّك من مذهبهم على أن للتجنيس عندهم تأثيراً قوياً. ولهذا وقع الإتباعُ في كلامهم نحو قولهم (شَيْطانٌ لَيْطانٌ)[4]؛ لأنهم أرادوا أن يؤكّدوا الكلام، فكرهوا إعادة

---

(١) في التاج (مادة سوق): « وقال شيخنا: هو (أي السويق) دقيقُ الشعيرِ أو السُّلْت المَقْلُوّ. ويكون من القمح، والأكثر جَعْلُه من الشعير. وقال أعرابي يصفه: هو عُدَّة المسافر، وطعام العَجلان، وبُلْغة المريض ».

(٢) السَّمْلَق: القاع الصَّفْصَف.

(٣) أفرد سيبويه لهذا باباً عنوانه: باب ما تُقلب فيه السينُ صاداً في بعض اللغات، تقلبها القاف إذا كانت بعدها في كلمة واحدة (٢/٤٢٧– ٤٢٨).

(٤) يقول أبو الطيب اللغوي في كتاب الإتباع (بتحقيق عزّ الدين التنوخيّ، دمشق ١٩٦١)، ص ٧٥: « يقال هو شيطان ليطان، وهو الذي يلزق بالشر، من قولك: ما يَلِيط بي هذا أي ما يلزَق ».

فتبيّن أن الكلمة الثانية هنا (ليطان) لها معنى معروف واشتقاق واضح. وقد يصدق هذا أيضاً على قولهم (جائع نائع) الذي سيذكره ابن جني فيما بعد. يقول أبو الطيب (المرجع المذكور، ص ٩٢–٩٣): « يقال رجل جائع نائع، والنائع زعموا: المتمايل من ضعف الجوع، من قولك: ناع الغصنُ إذا =

اللفظة بعينها ، فغيَّروا بعض حروفها وتركوا الأكثر ، ليُعلموا أنهم في توكيد الأول. كما قالوا (قام القومُ أجمعُونَ أكتَعُونَ أبصَعُونَ)[1]، فغيَّروا بعض الحروف وتركوا بعضاً ليكون فيه ضرب من التكرير ، وليخالِف الأولَ بعضَ الخلاف . وإذا كانوا قد قالوا (ضربتُ زيداً ضربتُ) و (ضربتُ زيداً زيداً) فيما حكاه سيبويه ،فتغييرهم بعض اللفظ أسْوَغُ وأحسن .

وأخبرني أبو بكر محمد بن الحسن[2] عن أبي العباس أحمد بن

= مال ، قال الراجز :

مَيّالةٌ مثل القضيبِ النائعِ

وبعضهم يقول : النائع العطشان . ولا نعلمهم يقولون (رجل نائع) مفرداً. ويقال في الدعاء على الرجل : جُوعاً له ونُوعاً ! » .

وقد تكون الكلمة الثانية غير واضحة المعنى أو الاشتقاق كما في قولهم (حَسَنٌ بَسَنٌ) الآتي ذكره .

(١) يقول الزمخشري في المفصل (شرح ابن يعيش ٤٦/٣) : « وأكتعون وأبتعون وأبصعون إتباعات لأجمعون لا يجِئْنَ إلا على إثره. وعن ابن كَيْسان: تبدأ بأيَّتهنَّ شئت بعدها . وسُمِع (أجْمَعُ أبْصَعُ) و (جُمَعُ كُتَعُ) و (جُمَعُ بُتَعُ) . وعن بعضهم : جاء القوم أكتعون » .

(٢) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن مِقْسَم العطار المُقْرِئُ النحوي . أخذ عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب . وكان من أحفظ الناس لنحو الكوفيين وأعلمهم بالقراءات . توفي سنة ٣٥٤ هـ (نزهة ٢٨٨-٢٩٠) .

يحيى[1] عن ابن الأعرابي[2] أنه سأل بعضهم عن قولهم (شيطان ليطان): ما معنى ليطان ؟ فقال : شيءٌ نَتِدُ[3] به كلامنا . فهذا تصريحٌ منهم بالغرض المطلوب . وعلى هذا قالوا (حَسَنٌ بَسَنٌ) و (جائِعٌ نائِعٌ) .وقد قيل : نائع : عطشان ، وأنشدوا فيه : (وافر)

لَعَمْرُ بني شِهابٍ ما أقاموا   صدورَ الخيل والأَسَلَ النِّياعا[4]

قالوا : معناه العِطاش .

وقد حملهم ذلك على أن قالوا (إنه ليأتينا بالغدايا والعشايا)، فجمعوا غداةً على غدايا لمكان العشايا[5] .

---

(١) المعروف بثعلب ، إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه . توفي سنة ٢٩١ هـ (نزهة ٢٢٨-٢٣٢) .

(٢) هو أبو عبدالله محمد بن زياد الأعرابي . كان ناسباً ، نحوياً ، كثير السماع ، راوية لأشعار القبائل ، كثير الحفظ ، لم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه . أخذ عنه ثعلب ، ولزمه تِسْعَ عَشْرَةَ سنة . وتوفي سنة ٢٣١ هـ (القفطي ٣/١٢٨-١٣٧) .

(٣) وَتَدَ الوَتِدَ يَتِده ثبّته كأوْتَدَه .

(٤) الأسل النياعا : الرماح العِطاش (إلى الدماء) . فهذا يدل على أن النائع قد يكون بمعنى العطشان ؛ راجع الهامش في الصفحة السابقة (س ٣) .

(٥) تُجمع (غداة) جمعاً صحيحاً على غَدَوات ، لأن لامها واو . ولا يقال (غدايا) إلا مع (عشايا) قياساً على هذا .
وعشايا جمع عَشِيَّة على وزن فَعِيلة . والأصل في (عشايا) عشايِي، كما=

وقالوا (ارْجعْنَ مَأْزُورات غيرَ مأْجوراتٍ)،فهمزوا (مازورات) وهو من الوِزْر إتباعاً لهمزة ماجورات ، وقياسه (مَوْزُورات)[1] . ويجوز أن تكون (مازورات) ، قلبت واوه ألفاً ، كما قالوا في دَوِّيَّة (داوِيَّة)[2] ،وكما قالوا في يَوْجَلُ (ياجَلُ)[3] ، فيكون غير مهموز. إلى هذا رأيت أبا عليّ يذهب .

وأنشدوا : (بسيط)

هَتّاك أخْبِيَةٍ[4] وَلّاج أبْوِبَةٍ يَخْلِطُ بالجِدِّ منه البِرَّ واللِّينا

= تقول صحيفة وصحائف ، فقلبت الكسرة فتحة ثم قلبت الياء ألفاً فصار (عَشاءا) ، ثم قلبت الهمزة ياء فصار (عشايا) . ومثله قضيّة وقضايا،ومطيّة ومطايا ، وهديّة وهدايا .

(١) وَزَرَ يَزِرُ ووَزِرَ يَوْزَرُ : أَثِم ، فهو موزور . وقوله ﷺ : « ارجعن مأزورات غير مأجورات » للازدواج ، ولو أفرد لقيل : مَوْزُورات (القاموس) .

(٢) الدَّوّ والدَّوِّيَّة والدَّاوِيَّة ويُخفف : الفَلاة ، ودَوَّى تَدْوِيَةً : أخَذَ في الدَّوّ (القاموس) . ويقول ابن جني (المنصف ٢٠٣/١) : « وقالوا (داوِيّة) في (دَوِّيّة) ، فقلبوا الواو ألفاً-وإن كانت ساكنة-للتخفيف».

(٣) ماضيه وَجِل أي فَزِعَ. يقول المازني (المنصف ٢٠٢/١) : « وقد قال قوم : وَجِلَ ياجَلُ ، فجعلوها [الواو] ألفاً لانفتاح ما قبلها ، وكرهوا الواو مع الياء » .

(٤) أخبية جمع خِباء ، وهو من الأبنية يكون من وبر أو صوف أو شعر .

فجمع باباً على أبوبة إتباعاً لأخبية [١] .

وقالوا فيما هو أغلظ من هذا : « هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ »، فجرّوا الخَرِب وهو من صفة المرفوع ، ولكن لمّا وَلِيَ المجرورَ جُرَّ إتباعاً ، وهو غلط منهم . وهذا باب واسع لا يُضْبَط .

فلهذا غيّروا نحو (اصْطَبَرَ) ليكون العمل من وجه واحد . وأنا أُبَيِّن كل حرف منها :

أما (اصْطَبَرَ) فاصله (اصْتَبَرَ) ، فكرهوا استعلاء الصاد وبعدَها حرفٌ غيرُ مُسْتَعْلٍ وهو التاء إلا أنه من حَيِّز [٢] حرف مستعلٍ وهو الطاء ، فأبدلوا من التاء ما هو مستعل من حيّزها وهو الطاء ، فقالوا (اصْطَبَرَ) فاتّفقت الصاد والطاء في الاستعلاء ؛ ثم صرّفوه على ذلك

(١) في اللسان (مادة بوب) : « فإنما قال (أبوبة) للازدواج لمكان (أخبية) . قال : ولو أفْرَدَه لم يَجُزْ . وزعم ابن الأعرابي واللحياني أن (أبوبة) جمع باب من غير أن يكون إتباعاً، وهذا نادر ؛ لأن باباً فَعَل، وفَعَل لا يُكسَّر على أفْعِلة . وقد كان الوزير ابن المغربيّ يسأل عن هذه اللفظة على سبيل الامتحان فيقول : هل تعرف لفظة تجمع على أفْعِلة على غير قياس جمعها المشهور طلباً للازدواج ؟ يعني هذه اللفظة وهي أبوبة . قال : وهذا في صناعة الشعر ضرب من البديع يسمى الترصيع » .

والمشهور في جمع باب : أبواب وبِيبان .

(٢) الحيز : المُخْرَج .

فقالوا (يَصْطَـبِرُ) و (مُصْطَـبِرٌ) ، لأن العلّة قائمة .

وأما (اضْطَرَبَ) فأصله (اضْتَرَبَ) ، فقرّبوا التاء من الضاد بان قلبوها طاء لتوافقها في الاستعلاء ، فقالوا (اضْطَرَبَ) ، وصرّفوه على ذلك فقالوا (يَضْطَرِبُ) و (مُضْطَرِبٌ) .

وأصل (اطَّلَعَ) : اطْتَلَعَ . فإذا كانوا قد قالوا (اصْطَبَرَ) و (اضْطَرَبَ) فأبدلوا التاء طاء لتُوافق ما يقرب من الطاء وهو الصاد والضاد ، فَهُمْ بان يقلبوها طاء إذا كانت الفاء طاء أجْدَرُ . وصرّفوه على ذلك .

وأصل (اصْطَهَرَ) : (اصْتَهَرَ) ، فقلبت التاء طاءً لتوافق الصاد في الاستعلاء[1] فصار (اصْطَهَرَ) ، وصُرّف على ذلك . فهذا هو الكثير المشهور عنهم .

قال أبو عثمان : ومن العرب من يُبْدِل التاء على ما قبلها فيقول

---

(١) في الأصل المطبوع : « لتوافق الصاد في الاستعلاء والجَهْر » بزيادة (والجهر) ، ولكننا نعلم أن الصاد مهموسة لا مجهورة . ولعل (والجهر) نُقلت هنا عن المخطوطتين « ش » و « ع » اللتين كُتب فيهما هنا (كما يقول الناشران في الهامشين ٦ و٧ في ص ٣٢٧) : « وأصل اظطهر : اظتهر ، فقلبت التاء طاء لتوافق الظاء في الاستعلاء والجهر » ؛ فالظاء مجهورة فعلاً .

(اصَّبَرَ) و (مُصَّبِر) . وقرأ بعض القُرّاء : « أنْ يَصَّلِحا »[1] ، يريد (يَفْتَعِلا) من الصُّلْح. وكذلك (اضَّرَبَ) و (اظَّهَرَ بحاجتي)[2] . والأول أجود وأكثر .

●

قال أبو الفتح : أصل هذه كلّها اصْتَبَرَ واصْتَلَحَ واضْتَرَبَ واظْتَهَرَ، فكرهوا ظهور التاء – وهي مهموسة غير مُسْتَعْلِيَة – مع الضاد والظاء وهما مجهورتان؛ فارادوا الإدغام ، فأبدلوا الزائد وهو تاء افتعل للأصلي الذي قبله .

وأما (اصْتَبَرَ) فإنها وإن كانت الصاد مهموسة كالتاء فإن فيها استعلاءً ليس في التاء . فارادوا أن يكون عملهم من وجه واحد ، فأبدلوا الزائد للأصليّ فقالوا (اصَّبَرَ) . ولا يجوز في اصْطَبَرَ : اطَّبَرَ ،

---

(١) النساء ١٢٨ . وفي المصحف الإمام : أن يُصْلِحا. وقراءة (يصّلحا) رواها القرطبي في تفسيره ٥/٤٠٤ (دار الكتب المصرية ، الطبعة الثانية) .

(٢) ظَهَرَ بحاجتي وظهّرها وأظهرها واظّهرها: جعلها بظهر أي وراء ظهر واتخذها ظِهْرِيًّا (القاموس) . ولكن في المنصف ٣/٩٢ : « يقال : اظهر بحاجتي إذا كان قويا عليها ، وعُنِيَ بها » . والمعنى الأوّل أقرب ؛ ففي كتاب الأضداد لابن الأنباري (ص ٢٥٥-٢٥٧): « وقال أبو عُبيدة : يقال : سألت فلاناً حاجةً فظَهَرَ بها ، إذا ضيّعها ولم يلتفت إليها ... وكتب (الفرزدق) إلى تميم : (طويل)

تميمَ بنَ زَيْدٍ لا تكونَنَّ حاجتي بظهرٍ فلا يَخْفَى عليَّ جوابُها

... ...وأراد الفرزدق بقوله: «لا تكونن حاجتي بظهر» :لاتَطّرِحْها».

على أن تُدْغَم الصادُ في الطاء ، لأن في الصاد صفيراً وتمامَ صوت ، فلو أدغمتها لسلبتها ذلك ، ومتى كان الإدغامُ يَنْقُصُ الأولَ شيئاً لم يَجُزْ .

وإنما قال أبو عثمان : « والأول أجود » ، لأنه إذا أراد الإدغام فحُكمه أن يبدلَ الأولَ للثاني أبداً ؛ هذا هو المطّرد . فلما كان في (اصَّبَرَ) و (اظَّهَرَ) قد أبدل الثاني للأول ضعُف عنده ، وكان أن يقرِّبَ الثاني من الأول لأنه زائد ـ فيقولَ : اصْطَبَرَ واضْطَرَبَ ـ أحْسنَ .

ولا يجوز في (اضْطَرَبَ) : (اطَّرَبَ) ، لأن الضاد لا تدغم في الطاء ، لأنك لو فعلت ذلك لسلبت الضاد تَفَشِّيَها بإدغامك إياها في الطاء . وإنما المذهب أن تُدْغِم الأضعفَ في الأقوى ـ فلذلك أُدغم الساكن في المتحرِّك لضعفه وقوة المتحرك ـ أو الشيء في نظيره .

فأما حُكِيَ عنهم من قولهم (اطَّجَعَ) في (اضْطَجَعَ) فشاذٌّ . وقال الراجز :

يا رُبَّ أبّازٍ من العُفْرِ صَدَعْ
تقبَّضَ الظلُّ إليه واجتمعْ
لمّا رأى ألاّ دَعَهْ ولا شِبَعْ
مالَ إلى أرْطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ[1]

---

(١) الراجز هو مَنْظُور بن حَبَّة الأسدي، كما في شرح الشواهد الكبرى=

فأبدل الضادَ لاماً ، وهو شاذٌّ ؛ وذلك أنه كَرِهَ التقاء المُطْبَقَيْن ،

= للعيني (على هامش « خزانة الأدب » ، ط بولاق ، ٥٨٤/٤ – ٥٨٥) . وحبّة أمّه . ويسمى أيضاً منظور بن مَرْثَد ، نسبةً إلى أبيه . وهو شاعر إسلاميّ . وفي رواية العيني : « الذئب » مكان « الظل » في البيت الثاني .

أبّاز : أَبَزَ الظبي يأْبِزُ وَثَبَ أو تَطَلَّقَ في عَدْوِه . العُفْر من الظّباء : التي تعلو ألوانها حُمْرة . الصَّدَع من الأوعال والظباء والحُمُر والإبل : الفتيّ الشابّ القويّ . تقبّضَ : جمع قوائمه ليثب على الظبي . الدعة : الراحة ؛ والتاء المربوطة عوض من الواو المحذوفة ، تقول منه ودع ككرُم ووَضع فهو وديع ووادِع : سَكَنَ واستقرّ . الأرطاة : شجرة من شجر الرمل ، والجمع أرْطىً . الحِقْف من الرمل : المُعْوَجّ ، والجمع حِقاف وأحقاف . والمعنى : لما رأى الذئب أنه تعب في طلب الظبي ولم يشبع منه مال إلى أرطاة حقف فاضطجع ليستريح .

وهذا إعراب العيني للبيتين الأخيرين : (لما) ظرف بمعنى حين . (رأى) فعل ، وفاعله الضمير المستتر فيه الذي يرجع إلى الذئب لأنه في وصف الذئب . (ألاّ دعه) في محل نصب على المفعولية ؛ وأصله : أنْ لا دعه ، و(لا) لنفي الجنس ، و(دعه) اسمه ، وخبره محذوف . (ولا شبع) عطف عليه ؛ أصله : ولا شبعَ بفتح العين ، وإنما سُكّنت لأجل السجع . (مال) جواب لمّا ، والضمير فيه يرجع إلى الذئب أيضاً . (إلى أرطاة) يتعلق به . (فالطجع) عطف على قوله (مال) .

وقد أورد الرضي البيت في شرح الشافية (٣٢٤/٢) مستشهداً به على إجراء الوصل مجرى الوقف ، وذلك في قوله (ألا دَعَهْ) حيث أبدل التاءَ هاءً في الوصل (كما في الوقف) لضرورة الشعر .

فابدل مكان الضاد أقرب الحروف إليها .

ونظير هذا في الشذوذ قولهم (اسْتَخَذَ فلانٌ أرضاً) ، يريدون : اتَّخَذَ ، فابدلوا مكان التاء سيناً كما أُبدلت السين تاء في (سِتٍّ) . ويجوز أن تكون (استخذ) محذوفة من استفعل ، كأنّه كان (اسْتَتْخَذ) ، فحذفوا التاء الثانية ، كما قالوا : اسْتَاعَ يَسْتِيعُ في (اسْتَطَاعَ) [1] .

وأما قول زهير : (بسيط)

---

(١) يقول سيبويه ٢/٤٢٩-٤٣٠ : « وقال بعضهم : استخذ فلان أرضاً ، يريد : اتخذ أرضاً، كأنهم أبدلوا السين مكان التاء في (اتّخذ) ، كما أبدلوا حيث كثرت في كلامهم وكانتا تاءين فأبدلوا السين مكانها ، كما أُبدلت التاء مكانها في (سِتّ) . وإنما فُعل هذا كراهية التضعيف . ومثل ذلك قول بعض العرب (الطَجَعَ) في (اضْطَجَعَ) ، أبدل اللامَ مكان الضاد كراهية التقاء المُطْبَقين ، فأبدل مكانها أقرب الحروف منها في المُخْرَج والانحراف . . . وكذلك السين لم تجد حرفاً أقرب إلى التاء في المخرج والهمس حيث أرادوا التخفيف منها . وإنما فعلوا هذا لأن التضعيف مُستثقَل في كلامهم . وفيها قول آخر : أن يكون استفعل ، فحَذف التاء للتضعيف من (استتخذ) ، كما حذفوا لامَ ظَلّتُ [من ظَلِلْتُ] . وقال بعضهم في يَسْتَطِيع : يَسْتِيع ، فإن شئت قلت : حَذَفَ الطاء كما حَذَفَ لامَ (ظَلْتُ) ، وتركوا الزيادة كما تركوها في : تَقَيْتُ [من اتّقَيْتُ] . وإن شئت قلت : أبدلوا التاء مكان الطاء [في : يَسْطِيع] ليكون ما بعد السين مهموساً مثلها ، كما قالوا (ازدان) ليكون ما بعده مجهوراً ، فأبدلوا من موضعها [موضع الطاء] أشبه الحروف بالسين ، فأبدلوها مكانها كما تُبدل هي مكانها في الإطباق » .

هو الجوادُ الذي يُعطيكَ نائِلَهُ عَفواً ويُظلَمُ أحياناً فَيظَّلِمُ[1]

فيُروى على ثلاثة أوجه : (فيَظَّلِمُ) و (فيَظْطَلِمُ)و (فيَطَّلِمُ). وأصله : يَظْتَلِمُ . فمن قال (يَظَّلِمُ) أبدل الزائد للأصلي، كما قال تعالى: « أنْ يَصَّلِحا »[2] .

ومن قال (فيَظْطَلِمُ) ـ وهو الوجه ـ أبدل التاء طاء لأجل الظاء قبلها ، كما قالوا : اظْطَهَرَ بحاجته .

ومن قال (فيَطَّلِمُ) أبدل الظاء طاءً ، وأدغمها في الطاء لقُربها منها وموافقتها إياها في الاستعلاء والإطباق . قال أبو علي : وهوَ قول سيبويه[3] ؛ وإذا كانوا قد قالوا في (احفَظْ طَلْحَة) : (احفَطَّلْحة)

---

(١) هذا البيت من قصيدة يمدح بها هَرِمَ بن سِنان المُرّيّ . نائله: عطاءه . عفواً : سهلاً بلا مَطْل ولا تعب ، وهو منصوب على المصدرية . « ومعنى (يُظلم) يُسأل في حال عُسْرته ويُكلَّف ما ليس في وُسعه ، فيَظَّلِم أي يحتمل ذلك ويتكلّفه » (الشنتمري في أسفل ص ٤٢٢ من الجزء الثاني من كتاب سيبويه) .

(٢) النساء ١٢٨ ، في قراءة بعض القُرّاء كما سبق .

(٣) يقول سيبويه ٢/٤٢١-٤٢٢ : «وذلك قولهم مُظْطَعِنٌ ومُظْطَلِمٌ، وإن شئت قلت : مُطَّعِنٌ ومُطَّلِمٌ كما قال زهير: « ويُظلم أحياناً فيطَّلم »، وكما قالوا : يَطَّنُّ ويَظْطَنُّ من الظِّنّة . ومن قال : مُثَّرِد ومُصَّبِر ، قال : مُظَّعِن ومُظَّلِم . وأقيَسُها مُطَّعِن ومُطَّلِم ، لأن الأصل في =

فادغموا المنفصل ، فهو في المتصل أجدر .

ويُروى (فينْظَلِمُ) : يَنفعِلُ ، وهو رواية رابعة .

ويجوز في (اضْطَرَبَ) : (اضَّرَبَ) ، تُبدل الزائد للأصلي كما فعلت في (اصَّبَرَ) . ولا يجوز في (اصْطَلَحَ) : (اتَّلَحَ) ولا في (اضْطَرَبَ) : (اتَّرَب) ، لأن الصاد والضاد لا يُدغمان في التاء .

قال أبو عثمان : فإذا كان قبل هذه التاء زايٌ أبْدَلْتَ التاء دالاً مثل : ازْدَجَرَ ومُزْدَجِرٌ . ومن أتْبَعَ التاءَ الحرفَ الذي قبلها أبدل منها الزايَ فقال : ازَّجرَ وهو مُزَّجِرٌ .

●

قال أبو الفتح : أصل هذا (ازْتجَرَ) . والزاي مجهورة ، والتاء مهموسة ، فقلبوا التاء دالاً لتوافق الزايَ في الجهر [1] . ومن قال

= الإدغام أن يتبع الأولُ الآخِرَ » .

(مُثَّرِد من مُثْثَرِد ، ويقال أيضاً (مُتَّرِد) ، وهو القياس على مذهب سيبويه . ثَرَدَ الخبزَ فتته كاثَّرَده واثَّرَده بالثاء والتاء على افتعله) .

(١) في « سرّ صناعة الإعراب » لابن جني ، ص ٢٠٠ ، ٢٠١ مزيد كلام على قلب تاء افتعل دالاً بعد زاي . ومن أمثلته هناك ازْدارَ (بمعنى زارَ) وأصله ازْتارَ ، وازْدَهَفَ (بمعنى استخفّ) وأصله ازْتَهَفَ . وقد استشهد =

(ازَّجرَ) أبدل الزائد للأصلي مثل (اصَّبَرَ) .

ولا يجوز (ادَّجرَ) ولا (اتَّجَرَ) في : ازْدَجرَ ؛ لأن الزاي لا تدغم في التاء ولا في الدال ، لئلا يذهب منهـا الصفير وطول الصوت لما فيها من الانسلال .

= على الأول بقول الشاعر : (كامل)

إلاّ كمَعهدِكمْ بذي بَقَر الحِمَى هَيْهاتَ ذو بَقَرٍ من المُزْدارِ

(ذو بقر : موضع) .

واستشهد ابن جني على (ازدهف) بقول رؤبة ، وهو من أبيات «الكتاب» (١٨٢/١) :

فيها ازدهافٌ أيَّما ازدهافِ

والبيت من أرجوزة طويلة في ديوانـــه (ص ١٠٠) ، وقبله : قولُكَ أقوالاً مع التَّحْلافِ .

يقول الشنتمري : « الشاهد فيه نصب (أيّما) وإن كان من نعت المصدر قبله ، وإن كان حقّه أن يجري عليه ، ولكنه حُمِل على المعنى ؛ لأنه إذا قال (فيها ازدهاف) عُلِمَ أنها تزدهف ، فكأنه قال (تزدهف أيَّما ازدهاف) . وصف رجلاً بالخُلف وقول الباطل . ويقـــال إن ذلك الرجل أبوه العجّاج ، فجعل أقواله تزدهف العقول أي تستخفّهـــا » . وانظر الخزانة للبغدادي (ط بولاق ٢٤٤/١ وما بعدها = ط السلفية ٣٦/٢ وما بعدها = ط هارون ٤١/٢ وما بعدها) .

قال أبو عثمان : فإن كان قبل هذه التاء ذالٌ أُبدِلَتَ التاءُ دالاً ، ثم أدْغَمْتَ الذال فيها ، وذلك افتعل من (ذَكَرَ ، يَذْكُرُ) ، تقول فيه : ادَّكَرَ ويدَّكِرُ . ومن أتبعها الحرف الأول قال : اذَّكَرَ ومُذَّكِرٌ . والأول أجود على ما أخبرتك .

●

قال أبو الفتح : أصله : اذْتَكَرَ ، والذال مجهورة ، والتاء مهموسة ؛ فابدلوا التاء دالاً لتُوافق الذال في الجهر ، كما قرَّبوا التاء من الزاي في (ازْدَجَرَ) بأن قُلِبَتْ دالاً .

ومن قلب الزائد للأصلي قال : اذَّكَرَ ، كما قال : ازَّجَرَ .

قال لي أبو علي : وأجاز بعضهم وهو أبو عمر الجَرْمِيّ[1] : اذْدَكَرَ[2] ، لأن تاء افتعل لا يلزم أن يجيء قبلها ذال أبداً ، فأشبهت (اقتتلوا) في البيان .

---

(١) لا (أبو عمرو) كما في المطبوع من سر صناعة الإعراب لابن جني (ص ٢٠٢ ، س ٢) . ويشير الناشرون في الهامش الثالث من تلك الصفحة إلى أن المخطوطتين (ص) و (ع) فيهما في هذا الموضع (أبو عمر) . وهذا هو الصواب ، لأن المقصود أبو عمر الجرمي ؛ راجع ترجمة المازني فيما تقدّم (ص ١١٧ - ١١٨) .

(٢) ومثله اذْدَرَى . يقال : اذدرى الشيءَ بمعنى أذْراه أي طيَّره . قال أبو حكاك (كما أورده ابن جني في سر صناعة الإعراب ، ص ٢٠٢) : =

يقول : كما أظهروا (اقتتلوا) مع تحرّك التاءين ـ لأنه لا يلزم أن يكون بعد تاء افتعـل تاء أبداً نحو (احْتَلَمَ) و (اغْتَلَمَ)[1] ـ كذلك قالوا : اذْدَكَرَ ، فقلبوا التاء دالاً للتقريب ولم يدغموا ، لأنه لا يلزم أن يكون قبل التاء ذال نحو قولهم (اسْتَلَمَ) و (ابْتَسَمَ) .

وقوله : « والأول أجود على ما أخبرتك » ، يريد أن (ادَّكَرَ) هو الوجه ، تُبْدِل الأولَ للثاني .

قال أبو عثمان : فإن كانت التـــاء منفصلة لم يُفعَل بها ذلك نحو (قَبَضْ تِلْكَ) و (غَلَّظْ تِلْكَ) .

●

قال أبو الفتح : قال أبو علي : يريد أنه لا يجوز (قَبَّضْ طِلْكَ) ولا

=

(رجز)

تُنْحِي على الشَّوْكِ جُرازاً مِقْضَبا
والهَرْمَ تُذْرِيه اذدراءً عَجَبا

يصف ناقة . تنحي : تَعْرِض . الجراز : السيف القـــاطع . المقضب : القطّاع . الهرم : نبت . يقول إنها تقطع الشوك بأسنان وأنياب كأنها سيف قاطع ، وتُذْري الهرم وهي تأكـله إذراء شديداً . و (ازدراءً) مفعول مطلق من (تُذْري) ، لأنه من اشتقاقه وإن لم يكن من وزنه .

والبيت الثاني في شرح الأشموني على الألفية ، ص ٨٧٤ .

(١) اغتلم : غَلَبَ شهوةً .

(قَبِّضُّلْكَ) ولا (غَلَّظْ طِلْكَ) كما جاز: اضطرب واضّرب واطلع ، لأن للمنفصل نحواً ليس للمتصل . وقد مضى ذكر ذلك .

قال أبو عثمان : وإن كانت التاء التي تجيء فاعلة ، فالجيّد إظهارها نحو (فَحَصْتُ عنه) و (فَحَصْتُ برجلي) .

●

قال أبو الفتح : إنما كان الوجه إظهارها ؛ لأنها زائدة وهي اسم الفاعل، والفـــاعل منفصل من الفعل ، فجرى ذلك مَجْرَى (قَبِّضْ تلك) في انفصاله من الأول .

قال أبو عثمان : ومن العرب من يشبّه هـذه التاء بتاء افتعل فيقول (فَحَصْطُ برجلي) . وزعم أنه أنشد بعض العرب :

(طـويل)

وفي كلّ حيٍّ قـد خَبَطَّ بنعمةٍ ... فَحُقَّ لِشَأْسٍ من نَداكَ ذَنُوبُ [1]

●

---

(١) نسبه سيبويه (٢/٤٢٣) إلى عَلْقَمَة بن عَبَدة، وهو الملقّب بالفحل. الشنتمري : « يقول هذا للحارث بن أبي شَمِر الغسّاني . وكان قـد أوقع ببني تميم وأسر منهم تسعين رجلاً فيهم شَأْس بن عبدة أخو علقمة ، فوفد عليه علقمة مادحاً له وراغباً في أخيه . فلما أنشده القصيدة وانتهى منها إلى هذا =

قال أبو الفتح: وجه الشبه بين تاء (فَعَلْتُ) وتاء (افتعل) أنها اسم الفاعل ، والفاعل وإن كان منفصلاً من الفعل فإنه قد أُجرِيَ في مواضعَ مُجْرَى بعض حروفه [1] .

البيت قال له الحارث : « نَعَمْ » وأَذْنِبة » . والذَّنوب : الدلو ملأى ماءً ، فضُرِبَت مثلاً في القِسْم والحظّ . ومعنى خبطتَ أسديتَ وأنعمتَ ، وأصل الخبط ضرب الشجر بالعصا ليتحاتّ ورقها فتَعْلِفَه الإبلُ ، فجعل ذلك مثلاً في العطاء ، وجعل كلّ طالبٍ معروفاً مُختَبِطاً وكلّ مُعطٍ خابطاً » .

وكلام المازني وابن جني في هذا الصدد مُستَقىً من كتاب سيبويه (٢/٤٢٣) حيث يقول : « وقد شبه بعض العرب ممّن تُرضَى عربيّتُه هـذه الحروف الأربعة : الصاد والضاد والطاء والظاء في (فعلتُ) بهنّ في (افتعل) ؛ لأنـه يُبْنَى الفعلُ على التـاء ويغيَّر الفعل فتُسكِنَ اللامَ كما أُسكِنَ الفاءُ في (افتعل) ، ولم تترك الفعلَ على حاله في الإظهار ، فضارعت عندهم (افتعل) . وذلك قولهم : فحَصْطُ برجلي ، وحِصْطُ عنه ، وخَبَطْه ، وحَفِطْه ، يريدون : حِصْتُ عنه ، وخَبَطْتُه ، وحَفِظْتُه . وسمعناهم ينشدون هذا البيت لعلقمة بن عبدة (البيت) . وأعرب اللغتين وأجودهما أن لا تقلبها طاء ؛ لأن هذه التاء علامة الإضمار وإنما تجيء لمعنى ، وليست تلزم هذه التاءُ الفعلَ : ألا ترى أنك إذا أضمرت غائباً قلت (فَعَلَ) فلم تكن فيه تاء ، وليست في الإظهار . فإنما تَصَرَّفُ [تَتَصَرَّفُ] (فَعَلَ) على هذه المعاني ، وليست تثبت على حال واحدة . وهي في (افتعل) لم تدخل على أنها تخرج منه لمعنى ثم تعود لآخر ، ولكنه بناء دخلته زيادة لا تفارقه . وتاء الإضمار بمنزلة المنفصل» .

(١) سيورد ابن جني فيما يلي سبعة أدلة على شدة اتصال الفعل بالفاعل. وقد زاد عليها دليلين في « سر صناعة الإعراب » ، حيث عالج هذا الموضوع علاجاً =

منها : أنهم قالوا (ضَرَبْتُ) فسكّنوا الباء لاتصالها بالتاء . فلولا أن التاء عندهم قد أُجريت مجرى اللازم [1] ، ونُزّلت منزلة الجزء من الكلمة لما سُكّنت الباء . ألا ترى أنك تقول (ضَرَبَنا) إذا كنتم المفعولين ، فلا تُسكّن الباء وإن كانت النون متحركة كما تقول (ضَرَبْنا) إذا كنتم الفاعلين ، لأن المفعول منفصل من الفعل في (ضَرَبَنا) [2] ؛ فلذلك لم يُعْتَدّ فيه باجتماع أربع متحركات . والفاعل متصل في (ضَرَبْنا) ، فلم يقولوا فيه (ضَرَبَنا) لأن النون والألف اسم الفاعلين ؛ كما لم يجمعوا في كلمة واحدة أربع متحركات إلا ما كان محذوفاً منه نحو (عُلَبِط) و (هُدَبِد) [3] .

=مفصلًا (ص ٢٢٥-٢٣١) . والأدلة الأربعة الأولى هنا وفي « سر صناعة الإعراب » هي لأبي علي الفارسي ، أستاذ ابن جني ؛ وقد أضاف إليها ابن جني الأدلة الخمسة الأخَر المذكورة في « سر صناعة الإعراب » ، ومنها الأدلة الثلاثة الأخيرة هنا . وقد يستدل من هذا على أن ابن جني ألف « سر صناعة الإعراب » بعد « المنصف » .

(١) اللازم : أي الشيء اللازم .

(٢) ضمير النصب في (ضَرَبَنا) منفصل من الفعل بالفاعل المضمر (هُوَ) .

(٣) عُلَبِط أصلها عُلابِط ، وهُدَبِد أصلها هُدابِد ، فحذفت الألف . يقول المبرد في المقتضب ٦٧/١ : « واعلم أنه لا يكون اسم على أربعة أحرف كلها متحركة إلا وأصله في الكلام غير ذلك فيحذف . وذلك قولهم (عُلَبِط) ونحوه ، وإنما أصله (عُلابِط) . وكذلك (هُدَبِد) إنما أصله (هُدابِد) . وكذلك جميع بابه » . وانظر سيبويه ٣٣٥/٢ . (العلبط والعلابط : الضخم . الهدبد والهدابد : اللبن الخاثر جداً)

ومنها: استقباحهم العطف على هذه التاء ونحوها في قولهم (قُمْتُ وزيدٌ)، لأنها تنزّلت منزلة الباء من (ضَرَبَ). فكما يقبُح أن يعطف على بعض حروف الفعل، كذلك استقبحوا العطف على ما هو جارٍ مجرى بعضها.

ومنها: أنهم قالوا (هما يقومان)، فجاءوا بالنون التي هي عَلَم الرفع بعد الألف التي هي علامة تثنية الضمير، كما تجري الضمة على حرف الإعراب في الواحد. فصارت علامة تثنية الفاعلَيْن بمنزلة الميم من (يقومُ)، لأن عَلَم الرفع جاء بعدها كما تجيء بعد الميم من (يقومُ).

ومنها: أن الفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل، كما لا يجوز تقديم الباء من (ضَرَبَ) على الضاد. وليس كذلك خبر الابتداء، لأنه يجوز تقديمه على المبتدأ.

ومنها: أنك تقول (قامتْ هند) فتأتي بعلامة التانيث في الفعل، والمؤنث في الحقيقة هو الفاعل، لأن الأفعال لا يصحّ فيها التأنيث. فصار مجيئك بعلامة التأنيث في الفعل كمجيئك به في الفاعل لامتزاجها ومصيرهما بمنزلة الكلمة الواحدة.

ومنها: أنهم قد بَنَوْا بعض الأفعال مع فاعله بناء الجزء الواحد حتى احتاجا إلى ما يحتاج إليه الجزء الفَرْد، وذلك قولهم (حَبَّذا زيدٌ)، فتنزّل (زيد) من (حبذا) ــ وإن كان [هذا] فعلاً وفاعلاً ــ تنزُّله من

المبتدأ الذي هو جزء واحد [1] .

ومنها : أن أبا عثمان قال في قوله تعالى : « أَلْقِيا في جَهَنَّمَ » [2] إنه أراد (أَلْقِ أَلْقِ) مكرَّراً للتوكيد ، فاستغنى بتثنية الفاعل عن تكرير الفعل ، فلولا أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد لما أغنتْ تثنية الفاعل عن تكرير الفعل.

فهذه سبعة أدلة تدلّ على شدة اتصال الفعل بالفاعل . وفيه غيرُ هذا فتركته ، لأن في بعض هذا مَقْنَعاً . فلما اتصل الفاعل بالفعل وتنزّل منزلة الجزء منه ، شُبِّهت التاء في (فَحَصْتُ) بتاء (افتعل)، فقالوا (فَحَصْطُ برجلي) كما قالوا (اصطلحوا) و (اصطبحوا) .

وإنما كان الوجه الإظهار، لأنه وإن دلّت هذه الأدلة على شدة الاتصال، فليست بمُخْرِجَتِهما من أن يكونا جُزْأَيْن يستقلان بأنفسهما ويستغنيان

---

(١) يقول المبرد في المقتضب ١٤٥/٢ : « وأما (حَبَّذا) فإنما كانت في الأصل : حَبَّذا الشيءُ ، لأن (ذا) اسم مبهم يقع على كل شيء . فإنما هو (حَبَّ هذا) مثل قولك (كرُمَ هذا) ، ثم جُعلت (حب) و (ذا) اسماً واحداً ، فصار مبتدأ ، ولزم طريقة واحدة على ما وصفتُ لك في (نِعْمَ) ؛ فتقول : حبذا عبدُ الله ، وحبذا أَمَة الله ، ولا يجوز (حَبَّذِهِ) ، لأنها جُعلا اسماً واحداً في معنى المدح ، فانتقلا عما كانا عليه قبل التسمية » . وانظر سيبويه ٣٠٢/١ .

(٢) ق ٢٤ .

عن غيرهما ، فجرى (قُمْتُ) و (بِعْتُ) في الاستقلال مجرى (زيد قائم) و (بكر منطلق) .

وأيضاً فإن هذه التاء إنما هي إضمار المظهر ، والإظهارُ قبل الإضمار ، وإنما هي في موضع (زيد) من قولك (قام زيدٌ) ، و (قام) منفصل من (زيد) لفظاً ومعنى .

قال أبو عثمان : فإذا تحركت هـــذه الحروف لم يكن ذلك ، نحو (خَبَطَ تِلْكَ) . وإنما يُفْعَلُ هـــذا بهذه التاء ، لأنها بُنيت مع الفعل فصارت كبعض حروفه ، فأشبهت تاء (افتعل) التي في بناء الفعل .

●

قال أبو الفتح : إنما لم يجز القلب في نحو (خَبَطَ تلك) و (قَبَضَ تلك) ، لأنه قد كان الوجـــه إذا سَكَنَ الأولُ في نحوها ألّا يُبْدَل ، نحو (قَبْضْ تلك) و (غَلْظْ تلك) ، فلمـــا تحرّك الحرف فصلت الحركةُ بينهما ، فصار اختلاف الحرفين وحجزُ الحركة بينهما - في مَنْع البَدَل - بمنزلة الحرف الحاجز بين المِثْلَيْن . فكما لا يُدْغَم نحو (تَسَلَّما مالَكُما) لحجز الألف بين الميمين ، كذلك لا يجوز أن تُغيَّر التاء في (قَبَضَ تلك) و (خَبَطَ تلك) . والحركة بين المختلفين تجري مجرى الحرف بين المثلين . وقد تقدّمت الدلالة على مشابهة تاء (فعلتُ) لتاء (افتعل) .

(٤) من باب المثال : قَلبُ الياءِ الساكنة واواً اذا انضم ما قبلها [١]

قال ابو عثمان : واعلمْ أن الياء إذا كانت فاء فمجراها مجرى سائر الحروف إلا في أشياء سأذكرها لك إن شاء الله. تقول في مُفْعِل من يَئِسَ: مُوئِسٌ، فتُبدل الياء واواً لانضمام ما قبلها. ومثل ذلك (مُوقِنٌ) و (مُوسِرٌ)، لأنهما من أيْسَرَ وأيْقَنَ. فعلتَ ذلك بالياء حين انضم ما قبلها، كما أُبدِلَت الواوُ ياءً لانكسار ما قبلها في (مِيزان) و (مِيقات). فهذا سبيل الياء هنا، ولها علّة خاصة ستُذكر إن شاء الله.

•

قال ابو الفتح : لما كان بين الياء والواو من الاشتراك والتقارب ما لا خفاء به، ثم ذَكَرَ في هذه الفصول التي قبل هذا ما يجري على الواو من الحذف والتغيير، أراد أن يذكر حال الياء ويميزها من الواو في كثرة اعتلالها أوّلاً [٢]، فأخرجها من حُكمها. واعلمْ أنها تجري مجرى الصحيح في أكثر الأمر إلا ما استثني به مّما ذكره ومما سيأتي به لتمتازَ

---

(١) ١ / ٢٢٠-٢٢١ .

(٢) أوّلاً : أي حين تكون فاء الكلمة .

الياءَ من الواو في هذا الموضع ـ إلا فيما تشاركها فيه ـ وتتخلّصَ منها .

وإنما وجب قلب الياء الساكنة واواً إذا انضمَّ ما قبلها ؛ لأنهـــا لما سَكَنَتْ ضَعُفَتْ فقويت الضمةُ قبلها على قَلْبِها، كما انقلبت في (ميزانٍ) الواو ياءً لانكسار ما قبلها وضَعْفها بالسكون .

يدلّك على ذلك أنها إذا تحركت جرت على أصلهــا ، وذلك قولك (مُيَيْقِنٌ) ، فتَثْبُت ياءً . وكذلك (حِوَلٌ)[1] و (طِوَلٌ)[2] : صحّت الواو وإن انكسر ما قبلها، لأن الحركة في الحرف تقوّيه والسكون يضعفه .

ألا ترى أنك تقول (عَنْبَرٌ) و (شَنْباءُ)[3] ، فتقلب النون ميماً في اللفظ لوقوعهـــا ساكنة قبل الباء[4] ؛ فإذا تحركت صَحَّتْ ، وذلك قولك (عِنَبٌ) و (شَنَبٌ) .

---

(١) المنصف ٣/٦٠ : الحِوَل : التحوُّل . قال الله عزّ وجلّ [الكهف ١٠٨] : « لا يَبْغُونَ عنها حِوَلاً » .

(٢) الطِّوَل : حبل تُشدّ به قائمة الدابة أو تَشُدّ وتُمْسِك طَرَفَه وتُرسلها ترعى .

(٣) شَنْباء مؤنث أشْنَب، وهـو وَصْف من الشَّنَب : ماء ورقّة وبَرْد وعذوبة في الأسنان، أو نُقَط بِيضٌ فيها ، أو حدّة الأنياب (القاموس).

(٤) يقول سيبويه ٢/٣١٤ : « والميم تكون بدلاً من النون في عَنْبَر وشَنْباء ونحوهما إذا سَكَنَتْ وبعدها باء » . ومَثَّل المبرد في المقتضب (١/٦٤، ٢١٦) كذلك بـ (مِمْبَر) في مِنْبَر .

(٥) من باب المثال ، بناء افْتَعَل وما تصرّف منه [1]

قال أبو عثمان ، واعلم أن افْتَعَلَ ومُفْتَعِلاً وكل مـا تصرف منه إذا بنيته ممّا فاؤه واو أو ياء ، فأكثر العرب ـ وهي اللغة المشهورة الشائعة ـ يُبْدِلُون مكان الواو والياء تاء ثم يُدغمونهـا في التاء التي بعدها .وذلك قولهم : اتَّزَنَ ، ويَتَّزِنُ ، فهو مُتَّزِنٌ . وكذلك الياء ، تقول: اتَّأَسَ ، فهو مُتَّئِسٌ ،ويَتَّئِسُ .وكذلك جميع هذا لو بنيته من وَجِلَ ووَضُو [2] لقلت : اتَّجَلَ واتَّضأَ .

وإنما فعلوا هذا بالواو والياء في هذا من قِبَل أنهم لو تركوهما على أصولهما تَبِعا ما قبلَهمـا ؛ وكنت تقول : ياتَئِسُ ، وياتَزِنُ [3] ،

---

(١) ١/٢٢٢-٢٢٥ .وانظر «سر صناعة الإعراب» لابن جني، ص١٦٣-١٦٥.

(٢) المنصف٣/٣٦ : « وَضُؤ : هو من الوَضاءة وهي الحُسن . يقال:وضؤ وجهه يَوْضُؤ وَضاءة فهو وَضِيء » .

(٣) ياتَئِسُ وياتَزِنُ : الأصل فيهما يَيْتَئِس ويَوْتَزِن ، فقلبت الياء (في الكلمة الأولى) والواو (في الكلمة الثانية) ـ وإن كانتا ساكنتين ـ ألفـاً لانفتاح ما قبلهما ؛ وذلك كما قال قوم من العرب: ياءَسُ في يَيْاَسُ،وياجَلُ في=

ومُوتَزِنٌ[1] ، ومُوتَئِسٌ[2] ، وتقــول إذا أمَرْتَ : إيتَئِسْ ، وإيتَزِنْ[3] . فكان ذلك يثقُل عليهم؛ لأن الواو والياء ليستا عندهم كسائر الحروف ، والحركات فيهما مستثقَلة ، وسنبيّن ذلك إن شاء الله . فابدلوا مكانهما حرفاً أجلَدَ منهما مخرجه من مخرج الذي بعده[4] ، ليثبت على هيئة واحدة في جميع ما تصرّف منه ؛ وكان ذلك أخفّ عليهم من أن يتبعا ما قبلهما .

●

قال أبو الفتح ، يقول : لمّا كان تركهم الياء والواو في افتعل غيرَ

= يَوْجَلُ . انظـــر المنصف ، الجزء الأول ، ص ٢٠٢ (س ١٣ - ١٤) و٢٠٣ (ابتداء من س ٦) - ٢٠٥ .

وقد نصّ المازني في المنصف ٢٠٥/١ (س ٨-٩) على أن العرب من أهـل الحجاز يقولون (ياتَزِنُ) و (هُمْ ياتَعِدونَ) فراراً من : يَوْتَعِدُونَ ويَوْتَزِنُونَ . وانظر المقتضب للمبرد ٩٢/١ .

(١) (مُوتَعِدٌ) لغة لناس من العرب (سيبويه ٣٥٧/٢ ، س٢-٤) .

(٢) الأصل في مُوتَئِس هو مُيْتَئِس ، فقلبت الياء الساكنة بعد ضمة واواً ، كما تقول (مُوقِن) من (أيْقَنَ) . راجع النص السابق .

(٣) الأصل في إيتَزِنْ هو اِوْتَزِنْ ، فقلبت الواو الساكنة بعد كسرة ياء كما في مِيزان (وأصله مِوْزان) ومِيعاد (وأصله مِوْعاد) . وإيتَعِدْ لغـة لناس من العرب (سيبويه ٣٥٧/٢ ، س ٢-٤) .

(٤) (الذي بعده) أي تاء افتعل .

مُدْغَمَيْن يلزمهم قَلْبَها تارة كذا وتارة كذا، أرادوا إبدالهما حرفاً أقوى منهما يُؤْمَن انقلابه، فقلبا إلى لفظ ما بعدهما وهو التاء ؛ فلذلك قالوا : اتَّزَنَ، واتَّأَسَ .

ومعنى قوله إن الواو والياء ليستا كسائر الحروف، لأنك لو قلت في قافية (خَيْرٌ) وفي قافية (شَرٌّ) لم يَجُزْ لمكان الياء في (خير) . وذلك أن الواو والياء أختان للألف ومشبَّهتان بهـا لما فيهما من المدّ ؛ ولذلك جعلوهما أردافاً قبل حرف الرّويّ، نحو قول قطريّ بن الفجاءة :

(طويل)

من الخَفِراتِ البيضِ لم أرَ مثلَها شفاء لذي داء ولا لِسَقيمِ [1]

وكذلك قول امرئ القيس : [2] (بسيط)

---

(١) يعني أم حكيم التي ذكرها في مطلع قصيدته في يوم دُولاب حيث يقول (الكامل للمبرد ٣/٢٩٧) :

لَعَمْرُكَ إنني في الحياة لزاهدٌ وفي العيش ما لم ألقَ أمَّ حكيمِ

وقد ورد هذا المطلع في النص الأول من نصوص المنصف خلال حديث آخر لابن جني عن الرِّدْف في علم القوافي (ص ١٥٧–١٥٨ من كتابنا هذا) .

(٢) يقال إن القصيدة التي منها هذا البيت لإبراهيم بن بشير الأنصاريّ . انظر ديوان امرىء القيس (بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٥٨، ذخائر العرب ٢٤)، ص ٢٢٥ و٤٣٧ .

قد أشهدُ الغارةَ الشَّعْواءَ تحملني
جَرْداءُ معروقةُ اللَّحْيَيْنِ سُرْحوبُ[1]

فالياء في (سقيم) والواو في (سرحوب) مشبَّهتان بالألف في نحو قوله : (متقارب)

تَهْوِي كَجَنْدَلَةِ المَنْجَنِيـ ـقِ يُرْمَى بها السُّورُ يومَ القِتالِ[2]

وهذا كله أرداف . ومعنى (أرداف) أن الصوت يمتدّ بها قبل حرف الرويّ ؛ لأنهم لمّا كان من عادتهم أن يترنَّموا في أواخر الأبيات بامتداد الصوت ، جاءوا بالألف والياء والواو أيضاً قبل حرف الرويّ ليمتدّ بها الصوت ، كما وَصَلوا بالألف والياء والواو بعد حرف الرويّ في نحو قوله :

---

(١) غارة شعواء : متفرقة ، وأشْعَى القومُ الغارة : أشعلوها . جرداء : فرس جرداء أي قصيرة الشعر . اللَّحيان : عَظْما الفكَّيْن ، الواحد لَحْي ؛ وقوله « معروقة اللحيين » أي أنها قليلة لحم الخدَّيْن . سُرْحوب : طويلة . وهذه كلها صفات ممدوحة في الخيل .

(٢) من قصيدة طويلة للشاعر الأموي أمية بن أبي عائذ الهذلي تجدها في « شرح أشعار الهذليين للسكري » (بتحقيق عبد الستار أحمد فراج) ، الجزء الثاني ، ص ٤٩٤ وما بعدها ؛ والبيت في ص ٥١١ ، ولكن أوله (يمرّ) لا (تهوي) . ورواية الشرح تناسب المقام ، فالشاعر يصف حماراً وحشياً . والجَنْدَلة واحدة الجَنْدَل أي الحجارة .

(طويل)

قِفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ (١)

وقوله : (وافر)

سُقيتِ الغَيْثَ أيتُها الخيامُ (٢)

وقوله : (وافر)

أقِلّي اللّومَ عاذِلَ والعِتابا (٣)

---

(١) تمامه : بسِقْطِ اللّوَى بين الدَّخُولِ فحَوْمَلِ . والبيت مطلع معلقة امرىء القيس المشهورة .

(٢) صدره : متى كان الخيامُ بذي طُلوحٍ . والبيت مطلع قصيدة لجرير تجدها في شرح ديوانه لمحمد إسماعيل الصاوي (القاهرة ١٣٥٣ هـ) ، ص ٥١٢ وما بعدها ؛ وهي في هجاء الأخطل .

وذو طلوح موضع بعينه ، وسُمّي بما فيه من الطَّلْح وهو شجر (الشنتمري في أسفل ص ٢٩٩ من الجزء الثاني من كتاب سيبويه) .

(٣) تمامه : وقُولي إن أصبتُ لقد أصابا . والبيت مطلع قصيدة لجرير في هجاء الراعي النُّمَيْري ، وهي في نقائض جرير والفرزدق (التي نشرها بيفان A. A. Bevan) ، ص ٤٣٢ وما بعدها ؛ وفي شرح ديوان جرير المذكور في الهامش السابق ، ص ٦٤ وما بعدها .

ويُرْوَى البيت في بعض كتب النحو بتنوين الإطلاق الذي تقدمت الإشارة إليه في كتابنا هذا (ص٩٨، الهامش الأول) ؛ فنجد (والعتابَنْ) مكان (والعتابا) =

وأصل الرِّدْف للألف ، والياء والواو مشبَّهتان بها [1] . يدلّك على ذلك أن الألف لا تخرج من المدّ ، والواو واليـــاء تخرجان من المدّ بأن

= في آخر الصدر ، و (أصابَنْ) مكان (أصابا) في آخر العجز. انظر المغني لابن هشام (ط القاهرة ص ٣٤٢ = ط دمشق ص ٣٧٨) . والبيت بتنوين الإطلاق هو الشاهد الرابع من شواهد شرح الكافية للرضي ، استشهد به على أن تنوين الترنم يلحق الفعل والاسم المعرف باللام .

ويقول صاحب الخزانة في شرح هذا البيت (ط بولاق ١/٣٤ = ط السلفية ١/٧٤-٧٥ = ط هارون ١/٧٠-٧١) : « وأقلّي : فعل أمر مسند إلى ضمير العاذلة ؛ يقال : أقْلَلْته وقَلَّلْته بمعنى جعلته قليلاً ، بتعدية (قَلّ) بالهمزة والتضعيف . وهذا المعنى ليس بمُراد ، بل المقصود : اتركي اللوم ؛ فإن القلّة يعبّر بها عن العَدَم كما هو مستفيض . واللوم : مفعول أقلّي ، وهو مصدر لام يلوم ، ومعناه العَذْل والتوبيخ . وعاذلَ : منادى محذوف منه حرف النداء ومرخّم (عاذلة) ، من عذل يعذل من بابي ضرب وقتل بمعنى لامَ . والعتاب : معطوف على اللوم ، مصدر عاتبَ معاتبة وعتابا ... ... وقوله (قُولي) فعل أمر أيضاً معطوف على (أقلّي) . وقوله (لقد أصابن) مقول القول . وجملة (إن أصبت) معترضـــة بينهما ، وجواب الشرط محذوف وجوباً يفسره جملة القول » .

(١) يقول سيبويه في باب وجوه القوافي في الإنشاد (٢ / ٢٩٨ - ٢٩٩) : « أما إذا ترنّموا فإنهم يُلحقون الألف والياء والواو ما ينوّن وما لا ينوّن ، لأنهم أرادوا مدّ الصوت . وذلك قوله (وهو امرؤ القيس) :

قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزلي =

تتحرّكا ، أو تكونَ قبل كل واحدة منها حركة من غير جنسهـــا .

= وقال في النصب ليزيدَ بن الطَّثْرِيَّة : (طويل)

فبِتْنا تَحِيدُ الوَحشُ عنّا كأنّنا
قتيلانِ لم يَعْلَمْ لنا الناسُ مَصْرَعا

وقال في الرفع للأعشى : (طويل)

هُرَيْرَةَ وَدِّعْها وإن لامَ لائِمو

هذا ما ينون فيه . وما لا ينون فيه قولهم لجرير :

أقلّي اللومَ عاذلَ والعتابا

وقال في الرفع لجرير :

متى كان الخيام بذي طلوحٍ سُقيتِ الغيثَ أيتُها الخيامُو

وقال في الجرّ لجرير أيضاً : (كامل)

أَيْهاتَ منزلُنا بنَعْفِ سُوَيْقَةٍ كانت مباركةً من الأيّامي

وإنما ألحقوا هذه المدّة في حروف الرويّ؛لأن الشعر وُضع للغناء والترنّم، فألحقوا كلّ حرفٍ الذي حركتُه منه ... ... » اهـ

(أَيْهاتَ : لغة في هَيْهاتَ ـ النَّعْف : ما انحدر من حزونة الجبل وارتفع من مُنحدَر الوادي – سُوَيْقة : موضع بعينه)

وانظر شرح الشافية للرضي ٢/٣١٦-٣١٧ .

وهـذا باب يطول ، وساستقصيه في شرح كتـــاب القوافي عن أبي الحسن[1] إن شاء الله .

فلهـــذا وغيره ما قال أبو عثمان إن الواو والياء ليستا كسائر الحروف .

وقوله : « والحركات مستثقَلة فيهما » ، إنمـــا استُثقلت الحركات فيهما لأنهما مُشبِهان للألف ، والألف لا تتحرّك أبداً ، فلما أشبهتـا مـا لا يتحرك أبداً وجازت فيهما الحركة ، جازت على مشقة ولم تكن

---

(١) كتاب القوافي لأبي الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط) مذكور في الفهرست (ص ٥٢) . وشرح ابن جني له يسمّى المُعْرِب ، وقد أشار إليه بهذا الاسم في الخصائص ١/٨٤ و ٢/٩٩ . ويؤخذ من هاتين الإشارتين في الخصائص أن ابن جني كان قد فرغ من تأليف المُعْرِب . ولكن يؤخذ من قوله هنـــا في المنصف : « وساستقصيه في شرح كتاب القوافي » أنه لم يكن قد ألفه أو فرغ من تأليفه . وهكذا يستقيم لنا هذا الترتيب الزمني في تأليف هـــذه الكتب الثلاثـــة : المنصف ، فالمعرب ، فالخصائص . ويشير ابن جني في الخصائص (١/٣٦٩) إلى كتابه (شرح تصريف أبي عثمان) ، فهذا يدل أيضاً على أن المنصف سابق للخصائص . وقـــد سبق أن لاحظنا (في الهامش الأول من ص ١٨٤) أن ابن جني ربمـــا ألف « سر صناعـة الإعراب » بعد « المنصف » . وانظر مقدمة ناشر الخصائص ، ص ٦٩ .

فيهما مثلها في سائر الحروف التي لا تمتنع فيها الحركة ، ولم تبلغا قوّةَ الألف في اللين فتمتنعَ الحركة فيهما أصلاً . ألا ترى أنك تقول في جمع قَصْعة وجَفْنة : قَصَعات وجَفَنات ، فتحرِّك العين ؛ ولا تقول في بَيْضة وجَوْزة إلا بَيْضات وجَوْزات بالإسكان ، فهذا مما استُثقلت فيه الحركة فيهما .

(٦) من باب الأجوف: وزنا أَفْعَلَ واسْتَفْعَلَ: الماضي – المضارع – الأسماء الجارية على الأفعال الجوفاء إذا كانت في أوائلها الميم ’فعِلَ بها ما ’فعِلَ بالمضارع – اسم المفعول من هذا الباب ’يعَلُ كالمضارع المبنى للمجهول – مجيء حروف المضارعة في أوائل الأسماء [١]

قال ابو عثمان: باب ما لحقته الزوائدُ من هذه الأفعال من بنـــات الثلاثة: فإذا كان الحرف الذي قبـــل الحرف المعتلّ من بنات الثلاثة ساكناً في الأصل ولم يكن ألفاً ولا واواً ولا ياء، فإنك تُسكِن المعتـــل وتُحَوِّل حركته على الساكن الذي قبـــله: وذلك مطّرد في كلامهم، وسأبيّنه إن شاء الله. وذلك نحو: أجادَ، وأقالَ [٢]، وأبانَ [٣]،

(١) ١/٢٦٧ – ٢٧٣.

(٢) في المنصف ٣/٤٤: «أقال: ’يقال: أقَلْتُ الرجلَ في البيع إقالة. وقِلْتُ من القائلة قَيْلُولة. وحدثني أبو علي أن أبا زيد قال: يقال: قِلْتُه في البيع وأقَلْتُه جميعاً، قال: ومعناه أنك رددت عليه ما أخذت منه وردَّ عليك ما أخذ منك».

(٣) في المنصف ٣/٤٤: «أبانَ: يقـــال: أَبَنْتُ الشيء إذا قطعتَه، =

وأَخافَ ، واسْتَراثَ[1] ، واسْتَعاذَ[2] ؛ وأصله : أَجْوَدَ ، وأَقْوَلَ ، وأَبْيَنَ ، وأَخْوَفَ ، واسْتَرْيَثَ ، واسْتَعْوَذَ . ولكنهم أَلْقَوْا حركة الواو والياء على الساكن الذي قبلهما فانفتح ، ثم أُبدِلت الواوُ والياء ألفين لذلك .

•

قال ابو الفتح : الدلالة على صحّة دعواه في أن أصل (أجادَ)و(أخافَ) أَجْوَدَ وأَخْوَفَ ، و (اسْتَراثَ) و (اسْتَعاذَ) اسْتَرْيَثَ واسْتَعْوَذَ ، ما ظهر من هذه الأمثلة المعتلة على أصله : وهو قوله تعالى : « اسْتَحْوَذَ عليهم الشيطانُ »[3] ، وقولهم : « صَدَدْتَ فأَطْوَلْتَ الصُّدودَ »[4] ،

= وأبنته بمعنى كشفته وأوضحته ، وأبنته أيضاً بمعنى بيّنته . ويقال : بانَ الشيءُ ، وأبانَ [لازمـــاً] وأَبَنْتُه ، فاسْتَبانَ واسْتَبَنْتُه ، وتَبَيَّنَ وتَبَيَّنْتُه » .

(١) استراث : استبطأ ، وهو استفعل من الرَّيْث أي البُطْء .

(٢) هذه الأمثلة الستة هي نفس الأمثلة التي أوردها سيبويه في هذا الصدد (٣٦٢/٢ ، س ٨-٩) .

(٣) المجادلة ١٩ .

(٤) البيت بتمامه :

صَدَدْتَ فأطْوَلْتَ الصُّدودَ وقلَّما
وِصالٌ على طُولِ الصدودِ يدومُ

وهو من شواهد سيبويه . وقد تحدثنا عنه من قبل (ص ٧٨ ، الهامش) .

وقولهم : « اسْتَنْوقَ الجمَلُ »[1] . ولكنهم أرادوا إعلال هذه الأمثلة ، لأنها كانت معتلة في الثلاثي ؛ فنقلوا حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما ، فقلبوهما ألفاً لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما . ولولا اعتلالهما في الثلاثي لما وَجَبَ إعلالهما الان ، لأن الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جَرَيا مجْرَى الصحيح .

قال ابو عثمان : فإذا قُلت (هو يَفْعَلُ) من هذا أجرَيْته ذلك المُجْرَى ، إلا أنك تُحَوِّل على الساكن كسرة ، لأن المعتل كان مكسوراً في الأصل . وذلك قولك : هو يُخِيفُ ، وأصله : يُخْوِفُ ، وكذلك يَسْتَرِيثُ ، وأصله : يَسْتَرْيِثُ ؛ فألْقيت حركتها على ما قبلها ، ثم قُلِبَت الواوُ ياءً لأنها ساكنة قبلها كسرة ؛ وما كان من الياء من هذا فَعَلَى هذا اللفظ مجراه نحو : هو يُبِينُ ، وأصلها : يُبْيِنُ ، ففعلت بها ما فعلت بأختها .

●

---

(١) في اللسان (مادة نوق) : « وهذا المَثَل يُضرب للرجل يكون في حديث أو صفة شيء ثم يخلطه بغيره وينتقل إليه ، وأصله أن طرفة بن العبد كان عند بعض الملوك والمُسَيَّب بن عَلَس ينشده شعراً في وصف جمل ، ثم حوّله إلى نعت ناقة ، فقال طرفة : قد استنوق الجمل » .

قال أبو الفتح : يقول : من حيثُ وجب نَقْل الحركة من عين الفعل إلى فائه في (أَقامَ) و(اسْتَعاذَ)، وجب أيضاً نَقْل الحركة من العين إلى الفاء في المضارع ، إلا أن الذي تنقله في المضارع كسرة ؛ لأن العين كانت مكسورة .

وقوله أخيراً : « ففعلت بهاما فعلت باختها »،وهو يعني (يُبيِنُ)، يقول : نَقَلْتَ الكسرة من الياء إلى ما قبلها كما نقلتها منالواو في(يُخيِفُ) إلى ما قبلها ، وبقيت الياء بحالها ؛ لأن الياء لا تُبْدَل للكسرة قبلها . فهذا الذي صَحَّ ما قَبْلَ عينه .

فاما ما اعتلت فاؤهفإنك لا تنقل إليها حركةَ العين . وذلك قولك في (أَفعَلْتُ) من (آمَ)[1] و (آل)[2] : آيَمْتُ وآوَلْتُ[3] ؛ لأنه لما اعتلت الفاء وهيهمزة فقُلِبت ألفاً ، صَحَّت العين .

وعلى ذلك قول الشاعر : (سريع)

يُنْبِيِي تَجاليدي وأَقْتادَها ناوٍ كَرَأْسِ الفَدَنِ المُؤْيَدِ[4]

---

(١) آمت المرأة تَئِيم : لم يكن لها زوج . وآم الرجل : لم تكن له امرأة .

(٢) آل إليه يؤُول : رجع . وآل عنه : ارتدّ .

(٣) الأصل في آيَمْت هو أأيَمْت ، والأصل في آوَلْت هو أأوَلْت ؛ أعِلّت الهمزة الثانية الساكنة (وهي فاء الفعل) بقلبها ألفاً بعد همزة أفْعَلَ المفتوحة .

(٤) البيت منسوب في«سمط اللآلي في شرح أمالي القالي»للبكري (القاهرة=

فهذا مُفْعَلٌ من الأَيْد وهو القوّة ، ولم يقل المُوَّاد .

وقال طرفة : (طويل)

أَلَسْتَ تَرَى أنْ قد أَتَيْتَ بمُؤْيِدِ   يقول وقد تَرَّ الوظيفُ وساقُها[1]

=١٩٣٦ ، بتحقيق عبد العزيز الميمني)،ص ١١٣ ، إلى المُثَقّب العبديّ،وهو شاعر جاهلي قديم . وقد أورد أبو علي القالي البيت في أماليه (ط دار الكتب المصرية) ٢٥/١ شاهداً على التجاليد بمعنى الجُثْمان وهو جماعة الجسم .

يُنْبِي : يجعله نابياً غيرَ مطمئن . الأقتاد : جمع قَتَد، وهو خشب الرَّحْل، وقيل : جميع أداته . الناوي : المقصود به السنام ، وهو اسم فاعل من نَوَى يَنْوِي أي سَمِنَ . الفدن : القصر المَشِيد ، أي القصر المطليّ بالشِيد (وهو ما طُلِي به حائط من جِصّ ونحوه) .المؤيَد : العظيم.

بصف ناقة فيقول إن سنامها الذي يشبه رأس القصر المشيد العظيم لا يترك جثمانه ورحلها مستقرين عليه .

(١) هذا البيت من معلقة طرفة المشهورة . وهو الشاهد الرابع والثمانون بعد المائة من شواهد شرح الكافية للرضي، استشهد به على أنه يخرج عن تعريف الحالِ الحالُ التي هي جملة بعد عامل ليس معه ذو حال . وذلك أن جملة (وقد ترّ الوظيف) حال ، وعاملها (يقول) ، ولا صاحب لها ؛ وأما فاعل(يقول) وهو الضمير المستتر فليس صاحب الحال، لأنها لم تبين هيئته إذ ليست منصفاته .

وقد شرح البغدادي في الخزانة (ط بولاق ٥٠٥/١ وما بعدها = ط السلفية ١٣٦/٣ وما بعدها = ط هارون ١٥٢/٣ وما بعدها) البيت بقوله : « تَرّ (بالمثنّاة الفوقيّة والراء المهملة) ، قال ابن دريد : تَرّ العظمَ يترُّه تَرّاً إذا قطعَهُ ، وكذلك كل عضو انقطع بضربة واحدة فقد تَرّ تَرّاً، ويُنشد =

وهي الداهية ، وهي من الأَيْد أيضاً ، ولم يقل : المُيِّد .

وقالوا (آيَدْتُه) في (أَفعَلْتُه) من الأَيْد ، وأَيَّدْتُه : فَعَّلْتُه . وآيدته قليلة مكروهة ؛ لأنك إن صحَّحْتَ [1] فهو ثقيل ، وإن أَعْلَلْت

= بالوجهين قول طرفة (وأنشد هـــذا البيت في الجمهرة) . يريد أن (تَرَّ) ورد لازماً ومتعدياً . ورُوِيَ برفع الوظيف على أنه فاعل تَرَّ اللازم بمعنى انقطع ... وروي بنصب الوظيف على أنه مفعول تَرَّ المتعدي بمعنى قَطَعَ ، وفاعله ضمير العَضْب [السيف القاطع] في بيت قبله . وقوله (وساقها) معطوف عليه بالوجهين ؛ وضمير المؤنث راجع إلى الكَهاة في بيت قبله ، وهي الناقة الضخمة . والوظيف [في الرِّجل] : ما بين الرُّسْغ [والساق] ، وفي اليد : ما بين الرسغ والذراع . وقوله (ألست ترى الخ) مقول القول ، والخطاب في الثلاثة لطرفة ، والاستفهام للتوبيخ . والرؤية يجوز أن تكون بَصَرِيّة ، فـ (أنْ) مع مـــا بعدها في تأويل مفرد منصوب على أنه مفعول الرؤية ؛ وأن تكون عِلْمِيّة ، فـ (أنْ) مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن ، وجملة (قد أتيت) خبرها ، وهي مع معموليهـــا سادّة مسدّ المفعولَيْن للرؤية . والمُؤْيِد على وزن اسم الفاعل ؛ قال الأعلم : هو الداهية ، وأصلها من الأيْد وهو القوه كأنهـــا داهية ذات شدة وقوة ؛ ورواه الخطيب التبريزي في شرح المعلقات بزنة اسم المفعول أيضاً وقال : أي جئت بأمر شديد يشدّد فيه من عَقْرِك هذه الناقة ... ... قال ابن جني في المنصف وهو شرح تصريف المازني : الفعل المعتل العين إذا صحّ ما قبل عينه نقلت حركة عينه إلى الساكن قبلها نحو أقام واستقام ، فأما مـــا اعتلت فاؤه فإنك لا تنقل أليها حركة العين ... (إلى آخر ما قاله ابن جني مما نقلناه في هذا النص) » .

(١) صححت : أي صححت الياء ولم تُعِلّها .

جمعت بين إعلالين[1] . فعُدِلَ عن أفعلتُه إلى فعّلتُه في غالب الأمر .

قال أبو عثمان : والأسماء من هذه الأفعال إذا كانت في أوائلها الميم فُعِلَ بها ما فُعِلَ بالمضارع من إلقاء الحركة على الساكن وقلب الساكن المعتل إلى ما قبله . وذلك قولهم : مُقِيمٌ ومُخِيفٌ ومُبِينٌ ، وأصله : مُقْوِمٌ ومُخْوِفٌ ومُبْيِنٌ ؛ فألْقَيْتَ الحركة على الساكن ، وقَلَبْتَ الواوَ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ، والياءَ تركتَها ياءً لأنها ساكنة وقبلها كسرة .

●

قال أبو الفتح : اعلم أن جميع الأسماء الجارية على الأفعال المعتلّة العَيْنات يجب إعلالها بتسكين الواو والياء منها ، ونَقْل حركتها إلى ما قبلها ، لا فَصْلَ بين الأسماء في هذا والأفعال .

وأسماء الفاعلين في هذا والمفعولين والظروف[2] والمصادرُ سواء ، لأنها كلها جارية على الأفعال ، فيجب إعلالها لاعتلال أفعالها . فاسم الفاعل: مُخِيفٌ ومُبِينٌ ، فقد جريا مجرى يُخِيفُ ويُقِيل. والظروف

---

(١) إن أعللت جمعت بين إعلالين : أي إن أعللت الياء جمعت بين إعلالين : إعلال الياء هذه ، وإعلال فاء الفعل (الهمزة) بقلبها ألفاً .

(٢) المقصود بالظروف أسماء المكان والزمان .

قولك (هذا مُقامٌ شأْزٌ[1]) إذا أخذته من (أقامَ) ؛ فجرى (مُقام) مجرى (يُقام) .

ومن قال : هــذا مَقامٌ شَأْزٌ ، ففتح الميم ، أخذه من : قامَ يقومُ . وأصله : مَقْوَمٌ ، فجرى مجري (يَخافُ) ، لأن أصله (يَخْوَفُ) ؛ كما أن أصل مُقام : مُقْوَم ، فجرى مجرى قولك : هذا رجل مُقامٌ عن موضعه .

وكذلك المصادر ، لأنه إذا كان هذا الاعتلال سائغاً في الظرف فالمصدر أحقّ به. وذلك قولك (عجبتُ من مَقامك على زيد) و (قمت مَقاماً) كما تقول (قمت قِياماً) .

قال أبو عثمان : وإذا كان الاسم مفعولاً وفي أوله الميم كان على مثال يُفْعَلُ إذا قلت : هو يُخافُ ، ويُقالُ في بيعه ، ويُقام للناس . وذلك قولك : هو مُخافٌ ، ومُقالٌ في بيعه ، ومُقامٌ للناس . والعلة في هذا وفي يُفْعَلُ واحدة ؛ لأن يُخافُ ويُقامُ ويُقالُ أصله : يُخْوَفُ ، ويُقْوَمُ للناس ، ويُقْيَلُ في بيعه ، فألقَيْتَ حركة المعتل على الساكن الذي قبله ، وقلبتَ المعتل ألفاً لانفتاح ما قبله . وكذلك مُقالٌ ومُخافٌ أصله : مُخْوَفٌ ، ومُقْيَلٌ في بيعه ؛ ففعلوا به ما فعلوا بالفعل الذي هو في مثاله . ولم يفرّقوا هنــا بين الأسماء والأفعال ؛ لأن الزيادة التي في أوائل الأسماء الميم ، والميم ليست من زوائد الأفعال ، فلم يخافوا التباساً ،

---

(١) شَئِزَ كفرح شأْزاً وشُؤُوزاً فهو شَئِزٌ وشَأْزٌ : غَلُظَ وارتفع واشتدّ (القاموس) .

فأْجر يا مُجْرًى واحداً .

●

قال أبو الفتح :

قوله : « وإذا كان الاسم مفعولاً وفي أوله الميم » كلام فيه تسامح ، لأن اسم المفعول لا يكون أبداً من جميع الأفعال إلا وفي أوله الميم ؛ وإنما مخرج هذا الكلام منه على ضرب من التوكيد. وفيه من التسامح ماذكرته.

وكان أجودَ من هذه العبارة أن يقول : واعلم أن اسم المفعول من هذا الباب يجري مجرى الفعل المضارع الذي لم يُسَمَّ فاعلُه من هذا الباب ؛ لأن (مُخافاً) جرى مجرى (يُخافُ) في الإعلال. وقد تقدم القول في مشاركة الأسماء من هذه الأفعالَ الأفعالِ التي جرَتْ عليها .

وقوله : « ولم يفرّقوا بين الأسماء والأفعال لأن الزيادة في أولها ليست من زوائد الأفعال » يقول : فقد أمِنوا الالتباس لمجيء الميم في أول الاسم . فالميم من خواص الزيادة في الأسماء ؛ وحروف المضارعة نظيرة الميم في الأسماء ، وإنما بابها الأفعال .

فإن قلت : فهلّا قُصِرَت حروف المضارعة على الأفعال كما قُصِرَت الميم على الأسماء ، وقد سمعناهم يقولون : أَفْكَلٌ[1] وأَيْدَعٌ[2]

(١) الأفكل : الرِّعْدة ، وهو مَفْكُول (القاموس) .
(٢) الأيدع : من معانيه : الزعفران .

وتَنْضُبٌ[1] وتَتْفُلٌ[2] وغيرَ ذلك ممّا في أوله الهمزة والنون والتاء والياء ؟

قيل : إنما زيدت هـــذه الحروف التي بابها الأفعال في أوائل الأسماء لقوّة الأسماء وتمكّنها وغَلَبتها للأفعال ، فشاركت الأسماءُ في هذا الموضع الأفعالَ لقوّتها . ولم تشارك الأفعالُ الأسماءَ في زيادة الميم أولاً في الأفعال ، لضعف الأفعال عن الأسماء .

وأكثرُ زيادة حروف المضارعة إنما هي في الأفعال . ويدلك على أن

---

(١) التنضب : شجر حجازيّ شوكه كشوك العَوْسَج (القـــاموس) . قال النابغة الجعدي (وهو من شواهد سيبويه ١٣٨/٢) :

(متقارب)

كأنّ الغبارَ الذي غادرتْ ضُحَيًّا دَواخِنُ من تَنْضُبِ

الشنتمري : « الشاهد فيه تصغير ضُحىً على ضُحَيّ ، وكان القياس أن تصغّر بالهاء لأنها مؤنثة، إلا أنهم صغّروها بغير هاء لئلا تلتبس بتصغير ضَحْوة . وصف غباراً أثارته حوافر فرسه ، فشبّهه بدخان التنضب في سطوعه وكثافته . ومعنى غادرت : تركت . والدواخن جمع دُخان على غير قياس ، كأنه تكسير داخِنة . والتنضب : شجر كثير الدخان ، واحدته تنضبة ؛ والحرباء تألفها ، فيقال : حرباء تنضبة » .

(٢) التتفل (وفيه لغات أُخَر) : الثعلب أو جَرْوُه ، وهي بهاء . والتتفل أيضاً ما يَبِس من العشب أو شجرٌ أو نبات أخضر (القاموس) .

أصل هذه الزيادات - أعني حروف المضارعة - أن تكون في أول الأفعال أن الأسماء التي جاءت على (أَفْعَلَ) أكثرها صفات نحو : أحمرَ وأصفر وأخضر وأسود وأبيض . والأسماء التي في أولها الهمزة على هذا البناء من غير الصفات قليلة . ألا ترى أن باب أحمرَ وأصفر وأسود وأبيض أكثر من باب أَيْدَعٍ وأَزْمَلٍ [1] وأَفْكَلٍ ؟ فلما أرادوا أن يكثُر هذا المثالُ الذي في أوله الهمزة جعلوه صفات ، لقُرْب ما بين الصفة والفعل . ألا ترى أن كل واحد منهما ثانٍ للاسم ، وأن الصفة تحتاج إلى الموصوف كما أن الفعل لا بُدّ له من الفاعل ؟

---

(١) الأزمل : كل صوت مختلط ، وأخذه بأزمله أي جميعَه (القاموس) .

(٧) من باب الأجوف : وجوب همز العين في مثل (قائم) و(بائع)(١)

قال أبو عثمان : وأما فاعِلٌ من (قـام) و (باع) فإنه يعتلّ ويُهْمَز موضع العين منه ، فتقول : بائع وقائم . وجميع ما أُعِلَّ فعله ففاعِلٌ منه معتلّ .

●

قال أبو الفتح : إنما وجب هَمْزُ عين اسم الفـــاعل إذا كان على وزن فاعل نحو (قائم) و (بائع) ؛ لأن العـــين كانت قد اعتلّت فانقلبت في (قام) و (باع) ألفاً ، فلما جئت إلى اسم الفاعل وهو على فاعـل صارت قبل عينه ألف فاعل ، والعين قد كانت انقلبت ألفـاً في الماضي ، فالتقت في اسم الفاعل ألفان وهذه صورتها (قاْاْمٌ) ، فلم يَجُـزْ حذف إحداهما فيعود إلى لفظ (قام) ، فحرّكت الثانية التي هي عينٌ كما حرّكت راء (ضـارِب) ، فانقلبت همزة ، لأن الألف إذا حُرّكت صارت همزة ، فصارت (قائم) و (بائع) كما ترى .

ويدلّ على أن الألف إذا تحركت انقلبت همزة قراءةُ أيوب السَّخْتياني:

---

(١) ١ / ٢٨٠ — ٢٨١ .

« غيرِ المغضوب عليهم ولا الضَّألِّين »[1] ؛ لمّا حرّك الألف لسكونها وسكون اللام الأولى بعدها انقلبت همزة .

وحكى أبو العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد أنه قال : سمعتُ عمرو بن عُبَيْد يقرأ : « فيومئذ لا يُسْأَلُ عن ذنبه إِنْسٌ ولا جَأْنٌّ »[2] ، فظننته قد لَحَنَ إلى أن سمعت العرب تقول : شَأَبَّة ودَأَبَّة . قال أبو العباس : فقلت لأبي عثمان : أتقيس هذا ؟ قال : لا ، ولا أقبله .

وقال الراجز :

خاطِمَها زَأَمَّها أنْ تَذْهَبا[3]

---

(١) الفاتحة ٧ . (٢) الرحمن ٣٩ .

(٣) ثالث أبيات أربعة أوردها اللسان في مادة (زمم) ، والرضي في شرح الشافية ٢/٢٤٨ . وأورد ابن جني في « سر صناعة الإعراب » (ص ٨٢) والخصائص (٣/١٤٨) الأبيات الثلاثة الأولى . وهذه هي الأبيات الأربعة :

يا عَجَباً، لقد رأيتُ عَجَبا حِمارَ قَبّانَ يَسُوقُ أرنبا
خاطِمَها زَأَمَّها أن تذهبا فقلتُ: أرْدِفْني،فقال: مَرْحَبا !

حمار قَبّانَ : في اللسان (قبب) : هُنَيّ [تصغير هَنٍ] أمَيْلِس [تصغير أملس] أسَيِّد [تصغير أسْوَد] ، رأسه كرأس الخنفساء ، طُوال قوائمه نحو قوائم الخنفساء ، وهي أصغر منها . — خاطمَها : خاطمَ : اسم فاعل حال ؛ خطَمه بالخطام يخطِمه : جعل الخطام على أنفه ، والخطام : كل ما وُضع في أنف البعير ليُقاد به . — زَأَمَّها : أي زامّها ، وزامّ : اسم فاعل حال ؛ زمَّ البعير : خطَمه .

يعجب الراجز من أنه رأى حمار قبان يركب أرنباً ، وهو يسوقها ممسكاً بخطامها لئلا تذهب وتشرد منه ، وقد سأل الراجز حمار قبان هذا أن يُرْكِبه خلفه فرحّب به ! وهذا من تهاويل خيال الشعراء . والراجز غير معروف .

وجاءت في شعر كثيّر : « احْمَأَرَّت » ، يريـــد : احمارّت [1] ، كما أراد الأوّل : زامّها .

فهذه الهمَزات في هذه المواضع إنما وجبت عن تحريك الألف لسكونها وسكون ما بعدها . فكذلك قُلِبَت الألفُ المنقلبة عن عين الفعل في اسم الفاعل من (قام) همزةً ، وذلك قولهم: قائم ، وكذلك : خائف وبائع ونائم.

---

(١) في قول كثيّر (ديوانه [ط الجزائر ١٩٢٨] ٢/٩٧ ؛ واللسان ، مادة جنن) من قصيدة يمدح بها عبد العزيز بن مروان : (طويل)

وأنت ابنَ ليلى خيرُ قومِك مشهداً إذا ما احْمَأَرَّتْ بالعَبيطِ العوامِلِ

(العبيط : الدم العبيط : الطريّ . – العوامل : جمع عامِلة ، وعامـــل الرمح وعاملته : صدره)

وقد أورد ابن جني في الخصائص (٣/١٢٦ و١٤٨) ، والجزء الأول من المُحْتَسَب (بتحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقـاهرة ١٣٧٦هـ / ١٩٦٦ م) ، ص ٤٧ ، الشطر الثاني وحده هكذا : إذا ما العوالي بالعبيط احمأرت . (العوالي : جمع عالية ، وهي أعلى القناة) .

وانظر شواهد أخرى من هذا القبيل فى « سر صناعـــة الإعراب » (ص ٨٣ – ٨٤) ، والخصائص (٣/١٢٧ و١٤٨) ، والمحتسب (١/٤٧) ، وابن يعيش ١٠/١٢–١٣ .

(٨) من باب الناقص : تُبْدَل الياء والواو ألفاً إذا تحركتا
وانفتح ما قبلها - مجيء (رَمَيْتُ) و(غَزَوْتُ)
ونحوهما على الأصل لسكون الياء والواو [١]

قال أبو عثمان : وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحة وأصلها الحركة[٢] أبدلتا ألفين. ولم يجعلوهما وقبلها الفتحة على الأصل، إذ لم يكونا على الأصل وقبلهما الكسرة والضمة. وذلك قولك: رَمَى وغزا، ويُرْمَى ويُغْزَى.

•

قال أبو الفتح : قد بيَّنتُ في أول هذا الكتاب العلّة التي وجب لها تغيير الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما، وأنهم استثقلوا من ذلك اجتماع الأشباه؛ لأن هذه الحروف مضارِعة للحركات[٣].

---

(١) ٢/١١٦ - ١١٧.
(٢) « وأصلها الحركة » أي : وكانتا متحركتين.
(٣) انظر الهامش الثاني في ص ٢١٩ من كتابنا هذا.

واعلم أن الحركة في الواو والياء المفتوح ما قبلهما لا يُفْصَل فيها بين حركة الإعراب وغيرها . ألا ترى أنك تقول (عَصاً) فتقلب الواو وإن كانت الحركة فيها حركة إعراب، وتقول (غزا) فتقلب الواو وإن كانت الحركة فيها حركة بناء ؟

وقوله: « ولم يجعلوهما وقبلهما الفتحة على الأصل ، إذ لم يكونا على الأصل وقبلهما الكسرة والضمة » كلام مُجْمَل غير مفصَّل. وتلخيصه : لم تصحّ الواو والياء المتحركتان وقبلهما فتحة ، كما لم تصح الياء الساكنة وقبلها الضمة في نحو (مُوقِن) و(مُوسِر) ، وكما لم تصحّ الواو الساكنة وقبلها الكسرة في نحو (مِيقات) و (مِيزان) ، فاختصر وأوْجَزَ . ألا ترى أنه لا يريد أن الياء لا تصح وقبلها الكسرة ، ولا أن الواو لا تصح وقبلها الضمة ؟ هذا مُحال لوضوحه وانكشافه، وإنما معناه ما ذكرت لك.

ومثل هذا ـ من المجمل الذي يفصّله العلم به ـ قول الله تعالى : « ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله»[1] . وإنما تقديره ، والله أعلم : ومن رحمته جعل لكم الليل لتسكنوا فيه ، والنهار لتبتغوا من فضله . فترك التفصيل لعلم المخاطَبين بوقت الابتغاء من وقت السكون .

ومثله قول امرئ القيس : (طويل)

---

(١) القصص ٧٣ .

كأنّ قلوبَ الطـــيرِ رَطْبا ويابسا
لدى وَكْرِها العُنّابُ والحَشَفُ البالي[1]

وإنما تقديره: كأن قلوب الطير رطبا: العناب، ويابسا: الحشف؛ إلا أنه جمع بين الرطب واليابس، لأن المعنى مفهوم. وهـذا في القرآن والشعر كثير، إذا تَفَطَّنْتَ له وجدته.

قال أبو عثمان، وأما قولهم: رَمَيْتُ وغَزَوْتُ ورَمَيْنَ وغَزَوْنَ، فإنما جِئْنَ على الأصل، لأنه موضع لا تتحرَّك فيه اللام، وإنما أصلهما في

---

(١) من قصيدة في ديوانه (بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، ص ٢٧ وما بعدها. والبيت في ص ٣٨.

العُنّاب: ثمر أحمر يسمى في اليونانية Zizuphon (زِيزُوفُون). وهـذا الاسم اليوناني هو الأصل في (الزُّفَيْزِف) الذي ذكره الشنتمري في شرحه للبيت (وهو مثبت في هامش ص ٣٨ وما يليها).

يقول الشنتمري: «يقول: كأن الرطب من قلوب الطير وما جاءت بـه العُقاب حديثا العُنّاب وهو الزفيزف؛ وكأن ما يَبِسَ منها وقَدُمَ الحشف، وهو البالي من التمر ورديئه. تقدير البيت: كأن قلوب الطير رطبةً العناب، وكأنها يابسةً الحشف البالي. وإنما خصَّ قلوب الطير لأنها أطيب لحوما، فإذا صادت العقابُ الطيرَ جاءت بقلوبهـا إلى أفراخها. وأشار بقوله: «رطبا ويابسا» إلى كثرة ما تأتي به من القلوب حتى تفضُل عن الفراخ. وقـد قيل إن الجوارح لا تأكل قلوب الطير ولا سائر حِشْوَة بطونها».

هذا الباب السكون . وإنما يقلبان ألفاً إذا كان أصلهما الحركة .

●

قال أبو الفتح : يقول : إنما قلبت اليـــاء والواو ألفاً في (رمى) و (غزا) لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، كأنهما كانا (رَمَيَ) و (غَزَوَ). فلما سُكِّنت في : غزوْت وغزوْن ورميْت ورميْن ، لم يجتمع في الكلمة ما تُقلب له اللام ، فصحّت .

(٩) من باب الناقص : قلب الواو ياء في الماضي إذا كان على أربعة أحرف فصاعداً قياساً على المضارع – قلب الواو ياء في مثل (يَرْضَيان) قياساً على الماضي (رَضِيَ) [١]

قال أبو عثمان : هذا باب تقلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت « فَعَلْتُ » [٢] على أربعة أحرف فصاعداً . وذلك قولك : أَغْزَيْتُ [٣] وغازَيْتُ [٤] واستَغْزَيْتُ [٥] . قال سيبويه [٦] : سألت الخليل عن ذلك فقال : إنما قُلبت ياءً من قِبَل أنك

---

(١) ٢/ ١٦٤ – ١٦٦ .

(٢) يعني بـ « فَعَلْتُ » صيغة الماضي ، وبـ « يَفْعَلُ » – كما سيلي – صيغة المضارع .

(٣) المنصف ٣/ ٢٧ : « أغْزَيْتُ : يقال : أغزيتُ القومَ إذا أنفذتهم للغزو » .

(٤) المنصف ٣/ ٧٦ : « غازَيْتُ : إذا كان بين القوم حروب فغزا بعضهم بعضاً قيل : هم يتغازَوْن . وغازَيْتُ العدوَّ إذا كان يغزوك وكنتَ تغزوه » .

(٥) المنصف ٣/ ٧٦ : « اِستَغْزَيْتُ : يقال : استغزيتُ فلاناً إذا سألته أن يُغزِيَك أي يجهّزك للعدو ويعينك عليه » .

(٦) « الكتاب » ٢/ ٣٨٦ ، س ٣–٥ . وانظر المقتضب للمبرد ١/ ١٣٦ .

إذا قلت « يَفْعَلُ » لم تُثْبِتِ الواو للكسرة قبلها، وذلك: يُغْزِي ويُغازِي. فلم يكن لتكون « فعلتُ » على الأصل، وقد خرجت « يَفْعَلُ » وجميع المضارِعة [1] إلى الياء.

●

قال أبو الفتح: كرهوا أن يقولوا (أُغْزَوْتُ)، فلا يقلبوا الواو إلى الياء؛ وهم يقولون (يُغْزِي)، فيقلبونها ياءً للكسرة قبلها. فأرادوا المُماثلة وأن يكون اللفظ واحداً؛ فأعلّوا الماضي لإعلال المضارع، كما أعلوا المضارع نحو (يقول) و (يبيع) لإعلال الماضي، وقد مضى ذكر هذا [2].

---

(١) أفْعَلُ وتَفْعَلُ ونَفْعَلُ فضلاً عن يَفْعَلُ.

(٢) في ١/٢٤٧ - ٢٤٨ حيث يقول ابن جني:

ألا ترى أن أصل يَقُول ويَبِيعُ: يَقْوُلُ ويَبْيِعُ، وأصل يَخافُ ويَهابُ: يَخْوَفُ ويَهْيَبُ، وأصل يَطُولُ: يَطْوُلُ؟ وهذه الصيغ لا توجب إعلالاً؛ لأن الواو والياء إذا سكن ما قبلها جرَتا مجرى الصحيح. ولكن لما كان أصل الماضي من هذه ونظائرها إنما هو: قَوَمَ وبَيَعَ وخَوِفَ وهَيِبَ وطَوُلَ، اعتلّت العينات لتحركهن وانفتاح ما قبلهنّ، فسُلِبْنَ ما فيهن من الحركات هرباً من جمع المتجانسات، فقُلِبنَ ألفاتٍ لتحركهن في الأصل وانفتاح ما قبلهنّ الآن. فلما جاء المضارع أعلّوه إتباعاً للماضي، لئلا يكون أحدهما صحيحاً والآخر معتلاً؛ فقلبوا الضمة والكسرة من الواو والياء إلى ما قبلها وأسكنوهما، فصار: يقُول ويبِيع ويطُول. =

ومن هنا وجبت تثنية ما وقعت واوه رابعة فصاعداً بالياء نحو (مَغْزَيانِ) و (مَلْهَيانِ) ؛ لأنك لو بَنَيْتَ فِعْلاً في أوله الميم على وزن مَفْعَل لقلت (مَغْزَيتُ) و (مَلْهَيْتُ)، فقلبت الواو كما قلت: أُغزَيْتُ. فحُمِل الاسم في هذا الموضع على الفعل، كما حُمِل المصدر على الفعل حتى أُعِلّ في نحو قولك : قُمْتُ قِياماً ، وصُمْتُ صِياماً [1] .

= فأما (يَخافُ) و (يَهابُ) فأصلهما : يَخْوفُ ويَهْيَبُ ، فأرادوا الإعلال، فنقلوا الفتحة إلى الخاء والهاء،فصارا في التقدير: يَخَوْفُ ويَهَيْبُ ، ثم قلبوا الواو والياء ألفين لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن ، ولأنهما قد اعتلتا ضرورة في : خافَ وهابَ .

هذا هو الذي عليه حُذّاق أهل التصريف . فأما من ذهب إلى أن (يقول) و (يبيع) ونحوهما إنما استُثْقِلَت الحركة فيهما في الواو والياء فنُقلت إلى ما قبلهما فسُكّنتا ، فغير معبوء بقوله ؛ لأن الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح فلم تُستثقل فيهما الحركة . (اهـ) .

(١) الأصل في قِيام : قِوام ، وفي صِيام : صِوام ، لأنه من قام يقوم وصام يصوم ، ولكن قلبت الواو في المصدر ياء لشيئين : الكسرة قبل الواو واعتلال الفعل . يقول سيبويه (٣٦٩/٢): « وذلك قولك : حالتْ حِيالاً ، وقُمْتُ قِياماً. وإنما قلبوها [أي الواوَ] حيث كانت معتلة في الفعل،فأرادوا أن تعتل إذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه الياء ، فلما كان ذلك فيهما مع الاعتلال لم يُقِرُّوها . وكان العمل من وجه واحد أخفَّ عليهم، وجَسَروا على ذلك للاعتلال » .

وانظر المقتضب للمبرد ١٣٠/٢ .

قال أبو عثمان: فقلتُ[1] : ما بالُ (تَغازَيْنا) و(تَرَجَّيْنا) ، وأنت إذا قلت « يَفعَلُ » منهما كان بمنزلة « يُفعَلُ » من غَزَوْتُ ؟ فقال : الألف هنا بَدَلٌ من الياء التي أُبدلت من الواو ، وإنما أدخلت التاء[2] على (غازَيْنا) و(رَجَّيْنا) .

●

قال أبو الفتح: يقول : قال سيبويه للخليل : فإذا كان الماضي إنما قُلِبَ لأن الكسرة تقع قبل اللام في المضارع فتقلبها ياء ، فهلاّ قالوا : تَغازَوْنا وتَرَجَّوْنا ، فصحّحوا الواو ، لأن اللام لا ينكسر ما قبلها في المضارع إذا قلت : نَتَغازَى ونَتَرَجَّى؟ فهلاّ جرت (تَغازَيْنا) مجرى (غَزَوْنا) في صحة لامه ، لأنه لا كسرة قبل اللام في المضارع؟

فقوله: « الألف هنا بدل من الياء » ، يقول : الألف في نَتَغازَى ونَتَرَجَّى بدل من الياء التي في نُرَجِّي ونُغازِي ورَجَّيْنا وغازَيْنا ، وإنما التاء في تَغازَيْنا وتَرَجَّيْنا داخلةٌ بعد أن لم تكن؛ فلما كانت الكلمة قبل دخول التاء واجباً القلبُ فيها ، ثم دخلت التاء بعد ذلك ، بقي القلب بحاله ، لأنه في المرتبة قبل دخول التاء .

---

(١) « فقلت » : هذا استئناف لحديث سيبويه (٢/٣٨٦ ، س ٥-٧) . وانظر المقتضب للمبرد ١/١٣٦ .

(٢) تاء وزني تَفاعَلَ وتَفَعَّلَ .

قال أبو عثمان: ومثل هـذا: رَضِيتَ تَرْضي، وشَقِيتَ تَشْقى، ثم تقول: همـا يَرْضيانِ ويَشْقَيانِ. لمّا كانت في «فَعَلْتُ» علة تقلب الواو، كرهوا أن يجري «يَفْعَلُ» على غير «فَعَلَ» فيختلفَ الباب.

•

قال أبو الفتح: يقول: فهلاّ قيل في يَشْقَيانِ: يَشْقَوانِ، لأنه لا كسرة قبل الواو؟ فلأنه لما وجب قلب اللام في (شَقِيتُ) لانكسار ما قبلها قلبوها أيضاً في المضارع ــ وإن كان لا كسرة قبلها ــ لئلا يختلف الباب. فهذا نظير (أغْزَيْتَ تُغْزِي)، إلا أن (أغزيت تغزي) قُلب ماضيه لمضارعه، و(شَقِيَ يَشْقَى) قلب مضارعه لماضيه.

فهذا يدلك على تقارب هذه الأمثلة وتناسبها. فإذا كانوا قد أعلّوا اسم الفاعل لاعتلال الفعل، فإعلال الماضي للمضارع والمضارع للماضي أجدر.

من «الخصائص»

باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير (١)

اعلم أن كل لفظين وُجد فيهما تقديم وتأخير فامكن أن يكونا جميعاً أصلين ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه، فهو القياس الذي لا يجوز غيره. وإن لم يمكن ذلك حكمتَ بأن أحدهما مقلوب عن صاحبه، ثم أرَيْتَ أيُّهما الأصلُ وأيهما الفرع. وسنذكر وجوه ذلك.

فمِمّا تركيباه أصلان لا قلب فيهما قولهم: جَذَبَ، وجَبَذَ؛ ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه. وذلك أنهما جميعاً يتصرّفان تصرّفاً واحداً،

---

(١) ٢/٦٩-٨٢. وانظر أيضاً ٢/٤٣٩-٤٤٠ حيث تحدّثَ عن القلب المكاني في الفعل على أنه من قبيل تحريف الفعل. وللمازني وابن جني حديث عن القلب المكاني في المنصف ٢/٩٣-١٠٦ و ١٠٩-١١٠. وقد تحدث سيبويه عن القلب المكاني في ٢/١٢٩-١٣٠ (هذا باب تحقير ما كان فيه قلب) و٣٧٨-٣٨٠. وكذلك فعل المبرد في المقتضب ١/٢٩-٣١ (هذا ما كان لفظه مقلوباً) و١١٥-١١٦ و ١٤٠-١٤١. وانظر أيضاً شرح الشافية للرضي ١/٢١-٣٢.

نحو جذب يجذِب جَذْباً فهو جاذب والمفعول مجذوب ، وجبذ يجبِذ جَبْذاً فهو جابذ والمفعول مجبوذ . فإن جعلت مع هـــذا أحدهما أصلاً لصاحبه فَسَدَ ذلك ؛ لأنك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد بهذه الحـال من الآخر . فإذا وقفت الحـال بينهما ولم يُؤْثَر بالمزيّة أحدهما ، وجب أن يتوازيا وأن يَمْثُلا بصفحتيهما معاً . وكذلك ما هذه سبيله .

●

فإن قَصُرَ أحدهما عن تصرُّف صاحبه ولم يُساوِهِ فيه،كان أوسعُهما تصرّفاً أصلاً لصاحبه . وذلك كقولهم : أَنى الشيءُ يأْنِي ، وآنَ يَئِينُ . فآن مقلوب عن أنى . والدليل على ذلك وجودك مصدرَ أنى ياني وهو الإنَى ، ولا تجد لآن مصدراً ، كذا قال الأصمعيّ . فأما الأيْن فليس من هذا في شيء ، إنما الأيْن الإعياء والتعب . فلمـا عُدِمَ من (آن) المصدرُ الذي هو أصل للفعل ، عُلِمَ أنه مقلوب عن أنى يأْنِي إنىً ؛ قال الله تعالى : « إلاَّ أن يُؤْذَنَ لكم إلى طعامٍ غيرَ ناظرين إناه »[1] أي بلوغه وإدراكه . قال

---

(١) الأحزاب ٥٣ . وورد مضارع أَنى في قوله تعالى : « ألـمْ يأْنِ للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله » (الحديد ١٦) . ووردت آنَ وأنـَى معاً في قول الشاعر : (طويل)

ألـمّا يَئِنْ لي أن تُجَلّى عمايتي وأُقْصِرَ عن ليلى ؟ بلى قد أنـَى ليا !

انظر « سر صناعة الإعراب » لابن جني ، ص ٢١٩ .

أبو علي : ومنه سمّوا الإناء، لأنه لا يُستعمل إلا بعد بلوغه حظّه من خَرْزه أو صياغته أو نجارته أو نحو ذلك[1] . غير أن أبا زيد قد حكى لآن مصدراً، وهو الأَيْن؛ فإن كان الأمر كذلك فهما إذاً أصلان متساويان، وليس أحدهما أصلاً لصاحبه .

•

ومثل ذلك في القلب قولهم : أَيِسْتُ من كذا . فهو مقلوب من (يَئِسْتُ)[2] لأمرين ذكر أبو علي أحدهما ، وهو ما ذهب إليه من أن (أَيِسْتُ) لا مصدر له ، وإنما المصدر ليَئِسْتُ ، وهو اليَأْس واليَآسة . قال : فأما قولهم في اسم الرجل (إياس) فليس مصدراً لأَيِسْتُ ، ولا هو أيضاً من لفظه؛ وإنما هو مصدر أُسْتُ الرجلَ أَؤُوسُه إياساً ، سمّوه به كما سموه عَطاءً تفاؤلاً بالعطيّة .

ومثل ذلك عندي تسميتهم إياه عِياضاً ، وإنما هو مصدر عُضْتُه أي

---

(١) للإناء نظائر في كثير من اللغات السامية ، وهي مشتقة من مادة أني . والظاهر أن هذه المادة تدل على معنى الاحتواء والحفظ مثل مادة وعي التي اشتق منها الوِعاء (مُرادف الإناء) .

والنظير العبري للإناء يعني السفينة ، وهي في حقيقة الأمر إناء ووعاء يطفو على الماء !

(٢) انظر في موضوع أيس ويئس أيضاً «المنصف» لابن جني ٢/١٠٥-١٠٦ .

أعطيته[1] . قال : (رمل)

عاضهـــا اللهُ غلاماً بعدما شابتِ الأَصْداغُ،والضِّرْسُ نَقِدْ[2]

عطف جملة من مبتدأ وخبر على أخرى من فعل وفاعـل ، أعني قوله (والضرس نقد) أي : و نَقِـدَ الضِّرْسُ[3] .

---

(١) الياء في كل من إياس وعِياض بـــدل من الواو ، انقلبت كما انقلبت في (قِيام) مصدر قام يقوم . انظر الهامش الأول في ص ٢٢٠ من كتابنا هذا .

(٢) عاضها : عوّضها . ويُروى بكسر القاف في (نقد) وبفتحها (اللسان ، نقـــد) . فعلى الكسر يكون فِعِلاً من باب فَرِحَ بمعنى انْتَكل ، أو وصفاً كفَرِحٍ بمعنى مُؤتكل . وعلى الفتح يكون مصدراً كفَرَحٍ . ويقول ابن السكيت في « إصلاح المنطق » (ص٤٩) : « والنقَد : أكْل في الضرس ، ويكون في القَرْن أيضاً . قال الشاعر : (البيت) أي أصله مؤتكل . قـال الهذليّ : (منسرح)

تَيْسَ تُيوسٍ إذا يناطحهـا يألَمُ قَرْناً ، أرُومه نَقِدُ

أي أصله مؤتكل » .

وهذا البيت الثاني من قصيدة لصخر الغيّ الهذلي في «شرح أشعار الهذليين» للسكري ٢٥٤/١ وما بعدها ، والبيت في ص ٢٦٠ . وفي الشرح هناك : « يألم: يشتكي . وأرومه : أصله . ونقِد : مؤتكل . قـــال : أراد : ولستُ عبداً تَيْسَ تُيوسٍ ... ... قال الأخفش : نَصَبَ تيساً على الذم والشتم » .

(٣) انظر المغني لابن هشام (ط القاهرة ص ٤٨٥ – ٤٨٦ = ط دمشق =

وأما الآخر[١] فعندي أنه لو لم يكن مقلوباً لوجب إعلاله، وأن يقول: إستُ أآسُ، كَهِبْتُ أهابُ . فظهوره صحيحاً يدل على أنه إنما صحّ لأنه مقلوب عما تصحّ عينه وهو يَيِسْتُ ، لتكون الصحّة دليلاً على ذلك المعنى، كما كانت صحّة (عَورَ) دليلاً على أنه في معنى ما لا بد من صحّته وهو اعوَرّ .

فاما تسميتهم الرجلَ أوْساً فإنه يحتمل أمرين : أحدهما أن يكون مصدر أُسْتُه أي أعطيته كما سمّوْه عطاء وعطيّةَ ، والآخر أن يكون سمّوْه به كما سموه ذئباً .

فاما ما أُنشِدْناه من قول الآخَر[٢] : (كامل)

لي كلّ يومٍ من ذُؤالَهْ ضِغْثٌ يزيدُ على إبالَهْ

= ص ٥٣٨ - ٥٣٩)، حيث أورد ثلاثة أقوال في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس : أحدها الجواز مطلقاً ، والثاني: المنع مطلقاً ، والثالث لأبي عليّ على أنه يجوز في الواو فقط . وعن الرأي الثاني قال ابن هشام : « حُكي عن ابن جني أنه قال في قوله (البيت) إن الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور وليس بمبتدأ » . وفي رأي ابن هشام أن القول الثاني أضعف الثلاثة .

(١) الأمر الآخر الذي يدل على أن يئس مقلوب أيس . وقد تقدم الأمر الأول ، وهو الذي ذكره أبو علي .

(٢) هو أسماء بن خارجة كما في اللسان (أوس) . والبيتان في المُخَصَّص لابن سِيدَه (ط بولاق) ٦٦/٨ .

فَلَأْحشأَنَّكَ   مِشْقَصــاً   أَوْساً ـ أُوَيْسُ ـ من اَلهبالَهْ[1]

فـ(أوْساً) منه ينتصب على المصدر بفعل دلّ عليه قوله(لأحشأنك)، فكأنه قال (لَأَؤُوسَنَّكَ أوْساً) ؛ كقول الله سبحانه: «وترى الجبالَ تحسَبُها جامدةً وهي تمُرّ مرّ السحابِ صُنْعَ اللهِ»[2] ، لأن مرورهـا يدل على صنع الله ، فكأنه قال : صنع الله ذلك صنعاً ، وأضاف المصدرَ إلى فاعله ، كما لو ظهر الفعل الناصب لهذا المصدر لكان مسنداً إلى اسم الله تعالى .

وأما قوله (أُوَيْسُ) فنداء . أراد : يا أويس ، يخاطب الذئب ؛ وهو

---

(١) ذؤالة من أسمــاء الذئب ، ومثله ذَألان (المخصص ٨/٦٦ ، س ٧) . الضفث : قُبْضة حشيش مختلطة الرطب باليابس ، والإبّالة : الحزُمــة من الحشيش ؛ وضغث على إبّالة (ويخفف) بليّة على أخرى أو خِصْب على خصب كأنه ضدّ (القاموس) ، والمقصود هنا المعنى الأول . حَشَأه بسهم : أصاب به حَشاه أي جوفه . المشقص : نصل عريض أو سهم فيه ذلك ، والنصل الطويل أو سهم فيه ذلك يُرمى به الوحش (القــاموس).أوْساً : عطاءً، منصوب على المصدرية (كما سيلي من كلام ابن جني) . أويسُ : منـادى ، وقد حذف حرف النداء . وأُوَيْس (مصغّراً) اسم للذئب كأوْس (مكبّراً) (المخصص ٨/٦٦ ، س ٧). من الهبالة : الهبالة اسم ناقته ، وكان الذئب قد طمِع فيها ؛ و (من) بمعني « بدلاً من » ، كما في قوله تعالى : « أرَضِيتُمْ بالحياة الدنيـا من الآخرة » (التوبة ٣٨)؛انظر المغني لابن هشام (ط القاهرة ص ٣٢٠ – ٣٢١ = ط دمشق ص ٣٥٥-٣٥٦) .

(٢) النمل ٨٨ .

اسم له مصغَّراً كما أنه اسم له مكبَّراً . قال : (رجز)

يا ليت شِعري عنكَ – والأَمْرُ أَمَمْ –
مــا فَعَلَ اليومَ أُوَيْسٌ في الغَنَمْ[1]

---

(١) يرد هذان المشطوران وبينهما آخر في مطلـع أرجوزة من خمسة عشر شطراً في « شرح أشعار الهذليين » للسكري ٢/٥٧٥ وما بعدها . وهي منسوبة فيه إلى عمرو ذي الكلب ، أو أبي خراش الهذلي ، أو رجل من هذيـل غير مسمًّى . وهذه هي الأبيات الثلاثة الأولى كما في شرح السكري :

يا ليت شِعري عنكَ - والأمْرُ عَمَمْ -
هل جاءَ كَعْباً عنكَ من بين النَّسَمْ
ما صَنَعَ اليومَ أُوَيْسٌ في الغَنَمْ ؟

وفي شرح السكري : « (عمم) ، ويروى (أمم) ؛ الأمـم : القَصْد ، وعمم : عامّ . يقول : هل جاء كعباً من بين الناس ؟ والنسم : الناس » . والمعنى : يا ليت شعري هل بلغ كعباً -- من بين الناس - ما صنع الذئب في الغنم اليوم ؟

والشطران الأول والثالث في المخصص ٨/٦٦ ، ولكن برواية (فَعَلَ) مكان (صَنَعَ) . وفي الهامش من كلام الشنقيطي الكبير : محمد محمود بن التلاميد التركزي الشنقيطي : « قلت : الراجز يخاطب أهله . وبين هذين الشطرين شطر وهو قوله : « هل جاء كعباً عنك من بين النسم » ، والمعنى مختلّ بدون ذكر هذا الشطر » .

فاما ما يتعلق بـه (مِنْ) [1] فإن شئتَ علَّقتَه بنفس (أوْساً) . ولم يُعْتَدَدْ بالنداء فاصلاً لكثرته في الكلام ، وكونه معترَضاً به للتسديد ، كما ذكرنا من هذا الطرّْز في باب الاعتراض [2] في قوله : (رجز)

يا عُمَرَ الخيْرِ جُزِيتَ الجنَّهْ
اُكْسُ بُنَيّاتي وأمَّهُنَّهْ
أو ــ يا أبا حفصٍ ــ لأَمْضِيَنَّهْ [3]

فاعترض بالنداء بين (أو) والفعل . وإن شئت علقته بمحذوف يدل عليه (أوساً)، فكأنه قال : أوْسك من الهبالة ، أي أعطيك من الهبالة . وإن شئت جعلت حرف الجر هذا وصفاً لأوساً، فعلّقته بمحذوف، وضمّنته ضمير الموصوف .

●

ومن المقلوب قولهم امْضَحَلَّ ، وهو مقلوب عن اضْمَحَلَّ . ألا ترى أن المصدر إنما هو على اضمحل وهو الاضْمِحْلال ، ولا يقولون: امْضِحْلال.

---

(١) في (من الهبالة) .

(٢) في الجزء الأول من الخصائص ، ص ٣٣٥-٣٤١ .

(٣) الهاء في (الجنه) هي تاء التأنيث في الوقف ، ولكن الهاء في (أمهنه) و (لأمضينه) هي هاء السكت .

وكذلك قولهم اكْفَهَرَّ واكْرَهَفَّ، الثاني مقلوب عن الأول ؛ لأن التصرّف على اكفهرّ وقع ، ومصدره الاكْفِهْرار ، ولم يَمْرُرْ بنا الاكْرِهْفاف. قال النابغة : (بسيط)

أو فازْجُروا مُكْفَهِرًّا لا كِفاءَ له
كالليل يَخْلِطُ أصْراماً بأَصْرامِ[1]

وقد حكى بعضهم (مُكْرَهِفّ)، فإن ساواه في الاستعمال فهما ـ على ما ترى ـ أصلان .

●

ومن ذلك : هذا لحم شَخِم ، وخَشِم ، وفيه تَشْخيم ، ولم أسمع

---

(١) من قصيدة النابغة التي مطلعها :

قالت بنو عامرٍ : خالُوا بني أسَدٍ يا بُؤْسَ للجهلِ ضرّاراً لأقوامِ

(خالوا : تاركوا وقاطعوا، يقال : خالَى يُخالي مخالاة وخِلاء كما يقال : تارَكَ يُتارِك)

وفي بيت الشاهد : ازجروا: امنعوا ؛ وفي الديوان (بتحقيق كرم البستاني، بيروت ١٩٦٠) ص ١٠٦ : « أو تَزْجُروا » مكان « فازجروا » . أصرام : جمع صِرْم ، وهو الجماعة .

وانظر الخزانة للبغدادي (ط بولاق ٢٨٥/١ وما بعدها = ط السلفية ١١٢/٢ وما بعدها = ط هارون ١٣٠/٢ وما بعدها) .

(تَخْشِيم). فهذا يدل على أن (شَخِم) أصل الخَشِم[1] .

•

ومن ذلك قولهم : اطْمَأَنَّ. ذهب سيبويه[2] فيه إلى أنه مقلوب، وأن أصله من طَأْمَنَ . وخالفه أبو عُمَرَ[3] فرأى ضدَّ ذلك . وحجّة سيبويه فيه أن طَأْمَنَ غيرُ ذى زيادة ، واطْمَأَنَّ ذو زيادة ؛ والزيادة إذا لحقت الكلمة لحقها ضرب من الوَهْن لذلك . وذلك لأن مخالطتها شيئاً ليس من أصلها مزاحَمةٌ لها ، وتسوية في التزامه بينها وبينه ؛ وهو وإن لم تبلغ الزيادة على الأصول فُحْش الحذف منها ، فإنه – على كل حال – على صَدَد من التوهين لها ، إذ كان زيادة عليها تحتاج إلى تحمُّلها كما يُتَحامل بحذف ما حُذِف منها . وإذا كان في الزيادة طَرَف من الإعلال للأصل ، كان أن يكون القلبُ مع الزيادة أَوْلَى . وذلك أن الكلمة إذا لحقها ضرب من

---

(١) شَخِمَ الطعام (مثلّثة): فَسَدَ، وشخّمته تشخيماً ، وأشْخَمَ اللبنُ: تغيرت رائحته (القاموس). وفي القاموس أيضاً : خَشِمَ اللحمُ كفرح وأخشم وتخشّم : تغيرت رائحته .

(٢) ٢/١٣٠ (س ١) و ٣٨٠ (س ٣). وانظر المنصف لابن جني ٢/١٠٤ .

(٣) هو أبو عمر الجَرْميّ صالح بن إسحاق . ذكره ابن جني في الجزء الأول من الخصائص (ص ٢٠٣) ، ويذكره في الجزء الثالث (ص ٣٠٠) . ويذكره في المنصف عدة مرات . وانظر ص ١٨١ مع الهامش الأول من كتابنا هذا .

الضعف أَسْرَعَ إليها ضعف آخر ، وذلك كحذفهم ياء حنيفة في الإضافة[1] إليها لحذف تائها في قولهم حَنَفيّ . ولما لم يكن في (حنيف) تاء تُحْذَف فيُحْذَف ياؤها ، جاء في الإضافة إليه على أصله فقالوا : حنيفيّ .

فإن قال أبو عمر : جَرْي المصدر على اطمأنّ يدل على أنه هو الأصل، وذلك قولهم : الاطْمِئْنان ، قيل : قولهم (الطَّأْمَنة) بإزاء قولك (الاطمئنان) ، فمصدر بمصدر ، وبقي على أبي عمر أن الزيادة جرت في المصدر جَرْيَها في الفعل ، والعلة في الموضعين واحدة . وكذلك الطُّمَأْنِينة ذات زيادة ، فهي إلى الاعتلال أقرب . ولم يُقْنِع أبا عمر أن يقول إنهما أصلان مُتقاوِدان[2] كجبذ وجذب، حتى مكّن خلافُه لصاحب «الكتاب» بان عَكَسَ الأمرَ عليه البَتَّةَ .

●

وذهب سيبويه في قولهم (أَيْنُق) مذهبين : أحدهما أن تكون عين أَنْوُق قُلبت إلى ما قبل الفاء ، فصارت في التقدير (أَوْنُق) ، ثم أُبدلت الواو ياء ؛ لأنها كما أُعِلَّتْ بالقلب ، كذلك أعلت أيضاً بالإبدال على ما مضى. والآخر أن تكون العين حُذِفت ، ثم عُوِّضت الياء منها قبل الفاء. فمثالها

---

(١) الإضافة : النسبة .

(٢) متقاودان : يقود كل منهما صاحبه ، فليس أحدهما أصلاً للآخر .

على هذا القول (أَيْفُل) ، وعلى القول الأول (أَعْفُل) [1] .

●

وذهب الفَرّاء في (الجاه) إلى أنه مقلوب من الوَجْه . ورُوِينا عن الفراء أنه قال : سمعتُ أعرابيّة من غَطَفَان ، وزَجَرها ابنُها ، فقلت لها : رُدّي عليه ، فقالت : أخاف أن يَجُوهَني بأكثر من هذا . قال : وهو من الوجه ، أرادت : يُواجِهني . وكان أبو عليّ ـ رحمه الله ـ يرى أن الجاه مقلوب عن الوجه أيضاً . قال : ولمّا أعلّوه بالقلب أعلوه أيضاً بتحريك عينه ونقله من فَعْل إلى فَعَل ؛ يريد أنه صار من وَجْه إلى جَوْه ، ثم حُرّكت عينه فصار إلى جَوَه ، ثم أُبدلت عينه لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار (جاه) كما ترى . وحكى أبو زيد : قد وَجُه الرجلُ وَجاهةً عند

---

(١) المذهب الأول لسيبويه في كتابه ٢/١٢٩ (في آخر الصفحة) حيث يقول : ومثل ذلك أَيْنُق ، إنما هو أَنْوُق في الأصل ، فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا » ، فعلى هذا يكون إبدال الواو ياءً سابقاً للقلب المكاني، لا تابعاً له كما يؤخذ من كلام ابن جني .

والمذهب الثاني لسيبويه في كتابه ١/٣١٧ ، س ٩ - ١٠ : « كما قالوا أينق ، لما حذفوا العين جعلوا الياء عِوَضاً » . وانظر أيضاً ٢/٣٣٣ ، س ٣ من أسفل.

وقد أورد ابن جني مذهبي سيبويه في المنصف ٢/١٠٩ - ١١٠ ، ثم عَقّبَ بأن الوَجْه هو المذهب الأول ؛ « لأنه كما أعلت الكلمة بالقلب كذلك أعلت بالإبدال » .

السلطان، وهو وَجِيه. وهذا يقوّي القلب، لأنهم لم يقولوا (جَوِيه) ولا نحو ذلك.

•

ومن المقلوب قِسِيٌّ[1] وأشياءُ[2] في قول الخليل.

•

---

(١) يقول سيبويه (٢/٣٧٩، س ١٤): «ونظير ذلك من المقلوب قسيّ، وإنما أصلها قُوُوس، فكرهوا الواوين والضمتين». ويقول ابن جني في المنصف ٢/١٠٢: «اعلم أن أصل قسي: قووس، كما ذكر (المازني). وكان ينبغي لمّا قدّم السين أن يقول (قُسُوّ) فيصحّح الواو، لأنها ليست لاماً فيعلّها كما يعلّ (عِصِيّ)؛ ولكنه لمّا أخّر العين فجعلها في موضع اللام، أشبهت اللامَ فقُلبت كما تُقلب اللامُ».

والأصل في عِصِيّ هو عُصُوو، فأبدلت الواو الأخيرة ياء لأنه جمع تكسير على وزن فُعول، فصار (عُصُوي)، ثم قُلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وَسَبْق إحداهما (الواو) بالسكون، وأدغمت الياء المبدلة من الواو في الياء (لام الكلمة) بعدها فصار (عُصُيّ)، وكُسِرت الصاد لتصحّ الياء فصار (عُصِيّ)، وقد تكسر العين إتباعاً لكسرة الصاد (عِصِيّ). وهكذا تطورت قِسِيّ عن قُسوو مقلوب قووس (جمع قَوْس). فقِسِيّ على وزن فُلوع.

(٢) (أشياء) في رأي الخليل على وزن لَفْعاء، إذ أنها عنده مقلوب شَيْئَاء على وزن فَعْلاء (مثل حمراء). انظر المنصف لابن جني ٢/٩٤-١٠١، والمقتضب للمبرد ١/٣٠-٣١.

وقوله : (رجز)

مَرْوانُ مَرْوانُ أَخُو اليومِ اليَمِي [1]

---

(١) أورده سيبويه في ٣٧٩/٢ وقال : « وإنما أراد (اليَوِمِ) فاضطُرَّ إلى هذا . ومع ذلك أن هذه الواو تعتلّ في فَعِلٍ وتُكره، فهي في الياء أجدر أن تكره ، فصار اليَوِمِ بمنزلة القُوُوس » .

وبعد هذا البيت كما في الاقتضاب للبطليوسي (بتحقيق عبد الله البستاني ، بيروت ١٩٠١) ، ص ٤٦٩ ، واللسان (كرم) قوله : لِيَوْمِ رَوْعٍ أو فَعالٍ مَكْرُمِ . والبيتان منسوبان فيهما إلى أبي الأخزَرِ الحِمّانيّ .

والظاهر أن اليَمِي مقلوب اليَوِمِ أي الشديد وأنه صفة لليوم قبله ، وأن (أخو) خبر (مروان) ؛ فيكون المعنى أن مروان أخو اليوم الشديد الذي يفرج غمّه ويجلي همّه . يقول البطليوسي : « كذا رواه سيبويه ، وروى غيره : « مروانُ يا مروانُ لليوم اليمي » . قوله (اليمي) صفة لليوم من لفظه كما قالوا: يَوْمٌ أَيْوَم ، ولَيْلٌ أَلْيَل ، ووزنه فَعِل على مثال حَذِر ؛ وأصله اليَوِم ، فقلب اللام إلى موضع العين والعينَ إلى موضع اللام ، فصار (اليَمِو)، فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها . وقال السيرافي : أصله أخو اليوم اليَوْمُ ، كما قال الآخر : « إن مع اليوم أخاه غَدْوا » فقدّم الميم بضمتها إلى موضع الواو فصار (اليَمُو) ، فوقعت الواو طرفاً وقبلها ضمة ، فقلبت ياءً وكُسِر ما قبلها ، كما قالوا في جمع دَلْو : أدْلٍ . فموضع اليمي على قول السيرافي رَفْع،وموضعه على القول الأول خَفْض . وهذا التأويل الذي تأوله السيرافي هو الظاهر من مذهب سيبويه ، وهو تأويل لا يصح إلا على رواية من روى (أخو اليوم اليمي) . وأما من رواه : « مروان يا مروان لليوم اليمي » ، فلا يكون موضع اليمي إلا خفضاً على الصفة . وكذلك لا يمتنع أن يكون موضعه خفضاً على رواية من روى(أخو =

فيه قولان : أحدهما أنه أراد : أخو اليومِ السهلِ اليومُ الصعبُ . يقال : يوم أَيْوَم ويَوِمٍ ، كأَشْعَث وشَعِث ، وأخشن وخشن ، وأوجل ووجل . فقُلب فصار (يَمِوٌ) ، فانقلبت العين لانكسار ما قبلها طَرَفاً. والآخر أنه أراد : أخو اليومِ اليَوْمُ ، كما يقال عند الشدة والأمر العظيم: اليَوْمُ اليَوْمُ ، فقَلب فصار (اليَمْوُ) ، ثم نَقله من فَعْل إلى فَعِل كما أنشده أبو زيد[1] من قوله : (رجز)

عَلامَ قَتْلُ مُسلِمٍ تَعَبَّدا

مُذْ سنةٌ وخَمِسون عَدَدا

يريد : خَمْسُون . فلما انكسر ما قبل الواو ، قلبت ياء فصار اليمي. هذان قولان فيه مقولان .

ويجوز عندي فيه وجه ثالث لم يُقَلْ به . وهو أن يكون أصله على

= اليوم اليمي) ، فيكون معناه أن مروان أخو اليوم الشديد الذي يفرج غمّه ويجلي همّه ، وهو أشبه بمعنى الشعر ؛ لأن البيتين لا يلتئمان على تفسير السيرافي ومذهب سيبويه . وأنشد أبو العباس المبرد في كتاب الأزمنة : « نِعْمَ أخو الهَيْجاء في اليوم اليمي » ، وهـذا يدل أيضاً على أن اليمي في موضع خفض. وكذلك قال المبرد ، وإليه ذهب يعقوب بن السكيت » .

وسيرد لابن جني تفسيران للبيت يدور كلاهما على أن (اليمي) خبر (أخو). وهذا لا يتلاءم مع معنى البيت كما قال البطليوسي .

(١) النوادر ص ١٦٥ . وفي رواية : تعبُّدا (بالضم) على أنه مصدر .

ما قيل في المذهب الثاني : أخو اليَوْمِ اليَوْمُ ، ثم قُلب فصار (اليَمْوُ) ، ثم نُقلت الضمة إلى الميم على حدّ قولك : هذا بَكُرْ[١] ، فصارت (اليَمُو). فلما وقعت الواو طرفاً بعد ضمة في الاسم ، أبدلوا من الضمة كسرة ، ثم من الواو ياء ، فصارت (اليَمِي) كأَحْقٍ وأدْلٍ[٢] .

فإن قيل : هلاّ لم تُستنكر الواو هنا بعد الضمة لمّا لم تكن الضمة لازمة ؟ قيل : هذا وإن كان على ما ذكرتَه، فإنهم قد أجرَوْه في هذا النحو مُجْرى اللازم . ألا تراهم يقولون على هذه اللغة : هـــذه هِنِدْ ، ومررتُ بجُمُلْ ، فيتبعون الكسرَ الكسرَ ، والضمَّ الضمَّ ، كراهيةً للخروج من كسرة هاء هند إلى ضمة النون[٣] وإن كانت الضمة عارضة .وكذلك كرهوا (مررت بجُمِلْ)[٤] لئلا يصيروا في الأسماء إلى لفظ فُعِل . فكما أجروا

---

(١) أصله : هذا بَكْرٌ ، فنقلت ضمة الراء (علامة الرفع) إلى الكاف في الوقف .

(٢) أحْقٍ جمع حَقْو ، وهو الكَشْح والإزار أو مَعْقِده. وأدْلٍ جمع دَلْو. وأصل أحْقٍ : أحْقُوٌ ، وأصل أدْلٍ : أدْلُوٌ ، فهما على وزن أفْعُل؛ فقلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً مضموماً ما قبلها ، فصارتا في التقدير : أحْقُيٌ وأدْلُيٌ ، ثم أبدلت من الضمة التي قبل الياء كسرة لتصحّ الياء فصارتا أحْقِيٌ وأدْلِيٌ ، ثم عُمِلَ بهما ما عُمِلَ بغازٍ ونحوه . انظر المنصف لابن جني ٢/١٠٢.

(٣) أي كراهية لقولهم : هذه هِنُدْ : كما قالوا : هذا بَكُرْ.

(٤) كرهوا نقل كسرة اللام (علامة الجر) إلى الميم قبلهـــا في الوقف . والأصل : مررت بجُمْلٍ .

النقل في هذين الموضعين مجرى اللازم ، فكذلك يجوز أن يُجْرَى (اليَمُو) مجرى أدْلوٍ وأحْقُوٍ فيغيَّر كما غُيِّرا ، فقيل اليَمِي حَمْلاً على الأدْلي والأحْقِي . فإن قيل : نحو زَيْد وعَوْن لا يُنقل إلى عينه حركةُ لامه ، واليَوْم كعَوْن ؛ قيل : جاز ذلك ضرورةً لما يُعْقِب من صلاح القافية ، وأكثر ما فيه إجراء المعتل مجرى الصحيح لضرورة الشعر .

●

ومن المقلوب بيت القُطاميّ : (بسيط)

ما اعتادَ حُبُّ سُلَيْمَى حينَ مُعْتادِ ولا تَقَضَّى بَواقي دَيْنِها الطّادِي[1]

هو مقلوب عن الواطِد ، وهو الفاعل من وَطَدَ يَطِدُ أي ثَبَتَ . فقُلِبَ عن فاعِل إلى عالِف .

●

ومثله عندنا (الحادِي) ، لأنه فاعِل من وحد ، وأصله (الواحِد) ،

---

(١) مطلع قصيدة للقطامي في مدح زُفر بن الحارث . وكان زُفر أَسَرَه في حرب بينهم وبين تغلب (قوم القطامي) ، فَمَنَّ عليه وأعطاه مائة من الإبل وردَّ عليه ماله (طبقات الشعراء للجمحي ، ليدن ١٩١٦ ، ص ١٢١) . وفي الديوان (بتحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ، بيروت ١٩٦٠) ، ص٧٨ ، (بوادي) مكان (بَواقي) .

فنُقلَ عن فاعِل إلى عالِف سواء ، فانقلبت الواو التي هي في الأصل فاءٌ ياءً لانكسار ما قبلها في الموضعين جميعاً [1] . وحكى الفرّاء: معي عَشَرَةٌ فاْحدُهُنّ لي،أي اجعلهنّ أحد عشر [2]؛ فظاهر هذا يُونُس بأن (الحادي) فاعِل . والوجه إن كان المرويّ صحيحاً أن يكون الفعل مقلوباً من وَحدْتُ إلى حَدَوْتُ ، وذلك أنهم لمّا رأوا (الحادي) في ظاهر الأمر على صورة فاعِل صار كأنه جارٍ على حَدَوْتُ جَرَيانَ غازٍ على غَزَوْتُ ؛ كما أنهم لمّا استمرّ استعمالهم (المَلَك) بتخفيف الهمزة [3] صار كأن مَلَكاً على فَعَل ، فلما صار اللفظ بهم إلى هذا بَنَى الشاعر على ظاهر أمره فاعلاً منه فقال حين ماتت نساؤه بعضُهن إثْرَ بعض : (طويل)

غـــدا مالِكٌ يَرْمي نسائي كأنما ... نسائي لسَهْمَي مالـكٍ غَرَضانِ

يعني مَلَكَ الموت . ألا تراه يقول بعد هذا :

فيا رَبّ عَمِّرْ لي جُهَيْمَةَ أعصُراً ... فمالِكُ موتٍ بالقضاءِ دَهاني [4]

---

(١) في الحادي والطادي قبله .

(٢) زاد ابن جني في موضع آخر من الخصائص (٣/٢٦٢ ، س ٢) قوله : « وهذا تفسير المعنى ، أي أتْبِعْهُنّ ما يليهنّ ، وهو من حَدَوْتُ الشيءَ إذا جئتَ بعده » .

(٣) مَلَك أصله مَلأَك ، ويرد هذا الأصل في العبرية وغيرها من اللغات السامية . وملأك من لأك بمعنى أرْسَلَ ، فهو مبعوث الله .

(٤) هذان البيتان منسوبان في اللسان(لأك) إلى رُوَيْشِد.ورواية اللسان:=

وهذا ضرب من تدريج اللغة. وقد تقدَّم الباب الذي ذكرنا فيه طريقه في كلامهم[1]، فليُضَمَّ هذا إليه؛ فإنه كثير جداً.

ومثل قوله (فاْحدُهُنَّ) في أنه مقلوب من (وحد) قول الأعرابية: « أخافُ أن يَجُوهني »، وهو مقلوب من الوَجْه.

فأما وزن (مالِك)[2] على الحقيقة فليس فاعِلاً لكنه (مافِل). ألا ترى أن أصل مَلَك: مَلْأَك: مَفْعَل، من تصريف « أَلِكْنِي إليها عَمْرَكَ اللهَ »[3]، وأصله (أَلْئِكْنِي) فخُفِّفت همزته فصار (أَلِكْنِي)، كما صار

= غدا مالك يبغي نساني كأنما نساني لسهمَيْ مالك غرضان

فيا رب فاترك لي جُهَيْنة أعصرا فمالك موتٍ بالفراق دهاني

وقد فصّل ابن جني الحديث عن هذين البيتين في صدر باب أغلاط العرب في الجزء الثالث من الخصائص، ص ٢٧٣ وما بعدها. والبيت الثاني مرويٌّ في هذا الموضع هكذا:

فيا رب فاترك لي جهينة أعصرا فمالك موتٍ بالقضاء دهاني

(١) في الجزء الأول من الخصائص، ص ٣٤٧-٣٥٦.

(٢) في البيتين السابقين.

(٣) يشير إلى البيت الذي ذكره في باب أغلاط العرب (الخصائص ٣/٢٧٤):

أَلِكْنِي إليها عَمْرَكَ اللهَ يا فتىً بآيةِ ما جاءتْ إلينا تهادِيا

(تهاديا: أي تتهادَى تهاديا).

مَلْأَك ـ بعد التخفيف ـ إلى مَلَك . ووزن مَلَك (مَفَل) [1] .

●

ومن طريف المقلوب قولهم للقطعة الصعبة من الرمل (تَيْهُورة) ، وهي عندنا فَيْعُولة من تَهَوَّرَ الجُرُف وانهارَ الرمل ونحوه . وقياسها أن تكون قبل تغييرها (هَيْوُورة) ، فقُدِّمت العين وياء فَيْعُول إلى ما قبل الفاء ، فصارت (وَيْهُورة) ، ثم أبدلت الواو التي هي عين مقدَّمة قبل الياء تاءً كتَيْقُور [2] ، فصارت (تَيْهُورة) كما ترى . فوزنها على لفظها الآن

(١) في المنصف لابن جني ٢/١٠٢-١٠٤ مزيد كلام عن (مَلَك) وكيف أنها مخففة من مَلْأَك . وقد تحدث ابن جني هناك أيضاً عن المَأْلكة (بضم اللام وفتحها) أي الرسالة ، وكيف أن الهمزةَ عينَ الكلمة مقدَّمةٌ فيها على اللامِ فاءِ الكلمة .

(٢) التَّيْقُور : الوقار . وهو من وَيْقُور بقلب الواو المفتوحة تاء . يقول سيبويه (٢/٣٥٦) : « وقد دخلت [التاء] على [الواو] المفتوحة ... وذلك قولهم (تيقور) . وزعم الخليل أنها من الوقار ، كأنه حيث قال العجاج :
(رجز)

فإن يكن أمسَى البِلَى تيقوري

أراد : فإن يكن أمسى البلى وقاري ، وهو فَيْعُول » .

والبيت من أرجوزة طويلة للعجاج في ديوانه ، ص ٢٦ وما بعدها . والبيت هو التاسع والعشرون منها .

وانظر المنصف لابن جني ١/٢٢٧ .

عَيْفُولة . أنشدنا أبو عليٍ : (طويل)

خليليَّ لا يَبْقَى على الدهر فــادِرٌ بتيهورةٍ بين الطَّخا فالعصائبِ [1]

ويروى : الطَّخافِ العصائبِ .

فهذا قول ،وهو لأبي علي رحمه الله .ويجوز عندي أن تكون في الأصل أيضاً (تَفْعُولة) كتَعْضُوضة [2] وتَذْنُوبة [3]؛ فيكون أصلها على هــذا (تَهْوُورة) ، فقدمت العين على الفاء إلى أن صار وزنها (تَعْفُولة) وآل اللفظ بهــا إلى (تَوْهورة) ، فابدلت الواو التي هي عين مقدَّمة ياءً ، كما أبدلت عين (أَيْنُق) لمّا قُدِّمت في أحد مذهبي الكتاب ياءً ، فنُقلت من

---

(١) الطَّخا : مقصور من الطَّخاء وهو السحاب المرتفع. والبيت هو الرابع من قصيدة في « شرح أشعار الهذليين » للسكري (٢٤٥/١ وما بعدها) تنسب إلى صخر الغيّ أو إلى أخيه أو إلى أبي ذؤيب . ورواية البيت في الشرح هكذا:

أَعَيْنَيَّ لا يَبْقَى على الدهر فادِرٌ بتيهورةٍ تحت الطَّخافِ العصائبِ

وفي شرح السكري : « الفادر : الوَعِل المُسِنّ . والتيهورة : ما اطمأنّ من الرمل . والطخاف : ما رقّ من الغَيْم ... وقوله (العصائب) يقول: كأنها عمائم ، الواحدة عِصابة . الأخفش : التيهورة : المُنْهار من الرمـل . يقول : هذا الوعل متوحش في هذا الرمل لا يصل إليه شيء » .

(٢) التعضوضة : واحدة التعضوض ، وهو تمر أسود حلو .

(٣) التذنوبة : واحدة التذنوب ، وهو البُسر الذي بدأ فيه الإرْطاب.

(أَنْوُق) إلى (أَوْنُق) ومن (أَوْنُق) تقديراً إلى (أَيْنُق) ، لأنهـــا كما أُعِلَّت بالقلب كذا أعلت بالإبدال فصارت أَيْنُقاً. وكذلك صارت تَوْهُورة إلى تَيْهُورة .

وإن شئت جعلتها من الياء لا من الواو ، فقد حكى أبو الحسن عنهم: هارَ الُجرُفُ يَهِير . ولا تَحْمِلْه على طاح يطيح وتاه يتيه في قول الخليل؛ لقلة ذلك [1] ، ولأنهم قد قالوا أيضاً : تَهَيَّرَ الجرف في معنى تهوَّر ، وحَمْلُه على (تفعَّل) أَوْلَى من حمله على (تَفَيْعَلَ) كتَحَيَّزَ [2] . فإذا كانت تَيْهُورة من الياء على هذا القول فاصلها (تَهْيُورة) ، ثم قدمت العين التي هي الياء على الفاء فصار تيهورة . وهذا القول إنما فيه التقديم من غير إبدال. وإنما قدمنا القول الأول وإن كانت كُلْفة الصناعة فيه أكثر ، لأن كون عين هذه الكلمة واواً في اللغة أكثر من كونها ياء .

ويجوز فيه عندي وجه ثالث ، وهو أن يكون في الأصل (يَفْعُولة)

---

(١) طاح يطوح ويطيح ، وتاه يتوه ويتيه : ضلَّ الطريقَ . واللغــة التي بالياء قليلة كما يقول ابن جني.

(٢) الَحوْز : الجمع والضمّ . وتحيّز تفيعل منه ، وأصله تَحَيْوَزَ ، فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها ، ثم أدغمت الياء في الياء . ولو صُغْنا تفعّل من الحوز لقلنا تحوّز . يقول سيبويه (٢/٣٧٢ ، س ٣ من تحت) : « وأما تَحَيَّزْتُ فتَفَيْعَلْتُ من حُزْتُ ، والتحيُّز تفيعُل » .

تحيّزت الحيّة : تلوّت .

كيَعسُوب[1] ويربوع ، فيكون أصلها (يَهْوُورة) ، ثم قدمت العين إلى صدر الكلمة ، فصارت وَيْهُورة : عَيْفُولة ، ثم أبدلت الواو التي هي عين مقدَّمة تاءً على ما مضى ، فصارت تيهورة .

ودعانا إلى اعتقاد القلب والتحريف في هـذه الكلمة المعنى المُتَقاضِيَتُه هي[2] . وذلك أن الرمل مما ينهار ، ويتهوَّر ، ويهُور ، ويهِير ، ويتهيَّر .

فإن كسَّرْتَ هذه الكلمة أقْرَرْتَ تغييرها عليها ، كما أن أَيْنُقاً لما كسَّرتها العرب أقرّتها على تغييرها فقالت : أيانِق . فقياس هذا أن تقول في تكسير تيهورة على كل قول وكل تقدير : تياهير . وكذلك المسموع عن العرب أيضاً في تكسيرها .

●

والقلب في كلامهم كثير . وقد قدّمنا في أول هذا الباب أنه متى أمكن تناول الكلمة على ظاهرها لم يَجُز العدول عن ذلك بها؛ وإن دعت ضرورة إلى القول بقلبها ، كان ذلك مضطرّاً إليه لا مختاراً .

---

(١) اليعسوب : من معانيه أمير النحل وَذَكَرها .

(٢) أي المعنى الذي تتقاضاه الكلمة وتستلزمه .

نصوص من « سر صناعة الاعراب »

(١) باب الجيم : صفاتها العامة - إبدالها من الياء -
(أصل رَمَتْ وغَزَتْ : رَمَيَتْ وغَزَوَتْ)[١]

الجيم حرف مجهور ، يكون في الكلام على ضربين : أصلا وبدلا . فإذا كان أصلا وقع فاءً وعينا ولاما ؛ فالفاء نحو جُعْلٍ[٢] وجَعَلَ ، والعين نحو حُجْرٍ وحَجَرَ[٣] ، واللام نحو خُرْجٍ[٤] وخَرَجَ .

وإذا كانت بدلا فمن الياء لا غَيْرُ[٥] . قرأت على أبي علي ، عن أبي

---

(١) ص ١٩٢ - ١٩٥ .

(٢) الجُعْل : الأجرة على العمل .

(٣) حَجَرَ يحجُر حجْرا (مثلثة) : مَنَعَ .

(٤) الخُرْج : جوالِقٌ ذو أُوْنين (تاج العروس) أي جانبين . وبعبارة أخرى : هو جوالق مُزْدَوِج .

(٥) انظر في قلب الياء جيما كتاب القلب والإبدال لابن السكيت (ص ٢٨ - ٢٩) ، وكتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي (ص ١٠٣ - ١٠٤)=

بكر [1] ، عن بعض أصحاب يعقوبَ بنِ السِّكِّيتِ [2] ، عن يعقوب ، قال : قال الأصمعي [3] : حدثني خَلَفٌ [4] قال : أنشدني رجل من أهل

=وكتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي ١/٢٥٧ – ٢٦١ .

وقد سوّغ قلبَ الياء جيما أنهما من مخرج واحد ، وأنهما تشتركان أيضاً في الجهر . ومخرجهما كما يقول سيبويه (٢/٤٠٥) من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى . وتشترك الشين معهما في هذا المخرج ؛ ولكنها مهموسة ؛ انظر الهامش الثاني في ص ١٣٠ من كتابنا هذا . والنص التالي عن الشين .

(١) هو ابن السراج . انظر الهامش الأول في ص ١٢٤ من كتابنا هذا .

(٢) كان ابن السكيت عالماً بنحو الكوفيين ، ومن أعلم الناس باللغة ؛ توفي سنة ٢٤٣ أو ٢٤٤ أو ٢٤٦ هـ على أقوال (نزهة ١٧٨ – ١٨٠) .

(٣) هو أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيْب اللغوي البصري، توفي سنة ٢١٦هـ. وقد تعلّم نقدَ الشعر من خلف الأحمر (مراتب ٤٦).وانظر عن خلف الهامش التالي .

(٤) هو أبو مُحْرِز خلف بن حيّان المعروف بخلف الأحمر . يقول أبو الطيب اللغوي في « مراتب النحويين » (ص ٤٧) : « أخبرنا محمد بن يحيى [الصولي] قال : أخبرنا محمد بن يزيد [المبرد] قال : كان خلف أخذ النحو عن عيسى بن عمر ، وأخذ اللغة عن أبي عمرو [بن العلاء] ، ولم يُرَ أحدٌ قطُّ أعلمُ بالشعر والشعراء منه ، وكان به يُضرب المثل في عمل الشعر ، وكان يعمل على ألسنة الناس فيشبّه كل شعر يقوله بشعر الذي يضعه عليه ، ثم نَسَكَ ، فكان يختم القرآن في كل يوم وليلة » . وكانت وفاته في حدود ١٨٠ هـ.

علّم الأصمعي نقد الشعر كما تقدم في الهامش السابق . وممّن أخذ عنه =

البادية ، وقرأتها عليه[(١)] في « الكتاب »[(٢)] : (رجز)

عَمّي عُوَيْفٌ وأبو عَلِجٌ
المُطعِمانِ اللحمَ بالعشِجِّ
وبالغَداةِ كِسَرَ البَرْنِجِّ[(٣)]
تُقلَعُ بالوَدِّ[(٤)] وبالصِّيصِجِّ[(٥)]

=واختَصّ به أبو نواس ، وقد رثاه أبو نواس بقصيدة منها : (منسرح)

ولا يُعمّي معنى الكلام ولا يكونُ إنشادُه عن الصُّحُفِ
وكان ممّن مضى لنا خلَفاً فليس منه إذ بانَ من خَلَفِ

(ديوان أبي نواس ، بتحقيق أحمد عبد المجيد غزالي ، القاهرة ١٩٥٣ ، ص ٥٧٦).

(١) يعني أبا علي الفارسي .

(٢) كتاب سيبويه . وفي الجزء الثاني منه ، ص ٢٨٨ ، الأبيات الثلاثة الأولى ، ولكن برواية (خالي) مكان (عمي) في البيت الأول ، (والشحم) مكان (اللحم) في البيت الثاني ، و (فِلَق) مكان (كِسَر) في البيت الثالث .

(٣) البَرْنِجّ : أي البَرْنيّ ، وهو ضربٌ من التمر . وكِسَره أو فِلَقه (على رواية سيبويه) : قطعه .

(٤) الودّ : أصله الوتد ، فسُكّنت تاؤه وقُلبت دالاً ثم أدغمت .

(٥) الصِّيصِجّ : أي الصِّيصِية (مخففة الياء) ، ومعناها هنا قرن البقرة=

يريد : أبو عليّ ، وبالعشي ، (والبرنيّ)[1] ، وبالصَّيصِية : وهي قَرْن البقرة[2] .

قال : وقال أبو عمرو بن العلاء[3] : قلت لرجـــل من بني حنظلة :

=أو الثور . ولها معانٍ أُخَر ذكرها ابن جني في المنصف ٣/٧٨-٧٩. والجمع الصَّياصِي .

(١) ما بين قوسين ليس في المطبوع ، وقد زدناه لأن المقام يقتضيه .

(٢) يقول سيبويه (٢/٢٨٨) : « وأما ناس من بني سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف لأنها خفيّة ، فأبدلوا من موضعها أَبْيَنَ الحروف . وذلك قولهم : هذا تميمجّ ، يريدون : تميميّ ، وهذا علجّ ، يريدون : عليّ . وسمعت بعضهم يقول : عَرَبانجّ ، يريـــد : عَرَبانيّ . وحدثني من سمعهم يقولون : (الأبيات الثلاثة الأولى) ، يريد : بالعشيّ والبرنيّ ، فزعم أنهم أنشدوه هكذا» . (عَرَبانيّ : نسبة إلى عَرَبان ، وهو بلد بالخابور) .

ويلاحظ أن الياء في عليّ والعشيّ والبرنيّ مشددة . ولم يذكر سيبويه البيت الرابع الذي يُوقف فيه بكلمة الصَّيصِجّ . وهذه أصلهـا الصَّيصِية بياء مخففة كما قلنا ؛ ولهذا قيل إن هذه اللغة تبدل الياء جيماً في الوقف شديدةً كانت الياء أو خفيفة (شرح الشافيـــة للرضي ٢/٢٨٧) . ولكن يقول ابن جني في المنصف (٢/١٧٨-١٧٩) إنه يجوز أن الشاعر حين اضطرّ إلى جيم مشدّدة عَدَلَ بالصيصية إلى لفظ النسب وإن لم تكن منسوبـــة في المعنى كما تقول : أحمَر وأحمَريّ وأشقر وأشقريّ ، فصارت الصيصيّ ، ثم أبدل من الياء المشددة الجيم كما فعل في القوافي التي قبلها .

(٣) هو بصري ، وكان واسع العلم بكلام العرب ولغاتها وغريبها ؛ وكان من=

ممن أنت ؟ فقال: فُقَيْمِجّ . قال: قلت: مِن أيِّهم ؟ قال: مُرِّجّ . يريد: فُقَيْمِيّ ومُرِّيّ . وأنشد لهِمْيان بن قُحافة السَّعْديّ (١) : (رجز)

يُطِيرُ عنها الوَبَرَ الصُّهابِجا (٢)

يريد: الصُّهابِيّ ، من الصُّهْبة .

وقال يعقوب: بعض العرب إذا شدّد الياء جعلها جيماً . وأنشد عن ابن الأعرابي (٣) : (رجز)

كأنّ في أذنابِهِنَّ الشُّوَّلِ
من عَبَسِ الصيف قرونَ الإجَّلِ (٤)

= جِلّة القُرّاء والموثوق بهم ، وكان يقرئ الناس القرآن في مسجد البصرة والحسن البصريّ حاضر (طبقات ٢٨) . أخذ النحو عن نصر بن عاصم الليثي ؛ وأخذ عنه يونس بن حبيب البصري ، والخليل بن أحمد ، وأبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي (نزهة ٢٤–٢٥) . وكانت وفاته في سنة ١٥٤ هـ .

(١) راجز مُحسن إسلامي ، وكان في الدولة الأموية (المؤتلف والمختلف للآمدي ، بتحقيق عبد الستار أحمد فراج ، القاهرة ١٩٦١ ، ص ٣٠٤).

(٢) أصله الصُّهابيّ ، فخفّف وأبدل (اللسان في صهب وصهج) ، أي حذف إحدى الياءين وقلب الثانية جيماً . والصهابي كالأصْهَب : الذي فيه صُهْبة أي شُقْرة .

(٣) انظر عن ابن الأعرابي الهامش الثاني في ص ١٧٠ من كتابنا هذا .

(٤) البيتان لأبي النجم العجلي كما في اللسان (أجل ، شول ، عبس) . =

يريد : الإيَّل . قال : وأنشد الفرّاء : (رجز)

لاهُمَّ إن كنتَ قبِلْتَ حجَّتِجْ
فلا يزالُ شاحِجٌ ياتيكَ بِجْ
أقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّى وَفْرَتِجْ[1]

= ويروى : الإيّل ، وهو الأصل .

الشُّوَّل : المرتفعة ، صفة للأذناب ، وهو جمع شائل كراكع ورُكّع وساجد وسُجّد ، شالت الناقة بذنبها شَوْلا وأشالته : رَفَعَتْه ، فشال الذنب نفسه ، لازم متعد ؛ وناقة شائل : تشول بذنبها للقاح ولا لبن لها (القاموس) . العَبَس: ما تعلّق بأذناب الإبل من أبوالها وأبعارها يجفّ عليها ؛ وأضافه إلى الصيف لأنه يكون فيه أقوى وأصلب ، فشبهه بقرون الإيّل وهو الوعِل .

ويلاحظ أن الياء المشددة في (الإيّل) قلبت جيما وإن لم تكن طرفاً كما في الشواهد السابقة .

(١) رواها أبو زيد في نوادره (ص ١٦٤) لبعض أهل اليمن . وأولها عنده (يا رب) مكان (لاهُمَّ) ، والأصل (اللّهُمَّ) ، فحذفت (ال) . والشاهد فيها إبدال الياء المخففة (أي غير المشددة) جيما في الوقف ، والأصل : حجتي ، بي ، وفرتي . والجيم الموقوف عليها مخففة ، ومن شدّدها فقد غَلِط (العيني في « شرح الشواهد الكبرى » ، على هامش خزانة الأدب ، ط بولاق ، ٤/٥٧١) .

شَحَجَ البغل والغراب يشحج (بفتح الحاء وكسرها) : صوّتَ ، فالشاحج في البيت الثاني هو البغل ، ولكن عدّه ابن جني البعير كما سيلي . أقمر : أبيض .=

ويُروى: شامِخ، يعني بعيراً مُستكبراً.

انقضت الحكاية عن أبي عليّ.

وقال: (رجز)

حتى إذا ما أمْسَجَتْ وأمْسَجا

يريد: أمْسَتْ وأمْسَى.

وهذا أحد ما يدلّ على ما ندّعيه من أنّ أصل رَمتْ: رَمَيَتْ، وغزَتْ: غَزَوَتْ، وأعْطَتْ: أعْطَيَتْ، واسْتَقْصَتْ: اسْتَقْصَيَتْ، وأمْسَتْ: أمْسَيَتْ. ألا ترى أنه لمّا أبدل الياء من (أمْسَيَتْ) جيماً، والجيم حرف صحيح يحتمل الحركات ولا يلحقه الانقلاب الذي يلحق الياء والواو، صحَّحَها كما يجب في الجيم، فدلّ (أمسجت) على أن أصل أمْسَتْ: أمْسَيَتْ. وكذلك قال أيضاً: أمْسَجا، فدلّ ذلك أيضاً على أن أصل أمْسَى: أمْسَيَ، وأن أصل رَمَى: رَمَيَ، وأصل غزا: غَزَوَ، وأصل دعا: دَعَوَ، ودلّ ذلك أيضاً على أن أصل عَصا: عَصَوٌ، وأصل قطاً وقناً وحصىً وفتىً: قَطَوٌ وقَنَوٌ وحَصَيٌ وفَتَيٌ. فبهذا ونحوه ما استدل

=نهّات: نهّاق. ينزّى: يحرّك. الوفرة: الشعر المجتمع على الرأس أو ما سال على الأذنين منه أو ما جاوز شحمة الأذنين (القاموس). يقول: إن كنت قبلت يا رب حجتي هذه فسيظلّ بغل أبيض نهّاق يأتي بي إليك وهو يحرّك وفرتي بتوثبه.

أهـل التصريف على أصول الأشياء المغيَّرة ، كما استدلوا بقوله عزّ اسمه : « اسْتَحْوَذَ عليهم الشيطان » [1] على أن أصل استقام : اسْتَقْوَمَ ، وأصل استباع: اسْتَبْيَعَ [2] . ولولا ما ظهر من هذا ونحوه لما أقدموا على القضاء بأصول هذه الأشياء ، ولما جاز ادّعاؤهم إياها .

(١) المجادلة ١٩ .

(٢) راجع الهامش في ص ٧٩ من كتابنا هذا .

(٢) باب الشين : صفاتها العامة – إبدالها من السين – إبدالها من الجيم – إبدالها من كاف المخاطبة ، وربما زادوا على كاف المخاطبة في الوقف شيناً [١]

الشين حرف مهموس . يكون أصلاً لا غيرُ ، فيكون فـــاء وعيناً ولاماً . فالفاء نحو شَجَرٍ وشَجَرَ [٢] ، والعين نحو قِشْرٍ و قَشَرَ ، واللام نحو نَعْشٍ ونَعَشَ [٣] .

●

وقرأت على أبي علي ، عن أبي بكر ، عن بعض أصحـاب يعقوب ، عن يعقوب ، قال : قـال الأصمعيّ : يقال : جُعْشُوس وجُعْسُوس ، وكل

---

(١) ص ٢١٥–٢١٧ .

(٢) من استعمالات شَجَرَ قولهـــم : شَجَرَ بينهم الأمر شُجوراً : تنازعوا فيه .

(٣) نَعَشَ فلاناً : جَبَرَه بعد فقر . ونعش الميتَ : ذكَرَه ذِكْراً حسناً . ونعش طَرْفه : رَفَعَه . ونعشه الله : رفعه .

ذلك إلى قَماء وصِغَر وقِلّة. ويقال: هم من جعاسيس الناس، ولا يقال بالشين في هذا [1]. فهذا يدلّ من قول الأصمعي على أن الشين من جعشوش بدل من السين في جعسوس؛ ألا ترى أن السين أعمّ تصرّفاً من الشين لوجودك إياها في الواحد والجمع جميعاً؟

وقال الراجز:

إذْ ذاكَ إذْ حبلُ الوِصالِ مُدْمَشُ

---

(١) ورد كلام الأصمعي هذا أيضاً في كتاب القلب والإبدال لابن السكيت، ص ٤١.

وفي كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي (٢/١٦٠): «ويقال: رجل جعشوش وجعسوس إذا كان زَرِيّاً لئيماً، قال الشاعر:

(بسيط)

خُورٌ جعاسيسُ أبْرامٌ إذا نَفَحَتْ ريحُ الشتاءِ لِحِسّ الليلِ تَشْتَكِرُ»

(خور: ضعاف — الأبرام جمع بَرَم (بالتحريك)، وهو البخيل — نفحت: هبّت — الحس: الصوت — المشتكرة من الرياح: الشديدة).

ومخرج السين، كما يقول سيبويه (٢/٤٠٥)، مما بين طرف اللسان وفُوَيْق الثنايا (السفلى)، وتشترك معها فيه الزاي والصاد؛ وهذه الحروف الثلاثة هي حروف الصفير (انظر الهامش في ص ١٥٢ من هذا الكتاب). ومخرج الشين (والجيم والياء)، كما يقول سيبويه في الموضع نفسه، من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى. فالمخرجان مختلفان، ولكن تشترك السين والشين=

أي : مُدْمَج ، فالشين بدل من الجيم [1] .

فأما قولهم : تَنَسَّمْتُ منه عِلْماً وتَنَشَّمْتُ ، فليس واحد من الحرفين بدلاً من صاحبه ، لأن لكل واحد منهما وجهاً قائماً. أما تنسمت فكأنه من النسيم ، كقولك : اسْتَرْوَحْتُ منه خبراً،فمعناه أنه تلطَّف في التماس العلم منه شيئاً فشيئاً كهبوب النسيم . وأمـــا قولهم (تنشمت) فمن قولهم : نَشَّمْت في الأمر ، أي ابتدأته ولم أوغِل فيه ، وكذلك : تنشمت منه ، أي ابتدأت بطرف من العلم من عنده ولم أتمكن فيه .

●

=في صفتي الهمس والرخاوة . هذا إلى أن في الشين نوعاً من الصفير ،ولكنه أقلّ من صفير السين ،لأن مجرى السين عند مخرجها أضيق من مجرى الشين عند مخرجها؛ ويلاحظ عند النطق بالشين أن اللسان كله يرتفع نحو الحنك الأعلى ، كما أن الثنايا العليا تقترب من السفلى ولكن نسبة هذا الاقتراب أقلّ منه في حالة النطق بالسين (الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ، ص ٦٥) .

(١) حبل مدمج : مُحْكَم الفَتْل . وورد البيت في اللسان (دمج) غير منسوب ، قال : « إنما أراد : مدمج ، فأبدل الشين من الجيم لمكان الرويّ » .

وقد سوّغ إبدال الشين من الجيم أنهما من مخرج واحد ، فمخرجهما – كما مرّ في الهامش السابق – من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى . وتشترك الياء معهما في هذا المخرج . وقد رأينا في النص السابق إبدال الجيم من الياء .

وانظر في تبادل الجيم والشين كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي (ص ٥٨–٥٩) ، وكتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي (١/٢٢٦– ٢٢٩) .

ومن العرب من يُبدل كاف المؤنث في الوقف شيناً، حِرْصاً على البيان؛ لأن الكسرة الدالّة على التانيث فيها تَخْفَى في الوقف، فاحتاطوا للبيان بأن أبدلوها شيناً، فقالوا: عَلَيْشْ، ومِنْشْ، ومررتُ بِشْ. ومنهم من يُجْرِي الوصل مُجْرَى الوقف، فيُبْدِل فيه أيضاً[1]. وأنشدوا للمجنون:

(طويل)

فعَيْناشِ عيناها وجِيدُشِ جيدُهـا
سوى أنّ عظمَ الساقِ مِنْشِ دقيقُ[2]

---

(١) يقول سيبويه (٢٩٥/٢): «فأما ناس كثير من تميم وناس من أسد فإنهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين. وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف، لأنها ساكنة في الوقف؛ فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث. وأرادوا التحقيق والتوكيد في الفصل، لأنهم إذا فصلوا بين المذكر والمؤنث بحرف كان أقوى من أن يفصلوا بحركة. فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث بهـذا الحرف، كما فصلوا بين المذكر والمؤنث بالنون حين قالوا ذهبوا وذهبْنَ وأنتم وأنتنّ. وجعلوا مكانها أقرب ما يشبهها من الحروف إليها، لأنها مهموسة كما أن الكاف مهموسة. ولم يجعلوا مكانها مهموساً من الحلق، لأنها ليست من حروف الحلق. وذلك قولك: إنّشِ ذاهبةٌ، وما لَشِ ذاهبةٌ؟ يريد: إنكِ ومالكِ».

ومخرج الشين يلي مخرج الكاف (صعوداً من الحلق). يقول سيبويه (٤٠٥/٢): «ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف. ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف. ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء». وصفة التفشّي التي في الشين، كما يقول القدماء، تُعين على بيان الكسر الذي أرادوه.

(٢) من قصيدة في ديوانه (جمع وتحقيق وشرح عبد الستار أحمد فراج، =

وقرأت على أبي بكر محمد بن الحسن[1]، عن أبي العباس أحمد بن يحيى[2] لبعضهم : (رجز)

عَلِّيَ فيما أَبْتَغِي أَبْغِيشِ[3]
بَيْضاء تُرْضيني ولا تُرْضيشِ
وتَطَّبِي[4] وُدَّ بني أبيشِ

= مكتبة مصر بالقاهرة) ، ص ٢٠٦ وما بعدها . قالهـا وقد أطلق ظبية كان قنصها أخوه وابن عمه (ذيل الأمـالي والنوادر لأبي علي القالي ، ط دار الكتب المصرية ، ص ٦٣) . والبيت من شواهد شرح الكافية للرضي ، وقد تحدث عنه البغدادي في الخزانة (ط بولاق ، ٤/٥٩٥ ومـا بعدها) . ورواية الديوان (عيناكِ) و (جيدكِ) من غير إبدال الكاف شيناً ، وهو المشهور في الرواية . وقريب منه قول ذى الرمة يخاطب ظبية (ديوانه ، ص ٤٩٥) : (طويل)

فعيناكِ عيناها ولونكِ لونها وجيدُكِ إلا أنها غير عاطلِ

أي : وجيدك جيدها إلا أن حول جيدها حلياً. (عَطِلت المرأة كفرح إذا لم يكن عليها حلي ، فهي عاطِل)

(١) انظر الهامش الثاني في ص ١٦٩ من كتابنا هذا .

(٢) انظر الهامش الأول في ص ١٧٠ من كتابنا هذا .

(٣) علّي : لعلّي . أبغيشِ : أبغيكِ ، أي أبغي لك ، ومفعوله الثاني (بيضاء)في أول البيت الثاني .

(٤) تطّبِي : أصله (تطتبِي) على وزن تفتعِل من طباه يطبوه=

إذا دَنَوْتِ جعلتْ تُنْئِيشِ[1]

وإن نأيتِ جعلتْ تُدْنِيشِ

وإن تكلَّمْتِ حَثَتْ في فِيشِ[2]

حتى تَنِقِّي كنقيقِ الدِّيشِ

فشبَّه كاف الديكِ لكسرتها بكاف ضمير المؤنث[3] .

ومن كلامهم: « إذا أعياشِ جاراتُشْ، فأقبِلي على ذي بَيْتِشْ »[4] .

= ويطبيه أي دعاه . قال ذو الرمة (الديوان ، ص ٧) : (بسيط)

ليالِيَ اللهوُ يَطْبِيني فأتبَعُهُ كأنني ضاربٌ في غَمْرةٍ لَعِبُ

(ليالي : ظرف زمان مضاف إلى الجملة الاسمية بعده : اللهوُ يطبيني — وفي شرح الديوان : يطبيني : يدعوني . والضارب : السابح. والغمرة : الماء الكثير . واللعِب يعني لاعِب)

(١) تنئيشِ : تنئيكِ ، أي تُبعِدكِ .

(٢) حثت : رَمت . حثى الترابَ عليه يحثوه ويحثيه .

(٣) أورد البغدادي في الخزانة (ط بولاق ٤/٥٩٤) هذه الأبيات السبعة نقلاً عن ثعلب في أماليه (مجالس ثعلب ، بتحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ذخائر العرب ١ ، النشرة الثانية ١٩٦٠ ، ١/١١٦) .

(٤) وقرىء قوله تعالى : « قد جَعَلَ ربُّكِ تحتكِ سَرِيّا » (مريم ٢٤): « قد جعل ربُّشِ تحتشِ سريّا » (ابن يعيش ٩/٤٩ ، س ٢-٣) .

وربما زادوا على الكاف في الوقف شيناً حرصاً على البيان أيضاً، فقالوا: مررتُ بِكِشْ، وأعْطَيْتُكِشْ. فإذا وصلوا حذفوا الجميع[1].

---

(١) انظر سيبويه ٢/٢٩٦، س ٢-٤. ويشبّه ثعلب في مجالسه (١/١١٦-١١٧) إلحاق الشين توكيداً لكسرة الكاف بإلحاق الياء توكيداً لكسرة التاء في (ضَرَبْتِيه) وهي لغة في (ضَرَبْتِه).

وهذه كَشْكَشَة ربيعة كما يقول ابن جني في موضع آخر من «سر صناعة الإعراب» (ص٢٣٥)، وكذلك في الخصائص ٢/١١. وفي الخزانة (ط بولاق ٤/٥٩٥): «قال القالي في «شرح اللباب»: وإنما سُمّيت هذه اللغة، أعني إلحاق الشين بالكاف، الكشكشة لاجتماع الكاف والشين فيها. وإنما كسرت الكافان في لفظ الكشكشة لحكاية الكسر لكون الكاف للمؤنث. ومنهم من يفتحها على حدّ قولهم في التعبير عن (بسم الله) بالبَسْمَلة». ويقول الزمخشري في المفصّل (شرح ابن يعيش ٩/٤٨): «ومن أصناف الحرف شين الوقف، وهي الشين التي تُلحقها بكاف المؤنث إذا وقف من يقول: أكرمتُكِشْ، ومررتُ بكِشْ. وتسمى الكشكشة، وهي في تميم».

(٣) باب الظاء : صفاتها العامة - يقلبها النبط طاء - الظاء بدل من الدال في (وقيظ)[١]

الظاء حرف مجهور ، يكون أصلاً لا بدلاً ولا زائداً . فإذا كان أصلاً وقع فاء وعينا ولاما . فالفــاء نحو ظُلْمٍ وظَفِرَ ، والعين نحو عَظْمٍ وحَظَرَ ، واللام نحو حِفْظٍ ووَعَظَ .

●

واعلم أن الظاء لا توجد في كلام النَّبَط ، وإذا وقعت فيه قلبوهــا طاء[٢] . ولهذا قالوا (البُرْطُلّة)، وإنما هو ابن الظِّلّ[٣] .وقالوا(ناطُور)،

---

(١) ص ٢٣٢-٢٣٣ .

(٢) يَقْصِد بالنبط الأراميين . والظاء العربية نظيرها طـاء في الأرامية ، وصاد في العبرية. فنَظَـرَ في العربية مثلاً هي نطر في الأرامية ونصر في العبرية.

(٣) البرطلة : المِظَلّة الصيفية . وهي معرب كلمــة أرامية مركبة من (بَرْ) «ابن» و(طلا) «الظِّل» ، وإن كانت هذه الكلمة المركبة(بَرْطَلا) لا ترد في أية لهجة من اللهجات الأرامية المعروفة . ومن هذا يتبيّن أن بَرْطَلّة (بفتح الباء وتشديد اللام) أقرب إلى الأصل الأرامي من بُرْطُلّة التي ضُمّت=

وإنما هو ناُظور[1] : فاعُول من نَظَرَ ينظُر . كذا قول أصحابنا . فامـا أحمد بن يحيى فإنه قال : ناطورٌ ونَواطِيرُ مثـل حاصُودٍ وحَواصيدَ ، والنَّواطِر مثل الحَواصِد ، وقد نَطَرَ ينطُـر ، فصحّح أمر الطـاء كما ترى ، وأنشد : (وافر)

تُغَذِّينا إذا هبَّتْ علينا وتملأُ وَجهَ ناطِرِكم غُبارا[2]

= فيها الباء إتباعاً لضمة الطاء ، وأن بُرْطُلة (بضم الباء مع تخفيف اللام ، كما في القاموس) أبعد الصيغ الثلاث عن الأصل الأرامي .

والبرطل (كقنفذ وأردنّ) قَلَنْسُوة ؛ وهي من الأصل نفسه ، فالقلنسوة مظلّة . انظر دوزي في معجمه عن ألبسة العرب (المذكور في ص ٣٨ من كتابنا هذا) ص ٦٤ و ٣٦٥-٣٧١ .

(١) الناطور : حافِظ النخل والشجر . وفي اللسان (نطر) : قال ابن أحمر : (طويل)

وبستانُ ذي ثَوْرَيْنِ لا لِينَ عنده إذا ما طَغَى ناطورُه وتَغَشْمرا

(تَغَشْمَرَ : تَنَمَّرَ)

والناطور معرب (ناطُورا) «حارِس» في الأراميـة اليهودية والسريانية والأرامية الفلسطينية المسيحية . ومثله الناطِر .

(٢) قبله كما في التهذيب للأزهري (وقد نُشر حديثاً بالقاهرة في خمسة عشر جزءاً) ٣١٨/١٣ :

ألا يا جارتا بأُباضَ إنّا وجدنا الريحَ خيراً منكِ جارا

أباض : قرية باليمامة لم يُرَ أطول من نخيلها (القاموس) .

ومن هذا قولهم : مُستَنْظِر ، وإنما هو مستنظِر : مستفعِل من نظرت أنظر بالظاء معجمة . وقد ذكرت هذا الحرف من هذا الوجه في كتابي في تفسير شعر المتنبي عند قوله : (بسيط)

نامتْ نواطيرُ مِصْرٍ عن ثعالبها فقد بَشِمْنَ وما تَفْنَى العَناقيدُ(١)

وأنشد ابن الأعرابي : (طويل)

وشَفَّ فؤادي أن للعَذْبِ ناظِراً حَماه وأنى لا أعيجُ بالمِلحِ(٢)

فجاء بالظاء معجمة كما ترى .

•

وقرأت على أبي عليّ ، عن أبي بكر ، عن بعض أصحاب يعقوب ، عنه ، قال : يقال : تركته وَقيذاً ووقيظاً(٣) . والوجه عندي والقياس أن

---

(١) من قصيدة المتنبي المشهورة في هجاء كافور الإخشيديّ ومطلعها :
عيدٌ بأيةِ حالٍ عُدْتَ يا عيدُ بما مَضَى أم لأمرٍ فيك تَجْديدُ
(البَشَم : التُّخَمة ؛ بَشِمَ كفرح ، وأبشمه الطعامُ)

(٢) معناه : أحزنني أن للماء العذب حارساً يحميه (فلا أستطيع وروده) ، وأنني لا أعيج (أي لا أرْوَى) بالماء المالح .

(٣) الوقيذ : الصَّريع ، وَقَذَه يَقِذه : صرَعَه . وشاة وَقيذ ومَوْقوذة : قُتِلت بالخشب .

والظاء ذال مطبقة . ومخرج الذال والظاء هو ، كما يقول سيبويه (٢/٤٠٥) ، مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا . وتشترك معهما فيه الثاء ، غير أن الثاء مهموسة والذال والظاء مجهورتان . وهذه الحروف الثلاثة تشترك جميعاً في صفة الرخاوة . انظر « الأصوات اللغوية » لإبراهيم أنيس ، ص ٤٨-٤٩ .

تكون الظاء بدلاً من الذال لقوله عزّ اسمه : « والمَوْقوذة »[1] بالذال ، ولقولهم : وَقَذَه يَقِذه ، ولم أسمع (وَقَظَه) ولا (مَوْقوظة) ؛ فالذال إذن أعم تصرّفاً ، فلذلك قضينا بأنها هي الأصل .

(١) في الآية الثالثة من سورة المائدة. وقد مر تفسير هذه الكلمة في الهامش السابق .

ترجمة المبرّد

هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزديّ النحويّ اللغويّ المعروف بالمبرّد [1] . ولد بالبصرة سنة ٢١٠ هـ ونشأ بها ، ثم طلبه الخليفة المتوكل إلى سُرّ من رأى سنة ٢٤٦ هـ ، ولما قُتل المتوكل سنة ٢٤٧هـ ،رحل المبرد إلى بغداد حيث توفي سنة ٢٨٥ هـ .

كان أبو العباس المبرد إمـــام النحويين البصريين في عصره ، وكان أبو العباس أحمد بن يحيي المعروف بثعلب إمام النحويين الكوفيين [2] ،

---

(١) بفتح الراء أو كسرها على خلاف . يقول ياقوت (١٩/١١٢) : « وإنما لُقّب بالمبرد لأنه لما صنف المازني كتاب الألف واللام سأله عن دقيقه وعويصه، فأجابه بأحسن جواب ، فقال له المازني :« قُمْ فأنت المبرّد » (بكسر الراء)، أي المثبت للحق ، فحرّفه الكوفيون وفتحوا الراء » .

(٢) حيث أطلق البصريون أبا العبـاس فالمُراد به المبرد ، وحيث أطلقه الكوفيون فالمراد به ثعلب (المزهر للسيوطي ، ط دار إحيـاء الكتب العربية بالقـــاهرة ، بتحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، ٢/٤٥٦ أول سطر) .

فكانت بينهما خصومة ومنافرة [1] . يقول ياقوت (١٩/١١٣ـ١١٤) :
« وحكى ابن السرّاج قال: كان بين المبرد وثعلب ما يكون بين المعاصرين من المنافرة ، واشتهر ذلك حتى قال بعضهم : (طويل)

كَفَى حَزَناً أنّا جميعاً ببلدةٍ [2] ويجمعنا في أرضها شرٌّ مَشْهَدِ
وكلٌّ لكلٍّ مخلصُ الودّ وامقٌ ولكنه في جانب عنه مُفْرَدِ
نروحُ ونغدو لا تزاورَ بيننا وليس بمضروبٍ لنا يومُ مَوْعِدِ
فأبداننا في بلدةٍ والتقاؤنا عسيرٌ كلُقْيا ثعلبٍ والمبرّدِ

أخذ المبرد النحو عن أبي عمر الجرميّ وأبي عثمان المازنيّ ،وقرأ عليهما كتاب سيبويه [3] . وأخذ اللغة عن أبي حاتم السجستاني . وأخذ الأدب والأخبار عن أبي محمد عبدالله بن محمد التوّزيّ ، وأبي الفضل العباس بن الفرج الرياشيّ ، وعمرو بن بحر الجاحظ ، وذكرهم كثيراً في كتابه « الكامل » .

---

(١) انظر في مناظرات المبرد وثعلب « مجالس العلماء » للزجاجي ، ص ١٠٧-١١٠ و ١١٥ و١١٩-١٢٦ و ٣٤٩-٣٥٠ .

(٢) يعني بغداد .

(٣) انظر ص ١١٨ من كتابنا هذا . وقد جرى ذكر الجرميّ في مواضع قليلة من « المقتضب » (وهو أكبر ما كتب المبرد في النحو) ، وذكر المازنيّ فيه أكثر من عشرين مرة (عن ترجمة المبرد لناشر « المقتضب » في صدر الجزء الأول ص ٢١-٢٢) .

وعن تلاميذ المبرد يقول السيرافي في « أخبار النحويين البصريين » (ص ٨٠ ـ ٨١) : « ومن أصحاب أبي العباس محمد بن يزيد : أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجّاج [١] ، وأبو الحسن بن كَيْسان؛ وإليهما انتهت الرياسة في النحو بعد أبي العباس محمد بن يزيد ، غير أن أبا إسحاق كان أشدّ لزوماً لمذهب البصريين ، وكان ابن كيسان يخلط المذهبين [٢] . وكان بعدهما أبو بكر محمد بن السريّ المعروف بابن السرّاج [٣] ، وأبو بكر محمد بن علي المعروف بمَبْرَمان » [٤] . وأخذ عن المبرد أيضاً علي بن سليمان الأخفش الأصغر (راوي « الكامل » وصاحب الحواشي التي فيه) ،وأبو بكر محمد بن يحيى الصُّولي (صاحب « أخبار أبي تمّام ») ، وابراهيم بن

(١) « أقدم أصحاب المبرد قراءة عليه . وكان من يريد أن يقرأ على المبرد يعرض عليه أولاً ما يريد أن يقرأه » (الفهرست ٦٠) . وكان الزجاج يأخذ عن ثعلب ، ثم انقطع إلى المبرد أولَ قدومه إلى بغداد (طبقات ١١٨ ـ ١١٩، والخطيب ٣/٣٨١) .

(٢) يقول الزبيديّ في « طبقات النحويين واللغويين » (ص ١٧٠-١٧١) عن ابن كيسان : « وكان بصرياً كوفياً ، يحفظ القولين ويعرف المذهبين . وكان أخذ عن ثعلب والمبرد ، وكان ميله إلى مذهب البصريين أكثر » .

(٣) قال محمد بن درستويه ـ وقد أخذ أيضاً عن المبرد (كما سيلي) ـ إن ابن السراج كان من أحدث غلمان المبرد سناً مع ذكائه وفطنته ، وكان المبرد يميل إليه ويقرّبه ويشرح له (الفهرست ٦٢) .

(٤) أضاف السيرافي بعد هذا قوله : « وعنهما [ابن السراج ومبرمان] أخذتُ أكثر النحو ، وعليهما قرأتُ كتاب سيبويه » .

محمد بن عَرَفَــة المعروف بنِفْطَوَيْه [1] ، وأبو علي أحمد بن جعفر الدِّينَوَرِي [2] ، وأبو محمد عبدالله بن جعفر بن دَرَسْتَوَيْه الفَسَوي [3] . وكان أبو بكر محمد بن أبي الأزهر مُسْتَمْلِي المبرد (طبقات ١٢٧) .

وكان للمبرد صلات بشعراء عصره ومُخالطــة لهم ، ويروى عنهم شعرهم [4] . وكانت بينه وبين البحتريّ خاصةً صداقة وثيقــة تشبه العلاقة الطيِّبة التي كانت بين ابن جني والمتنبّي [5] ، وقــد توفي المبرد

---

(١) أخذ عن ثعلب والمبرد ، وخلط المذهبين (الفهرست ٨١) .

(٢) يقول الزبيدي في « طبقات النحويين واللغويين » (ص ٢٣٤) عن أبي علي الدينوري : « قَدِم مصر . وأصله من الدينور . وقدم البصرة ، فأخذ عن المازني وحمل عنه كتاب سيبويه . ثم رحــل إلى بغداد ، فقرأ على أبي العباس المبرد كتاب سيبويه . ثم نزل مصر . وكان خَتَنَ أبي العباس ثعلب زوجَ ابنته . وكان يخرج من منزل ختنه أبي العباس ، فيتخطّى أصحابه ، ويمضي ومعه محبرته ودفتره ، فيقرأ كتاب سيبويه على أبي العباس المبرد . فكان يعاتبه أحمد ابن يحيى ثعلب على ذلك ويقول : إذا رآك الناس تمضي إلى هـذا الرجل وتقرأ عليه ، يقولون ماذا ؟! فلم يكن يلتفت إلى قوله » .
وانظر أيضاً ص ١٥٦ من كتاب الزبيدي .

(٣) يقول عنــه ابن النديم في الفهرست (ص ٦٣) « لَقِي المبرد وثعلباً وأخذ عنهما ؛ وكان فاضلاً مُفَنّناً في علوم كثيرة من علوم البصريين ، ويتعصّب لهم عصبية شديدة » .

(٤) انظر ترجمة المبرد لناشر المقتضب ، ص ٢٤-٢٥ و ٥٠-٥١ .

(٥) انظر ص ١٢٢-١٢٣ من كتابنا هذا .

والبحتريّ في سنة واحدة (٢٨٥ هـ) . ولابن الروميّ قصيدة طويلة جداً في مدح المبرد تتضمَّنها الورقتان ٩١ و٩٢ من مخطوطة ديوان ابن الرومي بدار الكتب المصرية ، وقد أوردها ناشر المقتضب في ترجمته للمبرد (ص ٤٠ ـ ٤٥) .

•

وللمبرد تصانيف كثيرة ذكرها ابن النديم في الفهرست (ص٥٩) [1] . ويقول ياقوت (١٩/١٢٠ ـ ١٢١) إن أشهر كتبه « الكامل » في الأدب ، وأكبر مصنفاته وأنفسها « المقتضب » في النحو .

وقد طُبع « الكامل » في ليبزج فيما بين سنتي ١٨٦٤ و ١٨٩٢ بتحقيق المستشرق الإنجليزي وليم رايت W. Wright ، وطبع في مصر طبعات عدّة أحدثها طبعة دار نهضة مصر بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته. يقول المبرد في خطبة هذا الكتاب : « هذا كتاب ألّفناه يجمع ضُروباً من الآداب ، ما بين كلام منثور ، وشعر مرصوف ، ومثل سائر ، وموعظة بالغة ، واختيار من خطبة شريفة ورسالة بليغة . والنيّة فيه أن نفسّر كل ما وقع في هذا الكتاب من كلام غريب أو معنى مستغلِق، وأن نشرح ما يعرض فيه من الإعراب شرحاً شافياً ، حتى يكون هذا

---

(١) انظر أيضاً ترجمة المبرد لناشر المقتضب ، ص ٥٤-٦٦ و٩٦ . وقد أشرنا في ترجمتنا لسيبويه (ص١٦) إلى « كتاب الرد على سيبويه » للمبرد .

بنفسه مكتفياً ، وعن أن يُرَجع إلى أحد في تفسيره مستغنِياً » . وقد جعل ابن خلدون « الكامل » من أركان الأدب الأربعة، وذلك حيث يقول في مقدمته (نشرة علي عبدالواحد وافي ، ج ٤ ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص١٢٦٨) : « وسمعنا من شيوخنا في مجالس التعليم أن أصول هذا الفنّ (الأدب) وأركانه أربعة دواوين ، وهي : أدب الكاتب لابن قتيبة ، وكتاب الكامل للمبرد ، وكتاب البيان والتبيين للجاحظ ،وكتاب النوادر لأبي علي القالي ، وما سوى هذه الأربعة فتوابع لها وفروع عنها . وكتب المُحْدَثين في ذلك كثيرة » .

●

أما « المقتضب » فلم يَحْظَ على نفاسته بالانتشار الذي هو جدير به . يقول صاحب « نزهة الألباء »(ص٢٢٦ـ٢٢٧):«إلا أنه قلّما يُشتغل به أو ينتفع به ... ... وكان السرّ في عدم الانتفاع به أن أبا العباس لمّا صنّف هذا الكتاب أخذه عنه ابن الراوَنْديّ المشهور بالزندقة وفساد الاعتقاد ، وأخذه الناس من يد ابن الراوندي وكتبوه منه ؛ فكأنه عاد عليه شؤمه فلا يكاد يُنتفع به » . وأقول : لعل تصدير المبرد للمقتضب ببعض المسائل الغامضة (كما سيلي) من الأسباب التي صدّت عن الانتفاع به وحدّت من انتشاره .

وقد عُنِي محمد عبد الخالق عضيمة بتحقيق المقتضب معتمداً على نسخة وحيدة بدار الكتب المصرية (رقمها ١٥٢٥ نحو) أُخذت بالتصوير

الشمسيّ عن نسخة مخطوطة بمكتبة كپريلي زاده بإستانبول ترجع إلى سنة ٣٤٧ هـ[١] ، وأصدره المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في أربعة أجزاء (القاهرة ١٣٨٥ ـ ١٣٨٨ هـ) . وإن الجهد الذي بذله الأستاذ المحقق ، وهو من أساتذة جامعة الأزهر ، لجدير بالثناء المُستَطاب .

وقد ألف المبرد المقتضب قبل الكامل ، فنجده في الكامل يُحيل على المقتضب في بعض مسائل النحو ؛ وفي هذا يقول ناشر المقتضب في ترجمته للمبرد (ص ٦٠) : « وقد يُوحي صنيعه هذا بأن انفراد هذه المسائل بالإحالة أن غيرها مّما ذُكر في الكامل ليست على حقيقة الشرح في المقتضب إن وُجدت أو هي غير موجودة . وأجزم هنا بأن كل ما في الكامل من مسائل نحوية هو في المقتضب . فليس في الكامل أقوال تخالف ما في المقتضب أو زيادات عما في المقتضب ، اللهم إلا بعض مسائل طفيفة جرّها إعراب بعض الأبيات : فقد تكلم عن (كَأَيِّنْ) في الكامل ولم يعرض لها في المقتضب وإنما عقد لِ (كَمْ) أبواباً ، وقد تكلم في الكامل عن مسائل من المفعول معه لم يعرض لها في المقتضب » .

وقد تأثر المبرد في المقتضب بكتاب سيبويه تأثراً كبيراً[٢] . يقول

---

(١) انظر حديث الناشر عن هذه المخطوطة في ترجمته للمبرد (ص٧٣ـ٨٢).

(٢) حَرَصَ ناشر المقتضب على إيراد أقوال سيبويه في المسائل التي عرض لها المبرد ، وذلك لتستضح الصلة بين أقوالهما .

ناشر المقتضب في ترجمته للمبرد (ص ٨٨) : « لقــد جرى ذكر الخليل وسيبويه في المقتضب في مواضع تزيد عن المائة ، على حين أن المازني جرى ذكره في مواضع تبلغ العشرين موضعاً . وقــد تغلغل تأثير سيبويه في أعماق المقتضب » . والشواهد الشعرية في المقتضب تبلغ ٥٦١ شاهداً ، منها ٣٨٠ من شواهد سيبويه (مقدمة الناشر ، ص ١١٥) .

ويمتاز المقتضب بالأسلوب الواضح والعبارة المبسوطة (مقدمــة الناشر ، ص ٦٦) .

ويذكر ياقوت (١٤/٧٥) أن أبا الحسن علي بن عيسى الرُّماني (المتوفى سنة ٣٨٤هـ) شرح المقتضب ، ولكن لم يصل إلينا شرحه .

ولأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقيّ (المتوفى سنة ٣٩١ هـ) كتاب « تفسير المسائل المُشْكِلة في أول المقتضب للمبرد »[1] (ياقوت ١١/٢١٧) .

---

(١) يقول ناشر المقتضب في مقدمته (ص٨٤) : « كتاب الفارقي كما هو ظاهر من اسمه إنما تناول شرح المسائل التي في أول المقتضب ، وإن كانت هذه المسائل وُضعت خطأ في الجزء الرابع من النسخة التي بدار الكتب » . وأقول : لعل جامع النسخة تعمّد أن يضع هذه المسائل المشكلة في آخر أجزاء الكتاب لئلا يصدّ القارىء المبتدىء . وفي رأي الفارقي ، كما يقول في خطبة كتابه التي أورد ناشر المقتضب طرفاً منها (في ص ٨٤ من مقدمته) ، أن المبرد جعل هذه المسائل المشكلة في صدر كتابه « ليصونه بها عن ابتذال من لم تبلغ طبقتُه قراءةَ مثله ، ويحوطه فيها من تلاعُب من قصّرت رتبته عن التشاغل بشكله » ، ولكني أقول مع ناشر المقتضب (ص ٨٣) إن المبرد أخطأته براعة الاستهلال .

ومن هذا الشرح نسخة مخطوطة في مكتبة شهيد علي بالآستانة ، وقد أخذت منها نسخة بالتصوير الشمسي أودِعت معهد المخطوطات بالجامعة العربية وانتفع بها ناشر المقتضب في تعليقاته .

•

وللمبرد كما قلنا كتاب الرد على سيبويه . وقد ردَّ على المبرد أبو العباس أحمد بن محمد بن وَلّاد (المتوفى سنة ٣٣٢ هـ) في « كتاب الانتصار لسيبويه فيما ذكره المبرد » (ياقوت ٢٠٣/٤) . ومن هذا الكتاب نسخة مخطوطة في المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية (رقم ٥٠٧ نحو) رجع إليها ناشر المقتضب [١] . وبفضل هذه النسخة المخطوطة عرفنا المآخذ التي أوردها المبرد في كتابه ، لأن هذا الكتاب لم يصل إلينا مستقلاً بنفسه . وعدّة مسائل النقد هذه ١٣١ ، منها قرابة أربعين صرَّحَ المبرد بأنه أخذها من نقد الأخفش والجرمي والمازني وغيرهم ، والباقي نقد لم يتبع فيه غيره . وقد ألف المبرد هذا الكتاب قبل المقتضب ، فبَقِي في المقتضب على رأيه في ٣٤ مسألة من مسائل النقد ، أما المسائل الأخرى فقد رجع فيها عن نقده أو أمسك فيها عما قاله في النقد أو لم يعرِض لها إطلاقاً . ولم يرجع ابن ولّاد في ردّه على المبرد إلى المقتضب حتى يعرف المسائل التي رجع عنها المبرد ، والمسائل التي بقي فيها على رأيه .

---

(١) انظر ص ٨٩-٩٥ من مقدمته ، وعنها أخذنا المعلومات التي نوردها فيما يلي من هذه الفقرة .

ويؤخذ من هذا أن المبرد بقي صراحة على ثلث مآخذه التي لم يتبع فيها غيرَه ، وهذا قدر قليل . فإذا أضفنا إلى هـذا أن المبرد ربمـا ألف المقتضب في فترة متقدمـة من حياته [1] ، وأنه ربما رجع بعد ذلك في مجالسه الخاصة عن مآخذ أخرى ، ساغ قول ابن جني في الخصائص (٢٠٦/١): « ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبّع به كلام سيبويه وسمّاه مسائل الغلط . فحدثني أبو علي عن أبي بكر أن أبا العباس كان يعتذر منه ويقول : هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثـة ، فأما الآن فلا » ، وقوله في موضع آخر من الخصائص (٢٨٧/٣) : « وأمّا ما تعقّب به أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سمّاها مسائل الغلط فقلّما يلزم صاحبَ الكتاب منه إلا الشيء النزر . وهو أيضاً ــ مع قلّته ــ من كلام غير أبي العباس [2] . وحدثنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال : إن هـذا كتاب كنا عملناه في أوان الشبيبة والحداثة ، واعتـذر أبو العباس منه » .

---

(١) حديث ناشر المقتضب (ص ٧١-٧٢ من مقدمته) عـن زمن تأليف المقتضب قائم على فرض تأليفه بعد انتقال المبرد إلى بغداد في سنة ٢٤٧ ، وهو فرض لم يثبت . ومن الثابت على أية حال أن المبرد ألف المقتضب قبل الكامل .

(٢) أي من كلام الأخفش والجرمي والمازني وغيرهم ممّن صرّح المبرد بأنه تبعهم في نقدهم .

نصوص من « المقتضب »

(١) هذا باب معرفة ألفات القطع وألفات الوصل ، ومن همزات في أوائل الأسماء والأفعال والحروف[١]

فما كان من ذلك أصلياً فهمزته مقطوعة ، لأنها بمنزلة سائر الحروف. وكذا إذا ألحقت بغير ما استثنيته لك. وذلك نحو قولك في الهمزة الأصلية: أب ، وأخ ، والزائدة : أحمر ، وأصفر ؛ تقول : رأيت أباك ، وأخاك ، وأحمر ، وأصفر .

وفي الأفعال : الهمزة الأصلية نحو همزة أَكَلَ ، وأَخَذَ ؛ والزائدة همزة أعطى ، وأَكْرَمَ . تقول : يا زيد أَحْسِنْ ، وأكْرِمْ .

•

فأما الهمزة التي تسمّى ألف الوصل فموضعها الفعل . وتلحق من

---

(١) ١/٨٠-٨٥ .

الأسماء أسماء بعينها مُختَلّة [1] ، والمصادرَ التي أفعالها فيها ألف الوصل.

وإنما دخلت هذه الألف لسكون ما بعدها ، لأنك لا تقدر على أن تبتدئ بساكن .

فإذا وَصَلْتَ إلى التكلم بما بعدها سَقَطَتْ . وإنما تصل إلى ذلك بحركة تُلْقَى عليه ، أو يكون قبل الألف كلام فيتّصل به ما بعدها . وتسقط الألف ، لأنها لا أصل لها ، وإنما دخلت توصُّلاً إلى ما بعدها ؛ فإذا وُصِل إليه فلا معنى لها .

فآية دخولها في الفعل أن تجد الياء في (يَفْعَل) [2] مفتوحة ؛ فما كان كذلك فلحقته الألف ، فهي ألف الوصل . وذلك قولك : يَضرب ، ويَذهب ، ويَنطلق ، ويَستخرج ؛ وذلك قولك : يا زيد اضْربْ ، ويا زيد انْطَلِقْ ، ويا زيد اسْتَخْرِجْ .

فإن انضمّت الياء في (يفعل) لم تكن الألف إلا قطعاً . وذلك نحو : أَحسَنَ ، وأَكْرَمَ ، وأَعْطَى ؛ لأنك تقول : يُكرم ، ويُحسن ، ويُعطي. تكون الألف ثابتة كما تكون دال دَحْرَجَ ؛ لأن حروف المضارعة تنضمّ

---

(١) مختلة : حُذِف بعض حروفها . ويسميها أيضاً منقوصة ، كما سيلي في هذا النص (ص ٢٧٨) .

(٢) في (يفعل) : أي في الفعل المضارع .

فيها كما تنضمّ مع الأصول في مثل قولك : يُدحرج ، و يُرامي .

فكُلُّ مـا كان من الفعل ألفه مقطوعة ، فكذلك الألف في مصدره ؛ تقول: يازيد أَكْرِمْ إكْراماً ، وأَحْسِنْ إحْساناً. وإذا كانت في الفعـــل موصولة،فكذلك تكون في مصدره؛تقول:يا زيد اسْتَخْر ِجاسْتِخْـراجاً، وانْطَلِق انطلاقاً .

وهذه الألف الموصولة أصلها أن تبتدئ مكسورة ؛ تقول : اِعْلَمْ ، اِنْطَلِقْ .

فإن كان الثالث من (يفعل) مضموماً ابتُدِئت مضمومة ؛ وذلـــك لكراهيتهم الضمَّ بعد الكسر ، حتى إنه لا يوجد في الكلام إلا أن يلحق الضمُّ إعراباً نحو قولـك (فَخِذٌ) كما ترى . فكرهوا أن يلتقي حرف مكسور وحرف مضموم لا حاجز بينهما إلا حرف ساكن . وذلك قولك في رَكَضَ يَرْكُضُ ، وعَـدا يَعْدو ، وقَتَلَ يَقْتُلُ ، إذا استأنفتَ(١) : اُرْكُضْ بِرِجلك ، اُعْدُ يا فتى ، اُقْتُلْ .

وكذلك للمرأة . تقول : اُقْتُلي ، لأن العلة واحدة. تقول لهـــا : اُغْزِي ، اُعْدِي ؛ لأن الأصل كان أن تثبت الواو قبل الياء، ولكن الواو كانت في (يَعْدُو) ساكنة ، واليـاء التي لحقت للتأنيث ساكنة ، فذهبت

---

(١) استأنفت : ابتدأت الكلامَ،فإن ألف الوصل تسقط في دَرْج الكلام.

الواو لالتقاء الساكنين، والأصل أن تكون ثابتة. فاستؤنفت ألف الوصل مضمومة على أصل الحرف، لأن (يَغْدُو) بمنزلة (يَقْتُلُ) [1].

وكذلك تقول: اُسْتُضْعِفَ زيد، اُنْطُلِقَ به، اُقْتُدِرَ عليه. وقد مضى تفسير هذا [2].

●

وأما وقوع ألفات الوصل للأسماء فقولك: ابن، واسم، وامرؤ، كما ترى.

فأما (ابن) فإنه حرف منقوص [3]، مُسَكَّن الأول، فدخلت لسكونه. وإنما حدث فيه هذا السكون لخروجه عن أصله. وموضع تفسيره فيما نذكره من بنات الحرفين [4].

وكذلك (اسم).

فإن صغّرتها أو غيرّتها مما فيه ألف الوصل من الأسماء سقطت الألف؛ لأنه يتحرك ما بعدها، فيمكن الابتداء به. وذلك قولك بُنَيّ، وسُمَيّ؛

---

(١) (يعدو) مضمومة العين مثل (يقتل).

(٢) في باب معرفة الأفعال: أصولها وزوائدها (١/٧١ وما بعدها).

(٣) حرف منقوص: كلمة حُذف منها بعض حروفها. راجع الهامش الأول في ص ٢٧٦.

(٤) انظر باب الأسماء التي وقعت على حرفين في ١/٢٢٧ وما بعدها.

تُسْقِطَ الألفَ ، وتَردّ ما ذهب منهما .

وأما امرُؤٌ ـ فاعلمْ ـ فإن الميم متى حُركت سقطت الألف . تقول : هذا مَرْءٌ فاعلم ، وكما قال تعالى : «يحُول بين المرء وقلبه»[1] ، وهذا مُرَيْئٌ فاعلم .

ومن قال : امْرُؤٌ ، قال في مؤنثه : امْرَأةٌ . ومن قال : مَرْءٌ ، قال في مؤنثه : مَرْأةٌ .

واعلم أنك إذا قلت (اِمْرُؤٌ) ـ فاعلم ـ ابتدأت الألف مكسورة ، وإن كان الثالث مضموماً . وليس بمنزلة (اُرْكُضْ) ؛ لأن الضمة في (اُرْكُضْ) لازمة ، وليست في قولك (امْرُؤٌ) لازمة ، لأنك تقول في النصب : رأيت امْرَأً ، وفي الجرّ : مررت بامْرِئٍ ، فليست بلازمة .

●

وأما قولنا : إذا تحرك الحرف الساكن ، فبتحويل الحركة عليه سقطت ألف الوصل . فمن ذلك أن تقول (اِسألْ) ؛ فإن خفّفتَ الهمزة فإن حكمها ـ إذا كان قبلها حرف ساكن ـ أن تُحذف فتُلْقَى على الساكن حركتها ، فيصير بحركتها متحركاً . وهذا نأتي على تفسيره في باب الهمزة إن شاء الله[2] . وذلك قولك (سَلْ) ؛ لأنك لمّا قلت (اِسْألْ) حذفت

---

(١) الأنفال ٢٤ .

(٢) يرد باب الهمز في ١/١٥٥ وما بعدها .

الهمزة فصارت (إسَلْ) ، فسقطت ألف الوصل لتحرّك السين . قال الله عزّ وجلّ : « سَلْ بني إسرائيل »[1] .

ومن ذلك ما كانت الياء والواو فيه عيناً نحو قالَ وباعَ ، لأنك تقول: يقُول ، ويبِيع ، فتحوّل حركة العين على الفاء. فإذا أَمرْتَ قلت: قُلْ ، وبِعْ ؛ لأنهما متحركتان. ولو كانتا على الأصل لقلت (قَوَلَ) و (بَيَعَ) على مثال قَتَلَ وضَرَبَ ، (يَقْوُلُ) و (يَبْيِعُ) على مثال يَقْتُلُ ويَضْرِبُ ، ولقلت (اُقْوُلْ) كما تقول : اُقْتُلْ ، وقلت (اِبْيِعْ) كما تقول (اِضْرِبْ) لسكون الحرف .

ومن ذلك ما كانت فاؤه واواً ووقع مضارعه على (يَفْعِل) ؛ لأنك تحذف الواو التي هي فاء ، فتستأنف العين متحركة ، فتقول: عِدْ ، وزِنْ ، لأنهما من وَعَدَ ، ووَزَنَ : يَعِدُ ، ويَزِنُ ، ففاؤهما واو تذهب في (يَفْعِلُ) . وإنما الأمر من الفعل المُسْتَقْبَل ، لأنك إنما تأمره بما لم يقع . وكل ما جاءك من ذا فعلى هذا فَقِسْ إن شاء الله .

●

ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف .

وزعم الخليل أنها كلمة بمنزلة (قَدْ) تنفصل بنفسها ، وأنها في الأسماء بمنزلة (سَوْفَ) في الأفعال ؛ لأنك إذا قلت (جاءني رجل) فقد ذكرت منكوراً ، فإذا أدخلت الألف واللام صار معرفة معهوداً ، وإذا قلت

---

(١) البقرة ٢١١ .

(زيديا كل) فانت مُبْهِم على السامع لا يدري أهو في حال أكْلٍ أم يُوقِع ذلك فيما يُستَقبَل ، فإذا قلت (سيأكل) أو (سوف يأكل) فقد أَبَنْتَ أنه لِما يستقبل.

ولو احتاج شاعر إلى فصل الألف واللام لاستقام ذلك . وكان جائزاً للضرورة ، كما يجوز مثله في سوف وقلّما وقد ونحوهـــا من الحروف التي تكون أصلاً للأفعال ، كما قال حيث اضطرّ الشاعر :

(طويل)

صَدَدْتَ فأَطْوَلْتَ الصدودَ وقلّما   وصالٌ على طول الصدود يدومُ [(١)]

وإنما (قلّما) للفعل . وعلى هذا قال الشاعر حيث اضطرّ :

(رجز)

دَعْ ذا وعَجِّلْ ذا وأَلْحِقْنا بِذَلْ   بالشحم إنا قد مَلِلْناه بَجَلْ [(٢)]

ففصل الألف واللام، على أنه قد ردّهما في البيت الثاني [(٣)] .

---

(١) تقدم الحديث عن هذا البيت في ص ٧٨ من كتابنا هذا .

(٢) بَجَلْ : حَسْبُ . وبجلي (بفتح الجيم وتسكينها) : حَسْبي . وقد أورد المبرد البيت مرة أخرى في ٢/٩٤ .

(٣) الشاهد في قـــوله : بِذَلْ (بِذا الْ) ، أراد : بذا الشحم . فأفرد (ال) لِما احتاج إليه من إقامة القافية، ثم أعادها في البيت الثاني في (بالشحم) =

وقد شرحت لك أن هذه الألف إذا اتصلت بالاسم الذي فيه كلام قبله سقطت، إذ كانت زائدة لسكون ما بعدها. تقول (أَسْتَخْرَجْتَ من زيد مالاً؟) إذا كنت مستفهماً؛ لأن ألف الاستفهام لمّا دخلت سقطت ألف الوصل، فمن ثَمّ ظهرت ألف الاستفهام مفتوحة. قال الله عزّ وجلّ:

= بطريق البَدَليَّة .

وقد أورد سيبويه البيت في موضعين من كتابه (٢/٦٤ و ٢٧٢ - ٢٧٣)، ونسبه في الموضع الثاني إلى غَيْلان بن حُرَيْث. يقول في الموضع الأول: « وقال الخليل: ومما يدلُّ على أن (ألْ) مفصولة من (الرجل) ولم يُبْن عليها، وأن الألف واللام فيها بمنزلة (قد) قول الشاعر: (البيت). قال: هي ههنا كقول الرجل وهو يتذكر (قَدِي . قد فعل). ولا يُفعل مثل هذا علمناه بشيء مما كان من الحروف الموصولة. ويقول الرجل (ألِي)، ثم يتذكر، فقد سمعناهم يقولون ذلك. ولولا أن الألف واللام بمنزلة قد وسوف، لكانتا بناء بُني عليه الاسم لا يفارقه؛ ولكنهما جميعاً بمنزلة هل وقد وسوف تدخلان للتعريف وتخرجان ».

ويقول سيبويه في الموضع الثاني: « والحرف الذي تُعَرَّف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم، والرجل، والناس. وإنما هو حرف بمنزلة قولك: قد، وسوف . . . . . . ألا ترى أن الرجل إذا نَسِيَ فتذكّر ولم يُرِدْ أن يقطع، يقول (ألِي) كما يقول (قَدِي) ثم يقول: كان وكان. ولا يكون ذلك في (ابن) ولا (امرىء)، لأن الميم ليست منفصلة ولا الباء. قال غيلان: (البيت). كما تقول (إنه قَدِي)، ثم تقول: قد كان كذا وكذا، فتُثَنّي (قد). ولكنه لم يكسر اللام في قوله (بِذَلْ) ويجيء بالياء، لأن البناء قد تَمّ. وزعم الخليل أنها مفصولة كقد وسوف، ولكنها جاءت لمعنى كما يجيئان للمعاني ».

« سواءٌ عليهم أَسْتَغْفَرْتَ لهم أم لم تستغفر لهم »[1]، فذهبت ألف الوصل.

فإن لحقت ألفُ الاستفهام ألفَ الوصل التي مع اللام لم تحذف ؛ لأنها مفتوحة ، فلو حُذفت لم يكن بين الاستفهام والخبر فَصْل ، ولكنها تُجْعَل مدَّة . فتقول : آلرجل قال ذاك ؟ آلغلام ضربك ؟[2] وكذا حُكم كل ألف وصل تقع مفتوحة ، ولا نعرفها مفتوحة إلا التي مع اللام ، وألف (اَيْمُ) التي تقع في القَسَم[3] ، فإنك إذا استفهمت عنها قلت : آيْمُ اللهِ

---

(1) المنافقون ٦ .

(2) وقال تعالى : « آللهُ خيرٌ أم ما يُشركون » (النمل ٥٩) .

(3) يقول ابن جني في « سر صناعة الإعراب » ، ص ١٣٢ : « فأما (اَيْمُنُ) في القسم ففُتحت الهمزة فيها ، وهي اسم ، من قِبَل أن هذا اسم غير متمكن ولا يُستعمل إلا في القسم وحـــده . فلما ضارع الحرفَ بقلّة تمكُّنه ، فُتِح تشبيهاً بالهمزة اللاحقة لحرف التعريف . وليس هـــذا فيه إلا دون بناء الاسم ، لمضارعته الحرف . وأيضاً فقد حكى يونس (اِيمُ اللهِ) بالكسر ، فقـــد جاء فيه الكسر أيضاً كما ترى . ويؤكد عندك أيضاً حالَ هذا الاسم في مضارعته الحرف أنهم قد تلاعبوا به وأضعفوه ، فقالوا مرة (اَيْمُنُ اللهِ) ومرة (اَيْمُ اللهِ) ، ومرة (اِيمُ اللهِ) ، ومرة (مِ اللهِ) ، ومرة (مُ اللهِ) . وقالوا : مُنْ ربّي ومِنِ ربّي . فلما حذفوا هذا الحذف المفْرِط ، وأصاروه من كونه على حرف واحـــد إلى لفظ الحروف ، قَوِيَ شَبَهُ الحرف عليه ، ففتحوا همزته تشبيهاً بهمزة لام التعريف » .

وألف ايْم وايمن ألف وصل عند البصريين . واستشهد سيبويه (٢/١٤٧ و ٢٧٣) والمبرد (المقتضب ١/٢٢٨ و ٢/٩٠ و ٣٣٠) على ذلك بقول الشاعر (نُصَيْب بن =

لقد كان ذاك؟ والعلّة الفرق بين الخبر والاستخبار [(١)] .

= رَباح) : (طويل)

فقال فريق القوم لمّا نَشَدْتُهُمْ نَعَم، وفريقٌ: لَيْمُنُ اللهِ ما ندري

ويذهب الكوفيون إلى أن ايم جَمْعُ يمين ؛ وأن الأصل في همزة ايم أن تكون همزة قطع لأنه جمع ، إلا أنها وُصلت لكثرة الاستعمال ، وبقيت فتحتها على ما كانت عليه في الأصل . ولكن يقول المبرد في المقتضب (٢/٣٣٠) : « وليس بجمع يمين ، ولكنه اسم موضوع للقسم . ولو كان جمع يمين لكانت ألفه ألف قطع . فوصلهم إياها يدلك على أنها زائدة ، وأنها ليست من هذا الاشتقاق . وقال الشاعر (البيت) » .

وهذه هي المسألة التاسعة والخمسون من مسائل الخلاف التي أوردها ابن الأنباري في « الإنصاف » . وانظر في ذلك أيضاً ابن يعيش ٩/٩٢ ، وابن هشام في المغني (ط القاهرة ص ١٠٠-١٠١ = ط دمشق ص ١٠٥-١٠٦) .

ولابن جني حديث في المنصف (١/٦١) يؤيد فيه مذهب الكوفيين. يقول: « وايمُ محذوفة من أيمُنٍ ؛ لأنها كثرت في القسم وعُرف موضعها وحُذفت همزتها ، وهي جمع يمين ... ... وكان أبو العباس ينكر أن يكون جمع يمين ، قال : لوصلهم الألف ؛ ولا يمتنع أن تحذف الهمزة لكثرة الاستعمال ومعرفة الموضع ، وليس ذلك فيها بأكثر من قولهم : مُ اللهِ ، ومِ اللهِ » .

(١) الاستخبار : الاستفهام .

(٢) هذا باب جمع ما كان على أربعة أحرف، وثالثه واو أو ياء أو ألف[١]

فما كان من ذلك أصلاً ، أو مُلْحَقاً بالأصليّ ، ومتحركاً في الواحد، فإنه يظهر في الجمع . وذلك قولك فيما كان أصلاً وكان متحركاً في الواحد (أساوِد) إذا جمعت (أَسْوَد)[٢] ، و(أصايِد) إذا جمعت . . . . . .

---

(١) ١/١٢٢-١٢٣ . وانظر ٢/٢٢٨-٢٢٩ .

(٢) الأَسْوَد : الحيّة العظيمة. قال الأشهب بن رُمَيْلة ، وهو شاعر إسلامي مخضرم : (طويل)

أُسودُ شرىً لاقتْ أُسودَ خَفِيَّةٍ تساقوْا على حَرْدٍ دماءَ الأساوِدِ

وقد شرحه البغدادي في الخزانة (ط بولاق ٢/٥٠٩) بقوله : « وفي معجم ما استعجم [للبكري] : قال الأصمعي : الشرى أرض في جهة اليمن وهي مأسدة، وأنشد هذا البيت ... ... وقال صاحب الصحاح : والشرى طريق في سَلْمَى كثيرة الأُسْد. وخفية بفتح الخاء المعجمة وكسر الفاء ، قال صاحب الصحاح : قولهم (أسود خفيّة) كقولهم (أسود حَلْية) ، وهما مأسدتان . وقال صاحب المعجم : خفية اسم غَيْضة ملتفّة تتخذها الأُسد عِرِّيسة» ، كذا قال الخليل ، وأنشد هذا البيت . وحرد بفتح الحاء وسكون الراء المهملتين =

(أُصَيَد)[1]؛ وقد جعلتَ كل واحد منهما اسماً[2] .

أما ما كان متحركاً في الواحـــد وهو زائد ، فقولك في جَدْوَل : جَداوِل ، وفي قَسْوَر : قَساوِر[3] ، وفي عِثْيَر : . . . .

=مصدر حرد من باب ضرب بمعنى قصد، وبمعنى غضب من باب فرح أيضاً. ودماء: مفعول (تساقوا) أي سُقي كل منهم دم الأساود ، وهو إما جمع (أسْوَد) على أفْعَل وهو العظيم من الحيّات وفيه سَواد، وهو اسم له ، ولو كان وصفاً لجُمِع على فُعْل بالضم ؛ وإما جمع أسْوِد بالضمّ وهو جمع أسَد فيكون جمع الجمع ، والمراد بالأساود الشُّجْعان ، وهو عبارة عنهم وعن أخصامهم » .

والبيت من شواهد المقتضب (٢/٢٢٨) ، وفيه « تساقت على لَوْح » مكانَ « تساقَوْا على حَرْدٍ » . واللوح : العطش .

(١) الأصْيَد : المَلِك ، ورافع رأسه كِبْرا ، والأسد (القاموس) . وفي المنصف لابن جني ٣/٤١-٤٢ : « يقال : صَيِدَ البعيرُ إذا لَوَى عنقه من علّة به . والمصدر : الصَّيَد ، وهو أصْيَد . ومنه قيل للمتكبر : أصْيَد ، كأنه يلوي عنقه تكبُّرا » . وانظر الهامش الثالث في هذه الصفحة .

(٢) لأن جمع أفْعَل حين يكون نعتاً مكتفياً هو فُعْل ، فكنت تقول : سُود ، وصِيد (وأصله صُيْد) . وكذلك مؤنثه ، تقول : حمراء وحُمْر ، وصفراء وصُفْر . انظر المقتضب ٢/٢١٧ .

(٣) القَسْوَر : الأسد (كالقَسْوَرة) . قال الفرزدق ، وهو من شواهد سيبويه (٢/١٣١) : (متقارب)

إلى هادراتٍ صِعابِ الرءوسِ ... قَساوِرَ للقَسْوَرِ الأصْيَدِ

قال الشنتمري : « وأراد بالهادرات جماعـــات تفخر وتتّسع في القول ، فشبّهها بالفحول التي تهدر . وقوله : صعاب الرءوس ، أي لا تنقاد ولا تذلّ » . والأصيد : الرافع رأسه كبراً ؛ راجع الهامش الأول في هذه الصفحة .

عَثايِر[1] .

وأمّا ما كان أصلاً وهو ساكن في الواحد، فقولك في مَقال: مَقاوِل، لأنه من القول؛ وفي مَباع: مَبايِع، لأنه من البيع. وإن جمعت (يَزِيد) اسمَ رجل قلت: يَزايِد. قال الفرزدق:[2] (طويل)

وإنّي لقَوّامٌ مقاوِمَ لم يكن جريرٌ ولا مَوْلى جريرٍ يقومُها

●

فإن جمعت اسماً على أربعة، وثالثه حرف لين زائد ساكن، فإنك تهمز ذلك الحرف في الجمع. وذلك قولك في رسالة: رسائل، وفي عجوز: عجائز، وفي صحيفة: صحائف.

وإنما فعلت ذلك لأن هذه الأحرف لا أصل لها، فلما وقعت إلى جانب ألف ولم تكن متحركة[3]، ولا دخلتها الحركة في موضع[4]، أُبدِلت

---

(١) العثير: التراب.

(٢) بل الأخطل، وقد نبّه على ذلك الشنقيطي الكبير في هامش ص ٢١ من الجزء الرابع عشر من المخصص لابن سيده. والبيت من قصيدة للأخطل يمدح فيها بشر بن مروان، تجدها في ديوانه ص ١٢٠ وما بعدها، والشاهد في ص١٢٣. وانظر ابن يعيش ١٠/٩٠ و٩٧.

(٣) «ولم تكن متحركة» أي: ولم تكن هذه الأحرف (الواو والياء والألف) متحركة.

(٤) أي ولا دخلتها الحركة من قبل.

لما قبلها [١]، ثم تحركت كما تحرّك لالتقاء الساكنين، فلزمتها الهمزة [٢]، كما لزمت (قضاءً) لما سنبيّنه في موضعه إن شاء الله [٣].

فأما (مَعِيشة) فلا يجوز هَمْز يائها، لأنها في الأصل متحركة؛ فإنما تُرَدّ إلى ما كان لها، كما ذكرت لك في صدر الباب.

فأما قراءة من قرأ (معائش) فهَمَزَ، فإنه غَلَطٌ. وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافِــع بن أبي نُعَيْم، ولم يكن له علم بالعربية، وله في القرآن حروف قد وُقِفَ عليها [٤].

وكذلك قول من قال في جمع مُصِيبة (مَصائِب)، إنما هو غلط؛ وإنما الجمع (مَصاوِب)، لأن (مصيبة) مُفْعِلة [٥]. فعلى هذا يجري وما أشبهه.

---

(١) أي أبدلت ألفاً كالألف التي قبلها (ألف فعائل).

(٢) إذا تحركت الألف صارت همزة. راجع النص السابـع من نصوص المنصف (ص ٢١١–٢١٣ في كتابنا هذا).

(٣) المقتضب ١/١٨٩: «واعلم أن اللام إذا كانت ياء أو واواً، وقبلها ألف زائدة وهي طَرَف، أنها تنقلب همزة للفتحة والألف اللتين قبلها. وذلك قولك: هذا سقّاءٌ يا فتى، وغزّاء فاعلم».

(٤) وَقَفَ فلاناً على ذنبه: أطلعه عليه. وانظر القرطبي ٧/١٦٧ في تفسير قوله تعالى: «وجعلنا لكم فيها معايش» (الأعراف ١٠).

(٥) يقول ابن جني في المنصف ١/٣٠٧–٣٠٨: «وقد قالت العرب (مصائب) فهمزوا، وهو غلط ... وكأنهم توهّموا أن مصيبة: فَعِيلة، فهمزوها حين جمعوها، كما همزوا جمع سفينة: سفائن. وإنمـا مصيبة: مُفْعِلة، من أصابَ=

=يُصيبُ ، وأصلها مُصْوِبة ، فألقوْا حركة الواو على الصاد، فانكسرت الصاد وبعدها واو ساكنة ، فأبدلت ياءً للكسرة قبلها ، وقد كتبنا تفسير هذا فيما مضى [النص السادس من نصوص المنصف]. وأكثر العرب يقول (مَصاوِب) ، فيجيء بها على القياس وما ينبغي » .

ويقول ابن يعيش ١٠/٩٧ : « وكان أبو إسحاق الزجاج يذهب إلى أن الهمزة في (مصائب) منقلبة عن الواو المكسورة في (مصاوِب) على حدّ قلبها في وِشاح وإشاح . ولا ينفكّ من ضعف ؛ لأن الواو المكسورة لا تصير همزة إذا كانت حَشْواً ، وإنما جاز ذلك فيها إذا كانت أوّلاً » .

(٣) هذا باب ما كان من الجمع على وزن ‹فُعَّل› و‹فُعَّال› مما اعتلت عينه[١]

اعلم أن ما كان من هذا من ذوات الواو فإن الأجود فيه أن تصحّ الواو وتظهر. وذلك قولك – على قول من قال في جمع شاهِد: شُهَّد – في صائم: صُوَّم، وقائل: قُوَّل. وكذلك جميع هذا الباب.

وقد يجوز أن تقلب الواو ياءً، وليس بالوجه، ولكن تشبيها بما اعتلت لامه. وذلك أنك تقول في جمع عاتٍ: عُتِيٌّ[٢]، لا يصلح غيره إذا كان جمعاً. فلما كان هذا الباب يقرُب من الطَّرَف، جاز تشبيهه بهذا

---

(١) ١/١٢٨–١٢٩.

(٢) أصله ‹عُتُووٌ›، فأبدلت الواو الأخيرة ياء لأنه جمع تكسير على وزن ‹فُعول›، فصار (‹عُتُويٌ›)، ثم قُلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسَبْق الواو بالسكون، وأدغمت الياء المبدلة من الواو في الياء لام الكلمة، فصار (‹عُتُيٌّ›)، وكسرت التاء لتصحّ الياء، فصار ‹عُتِيٌّ›.

الذي هو طرف ، فتقول في صائم : صُيَّم [١] ، وقائل : قُيَّل . والوجه ما ذكرت لك أوّلاً ؛ وإن هذا تشبيه ومجاز .

فإن بنيته على (فُعّال) ظهرت الواو ؛ ولم يَجُزْ إلا ذلك ، لتباعدها من الطرف . وذلك قولك : صائم وصُوّام ، وقائل وقُوّال [٢] . وهذا كنحو ما ذكرت لك في الجمع الذي قَبْلَه في صحته إذا تباعد من

---

(١) استشهد ابن جني في المنصف (٢/٣) بقول الحادرة ، وهو شاعر جاهلي : (كامل)

ومُعرَّضٍ تَغلي المراجلُ تحته عَجَّلْتُ طَبْخَتَه لِرَهْطٍ جُيَّعِ

قال ابن جني : يريد (جُوّعاً) .

والبيت مرويّ في شرح المفضليات لابن الأنباري (كما نشره لِيال Ch. J. Lyall ، أكسفورد ١٩٢١) ، ص ٦٠ ، بلفظ (جُوَّع) على القياس .
(المُعرَّض من اللحم : الذي لم يُبالَغ في إنضاجه)

(٢) يقول ابن جني في المنصف ٢/٥ : « وقد جاء حرف شاذ ، وهو قولهم : « فلان في صُيّابة قومه » ، يريدون : « في صُوّابة » ، أي في صميمهم وخالصهم ؛ وهو من صاب يصوب إذا نزل ، كأن عِرْقه فيهم قد ساخ وتمكّن . وقياسه التصحيح ، ولكن هذا مما هُرِب فيه من الواو إلى الياء لثقل الواو ، وليس ذلك بعلّة قاطعة . وأنشد ابن الأعرابي لذي الرمة :

(طويل) =

الطرف[1] .

فأما ما كان من اليـــاء فجارٍ في البابين جميعاً ـ فُعَّل و فُعّال ـ على الأصل . تقول: قوم بُيَّع ، وبُيّاع ، لا يكون إلا ذلك .

و كذلك إن بنيتَ واحداً من الواو على (فُعّل) لم يجز القلب ، لأن الوجه فيما اعتلت لامه فكانت واوا الثبات في الواحـــد ، نحو قولك :

=ألا طرَقتْنا مَيّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ فما أرَّقَ النُيَّامَ إلا سلامُهـــا

وقال : أنشَدَنِيه أبو الغَمْر هكذا باليــاء . وهو شاذ ، وحكي أن له وجهاً من القياس » .

والبيت في المخصص لابن سيده ١٠٢/٥ ، ولكن بلفظ (أيْقَظَ) مكان (أرَّقَ) . وهو في شرح المفصل لابن يعيش (٩٣/١٠) برواية ابن جني . ورواية الديوان (ص ٦٣٨) :

ألا خَيَّلَتْ مَيٌّ وقد نام صُحبَتي فما نَفَّرَ التَّهْوِيمَ إلا سلامُهـــا

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(١) يشير المبرد إلى قوله في الباب السابق (ص ١٢٦) إن جمع طاووس وبيّاع لا يكونان إلا طواويس وبيابيع ، لا تهمز الواو التي بعد الألف في طواويس والياء التي بعد الألف في بيابيع لبعدهما من الطرف ، كما لا يكون في باب قضاء وسقّاء إلا الهمز (لتطرُّف الواو واليــاء بعد ألف) . وانظر المنصف ٤٧/٢ (آخر سطر) ـ ٤٨ (س ١ - ٤) .

عتا يَعْتو عُتُوّاً، قال الله عزّ وجلّ: «وعَتَوْا عُتُوّاً كبيراً»[1]. فالواحد إذا كان الواو فيه عيناً لازمٌ لموضعه؛ وذلك قولك: رجل قُوَّل، كما تقول: رجل حُوَّل قُلَّب، لا يكون إلا ذلك.

---

(١) الفرقان ٢١ .

(٤) هذا باب جمع ما كان على فَعْل من
ذوات الياء والواو اللتين هما عينان (١)

فادنى العدد فيه (أفْعال) ، إذ كان يكون ذلك في غير المعتل ، نحو فَرْخ وأفْراخ ، وزَنْد وأزْناد . فأما مـــا كان من الواو فنحو قولك : صَوْت وأصوات ، وحَوْض وأحْواض ، وثَوْب وأثْواب . وما كان من الياء فشَيْخ وأشْياخ ، وبَيْت وأبْيات ، وقَيْد وأقْياد .

●

فإذا جاوزتَ (الثلاثة إلى العشرة) فقد خرجتَ من أدنى العدد . فما كان من الواو فبابه فِعال. وذلك قولك : ثَوْب وثِياب، وحَوْض

---

(١) ١/١٣١ - ١٣٢ . « أما ما كان من غير المعتل على فَعْل، فإن بابه في أدنى العدد أن يُجمـــع على أفْعُل ، وذلك قولك : كَلْب وأكْلُب ، وفَلْس وأفْلُس . فإن جاوزت إلى الكثير خرج إلى فِعال أو فُعول ، وذلك قولك : كِلاب ، وكِعاب ، وفِراخ ، وفُروخ ، وفُلوس . فهذا هو الباب » (المقتضب ٢/١٩٥) .

وأدنى العدد من الثلاثة إلى العشرة .

وحِياض، وسَوْط وسِياط؛ تنقلب الواو فيه ياء لكسرة ما قبلها، ولأنها كانت في الواحد ساكنة. فإن كانت في الواحد متحركة ظهرت في الجمع نحو قولك: طَوِيل وطِوال، وما كان مثله[1].

أما ما كان من الياء فإنك تقول فيه إذا جاوزت أدنى العدد (فُعول)؛ لأن (فُعول) و (فِعال) يَعتَوِران (فَعْل) من الصحيح، وذلك قولك: كَعْب وكُعوب، وفَلْس وفُلوس؛ ويكونان معاً في الشيء الواحد، نحو كِعاب وكُعوب، وفِراخ وفُروخ. فلما استبدّت الواو بفِعال كراهية الضمتين مع الواو[2]، خُصّت الياء بفُعول لئلا يلتبسا؛ وذلك قولك:

---

(١) انظر في قلب الواو ياء في مثل (ثياب) وتصحيح الواو في مثل (طِوال) المنصف ١/٣٤١-٣٤٢. وقد أورد ابن جني هناك بيتاً قُلبت فيه واو (طِوال) ياء شذوذاً وهو: (طويل)

تَبَيَّنَ لي أن القَماءةَ ذِلّةٌ وأن أعِزّاءَ الرجال طِيالُها

والبيت مرويّ في الكامل (٩١/١) بلفظ (طوالها) على القياس؛ وفيه (أشداء) مكان (أعزاء). قال في الكامل (ص ٩١-٩٢): «وأنشدني غير واحد: «وأن أشداء الرجال طيالها»، وليس هذا بالجيد ... ... لتحرك الواو في الواحد. وأنشدني مسعود بن بشر المازني: (طويل)

لهم أوجُهٌ بِيضٌ حِسانٌ وأذْرُعٌ طِيالٌ ومن سِيما الملوك نِجارُ» اهـ

(النجار: الأصل)

(٢) «كراهية الضمتين مع الواو» لو جمعت فَعْلاً من الواوي العين على فُعول.

شَيْخ وشُيوخ، وبَيْت وبُيوت، وقَيْد وقُيود.

فإن قال قائل: فلِمَ لَمْ يُفصَل بينهما في العدد الأقلّ؟ فإن الجواب في ذلك أنهما تظهران في (أفعال)، فتُعْلَم الواو من الياء، وذلك قولك: أبيات وأحواض. فكل واحد منهما بيِّنٌ من صاحبه، كما كان في بيت وحوض.

•

وإن احتاج شاعر فجمع ما كان من باب فَعْل ونحوه على أَفْعُل، جاز ذلك؛ لأن باب فَعْل كان في الصحة لأَفْعُل [1]، نحو كَلْب وأَكْلُب، وكَعْب وأَكْعُب. وكذلك ما كان نظيراً لهذا إذا اضطر إليه، كما قال:

(رجز)

لِكُلِّ عَيْشٍ قد لبِسْتُ أَثْؤُبا [2]

---

(١) حقّ (فَعْل) من الصحيح أن يكون جمعُ القلة فيه (أفعُل). راجع الهامش الأول في ص ٢٩٤.

(٢) هكذا رواه سيبويه ١٨٥/٢، والمبرد في موضع لاحق من كتابه ١٩٩/٢. وأورده المبرد في موضع سابق من كتابه (٢٩/١) بلفظ (دهر) مكان (عيش). والشاهد فيه جمع ثَوْب على أثْؤُب تشبيهاً بجمع القلة من الصحيح؛ والأكثر جمعه (جمع قلّة) على أثواب، استثقالاً لضمة الواو في أثوُب.

وقد رواه المازني (المنصف ٢٨٤/١) بقلب الواو همزة. قال: «ألا ترى أن الواو إذا انضمّت فرّوا منها إلى الهمزة، فقالوا: أدْؤُر، وأثْؤُب، وأنْؤُر. قال الراجز: «لكل دهر قد لبست أثؤباً». فالهمز في الواو إذا انضمّت مطّرد». (أدؤر جمع دار، وأنؤر جمع نار)

ويرد البيت مرتين في مجالس ثعلب (٣٧١/٢ و٣٧٢) بقلب الواو همزة: مرة=

ومثل ذلك عَيْن وأعْيُن. وأعْيان جيّد على ما وصفت لك[1] . قال:

(طويل)

ولكنني أغْـــدو عَلَيَّ مُفاضةٌ دِلاصٌ كأعيانِ الجرادِ المُنَظَّمِ[2]

... ...

= وحده بلفظ (لكل حال)، ومرة مع أبيات أخرى قبله وبعده بلفظ (لكل عصر) . وأورده ابن جني في المنصف (٤٧/٣) مع أبيات أخرى قبله وبعده، مع اختلاف عن رواية ثعلب . والبيت منسوب في اللسان (ثوب) إلى معروف ابن عبد الرحمن . ونسبه العيني في شرح الشواهد الكبرى (على هامش الخزانة، ط بولاق، ٥٢٢/٤) إليه أيضاً، ثم قال : ويقال قائله هو حميد بن ثور .

(١) أعْيان جمع قلة لعَيْن على القياس، كما مرّ في صدر هذا النص.

(٢) أورده المبرد أيضاً في ١٩٩/٢ . وهو من شواهد سيبويه ١٨٦/٢. يقول الشنتمري : « الشاهد في جمعه العين على أعيان، وهو القياس، لأن الضمة [ضمة أفْعُل] تستثقل في الياء كما تستثقل في الواو، إلا أن المستعمل في الكلام أعيُن على قياس فَعْل في الصحيح. والمفاضة الدرع السابغة، كأنها أُفيضت على لابسها. والدلاص : الصقيلة البرّاقة. وشبّه حَلَقها في الدقّة والزُّرقة وتقارُب السَّرْد بعيون جراد نُظِم بعضه إلى بعض وجُمِع ».

(٥) هذا باب الفاء وما ينتصب بعدها
وما يكون معطوفاً بها على ما قبله [١]

اعلم أن الفاء عاطفة في الفعل كما تعطف في الأسماء . تقول : أنت تأتيني فتكرِمني ، وأنا أزورُك فأُحسِنُ إليك ، كما تقول : أنا آتيك ثم أكرمك ، وأنا أزورك وأحسن إليك . هذا إذا كان الثاني داخلاً فيما يدخل فيه الأول ، كما تكون الأسماء في قولك : رأيت زيداً فعَمْراً ، وأتيت الكوفة فالبصرة .

فإن خالف الأولَ الثاني ، لم يَجُز أن يُحْمَل عليه ؛ فحُمِلَ الأولُ على معناه ، فانتصب الثاني بإضمار (أنْ) . وذلك قولك: ما تأتيني فتكرِمَني، وما أزورك فتحدثَني .

إن أراد : ما أزورُك، وما تحدُثني ، كان الرفعُ لا غيرُ ؛ لأن الثاني معطوف على الأول .

وإن أراد : ما أزورُك فكيف تحدُثني ؟ وما أزورُك إلا لم تحدثْني

(١) ٢/١٤-١٥ .

– على معنى : كلما زرتك لم تحدثني – كان النصبُ ، لأن الثاني على خلاف الأول . وتمثيل نصبه أن يكون المعنى : مـا تكونُ مني زيارة ، فيكون حديثٌ منك . فلما ذهبتَ بالأول إلى الاسم أضمرتَ (أنْ) ، إذ كنت قـد عطفت اسماً على اسم ، لأن (أنْ) ومـــا عملت فيه اسم ؛ فالمعنى : لم تكن زيارةٌ فإكرامٌ . وكذلك كل ما كانـ غير واجب ، وهو الأمر والنهي والاستفهام[1] .

فالأمر : ائتِني فأكرِمَك ، وزُرْني فأعطيَك ، كما قال الشاعر : (رجز)

يا ناقَ سِيري عَنَقاً فسيحا
إلى سليمانَ فنستريحـــا[2]

والنهي مثل : لا تَأْتِني فأُكرِمَك ، كقوله عزّ وجلّ : « لا تَفْتَروا على الله كذباً فيُسْحِتَكم بعذاب »[3] ، وكقوله عز وجـل : « ولا تَطـْغَوْا فيه فَيَحِلَّ عليكم غَضَبي »[4] .

---

(١) غير الواجب من الفعل هو الذي لم يقع . راجع الهامش الأول في ص٩٢ من كتابنا هذا .

(٢) من شواهد سيبويه ٤٢١/١ ، وقـد نسبه إلى أبي النجم العجلي . يقول الشنتمري : « الشاهد فيه نصب ما بعد الفاء على جواب الأمر . والعنق: ضرب من السير . والفسيح : الواسع المكين . وأراد سليمانَ ابن عبد الملك » .

(٣) طه ٦١ .

(٤) طه ٨١ .

والاستفهام : أتاتيني فاعطيَك ؟ لأنه استفهام عن الإتيان، ولم يستفهم عن الإعطاء .

وإنما يكون إضمار (أنْ) إذا خالف الأولَ الثاني . لو قلت (لا تقمْ فتضرب زيداً) لجزمت إذا أردت : لا تقمْ ولا تضربْ زيـــداً. فإذا أردت : لا تقم فتضربَ زيداً ، أي فإنك إن قمتَ ضربتَه ، لم يكن إلا النصب؛ لأنك لم تُرِدْ بـ (تضرب) النهي ، فصار المعنى : لا يكنْ منك قيام فيكونَ منك ضربٌ لزيد .

وذلك (أتاتيني فاكرمَك؟) ، المعنى : أيكون هذا منك؟ فإنه متى كان منك ، كان مني إكرام .

(٦) هذا باب الواو [1]

اعلم أن الواو في الخبر بمنزلة الفاء ، وكذلك كل موضع يُعطف فيه ما بعدها على ما قبلها فيَدخل فيما دخل فيه . وذلك قولك : أنت تأتيني وتكرمُني ، وأنا أزورُك وأعطيك ، ولم آتِك وأكرمْك ، وهل يذهبُ زيد ويجيءُ عمرو ؟ إذا استفهمت عنهما جميعاً . وكذلك : أين يذهب عمرو وينطلقُ عبدالله ؟ ولا تضربَنَّ زيداً وتشتُمْ عمراً ؛ لأن النهي عنهما جميعاً .

•

فإن جعلت الثاني جواباً ، فليس له في جميع الكلام إلا معنى واحد ، وهو الجمع بين الشيئين . وذلك قولك : لا تأكلِ السَّمك وتشربَ اللبن ، أي لا يكون منك جَمْع بين هذين . فإن نهاه عن كل واحد منهما على حال قال : لا تأكلِ السَّمك وتشربِ اللبن ؛ لأنه أراد : لا تأكل السمك على

---

(١) ٢/٢٥-٢٧ .

حال، ولا تشرب اللبن على حال. فتمثيله في الوجه الأول: لا يكنْ منك أكلٌ للسمك وأن تشرب اللبن.

وعلى هـــذا القول (لا يَسَعُني شيءٌ ويَعجِزَ عنك)[1]. لا معنى للرفع في (يعجز)، لأنه ليس يُخبر أن الأشياء كلها لا تسعُه، وأن الأشياء كلها لا تعجزُ عنه، كما قال: (كامل)

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثلَه عارٌ عليكَ ـ إذا فعلتَ ـ عظيمُ[2]

أي لا يجتمع أن تنهي وتأتي مثله. ولو جزم كان المعنى فاسداً.

---

(١) هذا من أمثلة سيبويه ١/٤٢٥. ومعناه: لا يمكنني شيء ويعجز عن أن يكون في إمكانك.

(٢) يقول البغدادي في الخزانة (ط بولاق ٣/٦١٧): «ومعنى البيت من قوله تعالى: «أتأمرون الناس بالبرّ وتنسوْن أنفسكم» [البقرة ٤٤]. وقال الحاتمي: هذا أشرَدُ بيت قيل في تجنُّب إتيان ما نُهِي عنه».

والبيت من شواهد سيبويه ١/٤٢٤؛ وقد نسبه إلى الأخطل، ولكنه ليس في ديوانه. وقد اختُلف في قائله. يقول البغدادي ٣/٦١٧-٦١٨: «والبيت وجد في عدة قصائد، ومنه اختلف في قائله... ... والمشهور أنه من قصيدة لأبي الأسود الدُّؤَلي»، ثم أورد القصيدة برمّتها ومطلعها:

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيَه فالقومُ أعداءٌ له وخصومُ

و (عار) في أول الشطر الثاني خبر مبتدأ محذوف، أي: هو عار، و (عظيم) صفته؛ وهذه الجملة دليل جواب إذا (البغدادي ٣/٦١٧).

ولو قلت بالفاء (لا يسعني شيء فيعجزَ عنك) كان جيداً ، لأن معناه: لا يسعني شيء إلا لم يعجز عنك ، ولا يسعني عاجزاً عنك . هذا تمثيل هذا ، كما قلت لك في (ما تأتيني فتحدّثَني) أي : إلا لم تحدّثني ، وما تأتيني محدّثاً .

فمعنى الواو الجمع بين الشيئين . ونَصْبها على إضمار (أنْ) كما كان في الفاء ، وتنصب في كل موضع تنصب فيه الفاء . ألا ترى أن قولك (زُرْني وأزورَك) إنما هو : لتكن منك زيارةٌ ، وزيارةٌ مني . ولو أراد الأمر في الثاني لقال (زرني ولأزُرْك) حتى يكون الأمر جارياً عليهما .

●

والنحويون ينشدون هذا البيت على ضربين ، وهو قول الشاعر :

(طويل)

لقد كان في حَوْلٍ ثَواءٍ ثَوَيْتُه   تُقَضَّى لُباناتٌ ويسأمُ سائمُ[1]

---

(١) الحول : العام . الثواء: الإقامة، مصدر ثوى يثوي. اللبانات: الحاجات.

والبيت للأعشى ، وهو ثاني أبيات القصيدة التاسعة في ديوانه . ويروي النحويون (يسأم) بالرفع والنصب ، وسيبيّن المبرد الوجه في كل منهما .

وقد أورد المبرد البيت في موضع سابق من كتابه (١/٢٧) شاهداً على بدل الاشتمال ، إذ أن (ثواء) بدل اشتمال من (حول) . وانظر في هذا المغني لابن هشام (ط القاهرة ص ٥٠٦ = ط دمشق ص ٥٦٠) .

فيرفع (يسام) لأنـه عَطَفَه على فعل وهو (تُقَضَّى) ، فـلا يكون إلا رفعاً [1] . ومن قـال (تَقَضِّي لباناتٍ) قال (ويسامَ سائم) ؛ لأن (تقضّي) اسم ، فلم يَجُزْ أن تعطف عليه فعـلاً ، فاضمر (أنْ) ليجري المصدر على المصدر ، فصار : تقَضِّي لبـــانات وأن يسامَ سائم ، أي : وسآمة سائم .

•

وعلى هذا ينشد هذا البيت : (وافر)

لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقـرَّ عيني أَحبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفوفِ [2]

---

(١) هكذا رواه سيبويه ٤٢٣/١ . قـــال : « وسألت الخليل عن قول الأعشى : (البيت) ، فرفعه وقال : لا أعرف فيه غيره ؛ لأن أول الكلام خبر وهو واجب ، كأنـه قال : ففي حَوْلٍ تُقَضّى لباناتٌ ويسأمُ سائم ، هذا معناه » .

وعلى رفع (يسأم) يكون اسم (كان) في الشطر الأول مضمراً فيهـا ، والتقدير : لقد كان الأمر في حول . . .

(٢) البيت لمَيْسُون بنت بَحْدَل الكلبية ، زوج معاوية بن أبي سفيان وأم ابنه يزيد ، وكانت بدوية . والشاهد من جملة أبيات تحنّ فيها إلى حيـاة الصحراء ، وقد أوردها البغدادي في الخزانة (ط بولاق ٥٩٢/٣-٥٩٣) . ويرد البيت في الخزانة بلفظ (ولُبس) مكان (للبس) ، وفي هذا يقول البغدادي =

أي : وأن تقرَّ عيني .

فاما قوله : (وافر)

أَلَمْ أكُ جارَكم وتكونَ بيني وبينكم المودّةُ والإخاءُ[1]

فإنه أراد : ألم يجتمع كون هذا منكم ، وكون هذا مني ؟ ولو أراد الإفراد فيهما لم يكن إلا مجزوماً ، كأنه قال : ألم يكن بيني وبينكم ؟

= (ص ٥٩٣) : « في غالب كتب النحو (للبس) بلامين، وهو خلاف الرواية الصحيحة » . وانظر أيضاً الخزانة ٦٢١/٣ (ط بولاق) .

والبيت من شواهد سيبويه ٤٢٦/١ . وقد شرحه الشنتمري بقوله : « الشاهد فيه نصب (تقر) بإضمار (أنْ) ليعطف على اللبس ، لأنه اسم و (تقرّ) فعل ، فلم يمكن عطفه عليه ، فحُمل على إضمار (أن) ، لأنّ (أنْ) وما بعدها اسم ، فعطف اسماً على اسم ، وجعل الخبر عنهما واحداً وهو (أحب) . والمعنى : للبس عباءة مع قُرّة العين وصفاء العيش أحبّ إليّ من لبس الشفوف مع سُخْنة العين ونكد العيش . والعباءة : جُبَّة الصوف . والشفوف : ثياب رِقاق تَصِف البدن ، واحدها شَفّ » .

(١) البيت من شواهد سيبويه ٤٢٥/١ ، ونسبه إلى الحطيئة .

يقول الشنتمري : « الشاهد فيه نصب (وتكون) بإضمار (أنْ) على تأويل الاسم في الأول . والتقدير : ألم يقع أن أكونَ جاركم وتكونَ بيني وبينكم المودّة ؟ يقول هذا لآل الزِّبْرِقان بن بدر ، وكانوا قد جفَوْه ، فانتقل عنهم وهجاهم » .

والآية تُقرأ على وجهين : « ولمّا يعلمِ اللهُ الذين جاهدوا منكم ويعلمَ الصابرين »[1] ، على ما ذكرت لك .

---

(١) آل عمران ١٤٢ . قرأها بعضهم : « ويعلمِ الصابرين » بالجزم عطفاً على (يعلم) الأولى ؛ انظر القرطبي ٤/٢٢٠ .

(٧) هذا باب أو [١]

وهي تكون للعطف ، فتُجري ما بعدها على ما قبلها ، كما كان ذلك في الاسم إذا قلت : ضربت زيداً أو عمراً .

ويكون مضمراً بعدها (أنْ) إذا كان المعنى : إلّا أن يكون ،وحتى يكون . وذلك قولك : أنت تضرب زيداً أو تكرمُ عمراً ، على العطف . وقال الله عزّ وجلّ : « ستُدْعَوْنَ إلى قومٍ أولي باس شديد تقاتلونهم أو يُسْلِمون » [٢] ، أي يكون هذا أويكون هذا .

فأما الموضع الذي تَنصب فيه بإضمار (أنْ) فقولك : لَأَلْزَمنَّكَ أو تَقْضِيَني ، أي : إلا أن تقضيني ، وحتى تقضيني .

وفي مصحف أُبَيّ : « تقاتلونهم أو يسلموا » على معنى : إلا أن يسلموا ، وحتى يسلموا .

---

(١) ٢/٢٨ – ٢٩ .

(٢) الفتح ١٦ .

وقال امرؤ القيس : (طويل)

فقلتُ له : لا تَبْكِ عينُك إنّما نُحاوِلُ مُلْكاً أو نموتَ فنُعْذَرا [1]

أي : إلا أن نموت .

وقال زياد الأعجم : (وافر)

وكنتُ إذا غَمَزْتُ قناةَ قومٍ كسرتُ كعوبَها أو تستقيما [2]

---

(١) في ديوانه ص ٦٦ ، وقبله (ص ٦٥) :

بكى صاحبي لما رأى الدَّرْبَ دونَه وأيقنَ أنّا لاحِقانِ بقَيْصَرا

يقول الشنتمري في شرح هذا البيت، وهو مثبت في أسفل ص٦٥ من نسخة الديوان : « صاحبه هذا هو عمرو بن قميئة اليَشْكُريّ . وكان قد مرّ ببني يشكر في سيره إلى قيصر ، فسألهم هل فيهم شاعر ، فذكروا له عمرو بن قميئة اليشكري ، فدعاه ثم استنشده ، فأنشده وأعجبه ، فاستصحبه امرؤ القيس ، فأجابه إلى صحبته . فيقول : لما صحبني وجاوزنا بلاد العرب واتصلنا ببلاد الروم ، وأيقن عمرو بن قميئة أنا لاحقان بقيصر ، حنّ إلى بلاده فبكى . والدرب : ما بين بلاد العرب والعجم » .

أما البيت الشاهد فمعناه واضح . وهو من شواهد سيبويه ٤٢٧/١ . وانظر الخزانة (ط بولاق ٦٠٩/٣) .

(٢) استشهد به سيبويه ٤٢٨/١ . يقول الشنتمري : « الشاهد فيه نصب (تستقيم) على معنى (إلا أن تستقيم) . ومعنى غمزت : ليّنْتُ . وهذا مَثَل . والمعنى : إذا اشتدّ عليّ جانب قوم رُمْتُ تليينهم حتى يستقيموا » .

ويقال: أتجلسُ أو تقومِ يا فتى؟ فالمعنى: أيكون منك واحد من الأمرين؟

وتقول: هل تُكَلِّمُنا أو تَنْبَسِطُ إلينا؟ لا معنى للنصب ههنا. قال الله عزّ وجلّ: «هل يسمعونكم إذ تَدْعُون أو ينفعونكم أو يضرّون»[1].

فجملة هذا أن كل موضع تصلح فيه (حتّى) و (إلا أن) فالنصب فيه جائز إذا أردت هذا المعنى. والعطفُ على ما قبله مستعمل في كل موضع.

(١) الشعراء ٧٢ ـ ٧٣.

(٨) هذا باب أنْ [١]

اعلم أنّ (أنْ) والفعل بمنزلة المصدر . وهي تقع على الأفعال المضارعة فتنصبها ، وهي صلاتها. ولا تقع مع الفعل حالاً ؛ لأنها لِما لا يقع في الحال، ولكن لما يُستقبل .

فإن وقعت على الماضي نحو (سَرَّني أنْ قمتَ) و (ساءني أنْ خرجتَ) ، كان جيداً . قال الله عزّ وجلّ : « وامرأةً مؤمنةً أنْ وهبتْ نفسَها للنبيّ »[٢] ، أي : لأنْ كان هذا فيما مضى .

فهذا كله لا يلحق الحال ، لأن الحال لما أنت فيه .

واعلم أن هذه لا تلحق بعد كل فعل ، إنما تلحق إذا كانت لما لم يقع

---

(١) ٢/٣٠-٣٢ .

(٢) الأحزاب ٥٠ . وفي المصحف الإمام: « إنْ وهبت » على الشرط، وهي قراءة الجمهور (القرطبي ١٤/٢٠٩) .

بعدما يكون توقُّعاً لا يقيناً ؛ لأن اليقين ثابت . وذلك قولك : أرجو أنْ تقومَ يا فتى ، وأخاف أن تذهبَ يا فتى ، كما قال عزّ وجلّ : « نخشى أنْ تُصيبَنا دائرةٌ »[1] .

ولو قلت (أعلم أنْ تقومَ يا فتى) لم يَجُزْ ؛ لأن هـذا شيء ثابت في علمك . فهذا من مواضع (أنّ) الثقيلة ، نحو : أعلم أنّك تقوم يا فتى .

وتقول (أظنُّ أنّك ستقوم)،لأنه شيء قد استقرّ في ظنّك، كما استقرّ الآخر في عِلْمك ، كما قال الله تبارك اسمه : « الذين يظنون أنّهم مُلاقُو ربِّهم »[2] . فإن قيل إنّ (يظنون) ههنا : يُوقِنون ، فهكذا هو ؛ ولكنها في الثبات في الظن وفي إعمالها على الوجه الآخر[3] . إلا أنها إذا أُريد بهـا العلم لم تكن إلا مثقّلة . فإن أُريد بها الشك جاز الأمران جميعاً . والتثقيل في الشك أكثر استعمالاً ، لثباته في الظن كثبات الأخرى في العلم .

فأما الوجه الذي يجوز فيه الخفيفة فإنه متوقَّع غير ثابت المعرفة[4] .

---

(١) المائدة ٥٢ .

(٢) البقرة ٤٦ .

(٣) على الوجه الآخر : أي على العلم . فالفعـل َظنّ إذا كان يدل على ظن ثابت تستعمل معه أنّ الثقيلة كما تستعمل مع الفعل (عَلِمَ) .

(٤) إذا استعملت أن الخفيفة مع ظنّ ، كان هــذا بمنزلة َخشِيَ وخافَ (سيبويه ١/٤٨١ ، س ٣ من تحت) .

قال الله عزّ وجلّ : « تظن أنْ يُفْعَلَ بها فاقِرةٌ »[1] .

وأما « إنْ ظنَّا أنْ يُقيما حدودَ الله »[2] ، وقولهم : معناه : أيْقَنا ، فإنما هو شيء متوقَّع ، الأغلب فيه ذا ؛ إلا أنه علم ثابت ، ألا تراه قال : « فظنوا أنهم مُواقِعوها »[3] لما كان : أيقنوا .

•

واعلم أنّ (لا) إذا دخلت على (أنْ) جاز أن تريد بـ (أنْ) الثقيلة ، وأن تريد الخفيفة .

فإن أردت الثقيلة رفعت ما بعدها ، لأنه لا يحذف منها التثقيل إلا مع الإضمار . وهذا يبيَّن لك في باب إنّ وأنّ . وإنما تقع الخفيفة والثقيلة على ما قبلها من الأفعال ، ولا يجوز الإضمار إلا أن تأتي بعِوَض. والعوض: لا ، أو السين ، أو سوف ، أو نحو ذلك مما يلحق الأفعال .

فأما (لا) وحدها فإنه يجوز أن تريد بـ (أنْ) التي قبلها الخفيفة، وتنصب ما بعدها ؛ لأن (لا) لا تفصل بين العامل والمعمول فيه . تقول :

---

(١) القيامة ٢٥ . والفاقرة : الداهية التي تكسر َفقار الظهر، والجمع فواقر؛ قال لبيد : (طويل)

وإنْ هوانَ الجارِ للجارِ مُؤْلِمٌ وفاقرةٌ تَأوي إليها الفواقرُ

(شرح ديوان لبيد ، ص ٢٢٠)

(٢) البقرة ٢٣٠ .

(٣) الكهف ٥٣ .

مررت برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ ، كما تقول : مررت برجلٍ قائمٍ وقاعدٍ. وذلك قولك : أخاف ألاَّ تذهبَ يا فتى ،وأظن ألاّ تقومَ يا فتى ، كما قال : «إلا أن يخافا ألاَّ[1] يُقيما حدودَ الله »[2] .

وفي ظننت وبابها تكون الخفيفة والثقيلة كما وصفت لك . قال الله عزّ وجلّ : « وحسِبوا ألاّ تكونَ فتنــــة »[3] ، و« ألاّ تكونُ » ؛ فالرفع على : أنّها لا تكونُ فتنة . وكذلك : « أفلا يرونْ ألاَّ يرجعُ إليهم قولاً »[4] ، أي : أنّه لا يرجعُ إليهم قولاً ؛(لا يرون) في معنى يعلمون، فهو واقع ثابت .

فاما السين وسوف فلا يكون قبلها إلا المثقلة . تقول : علمت أنِ سيقومون، وظننت أنْ سيذهبون ، وأنْ سوف تقومون، كما قال :« عَلِم أنْ سيكونُ منكم مَرْضَى »[5] .ولا يجوز أن تُلْغَى من العمـــل كما وصفت لك .

ولا يجوز ذلك[6] في السين وسوف، لأنها لا يلحقان على معنى (لا)؛

---

(١) (ألاّ) : هكذا في المصحف الإمام . وفي المقتضب (أنْ لا) .

(٢) البقرة ٢٢٩ .

(٣) المائدة ٧١ . هكذا في المصحف الإمام بنصب (تكون) . وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بالرفع (القرطبي ٢٤٧/٦) .

(٤) طه ٨٩ .

(٥) المزّمّل ٢٠ .

(٦) أي لا يجوز الإلغاء عن العمل .

فإنما الكلام بعد (لا) على قَدْر الفصل. قال: «لئلا يعلمَ أهل الكتاب ألاّ يَقْدِرون»[1]. فـ (يعلم) منصوبة، ولا يكون إلا ذلك: لأن (لا) زائدة، وإنما هو (لِأَنْ يعلمَ). وقوله: «ألاّ يقدرون» إنما هو: أنّهم لا يقدرون؛ وهي في بعض المصاحف: «أنهم لا يقدرون»[2].

---

(١) الحديد ٢٩.

(٢) «وزعموا أنها في مصحف أُبَيّ: أنهم لا يقدرون» (سيبويه ٤٨١/١، س ١٠).

(٩) هذا باب حَتى [١]

اعلم أن الفعل يُنصب بعدها بإضمار (أنْ) ، وذلك لأن (حتى) من عوامل الأسماء الخافضة لها . تقول : ضربتُ القومَ حتى زيدٍ ، ودخلت البلادَ حتى الكوفةِ ، وأكلت السمكة حتى رأسِها ـ أي لم أُبقِ منها شيئاً . فعملها الخفض . وتدخل الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى،لأن معناها إذا خَفَضَتْ كمعناها إذا نُسِقَ بها [٢] ؛ فلذلك خالفت (إلى) . قال الله عزّ وجلّ : « سلام هي حتى مطلِع الفجر » [٣] .

فإذا وقعت عوامل الأسماء على الأفعال ، لم يَسْتَقِمْ وصلُها بها إلا على إضمار (أنْ) ؛ لأنّ (أنْ) والفعل اسم مصدر ، فتكون واقعة على الأسماء.

---

(١) ٢/٣٨-٤١ .

(٢) إذا نُسِق بها : إذا عُطِف بها عَطْفَ نَسَق .

(٣) القَدْر ٥ . وانظر حديث ابن هشام عن حتى الجارة في المغني (ط القاهرة ص ١٢٣ وما بعدها = ط دمشق ص ١٣١ وما بعدها) .

وذلك قولك : أنا أسير حتى تمنعَني ، وأنا أقف حتى تطلُعَ الشمس .

فإذا نصبت بها على ما وصفت لك ، كان ذلك على أحـد معنيين : على (كَيْ) ، وعلى (إلى أنْ) ؛ لأن (حتى) بمنزلة (إلى). فأما التي بمعنى (إلى أنْ) فقولك : أنا أسير حتى تطلُعَ الشمس ، وأنا أنام حتى يُسمعَ الأذان . وأما الوجه الذي تكون فيه بمنزلة (كي) فقولك : أَطِعِ الله حتى يُدْخِلَك الجنةَ ، وأنا أكلم زيداً حتى يامرَ لي بشيء . فكل ما اعتوره واحد من هذين المعنيين ، فالنصب له لازم على ما ذكرت لك .

•

واعلم أن (حتى) يرتفع الفعل بعدها. وهي (حتى) التي تقع في الاسم ناسقةً ، نحو : ضربت القومَ حتى زيداً ضربته ، ومررت بالقومِ حتى زيدٍ مررت به ، وجاءني القومُ حتى زيدٌ جاءني [1] . وقد مضى تفسير

---

(١) عُطِف زيد على القوم في حالات الإعراب الثلاث التي تتضمنها هـذه الجمل الثلاث .

وانظر حديث ابن هشام عن حتى العاطفة في المغنى (ط القاهرة ص ١٢٧- ١٢٨ = ط دمشق ص ١٣٥ - ١٣٧) ، وهو يقول في ختامه : « العطف بحتى قليل . وأهل الكوفة ينكرونه البتة ، ويحملون نحو (جـاء القوم حتى أبوك) و(رأيتهم حتى أباك) و(مررت بهم حتى أبيك) على أن (حتى) فيه ابتدائية ، وأن ما بعدها على إضمار عامل » .

هذا في باب الأسماء[١] .

فالتي تنسق ثَمَّ[٢] تنسق ههنا[٣] ، كما كان ذلك في الواو والفاء وثُمَّ وجميع حروف العطف .

فالرفع يقع بعدها على وجهين يرجعان إلى وجه واحد ، وإن اختلف موضعاهما . وذلك قولك : سِرْتُ حتى أدخلُها ، أي : كان مني سيرٌ فدخولٌ. فأنت تخبر أنك في حال دخولٍ اتصل به سيرك، كما قال الشاعر:

(طويل)

« فإنّ المُنَدَّى رِحْلَةٌ فرُكوبُ »[٤]

---

(١) في باب حروف العطف بمعانيها ١/١٠-١٢ ، حيث لم يزد حديثه عن (حتى) على قوله (ص ١٢ ، س ٦) : « ومنها حتى ، ولها باب على حياله » ، يعني الباب الذي نحن بصدده الآن .

(٢) ثَمَّ : في باب الأسماء .

(٣) ههنا : في باب الأفعال .

(٤) عجز بيت لعلقمة بن عَبَدة ، وصدره (كما في شرح المفضليات لابن الأنباري ، ص ٧٧٨) : تُرادُ على دِمْنِ الحِياضِ فإن تَعَفْ . (تُراد : يُجاء بها ويُذهب . أرادها : جعلها ترُود أي تجيء وتذهب)

ويُروى : « تُرادَى » ، وهكذا في « الكتاب » (١/٤١٤) حيث أورد سيبويه البيت بتمامه . ترادى : تُراوَد ؛ راداه : راوده . المُنَدَّى : التَنْدِية ، وهي أن تُورِد الإبل فتشرب قليلاً ، ثم ترعاها قليلاً ، ثم تردّها إلى الماء (القاموس) .

يقول الشنتمري: « الشاهد فيه قوله (فركوب) واتصال هذا بهذا كاتصال=

فليس في هذا معنى (كي) ولا (إلى أن) ، إنما خبّرت بأن هذا كذا وقع منك .

والوجه الآخر أن يكون السبب متقدماً غير متصل بما تُخبر عنه ، ثم يكون مؤدياً إلى هذا ، كقولك : مَرِضَ حتى لا يرجونه ، أي: هو الآن كذاك ؛ فهو منقطع من الأول ، ووجوده إنما هو في الحال كما ذكرت لك فيما قبله .

فذلك قولي : يرجعان إلى شيء واحد . ومِثْل ذلك : مَرِضَ حتى يمرُّ به الطائرُ فيرحمُه ، أي : هو الآن كذاك .

فمَثَل النصب قوله : (طويل)

سَرَيْتُ بهم حتى تَكِلَّ مَطِيُّهم

وحتى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسانِ (١)

=الدخول بالسير في قولهم (سرت حتى أدخلُ)، أي كان مني سير فدخول . وصف ناقة تُرادى على بقايا الماء في الحوض وهي الدِّمْن، فإن عافت الشرب أي كرهته لتغير الماء لم تُندَّ ، ولكن تُرْحَلُ فتُركَب ، فيُجْعَل لها ذلك بدلاً من التندية » .

(١) لامرىء القيس من قصيدته التي مطلعها :

قِفا نَبْكِ من ذِكْرَى حَبيبٍ وعِرْفانِ

ورَسْمٍ عَفَتْ آياتُه مُنذُ أزْمانِ

وهي في الديوان ، ص ٨٩-٩٣ . وبيتنا هو الذي قبل الأخير ، وقد رُوي في الديوان بلفظ (مَطَوْتُ) مكان (سَرَيْتُ) . =

أي : إلى أن .

ومثل الرفع تمام البيت وهو (حتى الجيادُ)[1] .

ونظير الرفع في الأسماء قوله : (طويل)

فيا عَجَباً حتى كُلَيْبٌ تسبُّني كأن أباها نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ[2]

= الأرسان : جمع رَسَن وهو الحبل . والمعنى : سريت بأصحابي غازياً حتى كَلَّت مطيُّهم ، وحتى إن الخيل ذلّت من الإعياء والتعب فلم تَحْتَجْ إلى أرسان تُقاد بها .

(١) حتى الثانية هذه هي التي ترفع كما يقول سيبويه (٤١٧/١) بعد أن أورد البيت . ويقول الشنتمري : « الشاهد فيه جعل (حتى) الثانية غير عاملة ، ودخولها بعد حتى الناصبة مكررة لأنها غيرها » .

وحتى الثانية حرف ابتداء تستأنف بعده الجملة ، فلا يكون لهذه محل من الإعراب . انظر أسرار العربية لابن الأنباري (ص ٢٦٦) ، والمغني لابن هشام (ط القاهرة ص ١٢٨ وما بعدها = ط دمشق ص ١٣٧ وما بعدها) .

وحتى في بيت الفرزدق التالي (في النص) ابتدائية أيضاً .

(٢) من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريراً ، وهو من شواهد سيبويه ٤١٣/١ حيث يقول : « فحتى هنا بمنزلة (إذا) . وإنما هي ههنا كحرف من حروف الابتداء » . ويقول الشنتمري : « الشاهد فيه دخول حتى على جملة الابتداء ، فدلّ هذا على أن الفعل يجوز أن يُقطع بعدها فيُرفع » . وانظر الخزانة ، ط بولاق ، ١٤١/٤-١٤٢ .

(كليب : هم كليب بن يربوع رهط جرير . - نهشل ومجاشع : رهط الفرزدق ، وهما ابنا دارم)

أي : وحتى كليب هذه حالها ؛ كما أن نظير النصب (ضربت القومَ حتى زيدٍ) في الأسماء ، لأن المعنى : ضربت القوم حتى انتهيت إلى هذا الموضع [1].

---

(١) معنى كلام المبرد أن المضارع المرفوع بعد (حتى) كالاسم المرفوع (في الجملة الاسمية) بعدها ، فكل منهما كلام مستأنف . أما المضارع المنصوب بعد (حتى) التي بمنزلة (إلى أن) فنظيره الاسم المجرور بعد (حتى) التي بمنزلة حرف الجر (إلى) .

(١٠) هذا باب الحروف التي تجزم الأفعال [١]

وهي (لَمْ) ، و (لَمّا) ، و (لا) في النهي ، واللام في الأمر ، وحروف المجازاة وما اتّصل بها على معناها. وذلك قولك: لم يقمْ عبدالله ، ولم يذهبْ أخوك ، ولا تذهبْ يا زيد ، ولما يقمْ عبدالله ، ولْيَقُمْ زيد .

والدعاء يجري مجرى الأمر والنهي. وإنما سُمّي هذا أمراً ونهياً وقيل للآخر طلبٌ ـ للمعنى ، فأما اللفظ فواحد . وذلك قولك في الطلب : اللهم اغفرْ لي ، ولا يقطعِ الله يدَ زيد ، ولْيغفرْ لخالد . فإنما تقول (سألتُ الله) ، ولا تقل (أمرتُ الله) . وكذلك لو قلت للخليفة (انْظُرْ في أمري ، أنْصِفْني) ، لقلت : سألتُه ، ولم تقل : أمرتُه .

فأما قولك (اضربْ) و (اقتلْ) فمبنيّ غير مجزوم لما تقدّم من شرحنا له [٢] ، ومن أنه ليس فيه حرف من حروف المضارعة التي يجب بها

---

(١) ٢/٤٤-٤٥ .

(٢) في ص ٤ من هذا الجزء ، حيث يقول : « وأنت إذا قلت (اذهبْ)=

الإعراب .

فاللام في الأمر للغائب ولكل من كان غير مخاطَب، نحو قول القائل: قُمْ وَلأَقُمْ معك . فاللام جازمة لفعل المتكلم . ولو كانت للمخاطَب لكان جيداً على الأصل [1] ، وإن كان في ذلك أكثر [2] ، لاستغنائهم بقولهم

= فليس فيها عامل ، ولا فيها شيء من حروف المضارعة » .

ويقول المبرد في موضع لاحق من هذا الجزء (ص ١٣١) : « فأما إذا كان المأمور مخاطَباً ففعله مبني غير مجزوم ، وذلك قولك : اذهب ، وانطلق . وقد كان قوم من النحويين يزعمون أن هذا مجزوم ، وذلك خطأ فاحش ؛ وذلك لأن الإعراب لا يدخل من الأفعال إلا فيما كان مضارعاً للأسماء . والأفعال المضارعة هي التي في أوائلها الزوائد الأربع : الياء والتاء والهمزة والنون. وذلك قولك: أفعل أنا ، وتفعل أنت ، ويفعل هو ، ونفعل نحن . فإنما تدخل عليها العوامل وهي على هذا اللفظ . وقولك (اضربْ) و (قُمْ) ليس فيه شيء من حروف المضارعة ؛ ولو كانت فيه لم يَجُزْ جزمه إلا بحرف يدخل عليه فيجزمه . فهذا بيّن جداً » .

والنحويون الذين يشير إليهم المبرد هم الكوفيون . فقد ذهبوا إلى أن فعل الأمر للمواجَه المُعَرّى عن حرف المضارعة نحو (افعل) معرب مجزوم. وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون. وهذه هي المسألة الثانية والسبعون من مسائل الخلاف التي أوردها ابن الأنباري في «الإنصاف» . وقد عرض ابن الأنباري لهذا الموضوع أيضاً في كتابه « أسرار العربية » ، ص ٣١٧-٣٢١ .

(١) على الأصل : أي على الأصل في أن الأمر يكون للمخاطب .

(٢) (وإن كان في ذلك أكثر) أي : وإن كان فعل الأمر أكثر استعمالاً إذا كان الأمر للمخاطَب .

(افعــــلْ) عن (لِتَفْعَــلْ) . ورُوي أن رسول الله قرأ : « فبذلك فلتفرحوا »[1] بالتاء .

(١) يونس ٥٨ : « قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خـــير ممّا يجمعون » . وقراءة العامة بالياء في الفعلين ؛ انظر القرطبي ٨/٣٥٤ .

(١١) هذا باب المجازاة وحروفها [(١)]

وهي تدخل للشرط . ومعنى الشرط : وقوع الشيء لوقوع غيره .

فمن عواملها من الظروف : أين ، ومتى ، وأنَّى ، وحيثما ؛ ومن الأسماء : مَن ، وما ، وأيّ ، ومهما ؛ ومن الحروف التي جاءت لمعنىً : إنْ ، وإذْما . وإنما اشتركت فيها الحروف والظروف والأسماء لاشتمال هذا المعنى على جميعها .

فحرفها في الأصل : إن . وهذه كلها دواخل عليها لاجتماعها . وكل باب فأصله شيء واحد ، ثم تدخل عليه دواخل لاجتماعها في المعنى . وسنذكر (إن) كيف صارت أحقّ بالجزاء ، كما أن الألف أحق بالاستفهام ، و (إلّا) أحق بالاستثناء ، والواو أحق بالعطف ـ مفسَّراً إن شاء الله في هذا الباب الذي نحن فيه .

●

---

(١) ٢/٤٦-٥٨ .

فأما (إن) فقولك (إن تَأْتِني آتِك) ، وَجبَ الإتيانُ الثـاني بالأول [1] ؛ وإن تكرمْني أكرمْك ، وإن تُطِـع الله يغفرْ لك ، كقوله عزّ وجلّ : « إن ينتهوا يُغفَرْ لهم ما قــد سَلَفَ » [2] ، « وإن تتولّوا يستبدِلْ قوماً غيرَكم » [3] ، « وإن تطيعوا الله ورسوله لا يَلِتْكم » [4]

والمجازاة بإذْما قولك (إذما تَأْتِني آتِك) ، كما قال الشاعر : (كامل)

إذما أتيتَ على الرسول فقلْ له حقاً عليكَ إذا اطمأنّ المَجْلِسُ [5]

---

(١) أي : وجب الإتيان الثاني بالإتيان الأول .

(٢) الأنفال ٣٨ . (٣) محمد ٣٨ .

(٤) الحجرات ١٤ . وبعد « لا يَلِتْكم » : « من أعمالكم شيئاً » ، أي: لا يَنْقُصْكم ولا يظلمْكم من أعمالكم شيئاً . لاتَه يَليتُه (كباعه يبيعه) : نَقَصَه . والقُرّاء مجتمعون على هذه القراءة . (اللسان ، ليت)

(٥) من شواهد سيبويه ٤٣٢/١ ، وهو للعباس بن مِرْداس السُّلَمي . ويقول البغدادي في خزانة الأدب (ط بولاق ، ٦٣٦/٣) : « ورواه أهل السِّيَر ، منهم ابن هشام : « إمّا أتيتَ على النبي فقُل له » ، وعليه لا شاهد فيه ؛ وأصله: إن ما ، وهي إن الشرطية وما الزائدة . والبيت من قصيدة للعباس بن مرداس الصحابي قالها في غزوة حُنين ، يخاطب بها النبي ﷺ ويذكر بلاءه وإقدامه مع قومه في تلك الغزوة وغيرها من الغزوات ، وعِدّتها ستة عشر بيتاً » . وبيت الشاهد يلي مطلع القصيدة ، وبعده (وهو مقول القول) :

يا خيرَ من رَكِبَ المَطِيّ ومن مشى
فوق التراب إذا تُعَدُّ الأنفُسُ

ويقول البغدادي في الصفحة التالية : « وقوله (حقاً عليك) ، قال اللخمي: =

ولا يكون الجزاء في (إذ) ولا في (حيث) بغير (مـــا) ؛ لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال ، وإذا زدت على كل واحد منهما (ما) مُنِعتا الإضافةَ فعمِلتا . وهذا في آخر الباب يُشْرَح بأكثر من هذا الشرح إن شاء الله .

وأما المجازاة بـ (مَن) فقوله عزّ وجلّ : « ومن يَتَّقِ الله يَجْعَلْ له مَخرَجا »[1] ، وقوله : « فمن يُؤْمِنْ بربّه فــلا يخافُ بَخْساً ولا رَهَقا »[2] ، وبـ (ما) قوله : « ما يفتحِ الله للناس مِن رحمة فلا مُمْسِكَ لها »[3] ،وبـ (أين)قوله عزّ وجلّ :« أينما تكونوا يُدْرِككُمُ الموتُ »[4] .

وقال الشاعر : (خفيف)

= قيل إنه منصوب بـ(قُلْ)،والصواب أن يكون منصوباً على المصدر المؤكّد به أو نعتاً لمصدر محذوف ، لأن المقول ما بعد البيت وهو : يا خير من ركب المطي الـــخ . و (عليك) متعلق بـ (حقاً) . و (إذا) ظرف لـ (قُلْ) . واطمأن : سكن . والمجلس ، قيل : يريد أهـــل المجلس ، فحذف المضاف ، وحكى أبو علي البغدادي أن المجلس الناس ... ... ويجوز أن يكون المعنى : إذا اطمأن جلوسك » .

(١) الطلاق ٢ .

(٢) الجن ١٣ .

(٣) فاطر ٢ .

(٤) النساء ٧٨ .

أينَ تَضْرِبْ بنا العُداةُ تَجِدْنا نَصْرِفُ العِيسَ نحوها للتَّلاقي[1]

وبـ (أنّى) قوله : (طويل)

فأَصْبَحْتَ أنّى تَأْتِها تَلْتَبِسْ بها كِلا مَرْكَبَيْها تحت رجليك شاجِرُ[2]

---

(١) لعبدالله بن همّام السَّلُولي ، وهو من شواهد سيبويه ١/٤٣٢ . يقول الشنتمري : « الشاهد في مجازاته بـ (أين) وجزم ما بعدها ، لأن معناها : إن تضرب بنا العداة في موضع من الأرض نصرف العيس نحوها للقاء . والعيس : البيض من الإبل ، فكانوا يرحلون على الإبل ، فإذا لقُوا العدو قاتلوا على الخيل. ولم يُرِدْ أنهم يلقَوْن العدو على العيس » .

(٢) للبيد بن ربيعة ، وهو البيت السابع عشر من القصيدة التاسعة والعشرين في شرح ديوانه . وكان للبيد جار من بني القَيْن قد لجأ إليه واعتصم به ، فضربه عمه ، عامر بن مالك مُلاعب الأسنة ، بالسيف ، فغضب لذلك لبيد ، وقال هذه القصيدة يعدّد على عمه بلاءه عنده ويُنكر فعله بجاره (الخزانة ، ط بولاق ، ٣/١٩٠ وما بعدها) .

والبيت من شواهد « الكتاب » ١/٤٣٢ ، وفيه (رجلك) مكان (رجليك) . يقول الشنتمري : « وصف داهية شنيعة وقضية مُعضلة من أتاها ورام ركوبها التبس بها ونشِب . واستعار لها مركبين ، وإنما يريد ناحيتيها اللتين تُرام منهما . والشاجر من شَجَرْتُ بين الشيئين إذا فرّقت بينهما ، وشَجَرَ [الأمرُ] بين القوم أي اختلف وتفرّق ، أي من ركبها شجرت بين رجليه فهوت به » .

وفي رواية : تبلّس بها ، أي يُصِبْكَ منها بؤس . وفي رواية أخرى : تشتجر بها ، أي تشتبك بها . وضمير الغائبة عائد على (فاقرة) في البيت الذي قبله (وقد أوردناه من قبل في كتابنا ، ص٣١٢ ، الهامش الأول) :

وإنّ هوان الجار للجار مؤلمٌ وفاقرة تأوي إليها الفَواقرُ

ومن حروف الجزاء مهما . وإنما أخّرنا ذكرها ؛ لأن الخليل زعم أنها (ما) مكررة ، وأبدلت من الألف الهاء . و (ما) الثانية زائدة على (ما) الأولى، كما تقول : أين وأينما ، ومتى ومتى ما ، وإنْ وإمّا ؛ وكذلك حروف المجازاة إلا ما كان من (حيثما) و(إذما) ، فإن (ما) فيهما لازمة: لا يكونان للمجازاة إلا بها ، كما لا تقع (رُبَّ) على الأفعال إلا بـ (ما) في قوله : « ربما يودُّ الذين كفروا »[1] ، ولو حُذفت منها (ما) لم تقع إلا على الأسماء النكرات نحو : رب رجلٍ يا فتى[2] .

والمجازاة بـ (أيّ) قوله : « أيّاً ما تدعُوا فله الأسماءُ الحُسْنَى »[3] ، وبـ (متى) قول طرفة: (طويل)

متى تاتني أُصْبَحْكَ كاساً رَوِيَّةً
وإن كُنْتَ عنها غانياً فاغْنَ وازْدَدِ[4]

---

(١) الحِجْر ٢ .
(٢) انظر ص ٧٧ من كتابنا هذا .
(٣) الإسراء ١١٠ .
(٤) البيت ٤٦ من معلقته كما أوردها ابن الأنباري في « شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات » (بتحقيق محمد عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٦٣ ، ذخائر العرب ٣٥) ، ص ١٣٢ وما بعدها ؛ والبيت في ص ١٨٧

أُصْبَحْكَ : أسقِكَ صَبُوحاً ، والصبوح شُرْب الغداة ، كما أن الغَبوق شرب العشيّ . إناء رَوِيّ : مُرْوٍ ؛ وكأس رَوِيّة : مُرْوِيَة ؛ ففَعيل وفَعيلة هنا بمعنى مُفْعِل ومُفْعِلة . والكأس (كما رأيت) مؤنثة ، قال =

وهذه الحروف كلها هذا مجازها .

●

فاصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة ، لأنه يُعْرِبها ، ولا يُعْرَب إلا المضارع . فإذا قلت (إن تأتِني آتِك) فـ (تأتني) مجزومة بإن ، و (آتِك) مجزومة بإن وتأتني [1] . ونظير ذلك من الأسماء قولك : زيد منطلق ،

= الفرّاء : الكأس : الإناء الذي فيه لبن أو ماء أو خمر أو غير ذلك ، وإن كان فارغاً لم يُقَل له كأس . غانياً : مستغنياً ، يقال : غَنِيت عن الشيء بمعنى اسْتَغْنَيْت .

وتأتني مجزوم بـ (متى) . وأصبحنْك جواب الجزاء . و (كان) في (كنت) فعل شرط (إنْ) ، وهو في محل جزم لأنه ماضٍ ؛ والفاء في (فاغن) واقعة في جواب الشرط .

وروي : « وإن تأتني » مكان « متى تأتني » ، كما روي « ذا غِنىً » مكان « غانيا » .

وقد استشهد سيبويه (٢/٣٠٣) بالبيت في باب وجوه القوافي في الإنشاد ؛ يقول الشنتمري : « أراد (وازددْ) فكَسَرَ لإطلاق القافية ووَصَلَها بحرف المدّ للترنم » . راجع ص ١٩٤ وما بعدها في كتابنا هذا . ورواية سيبويه : « متى تأتنا نصبحك » .

(١) أي أن جواب الشرط مجزوم بأداة الشرط وفعله معاً . وليس المبرد مؤسس هذا الرأي كما يفهم من كلام ابن يعيش (٧/٤١) ، فقد قال به سيبويه والخليل من قبل . يقول سيبويه ١/٤٣٥ (س ١–٢) : « واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ، وينجزم الجواب بما قبله . وزعم الخليل أنك إذا قلت =

فزيد مرفوع بالابتداء ، والخبر رُفع بالابتداء والمبتدأ .

ولا تكون المجازاة إلا بفعل لأن الجزاء إنما يقع بالفعل ، أو بالفاء لأن معنى الفعل فيها [1] . فأما الفعل فقولك : إن تأتني أكرمْك ، وإن تزرْني أزرْك . وأما الفاء فقولك : إن تأتني فأنا لك شاكر ، وإن تقمْ

= (إن تأتني آتِك) فآتك انجزمت بإن تأتني ، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت : ائتني آتِك » .

وقد اختلف النحويون في عامل الجزم في جواب الشرط . فذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجِوار ، لأن جواب الشرط مُجاوِر لفعل الشرط فكان محمولاً عليه في الجزم ، والحمل على الجوار كثير في كلامهم . واختلف البصريون : فذهب الأكثرون إلى أن العامل في كل من فعل الشرط وجوابه هو حرف الشرط ، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في جواب الشرط (وهو المذهب الذي أخذ به المبرد) ؛ وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وأن فعل الشرط يعمل في جواب الشرط ؛ وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف . انظر ابن الأنباري في كتابيه : الأنصاف (المسألة ٨٤) ، وأسرار العربية (ص ٣٣٦–٣٤٠) ؛ وابن يعيش ٧/٤١–٤٢ .

(١) يقول سيبويه ١/٤٣٥ (س ٦–٩) : « وأما الجواب بالفاء فقولك : إن تأتني فأنا صاحبك . ولا يكون الجواب في هذا الموضع بالواو ولا بثُمّ . ألا ترى أن الرجل يقول : افعلْ كذا وكذا ، فتقول : فإذَنْ يكونُ كذا وكذا . ويقول : لم أُغَثْ أمس ، فتقول : فقد أتاك الغوث اليوم . ولو أدخلت الواو وثم في هذا الموضع تريد الجواب لم يَجُزْ » . وانظر المقتضب ٢/٥٩ .

فهو خيرٌ لك .

وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلة ، لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع ، فتكون مواضعها مجزومة وإن لم يتبيَّن فيها الإعراب ؛ كما أنك إذا قلت (جاءني خَمْسَةَ عَشَرَ رجلاً) كان موضعه موضع رفع وإن لم يتبيّن فيه للبناء ، وكذلك (جاءني مَن عندك) و (مررت بالذي في الدار) ؛ كل ذلك غير معرب في اللفظ ، ومواضعه موضع الإعراب . وذلك قولك : إن أتيْتني أكرمْتك، وأنْ جئْتني جئْتك.

فإن قال قائل : فكيف أزالت الحروفُ هذه الأفعالَ عن مواضعها ، وإنما هي لما مضى في الأصل ؟ قيل له : الحروف تفعل ذلك لما تدخل له من المعاني ، ألا ترى أنك تقول (زيد يذهبُ يا فتى) فيكون لغير الماضي، فإن قلت (لم يذهبْ زيد) كان بـ (لم) نفياً لما مضى وصار معناه (لم يذهب زيد أمسِ) ، واستحالَ : لم يذهبْ زيد غداً .

●

وإنما قلنا إنّ (إنْ) أصل الجزاء ، لأنك تجازي بها في كل ضرب منه . تقول : إن تأتني آتِك ، وإن تركبْ حماراً أركبْه ؛ ثم تُصَرّفها منه في كل شيء . وليس هكذا سائرُها [1] . وسنذكر ذلك أجمعَ .

---

(١) يقول سيبويه ١/٤٣٥ (س ٣-٥) : « وزعم الخليل أنّ (إنْ) هي أمّ حروف الجزاء . فسألته : لِمَ قلت ذلك؟فقال: مِنْ قِبَلِ أني أرى حروف =

تقول في (مَن) : من يأتِني آتِه ، فلا يكون ذلك إلا لما يعقل . فإن أردت بها غير ذلك لم يكن .

فإن قال قائل : فقد قال الله عزّ وجلّ : « واللهُ خَلَقَ كل دابّة من ماء فمنهم مَن يمشي على بطنه » ، فهذا لغير الآدميّين ، وكذلك : « ومنهم من يمشي على أربع »[1] ـ قيل : إنما جاز هذا ، لأنه قد خلط مع الآدميين غيرهم بقوله : « والله خلق كل دابة من ماء » ؛ وإذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ماهو للآخر إذا كان في مثل معناه ، لأن المتكلم يبيّن به ما في الآخر وإن كان لفظه مُخالِفاً .

فمن ذلك قول الشاعر : (رجز)

شَرّابُ ألبانٍ وتَمْرٍ وأَقِطْ[2]

فالتمر والأقط لا يقال فيهما : شُرِبا ؛ ولكن أدخلهما مع ما يُشرب ،

= الجزاء قد يتصرّفن فيَكُنّ استفهاماً ، ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء ؛ وهذه على حال واحدة أبداً لا تفارق المجازاة » .

(١) النور ٤٥ : « والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع يخلق الله ما يشاء إن الله على كل شيء قدير » .

(٢) الأَقِط (وفيه لغات أُخَر) : شيء يُتّخذ من اللبن المَخِيض يُطبخ ثم يُترك حتى يَقْطُر ماؤه .

فجرى اللفظ واحداً ، والمعنى أن ذلك يصير إلى بطونهم[1] . ومثله :

(كامل)

يا ليت زوجَكِ قد غدا ُمتقلّداً سيفـــاً ورمحا[2]

لأن معنى المتقلّد : حامل ؛ فلما خلط بينهما ، جرى عليهما لفظ واحد . وعلى هذا أنشدوا بيت الحطيئة : (طويل)

سقَوْا جارَكَ العَيمانَ لمّا جَفَوْتَهُ وقَلَّصَ عن بَرْدِ الشراب مَشافِرُهْ

سناماً ومحضاً أنبتا اللحمَ فاكتستْ عظامُ امرئٍ ما كان يَشْبَعُ طائِرُهْ[3]

---

(١) ضُمّنَ الشُّرْب معنى التنـاول ، فحُمِل التمر والأقط على (شرّاب) بهذا المعنى لا على لفظ شرّاب . وهذا ما يسميه ابن جني « الحَمْل على معنى الأول لا لفظه » ؛ انظر الخصائص ٢/٤٣١-٤٣٢ . وانظر أيضـاً الإنصاف لابن الأنباري ، ص ٦١٠-٦١٤ .

(٢) قائله عبدالله بن الزِّبَعْرَى ، كما في الكامل للمبرد ١/٣٣٤ . والبيت في المخصص لابن سيده (٤/١٣٦) . انظر الهامش التالي .

(٣) العيمان : العطشان ، فِعْلُه عـام يعيم ويعام . قلَّصَ : تقلّصَ أي انكمش . المشافر : جمع مِشْفَر ، وهو للبعير كالشفة للإنسان ، وقـد يستعمل للشفة كما في البيت . طائره : بطنه .

يقول : لمّا نبذتَ جارك العطشان (يعني نفسَه) وتقلصت شفتاه من شرب المـاء القرح في الشتاء (وكانوا يكرهون ذلك) ، سقوه لبناً محضاً وأطعموه شحماً من السنام ، فنبت له من هذا لحمٌ اكتست به عظامه ، وكان من قبلُ لا يشبع له بطن . =

وليس هذا بشيء . إنما الرواية : قَرَوْا . والدليل على ذلك أنه بدأ بالسنام، فلا يقع إلى جانب (سقوا) . وقال قوم : بلى، كان السنام يُذاب في المحض فيُشرب . فإن كان كذاك فلا حُجّة في البيت .

●

و (ما) تكون لغير الآدميين نحو : ما تركبْ أركبْ، وما تصنعْ أصنعْ . فإن قلت (ما يأتِني آتِه) ــ تريد : الناس ــ لم يصلُح .

فإن قيل : فقد قال الله عزّ وجلّ : « والسماء وما بناها »[1] ، ومعناه: ومن بناها ؛ وكذلك : « إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيْمانهم »[2] ــ قيل:

= وأورد ابن سيده البيتين في المخصص ٤/١٣٦ ثم قال : « فذهب بعضهم إلى أنه على حدّ قوله :

يا ليت بَعْلك قد غدا متقلداً سيفاً ورمحا

وأبو الحسن لا يُطْرِده . وذهب بعضهم إلى أنهم كانوا يذوّبون السنام في المحض ثم يشربونه » .

فعلى التفسير الأول يكون (سقوا) قد ضُمّن معنى (ناولوا) ، فحُمل السنام عليه أيضاً بهذا المعنى . وعلى التفسير الثاني يكون المقصود « سناماً مُذابا » ، فصحّ عطف (اللبن) المحض عليه وحملهما معاً على لفظ (سقوا) .

وفي روايةٍ : قَرَوْا ، كما في المخصص ١٢/١٨١ ، وعليها لا شاهد فيه . وسيشير المبرد إلى هذه الرواية فيما يلي (السطر الأول من هذه الصفحة) .

(١) الشمس ٥ . (٢) المؤمنون ٦ والمعارج ٣٠ .

قد قيل ذلك ، والوجهُ الذي عليه النحويون غيرُه ؛ إنما هو : والسماء وبنائِها ، وإلا على أزواجهم أوْ مِلْك أيمانهم . فهي مصادر وإن دلَّت على غيرها ممّن يُملك ، كقولك : هذا مِلْكُ يمينك ، وهذا الثوبُ نَسْجُ اليَمَن ، وهذا الدرهم ضَرْبُ الأمير . ولو كانوا على ما قالوا لكان على وضع النعت في موضع المنعوت ؛ لأن (ما) إنما تكون لذوات غير الآدميين ، ولصفات الآدميين. تقول : مَن عندك ؟ فيقول : زيد .فتقول : ما زيد ؟ فيقول : (جوادٌ) أو (بخيل) أو نحو ذلك ؛ فإنما هو لسؤال عن نعت الآدميين . والسؤال عن كل ما يعقل بـ (مَن) ، كما قال عزّ وجلّ : « أأمِنتُمْ مَن في السماء أن يخسِف بكم الأرضَ »[1] . فـ (مَن) لله عزّ وجلّ ، كما قال : « أمْ مَن يُجيبُ المُضْطَرَّ إذا دعاه »[2] . وهذا في القرآن أكثر . وقال تبارك اسمه : « ومَن عنده لا يستكبرون عن عبادته »[3] ، يعني الملائكة . و كذلك في الجنّ في قوله : « فمَن يؤمن بربه فلا يخافُ بَخْساً ولا رَهَقاً »[4] . فهذا قولي لك : إنها لما يُخاطَبُ ويعقِل .

●

ومن هذه الحروف[5] متى . ولا تقع إلا للزمان نحو : متى تأتِني

---

(١) المُلْك ١٦ . (٢) النمل ٦٢ .

(٣) الأنبياء ١٩ . (٤) الجن ١٣ .

(٥) الحروف هنا بمعنى الكلمات .

آتِك؛ ومتى خرج زيد ؟ في الاستفهام ، فجواب هـذا (يومَ الجُمُعة) وما أشبهه .

وكذلك (أين) لا تكون إلا للمكان . وذلك كله مخطور معروف في الجزاء والاستفهام ، وحيث وقع حرف من هذه الحروف .

فأمّا (إنْ) فإنها ليست باسم ولا فعل ؛ إنما هي حرف ، تقع على كل ما وَصَلْتَه به زماناً كان أو مكاناً أو آدميّاً أو غير ذلك . تقول : إن يأتِني زيد آتِه ، وإن يقُم في مكان كذا وكذا أقُمْ فيـــه ، وأن تأتِنى يومَ الجمعة آتِك فيه .

وكذلك الألف في الاستفهام تدخل على كل ضرب منه ، وتتخطَّى ذلك إلى التقرير والتسوية . فالتقرير قولك : أما جئتني فاكرمتك ، وقوله عزّ وجلّ : « أليس في جهنمَ مثوىً للمتكبّرين »[1] . والتسوية : ليت شعري أقام زيد أم قعد ، وقد علمت أزيد في الدار أم عمرو .

●

فأما قولنا في (إذْ) و (حيثُ) إن الجزاء لا يكون فيهما الا بـ(ما) ، وما ذكرنا من أنّا سنفسره ، فهذا موضع تفسيره .

أما (إذْ) فتنبىء عن زمان ماض . وأسماء الأزمان تضاف إلى الأفعال؛

---

(١) الزُمَر ٦٠ .

فإذا أُضيفت إليها كانت معها كالشيء الواحـــد،ومتى جزمتها فُصِلت منها . ألا ترى أنك تقول : جئتك يومَ خرج زيد،وهذا يومُ يخرج زيد، و « هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدُقهم » [١] . فلمّا وصلتها بـ (ما) جعلتهما شيئاً واحداً ، فانفصلت من الإضافة فعمِلت .

و (حيثُ) اسم منأسماء المكان مُبْهَم يفسّره ما يُضاف إليه.فـ(حيث) في المكان كـ(حينَ) في الزمان ؛ فلمّا ضارعتها أُضيفت إلى الجمـل ، وهي الابتداء والخبر أو الفعل والفاعل . فلمَا وَصَلْتَها بـ (مـــا) امتنعت من الإضافة ، فصارت كـ (إذ) إذا وصلتها بـ (ما) .

فأمّا سائر الحروف التي ذكرنا سواهمـا فأنت في زيادة (ما) وتركها مخيّر . تقول : إن تأتِني آتِك ، وإمّا تأتِني آتِك، وأين تكنْ أكنْ ،وأينما تكنْ أكنْ،وأيّـا تكرمْ يكرمْك،و «أيّـا ما تدعُوا فله الأسماءُ الحُسْنَى» [٢] .

فـ (ما) تدخل على ضربين : أحدهما أن تكون زائـدة للتوكيد ، فلا يتغير الكلام بها عن عمل ولا معنى ؛ فالتوكيد ما ذكرته في هذه الحروف سوى حيثما وإذ ما . واللازم : ما وقع فيهما . ونظيرهما قولك : إنما زيدٌ أخوك ؛ منعت (ما) (إنّ) عملَها . وكذلك: جئتك بعدما عبدُ الله قائمٌ ، فهذا خلاف قولك : بعدَ عبدِ الله . وكذلك : (كامل)

---

(١) المائدة ١١٩ .

(٢) الإسراء ١١٠ .

أَعلاقةً أمَّ الوُلَيِّدِ بعدمــا أفنانُ رأسِكَ كالثَّغامِ المُخْلِسِ (١)

---

(١) البيت للمرّار الفقعسيّ يخاطب نفسه. وقد استشهد به سيبويه (٢٨٣/١) على أن (بعدما) نظير (إنما) ، قال: « جعَلَ [الشاعر] (بعدما) بمنزلة حرف واحد وابتدأ ما بعدها ». فعلى هذا تكون (ما) قد كفّت (بعدَ) عن الإضافة، وهو قول المبرد في النص الذي نحن بصدده .

وقد استشهد الرضي في شرح الكافية بهذا البيت على أن (ما) فيه مصدرية على قول بعضهم خلافاً لسيبويه (الخزانة ، ط بولاق ، ٤٩٣/٤ وما بعدهــا) ؛ ومن هؤلاء الشنتمري كما يتبيّن من شرحه فيما يلي. وقد استشهد ابن هشام في المغني (ط القاهرة ص ٣١١ = ط دمشق ص ٣٤٤-٣٤٥) بالبيت على أن(ما) كفّت الظرف (بعدَ) عن عمل الجر ، ثم قال : « وقيل : ما مصدرية ، وهو الظاهر ؛ لأن فيه إبقاء (بعدَ) على أصلها من الإضافة ، لأنها لو لم تكن مضافة لنُوّنت ».

واستشهد سيبويه بالبيت في موضع سابق من كتابه (٦٠/١) على عمل المصدر عمل الفعل ؛ فقد عمل المصدر (علاقة) عمل فعله ، فنصب (أمّ) على المفعولية ، فكأنه قال : أتَعْلَقُ أمَّ الوليّد ؟ يقال : عَلِقَ الرجــلُ المرأةَ يَعْلَقُها علَقاً من باب فَرِحَ وعَلاقةً إذا أحبّها . يقول الشنتمري : « الشاهد في نصب الأمّ بقوله (علاقة) ، لأنهــا بدل من لفظ (تَعْلَقُ) ، فعمِلت عمله . وصف كِبَره وأن الشيب قد شمِله ، فلا يليق به الصبا واللهو. وأفنان الرأس : خُصَل شعره ، وأصل الفَنَن : الغصن . والثَّغام شجر إذا يبِس ابيضّ ؛ ويقال : هو نبت له نوْر أبيض ، فشبّه بيــاضَ الشيب في سواد الشعر ببياض النَّوْر في خُضرة النبت . والمُخْلِس : ما اختلط فيه البياض بالسواد ، يقال : أخْلَس الشعرُ والنبت إذا كان فيه لونان . والعَلاقة والعَلَق : أن يعلَق الحب بالقلب ، ومنه [المثل] : « نظرة من ذي عَلَق » ، أي من ذي هوى قد علِق قلبه . =

وكذلك (رُبَّ) ، تقول : رُبَّ رجلٍ ، ولا تقول: رُبَّ يقومُ زيد. فإذا ألحقتَ (ما) هيَّأتها للأفعال، فقلت : ربما يقوم زيد ، و « ربما يودُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين »[1] .

وكذلك (قَلَّ) ، تقول: قَلَّ رجلٌ يقول ذلك . فإن أدْخَلْتَ (ما) امتنعتْ من الأسماء وصارت للأفعال، فقلت : قلّما يقومُ زيد[2] . ومثل هذا كثير .

●

= وأوْلَى (بعدما) الجملةَ في قوله (بعدما أفنان رأسك) ، و (بعدَ) لا تليها الجمل ؛ وجاز ذلك لأن (ما) وُصِلت بها لتُهَيِّئَها للجملة بعدها كما فُعِلَ بقلّما وربّما . و(ما) مع الجملة في موضع جر بإضافتها إليها،والمعنى : بعد شَبَه رأسك بالثغام المخلس.وصغّر الوَلِيد ليدلّ على سنّ المرأة، لأن صغير وليدها لا يكون إلا في عصر شبابها » .

فقد رأيت أن الشنتمري يعتبر (ما) مصدرية،وأنها مع الجملة بعدها في تأويل مصدر مجرور بإضافة (بعدَ) إليه . وسيبويه والمبرد ، كما سبق ، يعتبران (ما) في (بعدما) كافة .

والمثل الذي ذكره الشنتمري وبيت الشاهـــد في « إصلاح المنطق » لابن السكيت ، ص ٤٥ .

(١) الحِجْر ٢ . وقد تقدّم الاستشهاد بهذه الآية في النص .

(٢) انظر ص ٧٧–٧٨ من كتابنا هذا .

فأما (إذا) فتحتاج إلى الابتداء [١] والجواب . تقول: إذا جاءني زيد أكرمته ، وإذا يجيء زيد أعطيته .

وإنما منع (إذا) من أن يُجازَى بهـــا لأنها مُوَقّتة ، وحروف الجزاء مبهمة . ألا ترى أنك إذا قلت : إن تأتِني آتِك، فأنت لا تدري أيقع منه إتيان أم لا . وكذلك : من أتاني أتيته ، إنما معناه : إن يأتِني واحد من الناس آتِه .

فإذا قلت (إذا أتيتني) وَجبَ أن يكون الإتيان معلوماً . ألا ترى إلى قول الله عزّ وجـــلّ : « إذا السماء انفطرت » [٢] و « إذا الشمسُ كُوِّرت» [٣] و « إذا السماء انشقّت » [٤] أن هذا واقع لا محالةَ . ولا يجوز أن يكون في موضع هذا (إن) ، لأن الله عزّ وجلّ يعلم ، و(إن) إنما مخرجها الظنّ والتوقّع فيما يُخْبِر به المُخْبِر . وليس هذا مثل قوله: « إن ينتهوا يُغْفَرْ لهم ما قد سَلَفَ » [٥]، لأن هذا راجع إليهم .

وتقول : آتيك إذا احمرّ البُسْر . ولو قلت : آتيك إن احمرّ البسر ،

---

(١) الابتداء : أن يُبتدأ بها الكلام .

(٢) الانفطار ١ .

(٣) التكوير ١ .

(٤) الانشقاق ١ .

(٥) الأنفال ٣٨ .

كان مُحالاً ؛ لأنه واقع لا محالة [1]

فإن اضطر الشاعر جاز أن يُجازِي بها لمضارعتها حروف الجزاء ؛ لأنها داخلة على الفعل وجوابه، ولا بُدّ للفعل الذي يُدْخَل عليه من جواب.

فممّا جاء ضرورة قوله : (بسيط)

تَرْفَعُ لي خِنْدِفٌ واللهُ يرفعُ لي ... ناراً إذا ما خَبَتْ نيرانُهم تَقِدِ [2]

وقال الآخر : (طويل)

إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كان وَصْلُها ... خُطانا إلى أعدائنا فنُضارِبِ [3]

---

(١) هذا من أمثلة سيبويه (٤٣٣/١ ، س ١٩ - ٢٠) .

(٢) أورده سيبويه (٤٣٤/١) بلفظ (إذا خمدت) مكان (إذا ما خبت) ، ونسبه إلى الفرزدق . وقد استشهد به على المجازاة بإذا في الشعر اضطراراً ؛ قال : « شبّهوها بـ (إن) حيث رأوْها لما يُستقبَل ، وأنه لا بُدّ لها من جواب ».

(تقد) جواب إذا ، وهو مجزوم بالسكون، ولكن كُسِرت الدال لإطلاق القافية ووُصلت بحرف المدّ للترنم ؛ راجع ص ١٩٤ وما بعدها في كتابنا هذا .

وخبت أو – على رواية سيبويه – خمدت : فعل الشرط في محل جزم.

وخندف أم مدركة وطابخة و قِمّعة أولاد الياس بن مضر ، وإنما افتخر بها الفرزدق لأنه تميميّ ، ونسب تميم ينتمي إليها (الخزانة ، ط بولاق ، ١٦٣/٣ – ١٦٤) . « يقول : ترفع لي قبيلتي من الشرف ما هو في الشهرة كالنار المتوقّدة إذا قمدت بغيري قبيلته » (الشنتمري) .

(٣) ورد في «الكتاب» ١٣٤/١ منسوباً إلى قيس بن الخطيم. يقول الشنتمري :=

الجيد ما قال كعب بن زهير : (خفيف)

وإذا ما تشاء تَبْعَثُ منها مَغْرِبَ الشمسِ ناشطاً مذعورا[1]

وهذه (إذا) التي تحتاج الى الجواب .

•

ولإذا موضع آخر وهي التي يقال لها حرف المفاجأة . وذلك قولك :

=« الشاهد فيه جزم (فنضارب) عطفاً على موضع (كان)؛لأنها في موضع جزم على جواب إذا ، لأنه قدّرها عاملة عمل (إن) ضرورة . يقول : إذا قصرت أسيافنا في اللقاء عن الوصول إلى الأقران، وصلناها بخطانا مُقدِمين عليهم حتى تنالهم » .

والبيت من قصيدة بائية مجرورة لقيس بن الخطيم . ووقع أيضاً في شعر رويّه مرفوع . انظر تفصيل ذلك في الخزانة (ط بولاق ٣/١٦٤–١٦٩) .

(١) هكذا أيضاً رواية سيبويه ١/٤٣٤ . وفي « شرح ديوان كعب بن زهير للسكري » (دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٥٠) ، ص ١٦١ :

وإذا ما أشاءُ أبعثُ منها مَطلِعَ الشمسِ ناشِطاً مذعورا

وفي شرح السكري : أبعث : أثير : ناشطاً : ثوراً يقطع من بلد إلى بلد ؛ وقال بعضهم : إنما سمي الثورُ ناشطاً لنشاطه . فيقول : لم يكسرها سُرى الليل . والمذعور : الفزِع . فكأنه قال : أبعث بمعنى إياها ثوراً ، يريد : في سرعتها ومضائها .

وعلى رواية « مغربَ الشمس » فالمقصود أنها تظلّ نشيطة بعد سير النهار كله . والشاهد رفع المضارع بعد (إذا) على ما يجب فيها .

خرجت فإذا زيدٌ ، وبَيْنا أسيرُ فإذا الأسدُ[1] . فهذه لا تكون ابتداء.
وتكون جواباً للجزاء كالفاء ؛ قال الله عزّ وجلّ : « وإن تُصِبْهم سيئةٌ بما قدّمت أيديهم إذا هم يَقْنَطون »[2] ، لأن معناها: قَنِطوا ، كما أن قولك (إن تأتني فَلَكَ درهمٌ) إنما معناه : أُعطِكَ درهماً .

---

(١) إذا الفجائية تختص بالجمل الاسمية ، ومعناها الحال لا الاستقبال. وقول المبرد إن (إذا) حرف المفاجأة يُقصد به أنها كلمة تدل على المفاجأة .

وقد تحدث المبرد عن إذا الفجائية في موضعين آخرين من كتابه : ١٧٨/٣ و ٢٧٤ . فقال في الموضع الأول إن إذا الفجائية تسدّ مسدّ الخبر، والاسم بعدها مبتدأ . ويتصل بهذا قول ابن هشام في المغني (ط القاهرة ص ٨٧-٨٨ = ط دمشق ص ٩٢-٩٣) إن إذا الفجائية ظرف مكان عند المبرد ، وإنه إذا قيل (خرجت فإذا الأسد) صحّ كونها عند المبرد خبراً أي (فبالحضرة الأسدُ). ويلاحظ ابن هشام أنه لم يقع الخبر مع إذا الفجائية في التنزيل إلا مصرّحاً به ، نحو « فألقاها فإذا هي حيّة تسعى » (طه ٢٠) و« إن كانت إلا صيحةً واحدةً فإذا هم خامدون » (يس ٢٩) .

وانظر حديثنا عن إذ الفجائية في ص١١٣ ، الهامش الأول ، من كتابنا هذا.

(٢) الروم ٣٦ .

(١٢) هذا باب أمّا وإمّا [١]

أمّا المفتوحة فإنّ فيها معنى المجازاة . وذلك قولك : أمّا زيدٌ فله درهم ، وأما زيداً فاعطه درهماً ؛ فالتقدير : مهما يكن من شيء فأَعْطِ زيداً درهماً ، فلزمت الفاءُ الجوابَ لما فيه من معنى الجزاء . وهو كلام معناه التقديم والتأخير . ألا ترى أنك تقول: أما زيداً فاضربْ ، فإن قدّمتَ الفعل لم يَجُزْ ؛ لأن (أمّا) في معنى (مهما يكن من شيء) ، فهذا لا يتصل به فعل ، وإنما حدّ الفعل أن يكون بعد الفاء ، ولكنك تقدّم الاسم ليسُدّ مَسَدّ المحذوف الذي هذا معناه ويعمل فيه ما بعده .

وجمله هذا الباب أن الكلام بعد (أمّا) على حالته قبل أن تدخل ، إلا أنه لا بُدّ من الفاء ، لأنها جواب الجزاء. ألا تراه قال عزّ وجلّ : « وأما ثمودُ فهديناهم » [٢] كقولك : ثمودُ هديناهم . ومن رأى أن يقول (زيداً ضربتُه) نَصَبَ بهذا فقال : أما زيداً فاضربه . وقال : « فأما اليتيمَ فلا

---

(١) ٣/٢٧-٢٩ .

(٢) فُصّلت ١٧ .

تَقْهَرْ »[1] . فعلى هذا فَقِسْ هذا الباب .

●

وأمّا (إمّا) المكسورة فإنها تكون في موضع (أو) . وذلك قولك : ضربتُ إما زيداً وإما عَمْراً ؛ لأن المعنى: ضربتُ زيداً أو عمراً. وقال الله عزّ وجلّ : « إما العذابَ وإما الساعةَ »[2] ، وقال : « إنا هديناه السبيلَ إما شاكراً وإما كفوراً »[3].

فإذا ذكرت (إما) فلا بد من تكريرها . وإذا ذكرت المفتوحة فأنت مخيّر :إن شئت وقفت عليها إذا تمّ خبرها؛تقول:أما زيدٌ فقائمٌ.وأما قوله: « أما من استغنى . فأنتَ له تَصَدّى . وما عليك ألا يَزّكّى . وأما من جاءك يسعى . وهو يخشى.فأنت عنه تَلَهّى »[4]،فإن الكلام مُسْتَغْنٍ من قبل التكرير . ولو قلت (ضربتُ إما زيداً) وسكتّ لم يَجُزْ ،لأن المعنى: هذا أو هذا ؛ ألا ترى أن ما بعد (إما) لا يكون كلاماً مستغنياً .

وزعم الخليل أن الفصل بين(إما) و (أو) أنك إذا قلت (ضربت زيداً

---

(١) الضحى ٩ .

(٢) مريم ٧٥ .

(٣) الإنسان ٣ .

(٤) عبسَ ٥-١٠ .

أو عمراً) فقد مضى صدر كلامك وأنت متيقن عند السامع ، ثم حدث الشك بـ (أو) ؛ فإذا قلت (ضربت إما زيداً ...) فقد بنيت كلامك على الشك[1] .

وزعم أن (إما) هذه إنما هي (إنْ) ضُمّت إليها (ما) لهذا المعنى، ولا يجوز حذف (ما) منها إلا أن يُضطرّ الى ذلك شاعر ؛ فإن اضطُرّ جاز الحذف ، لأن ضرورة الشعر تردّ الأشياء إلى أصولها . قال :

(وافر)

لقد كَذَبَتْكَ نفسُكَ فاكْذِبَنْها فإنْ جَزَعاً وإنْ إجمالَ صَبْرِ[2]

---

(١) يقول ابن هشام في المغني (ط القاهرة ص٦١ = ط دمشق ص ٦٣) بعد أن أورد معاني (إما) هذه : « وهذه المعاني لأو ... إلا أن (إما) يُبني الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بها لأجله من شك وغيره،ولذلك وجب تكرارها في غير ندور ؛ و(أو) يُفتتح الكلام معها على الجَزْم ، ثم يطرأ الشك أو غيره، ولهذا لم تتكرر » .

(٢) كذبتك نفسك : مَنتْك الأماني الكاذبة . فاكذبنها : فلا تصدّقَنها فيما تمنّيك به بعد ذلك . إجمال الصبر : التذرُّع بالصبر الجميل .

وقد استشهد سيبويه بهذا البيت في ثلاثة مواضع (١/١٣٤-١٣٥؛ ١/٤٧١؛ ٢/٦٧) على حذف (ما) من (إما) التي بمعنى (أو) في الشعر ضرورة ، وهو محلّ الاستشهاد عند المبرد أيضاً كما رأيت . =

فهذا لا يكون إلا على (إمّا) .

•

= وأول المواضع الثلاثة التي استشهد فيها سيبويه بالبيت ، وهو الموضع الأساسيّ ، يدخل في « باب ما يُضمَر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف» (ص ١٣٠ وما بعدها) . ومن شواهد سيبويه في هذا الباب (ص ١٣١) قول الشاعر : (بسيط)

قد قِيلَ ذلك إن حقًّا وإن كَذِباً فما اعتذارُكَ من شيء إذا قيلا

والشاهد فيه نصب (حقاً) و (كذباً) بفعل مضمر يقتضيه حرف الشرط إن ، لأنّ (إنْ) كما يقول سيبويه (ص ١٣٣ ، س ٦) من الحروف التي يبنى عليها الفعل ؛ والتقدير : إن كان المقول حقاً وإن كان كذباً . وقد أغني ما قبل (إنّ) عن جوابها ، والتقدير : إن كان المقول حقاً فقد قيل، وإن كان كذباً فقد قيل.

واستشهد سيبويه بعد ذلك (١/١٣٤ - ١٣٥) بالبيت الذي استشهد به المبرد :

لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فإن جزعاً وإن إجمال صبر

والشاهد في قوله : « فإن جزعاً وإن إجمال صبر » ، والمعنى (إما جزعاً وإما إجمال صبر) ، فحذف (ما) من (إما) ضرورة . والتقدير : فإما جزعت جزعاً ، وإما أجملت الصبر إجمالاً ؛ فكل من (جزعاً) و (إجمالاً) منصوب على المصدرية بفعل مضمر .

وبعد أن أورد سيبويه هذا البيت نبّه على أنّ (إن) الواردة مرتين في الشطر =

فأما في المجازاة إذا قلت : إن تأتِني آتِك ،وإن تَقُمْ أَقُمْ – فإنك إن

= الثاني ليست شرطية مثل (إن) في البيت السابق (قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً) ، وإنما هي (إما) بمعنى (أو) حُذفت منها (ما) ضرورة.يقول سيبويه (ص ١٣٥) : « فهذا على (إمـا) وليس على إنِ الجزاءِ ، وليس كقولك (إن حقاً وإن كذباً) . فهذا على (إما) محمول ؛ ألا ترى أنك تُدْخِل الفـاء ؟ ولو كان على إن الجزاء – وقد استقبلتَ [أي : استأنفتَ] الكلامَ – لاحتجت إلى الجواب . فليس قوله (فإن جزعا) كقوله (إن حقاً وإن كذباً) ، ولكنه على قوله تعالى : ، فإما منّاً بعدُ وإما فداءً ، [محمد ٤] . ولو قلت (فإن جزعٌ وإن إجمالُ صبر) كان جـائزاً ، كأنك قلت (فإما أمري جزعٌ وإما إجمالُ صبر) ، لأنك لو صحّحتَها فقلت (إما) جاز ذلك فيها. ولا يجوز طرح (ما) من (إما) إلا في الشعر » .

وفي هامش ص ١٣٥ كلام مختصر من شرح السيرافي يقول فيه إنه لو جعلنا (إن) ههنا للجزاء لاحتجنا إلى الجواب ؛ لأن جواب (إن) يكون فيما بعدها ، وقد يكون ما قبلها مُغنياً عن الجواب إذا لم يدخـل عليها شيء من حروف العطف كقولك (أكرمك إن جئتني) ، فإن أدخلت عليها فاء أو (ثمّ) بَطَل أن يكون ما قبلها مُغنياً ، فلذلك بطل أن يكون البيت على المجازاة .

ويقول البغدادي في الخزانة (ط بولاق ، ٤/٤٤٤–٤٤٥) إن البيت من قصيدة لدُرَيْد بن الصِّمّة يرثي فيها معاوية أخا الخنساء بعد أن قتلته بنو مُرّة ؛ وإن في الشطر الأول تحريفاً وصوابه : « فقد كذبتكِ نفسكِ فاكذبيها » ، لأنه يخاطب امرأته . وعلى هذا يكون التقدير في الشطر الثاني : فإما تجزعين جزعاً وإما تجملين الصبر إجمالاً .

شئت زدت (ما) كما تزيدها في سائر حروف الجزاء نحو : أينما تكنْ أكنْ ، ومتى ما تأتِني آتِك ، لأنها : إن تأتِني آتِك ، ومتى تقمْ أقمْ . فتقول على هذا إن شئت : إما تأتِني آتِك ، وإما تقمْ أقمْ معك . وقد مضى تفسير هذا في باب الجزاء .

(١٣) هذا باب المقصور والممدود [١]

فأما المقصور فكل واو أو ياء وقعت بعد فتحة [٢]. وذلك نحو مَغْزًى، لأنه مَفْعَلٌ؛ فلمّا كانت الواو بعد فتحة، وكانت في موضع حركة، انقلبت ألفاً، كما تقول (غزا) و (رَمَى) فتقلب الواو والياء ألفاً؛ ولا تنقلب واحدة منهما في هذا الموضع إلا والفتح قبلها إذا كانت في موضع حركة. فإن كانت ساكنةَ الأصل وقبلها فتحة لم تنقلب؛ وذلك نحو (قَوْل) و (بَيْع)، ولا تنقلب ألفاً لأجل سكونها.

---

(١) ٣/٧٩-٨٨.

(٢) سُمّي المقصور مقصوراً، لأن ألفه قُصِرت (أي حُبِست) عن الهمزة؛ وبهذا افترق عن الممدود الذي ينتهي بهمزة بعد ألف زائدة.

وللمقصور عند سيبويه اسم آخر هو المنقوص. يقول (٢/١٦١، س ١٠ - ١١): «فالمنقوص كل حرف [أي: كلمة] من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح. وإنما نقصانه أن تُبْدَل الألفُ مكان الواو والياء، فلا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر».

والمنقوص في كتب النحو المتأخرة هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو القاضي والداعي.

فإذا أردت أن تعرف المقصور من الممدود ، فانظر إلى نظير الحرف من غير المعتل . فإن كان آخره متحركاً قبله فتحة ، علمت أن نظيره مقصور. فمن ذلك : مُعْطىً ومُغزًى ، لأنه مُفعَل ، فهو بمنزلة مُخْرَج ومُكرَم . وكذلك مُستَعْطىً ومُستَغْزىً ، لأنه بمنزلة مُستَخْرَج . فعلى هذا فقِسْ جميع ما ورد عليك .

●

ومن المقصور أن ترى الفعل على (فَعِلَ يَفعَلُ) ، والفاعل على (فعِلٍ)؛ وذلك قولك: فَرِقَ يَفرَقُ فَرَقاً ،وحَذِرَ يَحْذَرُ حَذَراً، وبَطِرَ يَبْطَرُ بَطَراً ، وهو بَطِرٌ ، وحَذِرٌ . ونظير هذا من المعتل : هَوِيَ يَهْوَى هَوىً ، لأن المصدر يقع على (فَعَلٍ)؛ ألا ترى أنك تقول: الفَرَق ، والحَذَر ، والبَطَر . وهو بمنزلة هَوِيَ يَهْوَى ، وهُوَ هَوٍ ، وطَوِيَ يَطْوَى، وهُوَ طوٍ.

●

وما كان مصدراً لفَعِلَ يَفعَلُ الذي الاسم منه أَفْعَلُ أو فَعْلانُ ، فهو كذلك .

أمّا ما كان الاسم منه أَفعَل فهو أَعْمَى ، لأنك تقول : عَمِيَ الرجلُ فهو أَعْمَى . والعَشَى ، لأنك تقول : عَشِيَ الرجلُ وهو أَعْشَى . وكذلك

القَنا من قَنا الأنف ، لأن الرجل أقْنَى [1] .

وأما فَعْلان فنحو الصَّدَى والطَّوَى ، لأنك تقول : صَدِيَ الرجل فهو صَدْيانُ ، وطَوِيَ فهو طَيّانُ . فنظير ذلك : عَطِشَ فهو عَطْشانُ ، والمصدر هو العَطَش ؛ وظَمِئ فهو ظَمْآنُ ، والمصدر الظَّمَأ ؛ وعَلِهَ [2] فهو عَلْهانُ ، والمصدر العَلَه .

ونظير الأوّل عَوِرَ فهو أعْوَرُ ، والمصدر العَوَر . وكذلك الحَوَل ، والشَّتَر [3] ، والصَّلَع ونحو ذلك .

●

ومن المقصور كل اسمٍ جمعه أفعالٌ ممّا أوله مفتوح أو مضموم أو مكسور . وذلك نحو قولك : أقْفاءٌ [4] ، وأرْجاءٌ [5] يا فتى . لأن الجمع

---

(١) قَنا الأنف : ارتفاع أعلاه واحْدِيداب وسطه وسُبوغ طَرَفه ، هو أقنى وهي قَنْواء (القاموس) . وألف القنا مبدلة من واو بدليل (قَنْواء).

(٢) عَلِهَ : من معانيه : تَحَيَّرَ ودَهِشَ ، وجاء فَزِعا (القاموس) .

(٣) الشَّتَر : انقلاب الجفن من أعلى وأسفل ، وانشقاقه ، أو استرخاء أسفله ؛ شترت العين والرجل كفرح وعُنِيَ (القاموس) .

(٤) أقفاء : جمع قَفاً ؛ وألفه مبدلة من واو ، لأنه من قَفَوْته أي تَبِعْته .

(٥) أرجاء جمع رَجاً . والرجا : الناحية أو ناحية البئر ؛ وهما رَجَوان ، فألفه مبدلة من واو .

إذا كان على أفعالٍ ، وجب أن يكون واحده من المفتوح على فَعَل ، نحو جَمَل وأجمال ، وقَتَب[1] وأقتاب ، وصَنَم وأصنام .

فإن كان مكسوراً فنحو قولك في مِعىً : أمعاءٌ ، لأنه بمنزلة ضِلَع وأضلاع . وقد وجب أن يكون واحد الأمعاء مِعىً مقصور .

فاما نَدًى فهو فَعَل ، وجمعه الصحيح أنداءٌ فاعلمْ . وعلى ذلك قال الشاعر : (طويل)

إذا سَقَطَ الأنداءُ صِينَتْ وأُشعِرَتْ
حَبِيراً ولم تُدْرَج عليها المَعاوِزُ[2]

---

(١) القَتَب : إكاف (بَرْذَعة) البعير .

(٢) البيت ٤٠ من قصيدة الشمّاخ بن ضِرار المشهورة في وصف القوس ، وهي في ص ١٧٣ وما يليها من ديوانه كما نشرته دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨ (ذخائر العرب ٤٢) بتحقيق صلاح الدين الهادي ؛ وبيت الشاهد في ص ١٩٣ .

أشعِرتْ : أُلبِستْ ، من الشِّعار وهو الثوب الذي يلي الجسد ؛ وفي رواية : أُكْرِمت . ثوب حبير : جديد ناعم ، أي جُعِل الغطاء الذي يليها من ثوب جديد ناعم لنفاستها عند صاحبها ، ثم يُجعل فوق الحبير شيء آخر . تُصان بذلك لئلا تبلّلها أنداء الصباح فتُفسد أوتارها . لم تُدْرَجْ : في رواية : « لم تُلْفَفْ » ، وهو بمعناه . المَعاوز : الثياب البالية الخَلَق التي تُبتَذَل لأنها لباس المُعْوِزين ، واحدها مِعْوَز .

فأما قول مُرَّة بن مَحْكان [1] : (بسيط)

في ليلةٍ من جُمادَى ذاتِ أَنْدِيَةٍ ما يُبْصِرُ الكلبُ من ظَلْمائها الطُّنُبا [2]

فقد قيل في تفسيره قولان :

قال بعضهم : هو جمع على غير واحد، مَجازه مَجاز الاسم الموضوع على غير الجمع نحو ملامِح ومَذاكير وليالي ؛ لأن ليلة فَعْلة ولا تجمع على ليالي، ولَمْحة وذَكَر لا يُجْمَعان على مَفاعِل ومَفاعيل [3] .

وقال بعضهم : إنما أراد جمع نَدِيّ ، أي نديّ القوم الذي يُقيمون فيه فيُضيفون ويفخرون [4] ، كما قال الشاعر :

---

(١) مرة بن محكان السعديّ ، وهو من شعراء الحماسة . وكان يقال له أبو الأضياف لجوده وكرمه (الشعر والشعراء لابن قتيبة ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ ، ٢/٦٨٦) .

(٢) في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (بتحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون ، الطبعة الأولى) ٤/١٥٦٣ - ١٥٦٤ : « وجعل الليلة من ليالي جمادى لأنها من شهور البرد ... ... وقوله : «لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا » فيه مبالغة في وصف الظلمة وتراكمها . والطنب : حبل البيت . والكلب قويّ البصر ، فإذا بلغ أمره إلى ما وصفه ، فذاك لتكامل الظلام وامتداده » .

(٣) انظر الهامش الأول في ص ١٦٣ من كتابنا هذا .

(٤) أورد ابن جني وجهين آخرين في تفسير (أندية) في هذا البيت . قال في الخصائص ٣/٥٢-٥٣ : « ويدلك على أن فتحة العين قد أجروْها في بعض =

(بسيط)

يومان يومُ مَقاماتٍ وأنديةٍ ويومُ سَيْرٍ إلى الأعداء تأويبِ [(1)]

= الأحوال مجرى حرف اللين قول مرة بن محكان : (البيت). فتكسيرهم ندى على أندية يشهد بأنهم أجروا ندى – وهو فعَل – مجرى فَعال ، فصار لذلك ندى وأندية كغَداء وأغدية » . وقال في الخصائص (٢٣٧/٣) : « وأجاز أبو الحسن [الأخفش الأوسط] في قوله : « في ليلة من جمادى ذات أندية » أن يكون كسّر ندى على نِداء كجبل وجبال، ثم كسر نداء على أندية كرداء وأردية » .

وقال سيبويه (١٦٣/٢ ، س١٧) إن جمع ندى على أندية شاذ .

وانظر المخصص لابن سيده ١٠٩/١٥ .

(١) قائله سلامة بن جندل السعديّ من قصيدة له في شرح المفضليات لابن الأنباري ، ص ٢٢٤ وما بعدها . والبيت في ص ٢٢٦ ، وهو رابع أبيات القصيدة ، وقبله :

أوْدَى الشبابُ حَميداً ذو التَّعاجيبِ أودى وذلك شأوٌ غيرُ مطلوبِ
ولَّى حَثيثاً وهذا الشَّيْبُ يَطْلُبُهُ لو كان يُدْرِكُهُ رَكْضُ اليَعاقيبِ
أودى الشبابُ الذي مَجْدٌ عواقبُهُ فيه نَلَذّ ولا لذّاتَ للشَّيبِ

أودى : ذهب واضمحل . التعاجيب : العَجَب ، يقال إنه جمع لا واحد له . الشأو : الغاية والأمد . حثيثاً : سريعاً . اليعاقيب جمع يَعْقُوب وهو ذَكَر الحَجَل ، وخَصّ اليعقوب لسرعته . عواقبه : أواخره . لذِذْتُ الشيءَ وبالشيء : وجدته لذيذاً ، والمضارع ألَذّ . وجواب (لو) في الشطر =

فإنما تستدل على المقصور بنظائره .

●

ومن المقصور ما كان جمعاً لفُعْلة أو فِعْلة نحو رُقْية ورُقىً ، ولِحية ولِحىً ، ورِشوة ورُشىً ، ومُدْية ومُدىً وقد قالوا مِدية ومِدىً ؛ لأن نظيره من غير المعتل كِسْرة وكِسَر ، وقِطْعة وقِطَع ، وظُلْمة وظُلَم . فإنما تستدلّ على المقصور بهذا وما أشبهه.

●

ومن المقصور كل ما كان مؤنثاً لفَعْلان نحو غضبان وعطشان وسكران ، لأن مؤنثه سَكْرَى وغَضْبَى وعَطْشَى .

ومنه ما كان جمعاً لفُعْلَى ، لأنه يقع على مثال فُعَل ، وذلك قولك : الدُّنْيا

= الثاني من البيت الثاني محذوف أي : اطّلَبْتُه ، ولكنه لا يُدْرك.

والبيت الثالث من شواهد النحو ، يُستشهد به على أن جمع المؤنث السالم يُبْنَى على الكسر أو الفتح إذا كان اسم لا النافية للجنس . انظر الخزانة (ط بولاق ٨٥/٢ وما بعدها = ط السلفية ٢٠/٤ وما بعدها) .

وقوله في البيت الرابع (يومان) تفسير (عواقبه) في البيت الذي قبله . المَقامات جمع مَقامة ، والمَقامة : المَجْلِس . ويروى (مُقامات) بالضم ، يريد به الإقامة . و (تأويب) صفة (سير) ، والتأويب : السرعة في السير والإمعان فيه ، يقال : أوّب الرجلُ في سفره تأويباً إذا أمْعَنَ .

والدُّنا ، والقُصْيا والقُصَى [1] .

ومنه ما كان مؤنثاً في (أَفْعَل) الذي معه (من كذا) [2] ، لأنـــه يكون على مثال فُعْلَى . وذلك قولك : هذا الأَكـبَر ، وهـذه الكُبْرَى ، والأصغر والصغرى ، والأوّل والأُولى ؛ لأنك تقول : هذا أصغر منك ، وهذا أكبر منك ، وهذا أوّل منك .

•

ومن المقصور ما لا يُقال له : قُصِرَ لكذا ، كما لا يقال : إنما سُمِّيَتْ (قَدَم) لكذا و (قَذال) [3] لكذا . ولكنك تستدلّ على قَصْره بما هو على خلافه بنحو ما ذكرناه .

•

فأما الممدود فإنه ياء أو واو تقع بعد ألف زائدة،أو تقع ألفان للتأنيث فتُبْدَل الثانيةُ همزةً ؛ لأنه إذا التقت ألفان فلا بدّ من حذف أو تحريك لئلا يلتقي ساكنان ، فالحذف لو وقع ههنـــا لعاد الممدود مقصوراً ، فحُرِّك لما ذكرت لك .

---

(١) القُصْيا : الغاية البعيدة ، وطَرَف الوادي (القاموس) .

(٢) أي أفعل التفضيل .

(٣) القَذال : جِماع مُؤَخَّر الرأس .

فأمّا ما كان غير مؤنث فهمزته أصلية أو منقلبة من ياء أو واو بعد ألف زائدة . فمن ذلك ما بَنَيْتَه على فَعّال نحو شَرَّاب وقتّال وحسّان وكرّام ، لأن موضع اللام بعد ألف زائدة . فإن كان من ذوات الواو والياء ، أو ما همزته أصلية ، نحو : سقّاء وغزّاءٍ يا فتى – لأنه من سَقَيْتُ وغَزَوْتُ – وقولك قُرّاءٌ[1] يا فتى – لأنه من قَرَأْتُ – فهذا كهذا .

●

وممّا يُعلم منه أنه ممدود ما كان من هذا الباب مصدراً لأَفْعَلْتُ ، لأنها تأتي على وزن الإفعال ، نحو : أَخطَأْتُ إِخطاء ، وأقرأته إقراء . هذا مما همزته أصلية . ومن ذوات الياء والواو : أعطيته إعطاء وأغزيته إغزاء .

وكذلك كل ما كان مصدراً لاسْتَفْعَلْتُ نحو : اسْتَقْصَيْتُ اسْتِقصاء ، واستدنيت استدناء ؛ لأنه بمنزلة الاستخراج والاستضراب .

وكذلك كل ما كان مصدراً لقولك انْفَعَلَ وافْتَعَلَ ، لأنه يأتي بمنزلة الانْطِلاق والاقْتِدار ؛ لأن ما قبل اللام ألف زائدة ، نحو : اختفى اختفاء ، وانقضى انقضاء . وكلّ ما لم نُسَمِّه فقِسْه على نظيره من الصحيح .

●

---

(١) القُراء (بضم القاف) من أمثلة كتب الصرف ، ومعناه : الناسك المتعبِّد . وهمزته أصلية لأنه من قَرَأ . والقَرّاء (بفتح القاف) هو الحسن القراءة .

وكل جمع من هذا الباب على أَفْعِلة فواحده ممدود نحو: رِداء وأَرْدِية، وكساء وأكسية، وإناء وآنية، ووعاء وأوعية؛ لأن نظيره حِمار وأَحْمِرة، وقِبال وأقبلة [1].

ومن الممدود ما كان جمعاً لفَعْلة من ذوات الواو والياء، وذلك نحو فَرْوة وفِراء. ومن قال (جَرْوة) [2] قال (جِراء)، فاعلم؛ وكذلك كَوّة [3] وكِواء.

فأما قَرْية وقُرًى فليس من هذا الباب؛ لأن قُرًى فُعَل، وليس على فَعْلة وفِعال، لأن فِعالا في فَعلة هو الباب نحو: صَحْفة وصِحاف، وقصعة وقصاع، وجفنة وجفان.

•

ومن الممدود كل مصدر مضموم الأول في معنى الصوت. فمن ذلك الدُّعاء والعُواء والرُّغاء [4]. هذا ممدود، لأن نظيره من غير المعتل

---

(١) قِبال النعل: زِمام بين الإصبع الوسطى والتي تليها (القاموس).

(٢) الجِرْوة بكسر الجيم: الصغير من كل شيء. ولم أجده بالفتح في المعاجم التي بين يديّ.

(٣) الكوّة (بفتح الكاف وضمّها): الخَرْق في الحائط. وجمع المفتوح كِواء بالكسر والمدّ مثل ظبية وظباء، وجمع المضموم كُوًى بالضم والقصر.

(٤) رغا البعير والضّبُع والنعام رُغاء صوّتت فضجّت (القاموس).

النُّباح والصُّراخ والشُّحاج[1] .

فأما البكاء فإنه يُمَدُّ ويُقْصَر . فمن مَدَّ فإنما أخرجه مُخرج الصوت، ومن قصره أخرجه مخرج الحزن .

وكذلك كل ما كان في معنى الحركة على هذا الوزن، لأنه بمنزلة النُّقاز[2] والنُّفاص[3] .

وقلما تجد المصدر مضموم الأول مقصوراً، لأن فُعَلاً قلّما يقع في المصادر[4] .

---

(١) شُحاج البغل والغراب صوته كشحيجه . انظر الهامش الأول في ص ٢٥١ من كتابنا هذا .

(٢) النُّقاز : داء للماشية شبيه بالطاعون تنقُز [أي : تثب] منه حتى تموت (القاموس) .

(٣) النُّفاص (بالصاد المهملة) : داء في الشاء تَنْفِص بأبوالها أي تدفَع حتى تموت (القاموس) . وفي المطبوع بالضاد المعجمة، وهو ما سقط من الشيء إذا نُفِض، ولكنه ليس بمصدر . وقد ورد بالمهملة في المخصص (١٥/١٠٨، س ١٧) .

ومن هذا القبيل أيضاً القُماص ، وهو أن يقمِص الفرس ، وذلك بأن يرفع يديه ويطرحهما معاً ويعجِن (أي يضرب الأرض) برجليه (القاموس) . ولم يمثّل المبرد للممدود من هذا القبيل ، ولكن مثّل له سيبويه إذ يقول (٢/١٦٣، س ١٢-١٣) : « ويكون العِلاج كذلك نحو النُّزاء ، ونظيره من غير المعتل القُماص » . والنزاء : الوَثْب ، وفعله نزا .

(٤) يقول ابن سيده في المخصص (١٥/١٠٨ ، س ١٧-١٨) : «وقلّما يجيء مصدر على فُعَل ، بل لا أعرف غير الهُدَى والسُّرَى والبُكا المقصور » .

واعلم أن من الممدود مـــا لا يقال له : مُدّ لكذا ، كما لا تقول: وقع (حمارٌ) لكذا ، إلا أنك تستدلّ بالنظائر .

●

واعلم أن كل ممدود تثنّيه وكان منصرفاً فإن إقرار الهمزة فيه أجود ، نحو كساءان ورداءان . وقد يجوز أن تُبْدِل الواو من الهمزة فتقول : كساوان و رداوان ، وليس بالجيد .

فإن قلت (قُرّاوان) فهو أقبح ؛ لأن الهمزة أصل ، وليست منقلبة من ياء أو واو . وهذا جائز .

فإن كان مُلْحَقـــاً كان أحسن ، على أن الهمزة أجود [1] . وذلك عِلْباوان [2] وحِرْباوان [3] ؛ لأن الهمزة ملحِقة ، وليست بأصل ، ولا

---

(١) أي أن إبدال الواو من الهمزة في الملحق أحسن من إبـــدال الواو من الهمزة فيما كانت همزته أصلية (كقُرّاء)؛ على أن إبقاء الهمزة في الملحق أحسن من قلبها واواً .

(٢) يقول الأصمعي في كتـــاب خَلْق الإنسان (في « الكنز اللغوي » ، بتحقيق هافنر ، بيروت ١٩٠٣) ، ص ٢٠٠ : « وفيـــه [أي في العنق] العِلْباوان ، وهما المَصَبّتان الصفراوان اللتان في مَتْن العنق تأخذان من أصل القفا إلى الكاهل بينهما أُخدود. ويقال للشيخ إذا أَسَنّ :قدانْشَنَّجَ [تَقَبَّضَ] عِلْباؤه. و جماعته العَلابيّ ، وواحدهامصروفٌ ذَكَرٌ بوجوه النحو ، يقال: رأيت علباءً حسناً ، ومررت بعلباءٍ حسن ، وهذا علباءٌ حسنٌ. فإذا قلت (عِلْباوان) صار يجري مجرى الإناث ، كما تقول : حَمْراوان وصفراوان » .

(٣) حرباوان : مثنى حرباء ، وهو ذَكَر أُمّ حُبَيْن .

منقلبة من شيء من الأصل [١] .

وكذلك النسب [٢] : من قال (كساءان) قال (كسائيّ) ، ومن قال (كساوان) قال (كساويّ).

فإن كانت الهمزة للتأنيث لم يكن إلا بالواو نحو حمراوان ، وحمراويّ .

•

والمقصور إذا كان على ثلاثة أحرف رُدَّت الواو والياء في التثنية ، تقول: قَفَوان . فإن كانت من ذوات اليـــاء قلت : رَحَيان ، فرُدَّت الياء [٣] .

---

(١) كل من عِلْباءٍ وحِرْباءٍ على وزن فِعْلاء ، وهـذا الوزن ملحق بوزن فِعْلال كسِرْبال (وهو القميص أو الدرع أو كل ما لبِس : عن القاموس) .

(٢) انظر القسم الأخير من النص الخامس عشر فيما يلي .

(٣) فَصَّلَ المبرد الحديث عن هذا في موضع سابق من كتابه ، وذلك حيث يقول : (٣/٤٠) : « وإنمـــا فعلتَ ذلك لأن ألف التثنية تلحَق الألف التي كانت في موضع اللام ، وكذلك ياء التثنية ، وهما ساكنان ، فلا يجوز أن يلتقيا ؛ فلا بُدَّ من حذف أو تحريك . فلو حذَفتَ لذهبت اللام ، فحرَّكْتَ فرددت كل حيِّز إلى أصله ؛ كما كنت فاعلاً ذلك إذا ثنيت الفاعل في الفعــل ، وذلك قولك : غزا الرجل ، ودعا ، ثم تقول : غَزَوا ، ودَعَوا ، لأنك لو حذفت لالتقاء الساكنين لبقي الاثنان على لفظ الواحد . وتقول : رَمَى وقَضَى ، فإذا ثنيت قلت : رَمَيا وقَضَيا . فكذلك هذا المقصور في التثنية » .

فإن زاد على الثلاثة شيئاً ـ منصرفاً كان أو غير منصرف ـ لم تَقُلْ في تثنيته إلا بالياء نحو حُبْلَيان ، ومَغْزَيان ، وحُبارَيان[1] . وكذلك الجمع بالتاء نحو حُبارَيات ، وحُبْلَيات .

فاما في النسب فما كان منه على ثلاثة انقلبت ألفه واواً من أيّ البابين كانَ ، نحو رَحَويّ وقَفَويّ[2] . فإن زاد فله حكم نذكره في باب النسبة إن شاء الله[3] .

●

ونذكر بعد هذا مَجاز وقوع الممدود والمقصور ، ليُعْلَمَ ما سبيل المدّ والقصر فيهما إن شاء الله .

أما المقصور فإنما هو على أحد أمرين : إما أن يكون اسماً ألفه غير زائدة نحو قفاً ، وعصاً ، ومَلْهىً ، ومَرْمىً ، ومُسْتَعْطىً ، فهذا كله انقلبت ياؤه أو واوه ألفاً لما ذكرت لك ؛ وإما أن تكون ألفه زائدة لإلحاق أو تأنيث .

---

(١) الحُبارَى : « طائر ، للذكر والأنثى والواحد والجمع . وألفه للتأنيث ، وغَلِطَ الجوهريّ إذ لو لم تكن له لانصرفتْ . ج حُبارَيات » (القاموس) . وانظر الهامش الأول في ص ٣٧٣ .

(٢) « وإنما قُلبت الألف المنقلبة من الياء [كما في رَحىً] واواً [في النسب] ، لكراهيتك اجتماع الياءات والكسَرات ، فصار اللفظ في النسب إلى المقصور الذي على ثلاثة أحرف واحداً » (المقتضب ٣/١٣٦) .

(٣) انظر الأقسام الثلاثة الأولى من النص الخامس عشر فيما يلي .

فالإلحاق نحو حَبَنْطىً [1] ، وعَفَرْنىً [2] ، وأَرْطىً [3] . والتأنيث نحو حُبْلَى ، و بُشْرَى ، و قَرْقَرَى [4] . فهذه صيغ وقعت كما تقع الأسماء التي لا يقال لها مقصورة ولا ممدودة .

فما كان مثل قَفاً وعَصاً فنحو جَمَل . ومثـــل مَغْزىً ومَلْهىً : مَخْرَج ومَدْخل .

وما كان نحو حَبَنْطىً فلامه أصل ، لأن ألف حَبَنْطىً مُلْحِقة به ،

---

(١) الحَبَنْطَى : الكبير البطن . والنون والألف زائدتان ، لأنك تقول : حَبِطَ بطنه ، أي انتفخ ؛ فوزنه فَعَلْنىً . فهذا ثلاثي أُلحق بسَفَرْجَل من الخماسيّ . انظر المنصف لابن جني ٤٩/١ . وانظر الهامش التالي .

(٢) عَفَرْنىً على وزن فَعَلْنىً أيضاً. يقول الرضي في شرح الشافية ٢٤٣/٢: « عفرني : هو الأسد القويّ المعفّر لفريسته ، والعَفَر التراب . ولولا الاشتقاق لم نحكم إلا بزيادة الألف ؛ لأن النون ليست من الغوالب في موضعها . وهو ملحق بسفرجل . ويقال للناقة : عَفَرْناة » . (ناقة عَفَرْناة : شديدة . والجمـــع عَفَرْنَـيات)

(٣) الأَرْطَى :نبت يُدبغ به الأديم،وهو القَرَظ(المنصف لابن جني٣/٧).
وأَرْطيٌ على وزن فَعْلىً ، والألف في آخره للإلحاق بجَعْفَر . ويدل على أن الألف زائدة أنهم يقولون : أديم مَأروط إذ دُبِـغَ بالأرطى ، فقد ذهبت الألف في الاشتقاق (المنصف ٣٦/١).

(٤) قَرْقَرَى على وزن فَعْلَلَى : موضع (الصحاح ، قرر). وفي معجم البلدان (ط فستنفلد ٦٢/٤) : « قرقرى (بتكرير القـــاف والراء ، وآخره مقصور) : أرض باليمامة ... فيها قُرىً وزروع ونخيل كثيرة ».

نحو جَحَنفَل [1] وما أشبهه؛ وكأَرْطى الذي هو فَعْلى، فالفه ملحِقة بجَعْفَر وسَلْهَب [2]. فألفات هذا الضرب أصلية، وتلك ملحقة بها.

•

وأما الممدود فلا يكون إلا وقبل آخره ألف زائدة،ويقع بعدها ألف مبدلة من ياء أو واو للتأنيث أو للإلحاق.

فأما سَقّاء وغَزّاء فبمنزلة ضَرّاب وقَتّال.

وأما الملحقةفنحو حِرْباء وعِلْباء.و فِعْلاء ـ فاعلْ ـ تُلحق بسِرْداح [3] وشِمْلال [4]. و فُعْلاء تُلحق نحو قُوباء ـ فاعلم ـ فيمن أسكن الواو؛ وهو بمنزلة فُسطاط [5].

وأما ما كان للتانيث فنحو حَمْراء، وصفراء، وخُنْفُساء. إنما هي

---

(١) الجحَنْفَل: الغليظ الجحفلة، وهي بمنزلة الشفة للخيل والبغال والحمير. وجَحَنْفَل على وزن فَعَنْلَل.

(٢) انظر ص ١٥٥ مع الهامش الثاني في كتابنا هذا.

(٣) السِّرْداح: الناقة الطويلة أو الكريمة أو العظيمة أو السمينة أو القويّة الشديدة التامّة (القاموس).

(٤) الشِّمْلال: الشِّمال (ضدُّ اليمين). وناقة شملال: سريعة.

(٥) قُوباءُ ساكنَ الواو مصروفٌ، وهو ملحق بفُسْطاط على وزن فُعْلال. أما قُوَباء ـ بتحريك الواو بالفتحة ـ فهو بألف التأنيث الممدودة، ولهذا كان ممنوعاً من الصرف، ووزنه فُعَلاء، ومثله من بنات الياء: الخُيَلاء؛ وقد صُحّحت الواو والياء فيهما (المنصف لابن جني ٢/٧). =

زائدة بعد زائدة [1] .

فهذا تأويل المقصور والممدود .

= والقوباء (بسكون الواو أو فتحها) : في المنصف ٣/٦٠-٦١ : « هو بَثْر يظهر في الجسد . قال الراجز :

يا عجباً لهذه الفَلِيقهْ
هل تُذْهِبَنَّ القوَباءَ الرِّيقهْ » ا هـ

الفليقة : الداهية . الريقة : القطعة من الريق . يتعجب الراجز من هذا الداء الخبيث كيف يزيله الريق ، وذلك أن العرب كانت تزعم أنه يُداوَى بالريق .

(١) أي ألف زائدة بعد ألف زائدة .

(١٤) هذا باب الاضافة وهو باب النسب [١]

اعلم أنك إذا نَسَبْتَ رجلاً إلى حيّ أو بلد أو غير ذلك، أَلحقْتَ الاسمَ الذي نسبته إليه ياءً شديدة، ولم تخففها لئلا يلتبس بياء الإضافة التي هي اسم المتكلم. وذلك قولك: هذا رجل قَيْسيٌّ، و بَكْريٌّ؛ وكذلك كل ما نسبته إليه.

واعلم أن الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره، وكانت اليـاء ساكنة، فحذفها جائز؛ لأنهـا حرف ميّت، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافـة، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، فحذفوا الياء الساكنة لذلك. وسيبويه وأصحابه يقولون: إثباتها هو الوجه [٢]. وذلك قولك في النسب إلى سُلَيْم:

---

(١) ٣/١٣٣-١٣٤ . وهذا أول الأبواب التي عقدها المبرد للنسب، وهي تمتد حتى ص ١٦٥ . والنص التالي باب آخر من هذه الأبواب، اخترناه لصلته بالنص السابق (باب المقصور والممدود).

(٢) أي القياس . انظر سيبويه ٢/٦٩، س ٨-٩ .

سُلَميّ ، وإلى ثَقِيف : ثَقَفيّ ،وإلى قُرَيش: قُرَشيّ. وإثباتها كقولك في نُمَيْر : نُمَيْريّ ، وقُشَيْر : قُشَيْريّ ، وعَقِيل : عَقِيلِيّ ، وتَمِيم : تَمِيميّ .

فإن كانت هاء التأنيث في الاسم فالوجه حذف الياء ،لما يدخل الهاء من الحذف والتغيير . وذلك قولك في رَبيعة : رَبَعيّ ، وفي حَنيفة: حَنَفيّ، وفي جَذِيمة : جَذَميّ ، وفي ضُبَيْعة: ضُبَعيّ .فأما قولهم في الُخرَيْبة [1] : خُرَيبِيّ ، وفي السَّلِيقة: سَلِيقيّ [2] ، فهذا بمنزلة الذي يُبْلَغ به الأصل : نحو : لَحِحَتْ عينهُ [3] ، و « اسْتَحْوَذَ عليهم . . . .

---

(١) خُرَيْبة ، كما يقول القاموس (خرب) ، موضع بالبصرة يُسمّى البُصَيْرة الصغرى .

(٢) يقول الرضي في شرح الشافية ٢/٢٨ : « السليقة: الطبيعة . والسليقيّ: الرجل يكون من أهل السليقة ؛ وهو الذي يتكلم بأصل طبيعته ولغته ، ويقرأ القرآن كذلك بلا تتبّع للقُرّاء فيما نقلوه من القراءات . قال :

(طويل)

ولست بنحويٍّ يلُوك لسانَه ولكن سليقيٌّ أقولُ فأُعْرِبُ »اهـ

(٣) التصقت ، ومنه قولهم:هو ابن عمّي لَحًّا،أي لاصق النسب (المنصف لابن جني ٣/٣٤) .

وقد فُكّ الإدغام في (لحِحتْ) على غير قياس . يقول المازني في المنصف (١/٢٠٠) : « وكما قالوا (لحِحت عينه) ، وقد كان ينبغي أن تكون (لَحّتْ) مثل رَدّتْ وَمَسّتْ . فرُبّ حرف [أي : كلمة] يجيء على الأصل ، ويكون مجرى بابه على غير ذلك » . وانظر الخصائص ١/١٦٠-١٦٢ .

الشيطانُ »[1] ؛ والوجه ما ذكرت لك .

فإن كانت الياء متحركة لم تحذف . وذلك قولك في حِمْيَر : حِمْيَرِيّ ، وفي عِثْيَر : عِثْيَرِيّ .

---

(١) المجادلة ١٩ . انظر هامش ص ٧٩ من كتابنا هذا .

(١٥) هذا باب النسب فيما كان على أربعة أحرف ورابعه ألف مقصورة ، وفيما كان على خمسة أحرف وخامسه ألف مقصورة، وفيما كان ممدوداً [١]

أما ما كانت ألفه أصلاً ، أو ملحِقة بالأصل ، منصرفة في النكرة، فإن الوجه فيه والحدّ إثبات الألف ، وقلبها واواً للتحرك الذين يلزمها [٢] . وذلك قولك في النسب إلى مَلْهىً : مَلْهَوِيّ ، وإلى مِعْزىً : مِعْزَوِيّ، وإلى أرْطىً : أرْطَوِيّ [٣]

---

(١) ٣/١٤٧-١٤٩ . والعنوان في أصل المقتضب ينتهي عند (ورابعه ألف مقصورة) ، وقد أكملناه على ما ترى ليشمل جميع المسائل التي عرض لها المبرد في هذا الباب .

(٢) « للتحرك الذي يلزمها » : يعني وجوب الكسر قبل ياء النسبة .

(٣) الألف في (ملهىً) أصلية . وهي مبدلة من واو ، بدليل لفظ المصدر وهو لَهْوٌ .

والألف في (أرْطىً) زائدة للإلحاق بجعفر كما سبق قوله (الهامش الثالث في ص ٣٦٤ من كتابنا هذا) . =

فإن كانت الألف للتأنيث ففيها ثلاثة أقاويل :

أجودها ، وأحقّها بالاختيار ، وأكثرُها ، وأصحّها ، وأشكلها لمنهاج القيـــاس حـذْفُ الألف . فتقول في النسب إلى حُبْلَى : حُبْلِيّ ، وإلى دُنْيا : دُنْيِيّ . وكذلك بُشْرَى ، وسَكْرَى ، ودِفْلَى[1] ، وما أشبه ذلك.

ويجوز أن تُلحِق واواً زائدة ، لأنك إذا فعلت ذلك فإنما تُخرجه إلى علامة التأنيث اللازمة له . وذلك قولك : دُنْياوِيّ ودِفْلاوِيّ ، حتى يصير بمنزلة حَمْراوِيّ وصَحْراوِيّ . فهذا مذهب وليس على الحدّ،ولكنك وكّدته لتحقّق منهاج التأنيث .

= ومِعْزَى على وزن فِعْلَى ، والألف فيه زائدة للإلحاق بهِجْرَع (ولهجرع معانٍ مختلفة تجدها في الهامش الأول في ص ١٥٦) . ومما يدل على زيادة الألف في معزى أنهم يقولون في معنـــاه : مَعْز ومَعَز ومَعِيز ، فتذهب الألف في الاشتقاق (المنصف لابن جني ٣٦/١) .وألف معزى ليست للتأنيث، فهو مذكر مصروف ؛ قال الشاعر (وهو من شواهد سيبويه ١٢/٢) : (هَزَج)

ومِعْزَى هَدِبـــاً يعلو قِرانَ الأرضِ سُودانا

وفي هذا البيت يقول الشنتمري : « الشاهد فيه تنوين (معزى) لأنه مذكر، وألفه للإلحاق بهجرع ونحوه ؛ ولذلك وصفه بقوله (هَدِباً) وهو الكثير الهُدْب يعني الشَّعر . والقِيران جمع قَرْن ، وهو المُشْرِف من الأرض. وقال(سُودانا) فجمع ، لأن المعزى اسمُ واحدٍ كأنه يؤدّي عن جمع ، فحُمِل على المعنى » .

(١) الدفلى : نبت مرّ سامّ دائم الخضرة (oleander) .

والقول الثالث : أن تقلب الألف واواً ؛ لأن الألف رابعة ، فقد صارت في الوزن بمنزلة ما الألف من أصله . تقول: حُبْلَويّ ، ودِفْلَويّ.

فمن قال هذا [١] فشبّهه بمَلْهىً ومِعْزىً ، أجاز في النسب إلى ما الألف فيه أصلية الحذفَ ، يشبّهه [٢] بألف التأنيث كما شبّه الألف به، تقول: مَلْهيّ و مَغْزيّ في النسب إلى مَلْهىً ومَغْزىً .

وهو أردأ الأقاويل [٣] ؛ لأن الفصل ههنا لازم ، إذ كان أحد الألفين أصلاً والآخر زائداً [٤] .

●

فإن كانت الألف خامسة مقصورة ، فليس فيها إلا الحذفُ منصرفةً كانت أو غيرَ منصرفة . وذلك نحو مُرامىً [٥] ، وحُبارَى [٦] ،

---

(١) (هذا) : أي القول الثالث .

(٢) (يشبهه) : يعني ما الألف فيه أصلية .

(٣) يعني القول الثالث .

(٤) الفصل لازم بين ما ألفه أصلية مثل « مَلْهىً » وما ألفه زائدة للتأنيث مثل (حُبْلَى) .

(٥) مُرامىً : اسم المفعول من رامَيْتُه على وزن فاعَلْتُه، فألفه المقصورة أصلية .

(٦) الحُبارَى طائر ، وألفه للتأنيث . راجع الهامش الأول في ص ٣٦٣ . وانظر الهامش التالي .

وشُكاعَى[١]، تقول: مُرامِيّ، وحُبارِيّ. وذلك لأنها كانت تُحذَف رابعة إذا كانت للتأنيث[٢]، ويجوز مثل ذلك فيها إذا كانت أصلية[٣]؛ فلمّا زاد العدد لم يكن إلا الحذف، وكلما ازداد كثرةً كان الحذف أحرَى.

•

وكذلك إن كان على أربعة أحرفٍ ثلاثةٌ منها متحركةٌ، لم يكن إلا الحذف، ولم تكن الألف إلا للتأنيث. وذلك نحو جَمَزَى[٤]. لا يكون

---

(١) الشُّكاعَى «من دِقّ [أي: دقيق] النبات. ولدقّته يقال للمهزول: كأنه عود الشكاعى» (القاموس). وهو واحد وجمع (أدب الكاتب لابن قتيبة، ليدن ١٩٠٠، ص ٦٤٢، س ٤).

وألف شكاعى للتأنيث كألف حبارى، ولكن حكى أبو الحسن (الأخفش الأوسط) (شكاعاة) بزيادة تاء التأنيث بعد الألف؛ وهذا من النادر الغريب (المنصف لابن جني ١/٣٧).

وما كان على وزن فُعالَى كشكاعى وحبارى فألفه لا تكون إلا للتأنيث في مذهب البصريين والكوفيين جميعاً، فمن النادر أيضاً ما حكاه الفرّاء من قولهم لواحد الخُزامَى: خُزامـاة (الاقتضاب للبطليوسي، ص ٢٨٥). والخزامي نبتٌ زهره أطيب الأزهار نفحة (القاموس).

(٢) كما في حُبلَى: حُبلِيّ. وهو أصح الأقوال الثلاثة السابقة الذكر.

(٣) كما في مَلْهى: مَلْهِيّ، قياساً على حُبلَى: حُبلِيّ.

(٤) جمَز الإنسان والبعير وغيره يجمِز جَمْزاً وجَمَزَى إذا عدا دون العدو السريع، وحمار جَمَزَى: سريع (القاموس).

فيها مثلُ لغة من قال (حُبْلَويّ) ، لأن الحركة أخرجته عن ذلك[١]؛ كما أخرجت(قَدَماً) عن أن تنصرف اسمَ امرأة كما تنصرف (هِنْد)و(دَعْد)، لأنها زادت عليها حركة[٢] .

●

فإن كان الاسم ممدوداً لم يُحذف منه شيء ، وانقلبت المدّة واواً لأنها حرف حيّ فلا يحذف[٣] ، ولأنها للتأنيث تنقلب ، ولا تكون كحرف الأصل . وذلك قولك في حَمْراء : حَمْراويّ ، وفي خُنْفُساء : خُنْفُساويّ .

فإن كان منصرفاً وحروفه أصل،فالوجه إقرار الهمزة. وذلك قولك في النسب إلى قُرّاء : قُرّائيّ، فالهمزة أصل ، وفي رِداء: رِدائي، فالهمزة منقلبة ، وحالها كحال تلك .

---

(١) أي أن تحريك العين في(جَمَزَى)أخرجه عن أن يقاس على (حُبْلَى) الساكن العين .

(٢) إن كان العلم المؤنث ثلاثياً ساكن الوسط ، ولم يكن أعجمياً أو منقولاً من مذكر إلى مؤنث ، وذلك مثل هِنْد ودَعْد ، ففيه وجهان : الصرف ، والمنع من الصرف ؛ والمنع أَوْلى . فإن كان محرّك الوسط مثل سَقَر (وهي جهنم) ، ومثل قَدَم إذا جعلته اسماً لامرأة ، مُنِع من الصرف إطلاقاً ، ولم يَجُزْ فيه الصرف كما جاز في مثل هند ودعد .

(٣) لا يحذف الحرف الحيّ أي الذي يدخله الجر والنصب والرفع ، وإنما يجسرون على حذف الحروف الميّتة التي لا يدخلها ذلك ؛ فللمتحرك قوة ليست في الساكن (سيبويه ٧٨/٢ (س ١٥) – ٧٩ س ٣) .

وكذلك الملحقة نحو عِلْباء وحِرْباء[1] . وقد يجوز القلب في هذا المنصرف نحو عِلْباويّ وحِرْباويّ ، فهو[2] في هذا الحيِّز أصلح ، لأن الهمزة زائدة .

ويجوز[3] أيضاً في (رِداء) و (كِساء)، وهو فيهما أجود منه في (قُرّاء)؛ لأن الهمزة في رداء وكساء منقلبة ، وهو فيه أبْعَدُ أن تقول: قُرّاويّ[4] .

(١) الوجه إقرار الهمزة في النسب إلى الممدود إذا كان ملحقاً .

(٢) (فهو) : أي قلب الهمزة واواً .

(٣) (ويجوز) : يعني قلب الهمزة واواً .

(٤) قلب الهمزة واواً في النسب إلى مثل قُرّاء (حيث الهمزة أصلية)أبعد منه في النسب إلى مثل كِساء (حيث الهمزة مبدلة من واو) .

(١٦) هذا باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه ، وهو حرف جاء لمعنى ، ويجري في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل . وذلك الحرف (ما) النافية [١]

تقول : ما زيدٌ قائماً ، وما هذا أخاك . كذلك يفعل أهل الحجاز .

وذلك أنهم رأوها في معنى (ليس) تقع مُبتدأة ، وتنفي ما يكون في الحال وما لم يقع . فلمّا خَلَصَتْ في معنى (ليس) ودلت على ما تدل عليه ، ولم يكن بين نفييهما فصْل البَتّةَ حتى صارت كل واحدة تُغني عن الأخرى ، أجروْها مُجْراها .

فمن ذلك قول الله عز وجل : « ما هذا بشراً » [٢] ، و « ما هُنَّ أمّهاتِهم » [٣] .

وأما بنو تميم فيقولون : ما زيدٌ منطلقٌ . يَدَعونها حرفاً على حالها

---

(١) ٤/١٨٨-١٩٢ .

(٢) يوسف ٣١ . (٣) المجادلة ٢ .

بمنزلة (إنّما) إذا قلت : إنما زيدٌ منطلقٌ .

وأهل الحجاز إذا أدخلوا عليها ما يُوجبها[1] ، أو قدّموا خبرها على اسمها ، ردّوها إلى أصلها فقالوا : ما زيدٌ إلا منطلقٌ ، وما منطلقٌ زيدٌ ؛ لأنها حرف لا يتصرّف تصرُّف الأفعال ، فلم يَقْوَ على نَقْض النفي كما لم يقو على تقديم الخبر . وذلك لِما خبّرتك به في الأفعال والحروف ، وأن الشيء إنما يتصرّف عملُه كما يتصرف هو في نفسه ؛ فإذا لزِم طريقةً واحدة ، لزم ما يعمل فيه طريقة واحدة[2] .

●

وتقول في قول أهل الحجاز : ما زيدٌ منطلقاً أبوه ، ولا خارجاً

---

(١) ما يوجبها : ما يزيل النفي عنها .

(٢) لغة تميم في إهمال (ما) النافية هي القياس عند سيبويه . يقول ١/٢٨ : « وأما بنو تميم فيُجرونها مُجرى (أمّا) و (هل) ، وهو القياس ؛ لأنها ليست بفعل ، وليس (ما) كـ (ليس) ، ولا يكون فيها إضمار . وأما أهل الحجاز فيشبّهونها بليس ، إذ كان معناها كمعناها » .

ومع أن لغة تميم أقوى قياساً نجد لغة الحجاز أكثر استعمالاً . يقول ابن جني في الخصائص ١/١٢٤-١٢٥ : « وإن شذّ الشيء في الاستعمال وقَوِيَ في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أَوْلَى ، وإن لم ينتهِ قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله . من ذلك اللغة التميمية في (ما) هي أقوى قياساً ، وإن كانت الحجازية أسْيَرَ استعمالاً . وإنما كانت التميمية أقوى قياساً من حيث كانت =

أبوه ، وما زيدٌ قائماً إليه عبدُالله ؛ لأنك تُجْري عليه ما كان لشيء من سببه ، كما يَجْري عليه ما كان له خاصّةً . ألا ترى أنك تقول (مررت برجلٍ قائمٍ أبوه) كما تقول (مررت برجل قائم) ؟

وتقول إن شئت : ما زيدٌ قائماً ، ولا خارجٌ أبوه . جعلت أباه بمنزلة الأجنبي ، فصار (خارجٌ) خبراً مقدَّماً ، كأنك قلت : ما زيدٌ منطلقاً ، ولا أبوه خارج .

وتقول : ما زيد خارجاً غلامُه ، ولا منطلقة جاريتُه . يكون في العطف على حاله .

●

= عندهم كـ(هل) في دخولها على الكلام مباشِرةً كلَّ واحد من صدري الجملتين : الفعل والمبتدأ ، كما أن (هل) كذلك . إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك ، فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله وهو اللغة الحجازية ؛ ألا ترى أن القرآن بها نزل ؟ وأيضاً فمتى رابك في الحجازية رَيْب من تقديم خبر أو َنقْض النفي ، فزِعت إذ ذاك إلى التميمية . فكأنك من الحجازية على َحرْد [أي : على َمنْع] ، وإن كثرت في النظم والنثر » .

وقد ذهب الكوفيون إلى أن (ما) في لغة الحجاز لا تعمل في الخبر ، وإنما هو منصوب بحذف حرف الجرّ على اعتبار أن الأصل في (ما زيد قائماً) هو (ما زيد بقائمٍ) . وذهب البصريون إلى أن (ما) الحجازية تعمل في الخبر ، وهو منصوب بها . وهذه هي المسألة ١٩ من مسائل الخلاف التي أوردها ابن الأنباري في « الإنصاف » . وانظر أيضاً كتابه الآخر « أسرار العربية » ، ص ١٤٣-١٤٤ .

فأما قول بني تميم فعلى أنهم أدخلوا (ما) على المبتدأ ، وقد عمل في خبره كما يعمل الفعل في فاعله . فكان قولهم (ما زيد عاقل) بمنزلة (ما قام زيد) ؛ لأنهم أدخلوها على كلام قد عمل بعضه في بعض ، فلم يغيِّر ، لأنه لا يدخل عامل على عامل .

وأما أهل الحجاز فإنهم لمّا رأوها في معنى (ليس) في جميع مواقعها: تغني كل واحدة منهما عن صاحبتها ، أجرَوْها مُجراها في العمل ما دام الكلام على وجهه ، فقالوا (ما زيد منطلقاً) كما يقولون (ليس زيد منطلقاً) . فإن أدخلوا عليها ما يُوجبها أو قدّموا خبرها رجعتْ إلى أنها حرف ، فقالوا (ما منطلقٌ زيدٌ) ؛ لأنها ترجع إلى أن الكلام ابتداء وخبر ، فصار بمنزلة قولك (قائمٌ زيدٌ) وأنت تريد (زيد قائم) . لا يكون التقديم إلا على ذلك ؛ لأن (ليس) فعل ، وهذه ليست بفعل . تقول : لستُ ، ولسنا ، وليسوا ، ولسْنَ . ولا يكون شيء من هذا الإضمار في (ما) . ولكن لمّا أشبهت الفعل جرت مجراه ، ما كان [1] على مجراه وفي موضعه ؛ فلما فارقت ذلك ، لم يَجُز النقض فيها والتصرُّف ، لأنها في نفسها غير متصرفةٍ ولا مُحْتَمِلةٍ ضميراً .

ألا ترى أنك تقول : إنّ زيداً منطلقٌ . ولو قدّمت الخبر لم تَقُلْ : إنّ منطلقٌ زيداً؛ لأنك لا تجعل الحروف غير المتصرّفة كالأفعال المتصرّفة.

---

(١) « ما كان ... » : أي ما دام الكلام ...

ولو فعلت ذلك للزمك أن تصرّفها في أنفُسها ، وهذا محال .

فأما تقديم الخبر فقولك : ما منطلقٌ زيدٌ،وما مُسيءٌ مَن أعْتَبَ[1] . فإنمـــا قدمتَ على حدّ قولك : ما زيدٌ منطلقٌ ؛ ولو أردت التقديم على قولك (ما زيد منطلقاً) لم يَجُزْ ، كما لا يجوز : إنَّ منطلقٌ زيداً .

وهذا قول مُغْنٍ في جميع العربية : كل ما كان متصرفاً عمـــل في المقدَّم والمؤخَّـر ، وإن لم يكن متصرفاً لم يُفارِق موضعه ، لأنه مُدْخَل على غيره .

وأمـا نَقْض الخبر فقولك : ما زيدٌ إلا منطلقٌ ؛ لأنك نَفَيْت عنه كل شيء إلا الانطلاق . فلم تصلُح (ما)أن تكون عاملة في نقض النفي ، كما لم تعمل في تقديم الخبر[2] .

قال الله عزّ وجلّ : « وما أمْرُنا إلا واحدةٌ كلَمْحٍ »[3] و « مـــا

---

(١) أي : ما مسيء من رجع إلى ما يُرْضي العاتب .

(٢) يقول ابن الأنباري في « أسرار العربية »(ص١٤٥) : « فإن قيل : فلِمَ بطـَل عملها في لغة أهل الحجاز إذا فصلتَ بين اسمها وخبرها بإلاّ ؟ قيل : لأن (ما) إنما عملت لأنها أشبهت(ليس)من جهة المعنى وهو النفي ، و(إلاّ) تبطل معنى النفي فتزول المشابهة ؛ وإذا زالت المشابهة وجب ألا تعمل » .

(٣) القمر ٥٠ .

هذا إلا بَشَرٌ مثلُكم »[1] . وقال حيث كانت في موضعها : « ما هـذا بشراً »[2] و « ما هُنَّ أمهاتِهم »[3] .

فهذا أصلها الذي شرحنا . وسنفرد باباً للمسائل[4] ، إذ كانت لا تصحّ إلا بعد الفراغ من الأصول .

فأما قول الفرزدق :[5]

(بسيط)

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نِعمَتَهُمْ   إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذ ما مِثْلَهُم بَشَرُ

فالرفع الوجه . وقد نصبه بعض النحويين ، وذهب إلى أنـه خبر مقدم ؛ وهذا خطأ فاحش ، وغَلَطٌ بيِّن[6] . ولكنَّ نَصْبَه يجوز على أن

---

(١) المؤمنون ٢٤ و٣٣ .

(٢) يوسف ٣١ . وقد تقدم الاستشهاد بها .

(٣) المجادلة ٢ . وقد تقدم الاستشهاد بها .

(٤) هو الباب التالي في المقتضب (٤/١٩٣-٢٠١) .

(٥) من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز الأموي (الخزانة ط بولاق ١٣١/٢ وما بعدها = ط السلفية ١٠١/٤ وما بعدها) .

و (إذ) التي ترد مرتين في الشطر الثـاني تعليلية . انظر المغني لابن هشام (ط القاهرة ص ٨٢ = ط دمشق ص ٨٧) .

(٦) يرى سيبويه أن نصب (مثل) على أنه خبر مقدم لِـ (ما) في بيت =

تجعله نعتاً مقدماً ، وتُضمِر الخبرَ ، فتنصبه على الحال ، مثـل قولك :

= الفرزدق لا يكاد يُعرف. يقول ٢٩/١ : «وزعموا أن بعضهم قال وهو الفرزدق: (البيت) . وهذا لا يكاد يُعرف، كما أن (لاتَ حينُ مَناصٍ) [برفع (حين)] لا يكاد يعرف ، وربّ شيء هكذا . وهذا كقول بعضهم (هـــذه مِلْحَفة جديدة) في القلّة » .

وقد شرح السيرافي هذا بقوله : « يعني أن نصب (مثلهم) في قول الفرزدق : « وإذ ما مثلهم بشر » على تقديم الخبر لا يكاد يُعرف ، كما أن (لات حينُ مناص) بالرفع قليل لا يكاد يُعرف ، وكما أن (ملحفة جديدة) قليل ، لأن فَعيلاً الذي بمعنى مفعول حكمه ألا تلحقه هاء التأنيث لقولهم : امرأة قتيل ، وكف خضيب ، وملحفة جديد ، في معنى : مقتولة ، ومخضوبة ، ومجدودة . فلَحاق الهاء لفعيل في هذا المثال قليل خارج عن نظائره » . (ملحفة جديد : جَدّها الحائك أي قطعها : المخصص ٧٧/٤) .

ويؤيد الشنتمري الوجه الذي ذهب إليه سيبويه . يقول : « استشهد به على تقديم خبر (ما) منصوباً . والفرزدق تميمي يرفعه مؤخراً ، فكيف إذا تقدم؟ وقد ردّ سيبويه حَمْلَه على هـــذا . وخُرّج للنصب وجهان أضربت عنهما ، لتبييني لهما في كتاب « النكت » . والذي حمله عليه سيبويه أصحّ عندي ، وإن كان الفرزدق تميمياً ؛ لأنه أراد أن يخلص المعنى من الاشتراك ، فلا يبالي إفساد اللفظ مع إصلاح المعنى وتحصينه . وذلك أنه لو قال : « وإذ ما مثلُهم بشر » بالرفع ، لجاز أن يُتَوَهّم أنه من باب (ما مثلُكَ أحدٌ) إذا نفيتَ عنـــه الإنسانية والمروءة . فإذا قال : « ما مثلَهم بشر » بالنصب ، لم يتوهم ذلك ، وخلّص المعنى للمدح دون توهم الذم . فتأمله تجده صحيحـاً . والشعر موضع ضرورة يُحتمَل فيه وضع الشيء في غير موضعه دون إحراز فائدة ولا تحصيل =

فيها قائماً رجل [1] . وذلك أن النعت لا يكون قبـل المنعوت ، والحالُ مفعول فيها ، والمفعول يكون مقدَّماً ومؤخَّراً .وقد فسَّرنا الحال بالعامل إذا كان فعلاً وإذا كان على معنى الفعل ، بما يُستَغنَى عن إعادة القول فيه [2] .

= معنى وتحصينه ، فكيف مع وجود ذلك؟ وسيبويه رحمه الله ممّن عُني بتصحيح المعاني وإن اختلفت الألفاظ ؛ فلذلك وجّهه على هـذا ، وإن كان غيره أقرب إلى القياس في الظاهر » .

(١) هذا هو الرأي الذي أورده المبرد في كتاب الرد على سيبويه ، حيث قال : « وليس هنا موضع ضرورة . والفرزدق لغته الرفع في التأخير ، ومن نصب الخبر مؤخراً رفعه مقدماً ؛ ولكنه نصبه على قوله (فيهـا قائماً رجل) ، وهو قول أبي عثمان المازني ، والخبر مضمر » .

وقد أورد ناشر المقتضب (١٩١/٤ ، الهامش) ردّ ابن ولاّد على المبرد ، فانظره . ويقول ابن هشام في المغني (ط القاهرة ص ٣٦٣ = ط دمشق ص ٤٠٢) إن حذف عامل الحال إذا كان معنوياً ممتنع ، « ولهذا ردّوا على المبرد قوله في بيت الفرزدق : « وإذ ما مثلهم بشر » إن (مثلهم) حال ناصبها خبر محذوف ، أي (وإذ ما في الوجود بشر مماثلاً لهم) » .

وانظر « أسرار العربية » لابن الأنباري (ص ١٤٦ – ١٤٧) ، حيث تجد آراء أخرى في هـذا الصدد . وانظر الخزانة (ط بولاق ٢ / ١٣٠ – ١٣١ = ط السلفية ٤/٩٨-١٠١) .

(٢) انظر باب الحال ١٦٦/٤ وما بعدها .

ترجمة ابن السرّاج

هو أبو بكر محمد بن السّريّ المعروف بابن السّرّاج[1] . انتهت إليه رياسة النحو بعد أبي إسحاق الزّجاج (المتوفى سنة ٣١١هـ)[2] . وكانت وفاة ابن السراج في سنة ٣١٦هـ في خلافة المقتدر[3] .

---

(١) السّرّاج : هذه النسبة إلى عمل السّروج (وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/٤٦٣) .

(٢) الفهرست ٦٢ . وفيه حكاية لابن السراج كيف طلب إليه الزجاج في مجلس من مجالسه الإجابة عن مسألة ، فأخطأ فيها ، فانتهره الزجاج ، فاعتذر ابن السراج بقوله : « ... ... وأنا تارك ما درستُ مذ قرأت هذا الكتاب يعني كتاب سيبويه – لأني تشاغلت عنه بالمنطق والموسيقى . والآن أنا أعاوِد » . يقول صاحب الفهرست : « فعاود وصنف وانتهت إليه الرياسة بعد موت الزجاج » .

وانظر حديث السيرافي الذي أوردناه في ص ٢٦٧ من كتابنا هذا .

(٣) « ولم تطل مدّته، ولكن اعتُبِط » (إنباه ٣/١٤٩) . « مات عَبْطة : شاباً صحيحاً . وأعبطه الموتُ واعتبطه » (القاموس) .

أخذ النحو عن أبي العباس المبرد ، كما تقدم في ترجمة المبرد (ص ٢٦٧ مع الهامش الثالث) . وأخذ عنه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجاجيّ ، وأبو سعيد السيرافي [١] ، وأبو علي الفارسي (أستاذ ابن جني) ، وأبو الحسن علي بن عيسى بن عبدالله المعروف بالرُّمّانيّ [٢] .

•

وأهم ما صنّفه ابن السراج كتاب الأصول ، ومنه نسخة مخطوطة بالمتحف البريطاني (رقم ٩١٦ ملحق) . وقد أوردنا من قبل (الهامش الأول في ص ١٢٤) ما قاله ابن الأنباري والزبيدي عن هذا الكتاب . ونقلنا أيضاً كلام ابن جني عنه في خطبة الخصائص [٣] (ص ١٢٦ من كتابنا) . ونورد هنا ما قاله عنه أبو عبدالله المرزباني ، كما جاء في « إنباه الرواة على أنباه النحاة » للقفطي (٣/١٤٩) : « قال أبو عبدالله المرزباني : صنف ــ يعني ابن السراج ــ كتاباً في النحو سمّاه « الأصول » ، انتزعه من أبواب كتاب

---

(١) انظر الهامش الرابع في ص ٢٦٧ .

(٢) شرح الرماني كتابي « الأصول » و « الموجز » لابن السراج (الفهرست ٦٤) .

(٣) ناقش ابن جني في الخصائص (١/١٧٣ - ١٧٤) كلام ابن السراج عن العلة وعلة العلة في أول كتابه « الأصول » .

وأورد ابن جني في موضع آخر من الخصائص (١/١٦١) قول ابن السراج : قد تكون علة الشيء الواحد أشياء كثيرة ، فمتى عُدِمَ بعضُها لم تكن علة ؛ ويكون أيضاً عكس هذا ، وهو أن تكون علة واحدة لأشياء كثيرة والظاهر (كما يقول ناشر الخصائص في الهامش الخامس من تلك الصفحة) أن ابن السراج قال هذا في كتابه « الأصول » .

سيبويه ؛ وجعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين ، فأُعجب بهذا اللفظ الفلسفيون . وإنما أدخل فيه لفظ التقاسيم ، فأما المعنى فهو كله من كتاب سيبويه على ما قسّمه ورتبه. إلا أنه عوّل فيه على مسائل الأخفش [الأوسط] ومذاهب الكوفيين ، وخالف أصول البصريين في أبواب كثيرة لتركه النظر في النحو وإقباله على الموسيقى » . ومع هذا قيل في هذا الكتاب (ياقوت ١٨/١٩٨) : « ما زال النحو مجنونا حتى عَقَله ابن السراج بأصوله »[1] .

ومن مصنفات ابن السراج كتاب « جُمَل[2] الأصول » ، وهو كتاب الأصول الصغير كما يقول ياقوت (١٨/٢٠٠) . فله إذن كتابان في أصول النحو : أحدهما كبير والآخر صغير .

●

---

(١) يقول ابن النديم في الفهرست (ص ٦٢) : « قال أبو الحسن علي بن عيسى الرماني : جرى بحضرة ابن السراج ذِكْر كتابه في الأصول الذي صنفه ، فقال قائل : هو أحسن من كتاب المقتضب [للمبرد] ، فقال أبو بكر : « لا تقُل هكذا » . وأنشد : (طويل)

ولكنْ بكت قبلي فهيّج لي البُكا   بُكاها فقلتُ : الفضل للمتقدِّمِ » اهـ

وهذا البيت الذي تمثل به ابن السراج هو لعديّ بن الرقاع العامليّ الشاعر الأموي . وقَبْلَه (ياقوت ١٨/٢٠١) :

ولو قَبْلَ مَبْكاها بكيتُ صبابةً   بسُعْدى شفيتُ النفسَ قبل التندُّمِ

(٢) الجُمَل جمع جُمْلة ، وهي جماعة الشيء .

ولابن السراج أيضاً كتاب الاشتقاق . وقـــد ذكره ابن جني في الخصائص ، قـــال (٢/١٣٣ـ١٣٥) : « وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين : كبير وصغير . فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم ، كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرّاه [أي : فتتبّعه] ، فتجمع بـين معانيه ، وإن اختلفت صيغه ومبانيه . وذلك كتركيب (س ل م) ، فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرُّفه ، نحو سَلِمَ و يَسْلَم وسالِم وسَلْمان وسَلْمى والسلامة، والسليم : اللديغ ، أطلق عليه تفاؤلاً بالسلامة . وعلى ذلك بقيَّة الباب إذا تأوَّلته ، وبقيَّة الأصول غـــيره ، كتركيب (ض ر ب) و (ج ل س) و (ز ب ل) على ما في أيدي الناس من ذلك . فهذا هو الاشتقاق الأصغر. وقد قـدَّم أبو بكر ـ رحمه الله ـ رسالته فيه بما أغنى عن إعادته ؛ لأن أبا بكر لم يألُ فيه نُصْحاً وإحكاماً وصنعة وتأنيساً . وأمـــا الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية ، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستّة معنى واحداً تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحـــد منها عليه ؛ وإن تباعد شيء من ذلك عنه ، رُدَّ بلُطف الصنعة والتأويل إليه ، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد . وقد كنّا قدَّمنـــا ذكر طَرَف من هذا الضرب من الاشتقاق في أول هذا الكتاب عنـــد ذكرنا أصل (الكلام) و (القول) وما يجيء من تقليب تراكيبهما ، نحو (ك ل م) (ك م ل) (م ك ل) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك) ، وكذلك

(ق و ل) (ق ل و) (و ق ل) (و ل ق) (ل ق و) (ل و ق). وهذا أعوصُ مذهباً ، وأحْزَنُ[1] مضطرَبا . وذلك أنّا عقدنا تقاليب (الكلام) الستة على القوة والشدّة ، وتقاليب (القول)الستة على الإسراع والخفة».

فالاشتقاق الذي قصد إليه ابن السراج في كتابه هو الاشتقاق الصغير لا الكبير – على حسب تسمية ابن جني . والمعروف عن ابن السراج أنه كان مقتصداً في الاشتقاق ، وعن الزجاج أنه كان يسرف فيه . انظر الخصائص ١/١٢و ٦٦ ــ ٦٧ و ٢٤٨ .

وورد ذكر كتاب الاشتقاق أيضاً في خطبة كتاب المعرب للجُواليقي. قال (ط دار الكتب المصرية ١٣٦١ هـ ، بتحقيق أحمد محمد شاكر ، ص٣ـ٤) : « هذا كتاب نذكر فيه ما تكلمت به العرب من الكلام الأعجميّ ، ونَطَقَ به القرآن المجيد... ... ليُعرف الدخيل من الصريح . ففي معرفة ذلك فائدة جليلة ، وهي أن يحترس المُشْتَقُّ فلا يجعل شيئاً من لغة العرب لشيء من لغة العجم . فقد قال أبو بكر ابن السراج في رسالته في الاشتقاق ، في (باب ما يجب على الناظر في الاشتقاق أن يتوقّاه ويحترس منه) : « ممّا ينبغي أن يَحْذَرَ منه كل الحذر أن يشتق من لغة العرب لشيء من لغة العجم ، فيكون بمنزلة

---

(١) أحزنُ : أغلظُ . والحَزْن : ما غَلُظ من الأرض .

من ادَّعى أن الطير وَلَدُ الحُوت[1] » .

●

ولابن السراج أيضاً « المُوجز في النحو » ، وهو صغير . وقد نشره مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي (بيروت ١٩٦٥ – المكتبة اللغوية العربية ٢) اعتماداً على نسخة مخطوطة بخزانة الرّباط (رقمها ١٠٠ ق) . ويؤخذ مّما كتبه ناسخ المخطوطة في آخرها بعد الفراغ من نَسْخ الكتاب أن ابن السراج أملى الكتاب على تلاميذه إملاء ، وأنه بدأ ذلك في سنة ٣٠٤ هـ . وسنختار فيما يلي نصوصاً من هذا الكتاب .

ولابن السراج مصنفات أخرى ذكرها ابن النديم (ص٦٢) وياقوت (٢٠٠/١٨) .

●

---

(١) ما نقلناه من حديث لابن جني (المتوفى سنة ٣٩١ هـ) والجواليقي (المتوفى سنة ٥٤٠ هـ) عن كتاب الاشتقاق لابن السراج يقطع بأنهما اطلعا على الكتاب. فقول ياقوت (٢٠٠/١٨) إن هذا الكتاب لم يتمّ غير صحيح على ما يبدو .

وفي الخصائص أيضاً ٣٦٩/١ : «وذكر أبو بكر أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها ، فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أنِس بها وزال استيحاشه منها » . فالظاهر أن ابن جني اطلع على هذا القول في كتاب الاشتقاق لابن السراج .

قلنا في صدر هذه الترجمة إن أبا علي الفارسي أخذ عن ابن السراج . وأبو علي أستاذ ابن جني ؛ ولهذا نجد كثيراً من آراء ابن السراج فيما كتبه ابن جني [1] ، أخذها سماعاً عن أبي علي أو قراءة من مصنفات ابن السراج نفسه. ونورد فيما يلي طَرَفاً من آراء ابن السراج المبثوثة في كتابي الخصائص والمنصف لابن جني :

أولاً – آراء في الاشتقاق

(١) حَثحَثَ :

قال ابن جني في الخصائص ٢/٥٤ـ٥٥ : « وتابع أبو بكر البغداديين في أن الحاء الثانية في حَثْحَثْتُ [2] بَدَلٌ من ثاء، وأن أصله : حَثَّثْتُ. وكذلك قال في نحو ثَرَّة و ثَرْثارة إن الأصل فيهـا ثَرّارة [3] ، فأبدل من الراء الثانية ثاء ، فقالوا : ثرثارة . وكذلك طَرَدَ هذا الطَّرْد . وهذا وإن كان عندنا غلطاً لإبدال الحرف مما ليس من مخرجه ولا مُقارِباً في المخرج له ،

---

(١) بل ان ابن جني تمثل في الخصائص (١–١٢ ؛ ٢/١٥٢) بقول ابن السراج : « من عَرَفَ أَلِفَ ، ومن جَهِلَ استوحش » . والظاهر أن ابن السراج كان يتمثل بهذه العبارة كثيراً في كلامه ، فأخذها عنه أبو علي وحكاها لابن جني.

(٢) حثّه عليه واستحثّه وأحثّه واحتثّه وحثّثه وحَثحَثه : حضّه ، فاحتثّ : لازم ومتعدٍّ (القاموس) .

(٣) الثَّرّة من العيون الغزيرة كالثَّرّارة والثَّرْثارة والثَّرْثورة (القاموس) .

فإنه شِقٌ آخر من القول. ولم يدَّعِ أبو بكر فيه تكريرَ الفاء، وإنما هي عين أُبدلت إلى لفظ الفاء؛ فأمّا أن يدّعي أنها فاء مكرّرة فلا».

وعَرَضَ ابن جني لهذه المسألة في المنصف (٢/٢٠٠) بشيء من التفصيل، قال: «وقد حَمَلَ قُرْبُ اللفظ قوماً على أن قالوا إن أصل حَثْحَثْتُ ورَقْرَقْتُ: حَثَّثْتُ ورَقَّقْتُ[1]، فأبدلوا من الحرف الأوسط حرفاً من لفظ أول الكلمة. وهذا عند حُذّاق أهل التصريف مُحال. على أن أبا بكر قد ذهب إليه، واتّبع فيه البغداديين. وإنما هي ألفاظ متقاربة، وأصول مختلفة لمعانٍ متفقة. وسألت أبا علي عن (حثحثت): هل يجوز أن يكون أصلها حَثَّثْتُ؟ فقال: ذلك لا يجوز، لأن الحاء الثانية لا تخلو من أن تكون فاء مكررة أو بدلاً من الثاء؛ فلا يجوز أن تكون فاء، لأن الفاء لم تكرّر إلا شاذة ـ يريد: مَرْمَريس[2]؛ ولا يجوز أن تكون بدلاً، لأن أصل البدل لتقارب الحروف، وحثحثت بمنزلة (رَدّ) ـ يريد أن الثاء لا تقرب من الحاء، وأن هذا مضاعَف في الأربعة كما أن (رَدّ) مضاعف في الثلاثة».

(٢) سُرْسُور:

يقول ابن جني في الخصائص ٢/١٣٠: «وكذلك سُرْسُورُ مالٍ، أي

---

(١) رَقَّقه: ضدّ غلَّظه. ورَقْرَقَ الماءَ وغيره: صبّه رقيقاً (القاموس).

(٢) انظر ص ١٥١ـ١٥٤ من كتابنا هذا.

عارف بأسرار المال فلا يخفى عنه شيء من أمره . ولست أقول كما يقول الكوفيون ـ وأبو بكر معهم ـ إن سرسوراً من لفظ السِّرّ، لكنه قريب من لفظه ومعناه ، بمنزلة عين ثَرَّة وثَرْثارة . وقد تقدم ذكر ذلك ».

(٣) ضَفَنَ :

يقول ابن جني في الخصائص ١٢٢/٣ : « ... كما ذهب أبو بكر فيما حكاه أبو زيد من قولهم : ضَفَنَ الرجلُ يَضْفِنُ إذا جاء ضيفاً مع الضيف. وذلك أنه لمّا سمعهم يقولون (ضَيْفَنٌ)[١] ، وكانت فَيْعَلٌ أكثر في الكلام من فَعْلَنٍ ، توهمه فيعلاً فاشتق الفعل منه ، بعد أن سبق إلى وهمه هـذا فيه ، فقال : ضفن يضفن . فلو سُئلت عن مثال ضفن يضفن على هذا القول لقلت إذا مثّلته على لفظه : فَلَنَ يَفلِنُ ، لأن العين قد حُذفت . ولهـذا موضع نذكره فيه مع بقية أغلاط العرب »[٢] .

(٤) بنات مَخْرٍ وبنات بَخْرٍ :

يقول ابن جني في الخصائص ٨٤/٢ـ٨٦ : « وقال الأصمعي : بنات مَخْرٍ وبنات بَخْرٍ : سحائب يأتين قُبُلَ الصيف[٣] بيض منتصبات في السماء،

---

(١) الضيفن : من يجيء مع الضيف متطفلاً (القاموس).

(٢) الخصائص ٢٧٣/٣ـ٢٨٢ : « باب في أغلاط العرب » .

(٣) أي في أول الصيف .

قال طرفة : (رمل)

كبنات المَخْر يَمْأَدْنَ إذا أنبتَ الصيفُ عساليجَ الخَضِر[1]

قال أبو علي رحمه الله : كان أبو بكر يشتق هذه الأسماء من البُخـار ، فالميم على هذا في (مَخر) بَدَلٌ من الباء في (بَخـْر) لِما ذكر أبو بكر. وليس ببعيد عندي أن تكون الميم أصلاً في هذا أيضاً ، وذلك لقول الله سبحانه : « وترى الفُلْكَ فيه مَواخِرَ »[2] أي ذاهبة وجائية .وهذا أمر قد يشاركها فيه السحائب ؛ ألا ترى إلى قول الهُذَليّ : (طويل)

شرِبْنَ بماء البحرِ ثمّ ترَفّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنّ نَئِيجُ[3]

---

(١) يمأدن : يَتَثَنَّيْن . العساليج : الأغصان الليّنة الخضراء ، الواحد عُسلُوج . الخَضِر : النبات الأخضر .

(٢) فاطر ١٢ .

(٣) لأبي ذؤيب الهذلي يصف السحب . والقصيدة في شرح أشعار الهذليين للسكري ١٢٨/١ وما بعدها . والبيت في ص ١٢٩ مرويّاً هكذا :

تَرَوَّتْ بماء البحر ثم تَنَصَّبَتْ على حبشيّاتٍ لهنّ نَئِيجُ

عن شرح السكري : متى : معناها (مِنْ) في لغـة هذيل . نئيج : مَرٌّ سريع . يقال : نأَجت الريح إذا أسرعت ولها صوت ، يقول : هذه السحائب لها مرٌّ سريع وصوت . تنصّبت : ترفّعت . حبشيات : سحابات سُود .

فهذا يدل على مخالطة السحائب عندهم البحرَ ، وتركُضها فيــه ، وتصرُّفها على صفحة مائه . وعلى كل حال فقول أبي بكر أظهر ».

ثانياً – آراء في التصريف

(١) كان ابن السراج يرى أنه إذا تكرر حرف في كلمة فالثاني هو الزائد :

يقول ابن جني في المنصف ١٦٤/١ : « وقــد اختلف الناس في هذه المكررات . فقــال قوم : الأول هو الأصل ، والثاني هو الزائـد . وقال آخرون : الأول هو الزائد ، والثـاني هو الأصل . فمن قال إن الأول هو الأصل قال : الطاء الثانية من (قَطَّعَ) بإزاء الواو من (جَهْوَرَ) [(١)] ،فهي زائدة كالواو . ومن قال إن الأول هو الزائد قال : الطاء الأولى من (قطّع) في موضع الواو والياء من (حَوْقَلِ) [(٢)] و (بَيْطَرَ) [(٣)] ، فهي زائــدة مثلها . ومذهب الخليل أن الزائد هو الأول . قــال سيبويه : وأمّا غيره فيجعل الثاني هو الزائد، قال : وكلا القولين صواب . ومذهب أبي بكر

---

(١) المنصف ٨/٣ : « يقال : جَهْوَرَ في كلامه جَهْوَرةً إذا أعلاه . وهو من الجَهارة . ومنــه سمّى النحويون الحروف المجهورة . ويقــال : رجل جَهْوَرِيّ » .

(٢) المنصف ٧/٣ : « حَوْقَلٌ : هو الشيخ الضعيف إذا أَدْبَرَ عن النساء. وقد يُستعمل في كل مُدْبِر » .

(٣) المنصف ٨/٣: « بَيْطَرَ البَيْطارُ الدابّة إذا شقّ جلدها ليُداويها».

أن الثاني هو الزائد ، لأنــه تكرر » قال : فهو أحقّ بالزيادة . وهذا هو القياس؛ لأنك إنما تبدأ فتستوفي ما هو من أصل الكلمة،ثم تزيد بالتكرير حتى تبلغ العِدّة والمثالَ الذي تريد » .

وعرض ابن جني لهذه المسالة في الخصائص (٦١/٢) ، قال :« فمذهب الخليل في ذلك أن الأول منهما هو الزائـد . ومذهب يونس ـ وإياه كان يعتمد أبو بكر ـ أن الثاني منهما هو الزائد . وقد وجدنا لكل من القولين مذهباً ، واستوسعنا له بحمد الله مضطرَباً . فجعل الخليل الطاء الأولى من قَطَّعَ ونحوه كواو حَوْقَلٍ وياء بَيْطَرَ ، وجعل يونس الثانية منه كواو جَهْوَرَ ودَهْوَرَ [1] .وجعل الخليل باء (جَلْبَبَ) [2] الأولى كواو جهور ودهور ، وجعل يونس الثانية كياء سَلْقَيْتُ وجَعْبَيْتُ [3] . وهذا قَدْرٌ من الحِجاج مختصر وليس بقاطِع ، وإنما فيه الأُنس بالنظير لا القَطْع باليقين » .

(٣) ثِيَرَة :

يقول ابن جني في الخصائص ١١٢/١ : « ومن ذلك [من حَمْل الفرع

---

(١) دَهْوَرَه : من معانيه : قذَفه في مَهْواة .

(٢) المنصف ٩/٣ : « يقــال : جَلْبَبَه يُجَلْبِبه جَلْبَبَةً إذا ألبسه الجلباب » .

(٣) انظر معنى سلقيت وجعبيت في الهامش الثاني في ص١١٤ من كتابنا هذا.

على الأصل] مراعاتهم في الجمع حـــال الواحد ، لأنه أسبقُ من الجمع . ألا تراهم لمّا أُعِلّت الواو في الواحد أعلّوهـــا أيضاً في الجمع في نحو قِيمة وقِيَم ، ودِيمَة ودِيَم ؛ ولمّا صحّت في الواحد صحّحوها في الجمع ، فقالوا : زَوْج وزِوَجة ، وثَوْر وثِوَرة . فأمّا ثِيَرة ففي إعلال واوه ثلاثـــة أقوال : أمـــا صاحب الكتاب فحمله على الشذوذ . وأما أبو العباس [المبرد] فذكر أنهم أعلّوه ليفصلوا بذلك بين الثور من الحيوان ، وبين الثور وهو القطعة من الأَقِط [1] ؛ لأنهم لا يقولون فيه [في الثاني] إلا ثِوَرة بالتصحيح لا غيرُ . وأما أبو بكر فذهب في إعـــلال ثيرة إلى أن ذلك لأنها منقوصة من ثِيارة ، فتركوا الإعلال في العين أمارةً لما نَوَوْه من الألف ؛ كما جعلوا تصحيح نحو اجتوروا واعتونوا دليلاً على أنه في معنى ما لا بُدَّ من صحته ، وهو تجاوروا وتعاونوا » .

وانظر في هذا أيضاً المنصف ١/٣٤٥ـ٣٤٨ .

(٣) فَمَوَيْهما :

ذهب أبو إسحاق الزّجاج وأبو بكر بن السرّاج إلى أن (فَمَوَيْهما) في قول الفرزدق : « هما نفثا في فِيَّ من فَمَوَيْهما » على وزن (فَعَعَيْهما) ، فقد جمع فيه بين العِوَض (الميم) والمعوّض منـــه (الواو ، وهي عين

---

(١) انظر في معنى الأقط الهامش الثاني في ص ٣٣٢ .

الكلمة)[1] . انظر الخصائص ١٤٧/٣ .

والبيت بتمامه : (طويل)

همـــا نفثا في فيَّ من فمويهما

على النابــحِ العاوي أشدَّ رِجامِ[2]

وهو من شواهـــد سيبويه ٨٣/٢ . وانظر الخزانة (ط بولاق ، ٢٦٩/٢ــ٢٧٠ = ط السلفية ٣٥٠/٤ــ٣٥٣) .

(٤) تُماضِرُ وتُرامِزُ :

ذهب ابن السراج إلى أن التـاء في (تُماضِر) و (تُرامِز) زائدة .

---

(١) لام الكلمة هاء ، وقد ظهرت في الجمع : أفواه . يقول سيبويه ٨٣/٢ : « وأما فَمٌ فقد ذهب من أصله حرفان ؛ لأنـه كان أصله فَوْهٌ ، فأبدلوا الميم مكان الواو ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم. فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم (دم)، ثبتت في الاسم في تصرفه : في الجر والنصب والإضافة والتثنية » .

(٢) عن الخزانة (ط بولاق ٢٧٠/٢ و ٣٤٦/٣) : همـــا إبليس وابنه . أراد بالنابح من يتعرَّض للهجو والسبّ من الشعراء ، وأصله في الكلب ؛ ومثله العاوي . الرِّجام : مصدر راجَمه بالحجارة أي راماه ، وراجمَ فلان عن قومه : دافع عنهم ؛ جعل الهجاء في مقابلة الهجاء كالمراجمة .

والبيت آخر قصيدة للفرزدق قالها في آخر عمره تائباً إلى الله ممّا فرط منه من مهاجاة الناس وقذْف المُحْصَنات ، وذمَّ فيهـــا إبليس لإغوائه إياه في شبابه .

قال ابن جني في الخصائص ١٩٧/٣ : « ولا وجه لذلك ، لأنهـا في موضع عين عُذافِر[1] ، فهذا يقضي بكونها أصلاً ؛ وليس معنا اشتقاق فيقطع بزيادتها . قال أبو زيد : وهو الجمل القوي الشديد ، وأنشد :

(رجز)

إذا أردْتَ طلَبَ المَفاوِزِ
فاعْمِدْ لكل بازلٍ[2] تُرامِزِ

(٥) دَمٌ :

قال ابن جني في المنصف (١٤٨/٢) إن المبرد كان يذهب إلى أن دماً وزنه فَعَلٌ[3] بتحرُّك العين ، لأنه مصدر دَمِيتُ دَمىً مثل : هَوِيتُ هَوىً . وأورد ابن جني بعد ذلك رأي ابن السراج : « قال أبو بكر : وليس ذلك بشيء ، لأن دماً جوهر ، والمصدر حدَث ، فهذا غير ذاك ؛ قال : فقولهم دَمِيَ دَمىً إنمـا هو فعل ومصدر اشتُقّا من الدم كما اشتُقّ تَرِبَ من التُّراب » .

---

(١) العُذافر : العظيم الشديد من الإبل (القاموس) .

(٢) البازل : بزل ناب البعير : طلَعَ ، وذلك في تاسع سنيه . يقـال : جمل وناقة بازل .

(٣) انظر المقتضب ٢٣١/١-٢٣٢ .

(ثالثاً) علة نحوية

لماذا جاءوا بالمضارع بعد (لَمْ) وبالماضي بعد إن الشرطية ؟

لابن السراج في هذا رأي طريف . قال (كما في الخصائص ٣٣١/٢): « كان حُكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد ، لأنها لمعنى واحد ، غير أنه لمّا كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها، خُولف بين مُثُلها ،ليكون ذلك دليلاً على المراد فيها . قال : فإن أَمِنَ اللبسُ فيهـــا ، جاز أن يقع بعضها موقع بعض . وذلك مع حرف الشرط نحو (إن قمتَ جلستُ)، لأن الشرط معلوم أنه لا يصحّ إلا مع الاستقبـــال . وكذلك (لَمْ يَقُمْ أمسِ) ،وجب لدخول (لم) ما لَولا هي لم يَجُزْ . قال : ولأن المضارع أسبق في الرتبة من الماضي ، فإذا نُفِي الأصل كان الفرع أشدّ انتفـــاء . وكذلك أيضاً حديث الشرط في نحو (إن قمتَ قمتُ) ،جئت فيه بلفظ الماضي الواجب تحقيقاً للأمر وتثبيتاً له ، أي أن هذا وَعْدٌ مَوْفِيٌّ بـــه لا محالة ، كما أن الماضي واجب ثابت لا محالة » .

وانظر أيضاً الخصائص ١٠٥/٣ .

نصوص من « الموجز في النحو »

(١) باب الاسم المرتفع [١]

الأسماء التي ترتفع خمسة أصناف : مبتدأ له خبر ؛ وخبر للمبتدأ بَنَيْتَه عليه [٢] ؛ وفاعل بُنِي على فِعْلٍ ، ذلك الفعلُ حديثٌ عنه؛ ومفعول بُني على فعلٍ هو حديث عنه ، ولم يُذْكَر مَن فَعَلَ بـه ؛ ومُشَبَّه بالفاعـل في اللفظ .

الأول وهو المبتدأ نحو قولك : الله ربُّنا ، عبدُالله أخوك .

الثاني خبر المبتدأ نحو قولك : زيدٌ منطلقٌ ؛ فمنطلق رفع بأنه خبر المبتدأ . وإذا اجتمع اسمـان أحدهما معروف والآخر غير معروف [٣] ،

---

(١) ص ٢٩-٣١ .

(٢) انظر النص التـاسع من نصوص سيبويه المختارة (هذا باب الابتداء) في ص ٥٤-٥٦ من كتابنا هذا .

(٣) أي أحدهما معرفة والآخر نكرة .

فَحَقُّ المبتدأ أن يكون معروفاً .

الثالث الفاعل الذي بنيتَه على فعلٍ تُحَدَّث به عنه نحو: قام عبدُ الله، و قَعَدَ بكرٌ . فعبدالله مبني على (قام) ، و (قام) حديث عنه . و كذلك سائر الأفعال قلّت حروفها أو كثرت ، تقول: تَدَحْرَجَ الحجَرُ ، واسْتَخْرَجَ زيدٌ . والأفعال الحاضرة والمستقبلة والماضية في ذلك سواء،يرتفع الفاعل بكل واحد منها .

الرابع الذي لم يُسَمَّ من فَعَلَ به و بُني له فعلٌ خُصَّ به نحو قولك: ضُرِبَ زيدٌ ،وأُخْرِجَ خالدٌ ،ودُحْرِجَ الشيء،واستُخْرِجت الدراهمُ .

الخامس المشبَّه بالفاعل في اللفظ ، وهو ما ارتفع بكان وأخواتها ؛ وهي: صارَ ، وأَصْبَحَ ، وأَمْسَى ، وظَلَّ ، وباتَ ، وأَضْحَى ، وما دامَ ، وما زال[1] ، ولَيسَ ، وما كان في معناهنّ مّما يجيء عبارةً عن الزمان فقط . يُدْخِلون جميع هذه على المبتدأ وخبره ، ويرفعون بها ما كان مبتدأ يشبهونه بالفاعل ، وينصبون الخبر ويشبّهونه بالمفعول ؛ فيقولون : كان عبدُ الله أخاك ، وأصبح زيدٌ صحيحاً ، وصار عمروٌ عاقلاً ،وأمسى بكرٌ مسروراً ، وظلّ خالدٌ أميراً ،وما زال محمدٌ كريماً ،وليسَ عبدُالله منطلقاً .

---

(١) (ما) في (ما دام) مصدرية ظرفيه ؛ قال تعالى : « وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دُمْتُ حياً » (مريم ٣١) ، أي مُدّةَ دوامي حياً . أمّا (ما) في (ما زال) فهي نافية ، ونفي النفي إثبات ؛ ولهذا دلت (ما زال) على الاستمرار . وهذا يَصْدُق على ما بَرِح ، وما فتِىءَ ، وما انفكّ ؛ وهي من أخوات كان أيضاً .

وأهل الحجاز يشبّهون (ما) بليس ، فيقولون : ما عبدُ الله منطلقاً . فإن قدَّموا الخبرَ أو دَخَلَه الاستثناء رفعوا ، فيقولون: ما منطلقٌ زيدٌ، وما عمروٌ إلا منطلقٌ . وبنو تميم يبتدئون ما بعد (ما) فيقولون: ما عمروٌ منطلقٌ [1] .

وإذا اجتمع في هذا الباب [2] اسم معروف واسم منكور فاجعل الاسمَ المرفوعَ المعروفَ ، واجعل الخبرَ المنصوبَ غير المعروف .

---

(١) انظر ص ٣٧٦-٣٨٣ في كتابنا هذا .

(٢) باب كان وأخواتها .

(٢) باب نِعْمَ و بِئْسَ[١]

نِعْمَ و بِئْسَ فعلان ماضيان[٢] يجيئان في الكلام على ضربين. فضربٌ توضع فيه الأسماء الظاهرة المعرفة بالألف واللام على معنى الجنس، ثم يُذكر بعد ذلك الاسم المحمود والمذموم. والثاني أن تُضْمِر فيها المرفوعَ وتفسّره بنكرة منصوبة .

أما الظاهر فنحو قولك: نعم الرجلُ زيدٌ ، وبئس الرجلُ

---

(١) ص ٣٢ .

(٢) يقول سيبويه ١/٣٠١ (س ٢ من تحت) - ٣٠٢ : « وأصل نِعْمَ وبِئْسَ : نَعِمَ وبَئِسَ ، وهما الأصلان اللذان وُضعا في الرداءة والصلاح؛ ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى » .

فمذهب البصريين أن نعم وبئس فعلان ماضيان لا يتصرفان ، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين. وذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان مُبتَدَآن . وهذه هي المسألة الرابعة عشرة من مسائل الخلاف التي أوردها ابن الأنباري في « الإنصاف » . وانظر كتابه الآخر « أسرار العربية » ، ص ٩٦–١٠٤ .

عبدُ الله [١] ، ونعم الدارُ دارُك ، وبئستِ الجـاريةُ هندُ ؛ فارتفـع بنعم وبئس . وأما (زيدٌ) فإن رفعه على ضربين : أحدهما أنك لمّا قلت (نعم الرجلُ) فكان معناه (محمودٌ في الرجال) ، قلت (زيدٌ) ليُعْلَم من الذي تُثني عليه ؛ فكأنك قلت : هو زيدٌ [٢] . والوجه الآخر أن تكون أردت

---

(١) كذلك يقال : نعم أخو القوم أنت ، وبئس صاحب الرجل عبد الله ؛ فما أضيف إلى الاسم المعرف بالألف واللام هو بمنزلة الاسم المعرف بالألف واللام (المقتضب للمبرد ٢/١٤٣) .

(٢) لا يصحّ إعراب المخصوص بالمدح أو الذم بَدَلاً ، لأنه لا يحلّ محلّ فاعل نعم وبئس . يقول المبرد في المقتضب (٢/١٤٢) : « فإن زعم زاعم أن قولك (نعم الرجلُ زيدٌ) إنما (زيد) بدل من (الرجل) مرتفع بما ارتفع به ، كقولك : مررت بأخيك زيدٍ ، وجاءني الرجلُ عبدُ الله — قيل له : إن قولك (جاءني الرجلُ عبدُالله) إنما تقديره — إذا طرحت (الرجل) — جاءني عبدُ الله . فقُلْ (نعم زيدٌ) ، لأنك تزعم أنه بنِعْمَ مرتفع ؛ وهذا محال ، لأن (الرجل) ليس يُقصد به إلى واحد بعينه كما تقول (جاءني الرجل) أي (جاءني الرجل الذي تعرف) ، وإنما هو واحد من الرجال على غير معهود تريد به هذا الجنس . ويؤُول (نعم الرجلُ) في التقدير إلى أنك تريد معنى (محمودٌ في الرجال) ، ثم تعرّف المخاطَب مَنْ هذا المحمود . وإذا قلت : بئس الرجـــلُ ، فمعناه : مذمومٌ في الرجال ، ثم تفسر مَنْ هذا المذموم بقولك (زيـــدٌ) . فالرجل وما ذكرت لك ممّا فيـه الألف واللام دالّ على الجنس ، والمذكور بعدُ هو المختص بالحمد والذم » .

التقديم فأخرته ، فيكون حينئذ مرفوعاً بالابتداء [1] .

والضرب الثاني أن تضمر فيها مرفوعاً يفسره ما بعده، وذلك قولك: نعم رجلاً أنتَ ، ونعم دابّةً دابّتُك ، وبئس في الدار رجلاً أنتَ . وفي (نعم) ضمير يفسره ما بعده .

والنحويون يفسرون (حبَّذا زيدٌ) في هذا الباب . تقول: حبذا عبدُالله ، وحبّذا أَمَةُ الله ، ولا يجوز (حبَّذِهِ) [2] .

---

(١) كأنك تقول : زيدٌ نعم الرجلُ ، وهندُ بئست الجارية .

(٢) يقول المبرد في المقتضب ١٤٥/٢ : « وأما حبّذا فإنما كانت في الأصل : حبذا الشيءُ ؛ لأن (ذا) اسم مبهم يقع على كل شيء . فإنما هو : حَبَّ هذا ، مثل قولك : كَرُمَ هذا ؛ ثم جعلت (حَبَّ) و (ذا) اسماً واحداً ، فصار مبتدأ ، ولزم طريقة واحدة ... فتقول : حبذا عبدُ الله وحبذا أَمَةُ الله . ولا يجوز (حَبَّذِهِ) [باستعمال اسم الإشارة المؤنث] ؛ لأنهما جعلا اسماً واحداً في معنى المدح ، فانتقلا عمّا كانا عليه قبل التسمية ، كما يكون ذلك في الأمثال » .

وقد عدَّ المبرد – كما رأيت – (حبذا) بجملتها مبتدأً ، فتكون المعرفة بعدها مرفوعة على الخبرية . وهذا أول الوجوه الخمسة التي ذكرها ابن الأنباري في « أسرار العربية » (ص١١٠) تفسيراً لرفع المعرفة بعد حبذا . وهذه بقية الوجوه التي ذكرها ، قال : « والوجه الثاني : أن تجعل (ذا) مرفوعاً بـ(حَبَّ) ارتفاع الفاعل بفعله ، وتجعل زيداً بدلاً منه . والوجه الثالث : أن تجعل زيداً=

وما كان مثل (كَرُمَ رجلاً زيدٌ) فهو على التعجب ، كما قال الله جلّ وعزّ : « ساء مثلاً القومُ الذين كَذّبوا »[1] .

=خبر مبتدأ محذوف ، كأنه لمّا قيل : من هو ؟ قيل : زيد ، أي : هو زيد . والوجه الرابع : أن تجعل زيداً مبتدأً وحبذا خبره . والوجه الخامس : أن تجعل (ذا) زائدة ، فيرتفع زيدٌ بـ(حبّ) لأنه فاعل ، وهو أضعف الوجوه ».

(١) الأعراف ١٧٧ .

(٣) المفعول المطلق [١]

... نعني به المصدر نحو : قُمتُ قِياماً ، وضَرَبتُ ضَرْباً ، وأعْطَيْتُ إعْطاءً ، وظَنَنْتُ ظَنًّا . وتقول : ضربتُ زيداً ضرباً شديداً . فهذا القسم الذي يُعْرَف به المصدر يكون معرفةً ونكرة وموصوفاً [٢] .

ويعمل الفعل في المرّة منه والمرّتين نحو : ضربت ضربةً [٣]

(١) ص ٣٤ .

(٢) مثاله حين يكون معرفة : أثنَيْتُ عليه الثّناءَ الجميلَ .

(٣) ونحو قوله تعالى : « فدُكّتا دَكّةً واحدةً » (الحاقّة ١٤) .

وهذا هو اسم المرّة . وهو من الفعل الثلاثي على وزن فَعْلة كما رأيت . فإذا أريد الإتيان به من الفعل الزائد على ثلاثة حروف ، زيد على مصدره تاء التأنيث نحو : أعْطَى إعْطاءةً ، واسْتَدْرج اسْتِدْراجةً .

والاطّراد في اسم المرة من الثلاثي على فَعْلة أيًّا كان مصدره المستعمل في الكلام ، وذلك لأن أصل المصادر في الثلاثي فَعْلٌ . هكذا يرى سيبويه ، فهو =

وضربتين . ويعمل فيما يكون ضَرْباً منه وإن خالف اللفظَ نحو : قَعَدَ القُرْفُصاءَ[1] ، . . . .

=يقول (٢/٢٢٩-٢٣٠) : « وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبداً على (فَعْلة) على الأصل ؛ لأن الأصل (فَعْلٌ) . فإذا قلت (الجلوس) و (الذَّهاب) ونحو ذلك ، فقد ألحقت زيادةً ليست من الأصل ولم تكن في الفعل ؛ وليس هذا الضرب من المصادر لازماً بزيادته لباب فَعَلَ كلزوم الإفْعال والاستِفْعال ونحوهما لأفعالهما . فكان ما جاء على فَعَلَ أصله عندهم الفَعْلُ في المصدر ؛ فإذا جاءوا بالمرة جاءوا بها على فَعلة ، كما جاءوا بتَمْرة على تَمْر . وذلك : قَعَدْتُ قَعْدةً ، وأتَيْتُ أتْيَةً . وقالوا : أتيته إتْيانةً ، ولقيته لِقاءةً واحدةً ؛ فجاءوا به على المصدر المستعمل في الكلام كما قالوا : أعْطى إعْطاءةً ، واستَدْرج استِدْراجةً . ونحو (إتْيانة) قليل ، والاطِّراد على فَعْلة » .

وانظر المقتضب للمبرد ٢/١٢٧ .

(١) ظاهر كلام ابن السراج أن الفعل (قَعَدَ) يعمل في (القُرْفُصاء) ، لأنها ضَرْب من القعود وإن لم تكن على لفظ (قَعَدَ) . ولكن ابن الأنباري في « أسرار العربية » (ص ١٧٥ - ١٧٦) يذهب إلى ابن السراج قوله إن (القرفصاء) صفة لمصدر محذوف ، وإن التقدير (قَعَدَ القَعْدَةَ القُرْفُصاء) . وهذا نصّ ما قاله ابن الأنباري : « فإن قيل : فعلى ماذا ينتصب قولهم (قَعَدَ القرفصاءَ) ونحوه ؟ قيل : ينتصب على المصدر بالفعل الذي هو قبله ؛ لأن القرفصاء لمّا كانت نوعاً من القعود ، والفعل الذي هو (قَعَدَ) يتعدّى إلى جنس القعود الذى يشتمل على القرفصاء وغيرها ، تعدّى إلى القرفصاء التي هي نوع منه ، لأنه إذا عمل في الجنس عمل في النوع إذ كان داخلاً تحته . هذا =

واشتملَ الصَّمّاء[1] .

= مذهب سيبويه . وذهب أبو بكر بن السراج إلى أنه صفة لمصدر محذوف ، والتقدير فيه (قعد القَعْدةَ القرفصاءَ) ، إلا أنه حَذَفَ الموصوف ، وأقامَ الصفة مُقامه . والذي عليه الأكثرون مذهب سيبويه ، لأنه لا يفتقر إلى تقدير موصوف ، وما ذهب إليه ابن السراج يفتقر إلى تقدير موصوف ؛ وما لا يفتقر إلى تقدير موصوف أوْلَى مما يفتقر إلى تقدير موصوف » .

(١) اشتمال الصَّمّاء أن يرُدَّ الكساءَ مِن قِبَل يمينه على يده اليُسْرى وعاتقه الأيسر ، ثم يردّه ثانيةً من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيغطّيهما جميعاً (القاموس) .

(٤) المفعول به [١]

... والأفعال على ضربين : ضرب لا يتعدَّى إلا بحرف جر ، وضرب يتعدى بغير حرف. فالضرب الذي لا يتعدى نحوُ قام زيد ، وقعد عمرو. فإن أردت أن تُعدّيه قلت : قعد عمرو إلى بكر ، وذهب زيد إلى خالد.

والمتعدية تنقسم في تعدّيها إلى ثلاثة أقسام : منها ما يتعدى إلى مفعول واحد ، ومنها ما يتعدى إلى مفعولين، ومنها ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين.

فالذي يتعدى إلى مفعول واحد فنحو ضربتُ زيداً ، وأتيتُ خالداً.

والذي يتعدى إلى مفعولين هو على ضربين . أحدهما لك أن تقتصر فيه على المفعول الأول نحو أَعْطَيْتُ زيداً درهماً ، وكسا عبدُ الله بكراً ثوباً ؛ وإن شئت لم تذكر الثوبَ ولا الدرهمَ . والضرب الآخر يتعدى إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على واحد دون الآخر ؛ وذلك قولك: حَسِبَ عبدُالله بكراً أخاك، وظنَّ عمروٌ خالداً صاحبَنا ، وخالَ عبدُ الله

---

(١) ص ٣٤ - ٣٥ .

زيداً أخاك ، وعَلِمْتُ زيداً منطلقـــاً . ومثل ذلك : رأى عبدُالله زيداً صاحبَنا ، إذا أردت رؤية القلب [1] .

والقسم الثالث مـــا يتعدى إلى ثلاثة مفعولين . وذلك نحو قولك : أعْلَمَ اللهُ زيداً بكراً خيرَ الناس ، ونَبَّأْتُ زيداً عَمْراً أبا فلان .

واعلم أن كل فعل متعدٍّ لك ألّا تعدّيه ؛ وأن هذه الأفعال إذا تناهت فيما تتعدّى إليه [2] فهي بعد ذلك كله تتعدى إلى المصدر والحـال والمكان والزمان ، وإلى جميع ما يتعدّى إليه الفعل الذي لا يتعدى إلى مفعول .

---

(١) أمّا رَأى بمعنى أبْصَرَ فتتعدّى إلى مفعول واحد .
(٢) أي إذا استَوْفَتْ ما تتعدّى إليه من مفعول به أو أكثر .

(٥) باب تمييز المقادير [١]

المقادير على ثلاثة أضرب : ممسوح ومَكيل وموزون . أمّا ما كان على معنى المساحة فقولهم : ما في السماء قَدْرُ راحةٍ سحاباً . وما كان على معنى الكَيْل فقولهم : عندي قفيزان بُرًّا [٢] . وما كان على معنى الوزن فقولهم : له عندي مَنَوان [٣] سمناً . وأما قولهم (لي مِثْلُه رَجُلاً) فهو مشبَّه بذلك .

وكل مفسَّر بالمقادير والأعداد وغيرهـا فـ (مِنْ) تحسُن فيه إذا رَدَدْتَه إلى الجنس . تقول : لي مِثْلُه من الرجال ، وما في السماء قدر راحة من السحاب ، ولله دَرُّه [٤] من الرجال ، وعندي عشرون من الدراهم .

---

(١) ص ٤١ – ٤٢.

(٢) البُرّ : الحنطة .

(٣) مَنَوان : مثنى مَنًا . والجمع أمْناء .

(٤) لله درُّه : أي عملُه ؛ ولا دَرَّ دَرُّه : لا زكا عمـلُه ؛ ودرّ النباتُ : التفّ ؛ ودرّت الناقة بلبنها : أدرّته (القاموس) .

ومنه مـــا تدخل فيه (مِنْ) وتُقِرّه على إفراده ، كقولك : لله درُّه من رجلٍ .

وأما الذي ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير فقولك : وَيْحَهُ[1]

---

(١) تقول (وَيْحَه) إذا أردت الدعاء له بالخير ، و (ويلَه) إذا أردت الدعاء عليه بالوَيْل والشرّ . وكلاهما مصدر مضاف . يقول سيبويه ١/١٦٠ : « هذا باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المَدْعُوّ بهـا . وإنما أُضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلته في اللام إذا قلت (سَقْياً لك) لتبيِّن من تعني . وذلك وَيْلَكَ ووَيْحَكَ ... ولا يجوز (سَقْيَكَ) . إنما تُجري ذا كما أَجْرَتِ العرب » .

ويقول السيرافي في هذا الصدد ما خلاصته أن سيبويه ذكر هذه الأشياء على نحو استعمال العرب لها ، ولم يُجِزْ (سَقْيَك) لأن العرب لم تَدْعُ به ؛ وإنما وجب لزوم استعمال العرب إياها ، لأنها أشياء قد حُذِف منها الفعل وجُعِلت بدلاً من اللفظ به على مذهب أرادوه من الدعاء ، فلا يجوز تجاوزه ، لأن الإضمار والحذف وإقامة المصادر مُقام الأفعال ليس بقياس مستمرّ فيُتَجاوَز فيـه الموضع الذي لزموه .

ويقال أيضاً وَيْحٌ لك ، ووَيْلٌ لك ، بالرفع . وقد ذكرهما سيبويه في باب تالٍ (١/١٦٦) عنوانه : « هذا باب من النكرة يجري مجرى مـا فيه الألف واللام من المصادر والأسماء » ، قال : « فهذه الحروف [الكلمات] كلها مبتدأة مبنيّ عليها ما بعدها » .

رجلاً ، ولله دَرُّه رجلاً ، وحَسْبُكَ به رجلاً[1] ، وأكْرِمْ بـــه رجلاً .

---

(٦) أي هو كافٍ لك من غيره من الرجال . والحَسْب : الكِفاية .

(٦) باب كَمْ[1]

اعلم أن لِـ (كَمْ) موضعين ، تكون في أحدهما استفهاماً وفي الآخر خبراً .

فأمّا (كم) إذا كانت استفهاماً فبمنزلة (عشرين) وما أشبهه من الأعداد التي فيها نون : تنصب ما يفسّرها . تقول : كم درهماً لك ؟ كما تقول : عشرونَ درهماً لك[2] .

وأما (كم) التي تكون خبراً ، فهي في التكثير نظيرة (رُبَّ) في التقليل . وهي في الخبر بمنزلة اسم لعددٍ غيرِ منوَّن نحو : مائتي درهم ، وذلك قولك : كم غلامٍ لك قد ذَهبَ . وتفسِّر (كم) إذا كانت خبراً بواحد منكور وبجميع منكورين ، تقول : كم رجلٍ قد لقيتُ ، وكم

---

(١) ص ٤٣ - ٤٤ .

(٢) « ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفرداً خلافاً للكوفيين » (المغني لابن هشام ، ط القاهرة ص ١٨٥ = ط دمشق ص ٢٠٢) .

درهمٍ قد أعطَيْتُ ، وإن شئت قلت : كم رجالٍ قد لقيت . وناس من العرب ينصبون في الخبر كما ينصبون في الاستفهام[1] .

واعلم أن (كم) في الاستفهام والخبر تكون فاعلةً في المعنى نحو قولك : كم رجلاً قد أتاني ؟ ومفعولةً نحو قولك : كم رجلاً ضربتُ ؟ ومبتدأة نحو قولك : كم دانِقاً[2] درهمك ؟ ولك أن تحذف المفسّر فلا تذكره نحو قولك : كم درهمٌ لك ؟ وكم درهمُك ؟ تريد : كم قيراطاً درهمك ؟

---

(١) يقول سيبويه (١/٢٩٣-٢٩٤) : « واعلم أن ناساً من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام ، فينصبون بها كأنها اسم منوّن. . . . . . ومعناها منوّنةً وغيرَ منوّنة سواءٌ ؛ لأنه لو جاز في الكلام أو اضطُرّ شاعر فقال (ثلاثةٌ أثوابا) ، كان معناه معنى (ثلاثةُ أثوابٍ). . . . . . وبعض العرب ينشد قول الفرزدق :

كَمْ عَمّةً لكَ يا جريرُ وخالةً   فَدْعاءَ قد حَلَبَتْ عليّ عِشاري

وهم كثير منهم الفرزدق ، والبيت له » ، أي ينشدونه بنصب (عمة) بعد (كم) الخبرية . وسيرد هذا البيت فيما يلي من نص ابن السراج . والفرزدق تميميٌّ ؛ يقول ابن هشام في المغني (الموضع المذكور) : « وزعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييز (كم) الخبرية إذا كان الخبر مفرداً » .

(٢) الدانق (بكسر النون ، وتفتح) : سُدْس الدرهم (القاموس) . انظر المعرب للجواليقي ، ص ١٤٥ ، وملاحظة الناشر في الهامش الأول من ص ٧٦ .

ويُنشَد هذا البيت على ثلاثة أوجه في الرفع والنصب والخفض :

(كامل)

كم عمة لك يا جريرُ وخالة فَدْعاءَ قد حَلَبَتْ عَليَّ عِشاري[1]

وإن فصلت في الخبر بين (كم) وبين ما كنت تضيفه إليه بشيء ، نصبتَه واستوتْ في اللفظ هي والتي تكون للاستفهام ، نحو قولك : كم

---

(١) فَدْعاء : فَعْلاء من الفَدَع وهو اعوجاج الرُسْغ من اليد أو الرجل (القاموس) ، والمقصود هنا اعوجاج رسغ اليد من كثرة الحَلْب . العِشار جمع عُشَراء ، وهي الناقة التي مضى لحَمْلها عشرة أشهر (القاموس) .

وقد أورد سيبويه البيت كما رأينا شاهداً على نصب تمييز (كم) الخبرية . وأورده مرة أخرى (١/٢٩٥) برفع (عمة) على أنْ (كم) مفعول فيه أي ظرف يدل على المِرار ، كأنه قال : كم مرةٍ قد حلبت عليّ عمتك . وعلى هذا يكون (عمةٌ) مبتدأ ويكون خبره جملة (قد حلبت) ؛ وساغ الابتداء بالنكرة (عمة) لأنها وُصِفت بالجار والمجرور (لك) و بـ (فدعاءُ) محذوفة دلت عليها المذكورة بعد (خالةٌ) .

أما رواية الجر فعلى قياس تمييز (كم) الخبرية . و (كم) في هذه الرواية وفي رواية النصب مبتدأ ، خبره جملة (قد حلبت) .

وتقدير البيت : كم عمة لك (فدعاء) قد حلبت ،وكم خالة (لك)فدعاء (قد حلبت) .

انظر المغني لابن هشام (الموضع المذكور) ، وخزانة الأدب للبغدادي (ط بولاق ، ٣/١٢٦ وما بعدها) .

في الدنيا رجلاً قد أعطيتُ »[1] .

وأما قولهم (له كذا وكذا درهما) فكأنهم قالوا : له عَدَدُ ذا درهما[2] .

وكذلك قولهم (كَأَيِّنْ رجلاً قد رأيتُ) ، أُجرِيَ هذا الحرف مُجْرَى (كم) ، إلا أنّ أكثر العرب إنما يتكلم به مع (مِنْ)[3] . قال الله جلّ وعزّ : « وكأين من قرية »[4] .

---

(١) يقول سيبويه (٢٩٥/١ ، س١–٤) : « وقال [الخليل] : إذا فصلتَ بين (كم) [الخبرية] وبين الاسم بشيء استغنى عليه السكوت أو لم يَسْتَغْنِ ، فاحمِلْه على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ؛ لأنه قبيح أن يُفصل بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل في الجارّ فصارا كأنهما كلمة واحدة ، والاسم المنون يُفْصَل بينه وبين الذي يَعْمَل فيه . تقول : هذا ضاربٌ بك زيداً ، ولا تقول : هذا ضاربُ بك زيدٍ » . وقد نقل ابن الأنباري هذه العلة في كتابه « أسرار العربية » ، ص ٢١٦ .

والبصريون - كما رأيت من كلام سيبويه - يذهبون إلى أنه إذا فُصِلَ بين (كم) الخبرية والاسم بالظرف وحرف الجر ، وَجبَ نصب الاسم ، ولم يجُزْ فيه الجر . وذهب الكوفيون إلى أن الاسم يُجَرّ في هذه الحالة . وهذه هي المسألة الحادية والأربعون من مسائل الخلاف التي أوردها ابن الأنباري في « الإنصاف » .

(٢) انظر المغني لابن هشام (ط القاهرة ص ١٨٧–١٨٨ = ط دمشق ص ٢٠٤ – ٢٠٥) .

(٣) انظر سيبويه ٢٩٧/١ (س ١٧–١٨) ، والمغني (ط القاهرة ص ١٨٦–١٨٧ = ط دمشق ص ٢٠٣–٢٠٤) .

(٤) الحجّ ٤٨ .

(٧) التاكيد (١)

... وهو على ضربين: إما بتكرير الاسم نحو : رأيتُ زيداً زيداً ، ورأيتُ زيداً نَفْسَه ، ومررتُ بِكُمْ أنْفُسِكُمْ . ولا يجوز أن تقول (قُمْتَ نفسُك) حتى تقول (أنتَ نفسُك) . وتقول: مررتُ به نَفْسِه .

الثاني من التاكيد ، وهو ما يجيء للإحاطة والعموم . تقول: جاءني القومُ أجْمَعون (٢) ، وجاءوني أجمعون ، وجاءني القومُ كلُّهم ، وجاءني كلُّهم . فاجمعون وكلّهم يقعان توكيداً لكل معرفة من مُضْمَر ومُظْهَر .

---

(١) ص ٦١-٦٢ .

(٢) وتقول : قام القوم أجمعون أكتعون أبصعون ، على الإتباع . انظر ص ١٦٩ مع الهامش الأول في كتابنا هذا .

(٨) باب المشتق من ذوات الثلاثة
على مثال الفعل المضارع مما أوله ميم [١]

اعلم أنهم يشتقون للمكان والمصدر والزمان من الثلاثي ؛ فلا يكاد الرباعي يكون إلا قليلاً أو قياساً . فإنما يجيء على وزنين: مَفْعَل ومَفعِل، مثل يَفْعَل ويَفْعِل .

والمضارع يجيء ثلاثة أضرب : يَفْعِل ويَفْعَل ويَفْعُل .

الأول : ما كان على فَعَل يَفْعِلُ . موضع الفعل مَفْعِل ، وذلك نحو مَجْلِس ومَحْبِس . والمصدر مَفْعَل ، وذلك قولهم : إنّ في ألف درهم لمَضْرَبا ،أي لضَرْبا . وقال الله جلّ اسمه : « أين المَفَرّ » [٢] . والمكان : المَفِرّ . والمَبِيت المكان . والمَعاش المصدر .

---

(١) ص ١٣٧ – ١٣٩ . وهذا الباب مع أمثلته منقول باختصار عن سيبويه ٢/٢٤٦ – ٢٤٨ .

(٢) القيامة ١٠ .

وقد جاء مَفعِل يُراد به الحين، جعلوا الزمان كالمكان. وذلك قولهم: أَتَتِ الناقةُ على مَضْرِبِها، وأتت على مَنْتِجِها؛ يراد به الحين[1]. وربما بنوا المصدر على المَفْعِل، قال الله جل وعزّ: «إليَّ مَرْجِعكم»[2]. وقالوا: المَحِيض، يريدون: الحَيْض. وربما ألحقوا الهاء فقالوا: المَعْذِرة، والمَعْصِية.

الضرب الثاني: ما كان على يَفْعَلُ مفتوحاً. اسم المكان على مثاله على القياس مفتوحاً، وذلك شَرِبَ يَشْرَب والمكان مَشْرَب، ولَبِس والمكان مَلْبَس. والمصدر أيضاً مفتوح، وقد جاء فيه الكَسْر للفَرْق؛ قالوا: علاه المَكْبِر[3]، وقالوا (مَحْمِدة) فأنّثوا وكَسروا.

الثالث: يَفْعُلُ. حكم يفعُل حكم يفعَل. وتنكّبوا مَفْعُل، لأنه ليس في الكلام مثل مَفْعُل. تقول في يقتُل ويقُوم: المَقْتَل والمَقام في المكان. والمَلامة مصدر. وقالوا: المَرَدّ والمَكَرّ، يريدون: الكُرور والرَّدّ. وقالوا: المَدْعاة والمَأْدَبة، يريدون: الدُّعاء إلى الطعام. وقالوا: مَطْلِع[4]،

---

(١) أي الحين الذي فيه النِّتاج والضِّراب.

(٢) العنكبوت ٨.

(٣) كَبِرَ يَكْبَرُ كِبَراً ومَكْبِراً: طعَنَ في السِّنّ.

(٤) يقول سيبويه ٢/٢٤٨ (س ٢ - ٤): «وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يفعَل، قالوا: أتيتك عند مَطْلِع الشمس، أي عند طلوع الشمس، وهذه لغة بني تميم. وأما أهل الحجاز فيفتحون».

يريدون : طُلوع .

وباب يفعُل حقُّه أن يشترك فيه يفعِل ويفعَل ؛ بل كان يفعِل أحقَّ به ، لأن يفعِل أخت يفعُل ، ألا تراهما يجتمعان في مضارع فَعَل ؛ ولكن جاء في الأكثر على يفعَل لخفّة الفتحة . وأهل الحجاز يفتحون مَطْلَع ، يريدون : الطلوع ؛ وغيرهم يكسِر .

ترجمة الزَّجَّاجيّ

هو أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزّجاجيّ النحوي اللغوي .

وُلد ونشأ في نَهاوَنْد ، ورحل إلى بغداد حيث درس على جِلّة علمائها ؛ ثم انتقل إلى الشام ، فأقام في حلب مدة ، ثم استقرّ في دمشق حيث صنّف وعلّم . وكانت وفاته في دمشق سنة ٣٣٧ هـ ، كما يقول الزبيدي (١) ؛ ولكن يجعل القفطي (٢) وفاته في طبريّة سنة ٣٤٠ هـ (٣) .

أخذ (في بغداد) عن أبي إسحاق إبراهيم بن السَّريّ الزّجّاج ، وأبي بكر بن السرّاج ، وعلي بن سليمان الأخفش (الصغير) ؛ وثلاثتهم من تلاميذ المبرد (٤) . وسُمي الزّجاجي لملازمته أستاذه الزّجاج .

---

(١) طبقات ١٢٩ . (٢) إنباه ٢/١٦٠ .

(٣) يقول ابن خلكان ٢/٣١٧ : « وتوفي في رجب سنة سبع وثلاثين ، وقيل تسع وثلاثين وثلثمائة ، وقيل في شهر رمضان سنة أربعين ، والأول أصحّ ، بدمشق ، وقيل بطبرية » .

(٤) انظر ص ٢٦٧ و ٣٨٤ ـ ٣٨٥ في كتابنا هذا . =

وتخرّج على يديه عدد من التلاميذ أكثرهم دمشقيّون .

●

وللزجاجي مصنفات عدّة [1] فُقِدَ بعضها ، وسَلِمَ بعضها الآخر . وقد نُشِر ممّا سلم خمسة مصنفات ، والباقي لا يزال مخطوطا . وهـذا بيان ما نُشر :

= وقد ذكر الزجاجي في كتابه « الإيضاح في علل النحو » (ص ٧٨ – ٧٩) العلماء الذين لقيهم وقرأ عليهم ، ومنهم هؤلاء الثلاثة . قال : « فمن العلماء الذين لقيتهم وقرأت عليهم شيخنا أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجّاج رحمه الله ؛ وأبو جعفر محمد بن رستم الطبري ، غـلام أبي عثمان المازني ؛ وأبو الحسن بن كَيْسان ؛ وأبو بكر أحمد بن الحسن بن العبـاس المعروف بابن شُقَيْر ؛ وأبو بكر محمد بن أحمد بن منصور المعروف بابن الخيّاط ؛ وأبو بكر بن السرّاج ؛ وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش . ومن علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن كيسان ، وأبو بكر بن شقير ، وأبو بكر بن الخياط ، لأن هؤلاء قُدوة أعلام في علم الكوفيين ، وكان أول اعتمادهم عليه ، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بـين العلمين ؛ وأبو بكر ابن الأنباري ؛ وأبو موسى المعروف بالحامض ، وكان الأغلب عليه علم اللغة ، إلا أنا قد أخذنا عنه حكايات يسيرة ؛ وأبو الفضل الملقّب بزُبَيْل ؛ وأبو محمد عبد الملك بن مالك الضرير ، وغير هؤلاء ممّن لم يُشْهَر من الكوفيين » .

(١) انظر بيانها مفصّلا في مقدمة محمد بن أبي شنب لنشرته لكتاب « الجُمَل » للزجاجي ؛ وفي كتاب « الزجاجي : حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح » لمازن المبارك (دمشق ١٩٦٠) ، ص ١٧–٤٠ ؛ وفي مقدمة مازن المبارك لنشرته لكتاب الإيضاح المذكور ؛ وفي مقدمـة عز الدين التنوخي لنشرته لكتاب « الإبدال والمعاقبة والنظائر » للزجاجي .

(١) الجُمَل في النحو ، وهو أهم كتب الزجاجي وأشهرها . طبع بالجزائر سنة ١٩٢٦ بتحقيق محمد بن أبي شنب ، وصدرت منه طبعة ثانية في باريس سنة ١٩٥٧ .

يقول عنه القفطي في « إنباه الرواة على أنباه النحاة » ٢/١٦١ : « وسمعتُ من لفظ الشيخ أبي البقاء صالح بن عادي العُذْريّ الأَنْماطي النحوي نزيل قِفْط أن الزجاجي رحمه الله صنف « الجمل » بمكة حماها الله . وكان إذا فرغ من باب طاف به أُسْبُوعاً [أي سَبْعاً] ، ودعا الله أن يغفر له ، وأن ينفع به قارئه ؛ فلهذا انتفع به الطلبة . وهو كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام ، إلى أن اشتغل الناس باللمَع لابن جني والإيضاح لأبي علي الفارسي » .

وقد أُلِّفت حول كتاب الجمل كتب كثيرة لشرحه أو شرح شواهده أو التعقيب عليه .

والكتاب مختصر ، ولكنه يحيط في كل مسألة بأطرافها . وهو إلى ذلك يمتاز بوضوح الفكرة ، وسلاسة العبارة .

ويشير الزجاجي في موضع منه (ص٢٦٤،س٢) إلى كتابه « الإيضاح في علل النحو » . وهذا يدل على أن « الإيضاح » سابق في التأليف . وسنختار فيما يلي نصوصاً من « الإيضاح » ثم من « الجمل » .

(٢) « **الايضاح في علل النحو** » : نشره مازن المبارك بالقاهرة سنة ١٩٥٩ .

والكتاب - كما يؤخذ من اسمه - في علل النحو لا قواعده . يقول المؤلف في خطبته : « وهذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة، والاحتجاج له، وذكر أسراره، وكشف المستغلِق من لطائفه وغوامضه دون الأصول ؛ لأن الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جداً، ولم أرَ كتاباً إلى هذه الغاية مُفْرَداً في علل النحو، مستوعِباً فيه جميعَها، وإنما يُذكر في الكتب بعَقِب الأصول الشيء اليسير منها مع خلوّ أكثرها منها » .

ويدل هذا الكتاب على بداية تأثر النحاة بالتعليل المنطقي تأثراً واضحاً .

(٣) » **الابدال والمعاقبة والنظائر**» : نشره عزّ الدين التنوخي في دمشق سنة ١٩٦٢ . وهو مختصر إذا قِيس بكتاب القلب والإبدال لابن السكيت، وكتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي .

(٤) **الأمالي** : للزجاجي الأمالي الصغرى والوسطى والكبرى . ولعل الصغرى هي التي طبعت بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٤ هـ بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي . وتظهر في أمالي الزجاجي عنايته باللغة .

(٥) **مجالس العلماء** : نشره عبد السلام محمد هارون (الكويت ١٩٦٢)، وقد حقّق نسبته إلى الزجاجي .

نصّان من « الايضاح في علل النحو »

(١) باب القول في الاعراب والكلام ايُّهما أسبق [١]

فإن قال : فأخبروني عن الإعراب والكلام : أيُّهما أسبق؟ ـ قيل له : إن الأشياء مراتب في التقديم والتأخير ، إما بالتفاضل أو بالاستحقاق أو بالطبع أو على حسب ما يُوجِبه المعقول. فنقول إن الكلام سبيله أن يكون سابقاً للإعراب ؛ لأنّا قد نرى الكلام في حال غيرَ مُعْرَب ولا يختلّ معناه . ونرى الإعراب يدخل عليه ويخرج ، ومعناه في ذاته غير معدوم . مثال ذلك أن الاسمَ نحوَ زيدٍ ومحمدٍ وجعفرٍ وما أشبه ذلك ، معرباً كان أو غير معرب ، لا يزول عنه معنى الاسميّة . وكذلك الفعل المضارع نحو يقومُ ويذهبُ ويركبُ ، معرباً كان أو غير معرب ، لا يسقط منه معنى الفعلية . وإنما يدخل الإعراب لمعانٍ تَعتَوِر هذه الأشياء . ومع هذا فقد رأينا الشيء من الكلام الذي ليس بمعرب قريباً من

---

(١) ص ٦٧ ـ ٦٩ .

معربه كثرةً . وذلك أن الأفعال الماضية مبنية كلها على الفتح . وفعل الأمر للمواَجه[1] إذا كان بغير اللام[2] مبني على الوقف[3]، نحو : يا زيدُ اذهبْ واركبْ ، وما أشبه ذلك . وحروف المعاني مبنية كلها . وكثير من الأسماء بعد هذا مبني، ولم تسقط دلالتها على الاسمية ـ معانيها ـ عما وُضِعَتْ له . فَعَلِمْنا بذلك أن الإعراب عَرَضٌ داخلٌ في الكلام لمعنى يُوجِده ويدل عليه ؛ والكلام إذاً سابقُه في المرتبة ، والإعراب تابع من توابعه .

فإن قال : فأخبروني عن الكلام المنطوق به الذي نعرفه الآن بيننا ، أتقولون إن العرب كانت نطقت به زماناً غيرَ معرب ثم أدْخَلَتْ عليه الإعراب ، أم هكذا نطقت به في أول تبلبل ألسنتها ؟ ـ قيل له : هكذا نطقت به في أول وهلة ، ولم تنطق به زماناً غير معرب ثم أعربته . فإن قال : فمِنْ أين حكمتم على سَبْقِ بعضِه بعضاً ، وجعلتم الإعراب الذي لا تُعْقَل أكثر المعاني إلّا به ثانياً ، وقد زعمتم أنها تكلمت هكذا جُمْلَةً ؟ ـ قيل له : قد عرّفناك أن الأشياء تستحقّ المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب ، فنحكم لكل واحد منها بما يستحقّه ، وإن كانت لم توجد إلا مجتمعة . ألا ترى أنّا نقول إن السواد عَرَض في الأسود ، والجسم أقدم من

---

(١) المُواَجه : المُخاطَب .

(٢) أي لام الأمر التي تدخل على المضارع .

(٣) مبني على الوقف : أي على السكون .

العَرَض بالطبع والاستحقاق ، وإن العَرَض قد يجوز أن يُتَوَهَّم عن الجسم والجسمُ باق . فنقول إن الجسم الأسود قبل السواد ، ونحن لم نَرَ الجسم الأسود خالياً من السواد الذي هو فيه ، ولا رأينـا السواد قطُّ عارياً من الجسم ، بل لا تجوز رؤيته ، لأن المرئيـات إنما هي الأجسام الملوَّنة ، ولا تُدْرَك الالوانُ خاليـةً من الأجسام ولا الأجسامُ غيرَ ملوَّنة .ولم نُرِدْ بالأسود ههنا جسماً سُوِّد بحضرتنا ، بل ما شوهد كـذلك من الأجسام ؛ وكذلك القول في الأبيض والأحمر وما أشبه ذلك .

ومنها أنا نعلم أن الذكر في المرتبة مقدَّم على الأنثى . ونحن لم نشاهـد العالَم خالياً من أحدهما ، ثم حَدَثَ بعده الآخرُ ، إلا ما وقفنا عليه بالخبر الصادق من سَبْقِ الذكرِ الأنثى في خَلْق آدم وحواء عليهما السلام .وأمّا في غيرهما فكذلك إن عُلِمَ بخبرٍ صادقِ الإخبارِ بقَدْم كل واحـد منهما صاحبَـه . فكذلك قوله في الكـلام والإعراب ؛ يقول إن الإعراب في الاستحقاق داخلٌ على الكلام لما توجبه مرتبةُ كل واحد منهما في المعقول، وإن كانا لم يوجدا مفترقَيْن .

ونظير ذلك أنا نقول إن الأسمـاء قبل الأفعال، لأن الأفعـال أحداث للأسماء ؛ ولم تُوجد الأسماء زماناً يُنطق بها ثم نُطِق بالأفعال بعدها ، بـل نُطِقَ بهما معاً ، ولكلٍّ حقه ومرتبته. وقد أجاز بعض الناس أن تكون العرب نطقت أولاً بالكلام غير معرب، ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته ، ثم نُقِل معرباً فنتكلم به .

(٢) باب القول في الاعراب لِمَ دخل في الكلام [١]

فإن قال : فقد ذكرتَ أن الإعراب داخل في الكلام ، فما الذي دعا إليه واحتيجَ إليه من أجله ؟ ـ الجواب أن يقال : إن الأسماء لما كانت تعتَوِرها المعاني ، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلّةٌ على هذه المعاني بل كانت مشتركة ، جُعِلت حركاتُ الإعراب فيها تُنْبِىءُ عن هذه المعاني ، فقالوا : ضرب زيدٌ عَمْراً ، فدلّوا برفع زيد على أن الفعل له ، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به . وقالوا : ضُرِبَ زيدٌ ؛ فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يُسَمَّ فاعله ، وأن المفعول قد ناب منابَه . وقالوا : هذا غلامُ زيدٍ ، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه . وكذلك سائر المعاني ، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ، ويقدّموا الفاعلَ إن أرادوا ذلك أو المفعولَ عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالّة على المعاني .

---

(١) ص ٦٩-٧١ .

هذا قول جميع النحويين إلا قُطْرُباً[1] ، فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال؛ وقال : لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني والفَرْق بين بعضها وبعض ، لأنّا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني ، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني . فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إن زيداً أخوك ، ولعل زيداً أخوك ، وكأن زيداً أخوك ؛ اتفق إعرابه واختلف معناه . ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : ما زيد قائماً ، وما زيد قائم[2] ؛ اختلف إعرابه واتفق معناه . ومثله : ما رأيته منذ يومين، ومنذ يومان[3] ؛ ولا مالَ عندك ، ولا مالٌ عندك[4] ؛

---

(١) تلميذ سيبويه . انظر ص ١٢ مع الهامش الثاني في كتابنا هذا .

(٢) النصب على أن (ما) حجازية ، والرفع على أنها تميمية . انظر ص٣٧٦ وما بعدها في كتابنا هذا .

(٣) إذا قلت (ما رأيته منذ يومين) بجرّ (يومين) ، كانت (منذ) بمنزلة حرف الجر مِنْ . فإذا قلت (ما رأيته منذ يومان) برفع (يومان) ـ وهو قليل ـ كانت (منذ) اسماً ؛ ويرى المبرد (في المقتضب ٣/٣٠ـ٣١) أن(منذ) في هذه الحالة مبتدأ ، والاسم المرفوع بعدها خبر ، والتقدير : لم أره ، مُدّة ذلك يومان .

وانظر المغني لابن هشام (ط القاهرة ص ٣٣٥-٣٣٦ = ط دمشق ص ٣٧٢-٣٧٤) .

(٤) في الجملة الأولى (لا) هي النافية للجنس التي تعمل عمل إنّ ، والاسم بعدها مبني على الفتح في محل نصب . وفي الجملة الثانية (لا) هي المشبّهة بليس ، والاسم بعدها مرفوع بالضمة .

وما في الدار أحدٌ إلا زيدٌ ، وما في الدار أحدٌ إلا زيداً [1] . ومثله : إن القومَ كلَّهم ذاهبون ، وإن القومَ كلُّهم ذاهبون [2] ؛ ومثـــله : « إن الأمرَ كلَّه لله » و« إن الأمرَ كلُّه لله » ، قرئ بالوجهين جميعـــاً [3] . ومثله : ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلٍ ، ولا بخيلاً [4] . ومثل هـذا كثير جداً مما اتفق إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه .

قال : فلو كان الإعراب إنما دخل الكلامَ للفرق بين المعاني ، لوجب أن يكون لكل معنى إعرابٌ يدلّ عليه لا يزول إلا بزواله . قال قطرب : وإنما أعربت العرب كلامهـا ، لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ؛ فلو جعلوا وَصْلَه بالسكون أيضاً ، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل وكانوا يُبطئون عند الإدراج . فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك مُعاقِبـــاً للإسكان ، ليعتدل الكلام . ألا تراهم بنَوْا

---

(١) (زيد) مرفوع في الجملة الأولى على أنه بدل للمستثنى منه (أحدٌ) ، ولكنه منصوب على الاستثناء في الجملة الثانية .

(٢) نصب (كلّهم) في الجملة الأولى على أنه تأكيد (القوم) ؛ ورفعه في الجملة الثانية على أنه مبتدأ وخبره (ذاهبون) ، وتكون جملة (كلُّهم ذاهبون) خبر إنَّ .

(٣) آل عمران ١٥٤ . وانظر القرطبي ٢٤٢/٤ .

(٤) الجر باعتبار المعطوف عليه مجروراً لفظاً ، والنصب باعتباره منصوباً محلاً .

كلامهم على متحرك وساكن ، ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المُهْلة في كلامهم ، فجعلوا الحركة عَقِبَ الإسكان .

قيل له : فهلّا لزموا حركة واحدة لأنها مُجزِئة[1] لهم ، إذ كان الغرض إنما هو حركة تَعْتَقِب سكوناً ؟ فقال : لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتساع في الحركات ، وألّا يحظُروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة .

هذا مذهب قطرب واحتجاجه . وقال المخالفون ردّاً عليه : لو كان كما زعم ، لجاز خفض الفاعل مرة ، ورفعه أخرى ، ونصبه ، وجاز نصب المضاف إليه ؛ لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام . وأيّ حركة أتى بها المتكلم أجزَأَتْه ، فهو مُخيَّر في ذلك . وفي هذا فساد للكلام ، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم . واحتجّوا لما ذكره قطرب من اتفاق الإعراب واختلاف المعاني ، واختلاف الإعراب واتفاق المعاني في الأسماء التي تقدم ذكرها ـ

---

(١) مُجزِئة : كافية . أجزَأني الشيء : كفاني .

بأن قالوا : إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تُذْكَر بعد الأفعال ، لأنه يُذكر بعدها اسمان أحدهما فاعل والآخر مفعول ، فمعناهما مختلف ، فوجب الفرق بينهما ، ثم جُعِل سائر الكلام على ذلك . وأما الحروف التي ذكرها فمحمولة على الأفعال ، ولكل شيء ممّا ذكره علة تمرّ بك في بابه إن شاء الله تعالى .

نصوص من « الجُمَل »

(١) باب البدل[1]

البدل في كلام العرب على أربعة أضرب : يُبْدَل الشيء من الشيء وهما لعينٍ واحدة ، ويبدل البعض من الكل ، ويبدل المصدر من الاسم إذا كان المعنى مشتملاً عليه[2] ، والبدل الرابع بدل الغلط ، ولا يجري مثله في القرآن ولا في كلام فصيح .

ويجوز بدل المعرفة من النكرة ، والنكرة من المعرفة ، والظاهر من المضمر ، والمضمر من الظاهر . كل ذلك جائز .

فأما بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة فقولك : جاءني أخوك زيد ؛ ترفع الأخ بفعله ، وزيد بدل منه ، وهما لعين واحدة . وهذا بدل المعرفة من المعرفة . ونظيره قول الله عزّ وجلّ : « اهْدِنا الصِّراطَ

---

(١) ص ٣٥-٣٩ .

(٢) لهذا سُمّي هذا الضَّرْبُ بدل اشتمال .

المستقيمَ صِراطَ الذين أنعمتَ عليهم »[1] ، فالصراط الثاني بدل من الأول. وتقول: مررتُ باخيك رجلٍ صالحٍ ، فهذا بدل النكرة من المعرفة. ومثله قوله تبارك وتعالى: « لَنَسْفَعَنْ بالناصية ناصيةٍ كاذبةٍ خاطئةٍ »[2] ؛ فالناصية الأولى معرفة، والثانية نكرة وهي بدل منها. ومن بدل النكرة بالنكرة قول الشاعر: (طويل)

وكنتُ كذي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صحيحةٍ
ورِجْلٍ رَمَى فيها الزمانُ فشَلَّتِ[3]

---

(١) الفاتحة ٦ و٧.

(٢) العَلَق ١٥ و١٦. الناصية: شعر مُقدَّم الرأس. سَفَعَ بناصيته: قَبَضَ عليها فاجتذبها؛ يقول الفيروزابادي: « ومنه: لنسفعن بالناصية، أي لنَجُرَّنَّه بها إلى النار ». ناصية كاذبة خاطئة: أي كاذب خاطىء صاحبُها.

(٣) البيت من تائية كثيِّر المشهورة، ومطلعها:

خليليَّ هذا رَبْعُ عزَّةَ فاعْقِلا قَلوصيكما ثم ابكيا حيثُ حلَّتِ

وهي في الأمالي ٢/١٠٧–١٠٨. ومفعول (رمى) في الشطر الثاني من البيت الشاهد محذوف، والتقدير: رمى فيها الزمانُ داءً. وشَلَّتْ من شَلِلْتَ تَشَلُّ شَلَلاً من باب فرح.

ويروى البيت بجر (رجل) في كل من الشطرين ورفعها. فالجرّ على أن الأولى بدل بعض من (رجلين)، والثانية معطوفة على الأولى. والرفع على القَطْع، فيكون التقدير: وكنت كذي رجلين: إحداهما رجل صحيحة، والأخرى رجل رمى فيها الزمان فشلَّت. =

وأما بدل المعرفة من النكرة فقولك : مررتُ برجلٍ محمدٍ . ومثله قوله عزّ وجلّ : « وإنك لتَهْدي إلى صراطٍ مستقيمٍ صراطِ الله »[1] ؛ فالثاني معرفة،والأول نكرة وقد أبدله منه . وهذا وما أشبهه بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة .

وإنما قلنا البعض والكلّ مجازاً وعلى استعمال الجماعة له مُسامَحةً ، وهو في الحقيقة غير جائز . وأجوَد من هــذه العبارة أن تقول : يُبْدَل الشيء من الشيء وهو بعضه .

فأما بدل البعض من الكل فقولك : قبضتُ المالَ نصفَه ، ولقِيتُ أصحابَك أكثَرَهم ، وأكلت الرغيفَ ثُلُثَيْه . فالثاني بدل من الأول وهو بعضه ، وإنما أبدل منه للبيان . ونظيره قوله عزّ وجلّ : « ولله على الناس حِجُّ البيتِ مَنِ استطاع إليه سبيلا »[2] ، فـ (مَنْ) في موضع خفض بدلٌ من الناس ، لأن فرض الحج إنما يلزم المستطيعين من الناس.

وأما بدل المصدر من الاسم فقولك : أعجبتني الجاريةُ حُسْنُها ،رفعت

= وقد استشهد سيبويه (٢١٥/١) والمبرد (المقتضب ٢٩٠/٤-٢٩١) بالبيت على الوجهين .

وانظر الخزانة (ط بولاق ٣٧٦/٢ وما بعدها) ، وشرح الشواهد الكبرى للعيني (على هامش الخزانة ، ط بولاق ، ٢٠٤/٤ وما بعدها) .

(١) الشورى ٥٢-٥٣ .

(٢) آل عمران ٩٧ .

(الجارية) بفعلها ، و (حسنها) بدل منها ، والتقدير : أعجبني حُسْنُ الجارية . ومثل : نفعني عبدُ الله علمُه ، وعرفتُ أخاك خبرَه . قال الله عزّ وجلّ : « يسالونك عن الشهرِ الحرامِ قتالٍ فيه »[1] ؛ فالقتال بدل من الشهر ، لأن سؤالهم عن الشهر إنما كان من أجل القتال . ومنه قول الأعشى :

لقد كان في حَولٍ ثَواءٍ ثَوَيْتُه ... تُقَضّى لُباناتٌ ويسأمُ سائمُ[2]

تقديره : لقد كان في ثواءِ حولٍ .

وأما بدل الغلط فقولك : رأيتُ رجلاً حماراً ؛ أردتَ أن تقول : رأيتُ حماراً ، فَغَلِطْتَ فقلتَ : رأيتُ رجلاً ، ثم أبدلتَ الحمار منه . والأجود في ذلك كله أن تقول : بل حمارٌ . ومثله : مررت برجلٍ ثورٍ . وليس الغلط مما يجري بقياس فيحتاجَ إلى تمثيل .

---

(١) البقرة ٢١٧ .

(٢) انظر في هذا البيت ص ٣٠٣-٣٠٤ .

(٢) باب الفرق بين إنّ وأنّ [١]

اعلم أن (إنَّ) تُكسَر في أربعة مواضع، وهي في سائر ذلك مفتوحة.

تُكسر في الابتداء كقولك : إنَّ زيداً قائمٌ ، وإنَّ أخاك شاخصٌ . وإذا كان في خبرها اللام كقولك (ظننتُ أنَّ زيداً قائمٌ) تفتحها ، ثم تدخل اللام فتقول: ظننت إنَّ زيداً لقائمٌ ، وكذلك : حَسِبْتُ إنَّ أخاك لشاخصٌ . ولا يجوز فتح إنَّ مع اللام؛ لأن هذه اللام لام ابتداء ، وإنما كانت مقدَّرة قبل إنَّ ، فاستُقْبِح الجمع بين حرفين مؤكِّدين ، ففُرِّق بينهما وجُعلت اللام مع الخبر . قال الله عز وجلّ : «أَفلا يَعْلَمُ إذا بُعثِرَ ما في القبور وحُصِّل ما في الصدور إنَّ ربَّهم بهم يومئذٍ لَخبير» [٢] ، فكسرها من أجل اللام .

وتُكسر إنَّ أيضاً بعد القَسَم كقولك : والله إن زيداً قائم ، وتالله إن

---

(١) ص ٦٩—٧٢ .

(٢) العاديات ٩—١١ .

أخاك منطلق . قال الله عزّ وجلّ : « والطّور وكتابٍ مسطورٍ » ، ثم قال : « إن عذاب ربك لواقع » (١) . وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين ، واختاره بعضهم على الكسر ؛ والكسر أجود وأكثر في كلام العرب . والفتح جائز قياساً على ما ذكره (٢) .

والموضع الرابع الذي تكسر فيه إنّ هو بعد القول ، كقولك : قال

---

(١) الطور ١ و٢ ثم ٧ .

(٢) يجوز كسر إنّ وفتحها بعد فعل قَسَم ظاهر لا لامَ بعده . ويُستشهَد في هذا الصدد بقول الراجز :

(لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ القَصِيِّ مِنّي ذي القاذورة المَقْلِيِّ)
أو تحلفي بربّكِ العَلِيِّ إني أبو ذَيّالِكِ الصَّبِيِّ

يروى بكسر الهمزة في (إنّي) على جعل جملتها جواباً للقسم ، وبالفتح على جعل أنّ ومعموليها في تأويل مصدر ، أي : على كوني أبا ذيالك الصبي .

فمَن فتح أنّ لم يجعلها في جواب القسم ؛ لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة ، وأنّ ومعمولاها في تأويل مصدر مفرد .

فإذا جاء بعد فعل القسم لام تَعَيَّنَ الكسر نحو قوله تعالى : « ويحلفون بالله إنهم لَمِنْكُم » (التوبة ٥٦) ، و « أهؤلاء الذين أقسموا بالله جَهْدَ أيمانهم إنهم لَمَعَكُمْ » (المائدة ٥٣) .

انظر شرح الأشموني على الألفية ، ص ١٣٨-١٣٩ . وانظر في الشاهد المذكور « شرح الشواهد الكبرى » للعيني (على هامش الخزانة ، ط بولاق ، ٢٣٢/٢ وما بعدها) .

زيد إنَّ عمراً منطلق ، وقُلْتُ إنَّ أخاك شاخص . قـــال عزّ وجلّ : « إذْ قالت الملائكة يا مريمُ إن الله يُبـَشّرُك بكلمة منه »[1] . وكذلك ما تصرّف منه مثل (تقول) و (نقول) وما أشبه ذلك ، تكسر إنَّ بعده . وهذا كله راجع إلى معنى الابتداء . وقومٌ من العرب يُجْرُون (أَتقول) في الاستفهـام للمخاطَب خاصّةً مُجْـرَى (أَتظُنُّ) ، فيقولون : أتقول زيداً شاخصاً ، كما يقـولون : أتظن زيداً شاخصاً . وهؤلاء يفتحون أنَّ بعد القول في الاستفهام .

وسائر الكلام تفتح فيه أنَّ ، وهي وما عملت بتقدير اسم يُحْكم عليه بالرفع والنصب والخفض . فأمّا إنَّ المكسورة فحرف لا يُحْكم على موضعه بشيء من الإعراب . تقول من ذلك في المفتوحة : بلغني أَنَّ زيداً منطلق ، موضعها رفع ، والتقدير : بلغني انطلاقُ زيد . وكـذلك تقول : عجبت من أنك منطلق ، فتكون في موضع خفض ؛ والتقـــدير : عجبت من انطلاقك . وتقول : كرهت أنّك منطلق ، وظننت أنَّ عبدالله خارج ، وأحسَب أن أخاك مُقيم ؛ فتكون في موضع نصب . وكذلك ما أشبهه ، فَقِسْ عليه تُصِبْ إن شاء الله .

---

(١) آل عمران ٤٥ .

(٣) باب التعجب [١]

إذا تعجّبت من شيء وجعلت في أول كلامك (ما) مع الفعل، فانصب المتعجَّب منه لوقوع ذلك الفعل عليه. وذلك قولك: ما أحسن زيداً. (ما) اسم مبتدأ في موضع رفع، ولكنه مُبْهَم، فلذلك لم يُعْرَب، وهو اسم تامّ بغير صلة، وما بعده خبره. و (أَحْسَنَ) فعل ماض [٢]، وفاعله مضمر فيه وهو ذِكْرٌ يعود على (ما). وزيد نصب بوقوع الفعل عليه. وتمثيله: شيء حَسَّنَ زيداً، إلا أن لفظَ التعجب لَزِمَ مع (ما)، وتقول

---

(١) ص ١١٢ ـ ١١٨.

(٢) هذا على مذهب البصريين، فعندهم أن (أَفْعَلَ) في التعجب فعل ماض؛ وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين. أما سائر الكوفيين فهم يذهبون إلى أن (أَفْعَلَ) في التعجب اسم. وهذه هي المسألة الخامسة عشرة من مسائل الخلاف التي أوردها ابن الأنباري في «الإنصاف». وانظر أيضاً كتابه الآخر «أسرار العربية»، ص ١١٣ ـ ١١٩. وراجع هامش ص ٧٩ من كتابنا هذا، س ٥ـ٨.

في التثنية : ما أحسنَ الزيدَيْنِ ، وفي الجمع : ما أحسنَ الزيدِينَ. ومثل : ما أظرفَ أخاك ، وأكرمَ أباك ، وأنظفَ ثوبَك ، وأطيبَ رائحتَك ؛ كل ذلك منصوب .

واعلم أن فعل التعجب غير متصرف ؛ فلا يُرَدُّ إلى المستقبل ولا إلى اسم الفاعل ، ولا يكون منه غير هذا اللفظ .

وفعل التعجب ثلاثي أبداً مثل فَعُلَ وفَعِلَ وفَعَلَ ، كقولك : كَرُمَ زيدٌ ، وجَهِلَ عمروٌ ، وبَرَدَ الماء ، وما أشبه ذلك. تُدْخِل عليه الهمزة ، وتنقله من فاعله ، وتجعله مفعولاً في اللفظ ، وتجعل الفعل على وزن أفْعَلَ . وذلك قولك : ما أكْرَمَ زيداً ، وأظرفَ عمراً ، وأجهلَ بكراً . فالمفعول به فاعل في الحقيقة ؛ لأن معنى ذلك : ما أحْسَنَ زيداً ، أي زيدٌ حَسَنٌ جداً . وكذلك ما أشبهه .

فإن زاد الفعل على الثلاثة ، لم يمكن إدخال الهمزة عليه . فإن أردت التعجب من فاعلٍ فعلُه زائدٌ على ثلاثة أحرف ، تعجبت منه بـ (أَشَدَّ) وما أشبه ذلك . تقول : انطلق زيد، ثم تقول : ما أَشَدَّ انطلاقَه. وكذلك: استخرجَ زيدٌ المالَ ، ودَحْرَجَ ، وقَرْطَسَ [1] ، وما أشبه ذلك ؛

---

(١) يقال : رَمَى فقرطس أي أصاب القِرْطاس ، وهو الهدف أو ـ كما عبّر عنه القاموس ـ كلّ أديم يُنْصَب للنضال .

فتقول : ما أشدَّ استخراجَه ، وأشدَّ دَحرَجتَه .

واعلم أن التعجب إنما هو من الفاعل . ولا يجوز التعجب من المفعول به إلا بأن تتعجب من فاعل قد تعدّى فعله إلى مفعول ، فتُدخل على المفعول حرفَ خفض ، لأن فعل التعجب لا يُجاوز المتعجَّب منه ، كقولك : ضرب زيد عمراً ، فتقول في التعجب : ما أضرَبَ زيداً لعمرٍو . وكذلك شرب محمدٌ الماء ، فتقول في التعجب : ما أشرَبَ محمداً للماء . وكذلك ما أشبهه .

وما كان من الألوان والخِلَق لم يُتعجب منه إلا بـ(أشدَّ) ونحوه ، كقولك : ما أشدَّ حُمرةَ ثوبك ، وما أشدَّ خضرته ، وما أسوَأَ عرَجَ زيد ، وما أقبَحَ عماه . ولو قلت : ما أخضَرَ ثوبَك ، وما أسوَدَه ، لم يَجُزْ ، لأن فعله زائد على ثلاثة أحرف ، إنما هو من اخضَرَّ وابيَضَّ واسوَدَّ . وأما العَرَج والعَمَى وما أشبههما فخِلَقٌ ثابتة كاليد والرجل والرأس ، لا يكون منهما فعل ، وهي مع ذلك ثابتة على حال واحدة .

وأما قولهم : ما أحمَرَ زيداً ، فإنما جاز ذلك، لأنهم أرادوا به البَلادة والحِمارِيَّة ، فإنهم قالوا : ما أبلَدَه ، ولم يقصدوا اللون . وكذلك قولهم : ما أعمَى زيداً – إذا أرادوا عمى القلب – جائزٌ على هذا

التقدير [1] .

وكل شيء لا يقال فيه (ما أفْعَلَه) لا يجوز أن يُقال فيه (هو أفْعَلُ من كذا) ولا (أفْعِلْ به) ، لأن هذا كله من باب التفضيل. فلا يجوز أن تقول : ثوبُك هو أبيضُ من ثوب عمرو ، كما لا يقال : ما أبْيَضَه ؛ ولكن تقول : ثوبُك أشَدُّ بياضاً من ثوبِ عمرو . وكذلك ما أشبهه . فأما قوله :

(رجز)

جارِيةٌ في دِرْعِها الفَضْفاضِ
أبْيَضُ من أختِ بني أباضِ [2]

(١) انظر أسرار العربية لابن الأنباري ، ص ١٢١–١٢٢ . وقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل (ما أفعله) في التعجب من البياض والسواد خاصةً من بين سائر الألوان ؛ ومن حججهم ورود (أبيض) أفعلَ تفضيل في بعض الشعر (كما سيلي في نص الزجاجي) . أما البصريون فقد ذهبوا إلى أن ذلك لا يجوز في البياض والسواد كغيرهما من الألوان. وهذه هي المسألة السادسة عشرة من مسائل الخلاف التي أوردها ابن الأنباري في « الإنصاف » . وانظر الخزانة (ط بولاق ٣/٤٨١–٤٨٢) .

(٢) من جملة أبيات منسوبة إلى رؤبة بن العجاج ، وقد أُلحقت بديوانه (ص ١٧٦) نقلاً عن خزانة الأدب وتاج العروس ولسان العرب (ملاحظة الناشر ص ١٠٤ ، العمود الثاني ، س ٧–٩) .

وفي الخزانة (ط بولاق ٣/٤٨٢) : « قال ابن هشام اللخمي في شرح أبيات « الجُمَل » [للزجاجي] : البيت الشاهد من رجز لرؤبة بن العجاج ، وقبله : =

وقوله : (بسيط)

إذا الرجالُ شَتَوْا واشتدَّ أكْلُهُمُ فانتَ أبيضُهم سِرْبالَ طَبَّاخِ[1]

= لقد أتَى في رمضانَ الماضي
جاريةٌ في درعها الفضفاضِ
تُقَطّعُ الحديثَ بالإيماضِ
أبيضُ من أخت بني أباضِ

قال : كذا أنشده ابن جني (ا هـ) . ولم أره في ديوانه » .

جارية : فاعل (أتى) . الدرع : القميص . الفضفاض : الواسع . وقوله : « تقطّع الحديث بالإيماض »، قال اللخمي (كما في الخزانة ٤٨٣/٣) : « معنى الإيماض أنهم إذا تحدثوا فأومضت إليهم ، أي نظرت ، شغلهم حُسْن عينيها ، فقطعوا حديثهم . وقيل : الإيماض هنا التبسُّم ، شبّه ابتسامها بوميض البرق في لمانه ؛ فيكون معناه كمعنى القول الأول . ويحتمل أن تكون هي المحدّثة، وأنها تقطع حديثها بالتبسم ؛ يصفها بطلاقة الوجه وسماحة الخُلُق » .

وبنو أباض (بفتح الهمزة) قبيلة معروفة بالبياض ؛ عن اللخمي (الخزانة ٤٨٣/٣) .

(١) يقول البغدادي في الخزانة (ط بولاق ٤٨٤/٣) : « وأما قوله: « إذا الرجال شتوا » الخ ، فهو من أبيات لطرفة بن العبد ، هجا بها ملك الحيرة عمرو بن هند . ويروى كذا :

فشاذ غير مأخوذ به ولا معمول عليه.

واعلم أن (كان) تدخل في باب التعجب وحدها من بين سائر أخواتها؛ لاتّساعهم فيها، ولأنها أصل في كل فِعْلٍ وحدَث. وذلك قولك: ما كان أحسنَ زيداً؛ (ما) رفعٌ بالابتداء، و (كان) خبر الابتداء، واسمها مضمر فيها، وما بعدها خبرها. فإن أخّرتها قلت: ما أحسنَ ما كان زيدٌ، فالوجه الرفع، والتقدير: ما أحسنَ كونَ زيدٍ، تكون (ما) مع

=أنتَ ابنُ هندٍ فأخبِرْ مَنْ أبوك إذاً لا يُصلِحُ المُلْكَ إلا كُلُّ بَذّاخِ

إن قلت: نَصْرٌ، فنصرٌ كان شرٌّ فتىً قِدْماً وأبيضَهم سربالَ طبّاخِ

ما في المعالي لكم ظِلٌّ ولا وَرَقٌ وفي المخازي لكم أسْناخُ أسناخِ

مع أبيات أخَر. قال ابن الكلبي: هذا الشعر منحول. وقوله: «واشتد أكْلُهم» أراد بالأكْل القوتَ، وهو مضموم الهمزة، أي غلَت أسعارهم. ومن روى (أكْلهم) بفتح الهمزة، جعل الأكْل بمعنى المأكول؛ وقد يكون معناه أنهم إذا شتوا لا يجدون الطعام إلا بعد جَهْد وشدة وجوع، فإذا وجدوه بالغوا في الأكل ... ... والسربال: القميص. يقول: إذا دخل فصل الشتاء الذي يمنع من التصرُّف، وانقطعت المِيرة، وغلت الأسعار، واشتد القوت، فسربال طباخك نقيٌّ للؤمك؛ ولو كنت كريماً لاسودّ لكثرة طبخه، على ما عُهِد من سربال الطباخين».

بذّاخ: صيغة مبالغة من بذِخ يبذَخ أي تكبّر وعلا. أسناخ: جمع سِنْخ، وهو الأصل. وقد نصب (سربال) على التمييز.

الفعل بتأويل المصدر [1] ، والنصب جائز على قبحه ، على أن تجعله خبر كان ، وتضمر اسمها فيها . فإن قلت : ما كان أحسنَ مـــا كان زيدٌ ، فكررتها ، فـ (كان) الأولى على التفسير الأول ، والثانيـة على التفسير الثاني [2] .

ومن قال (ما أحسن زيداً) على التعجب ، قـال إذا ردّ الفعلَ إلى نفسه : ما أَحْسَنَني . ويَعْرِض في هذا لفظان آخران ، وهو قولك (ما أَحْسَنُ زيدٍ ؟) في الاستفهام ، كأنك قلت (أيُّ شيء منه أحسنُ ؟) ؛ فإن رددته إلى نفسك قلت : ما أَحْسَنَني؟ [3] وتقول في النفي : ما أحسنَ زيدٌ ، إذا أردت أنه لم يُحْسِن في فعله ولم يُجْمِل ؛ فإن رددت الفعل إلى نفسك قلت (ما أحسنتُ) ، وفي التثنية والجمع (مـــا أحسنّا) بنون مشدّدة . وفي تثنية الاستفهام وجمعه : ما أَحْسَنُنا ؟

ومن التعجب ما جاء بلفظ الأمر ، وليس بأمر في الحقيقة ؛ فيكون في الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد . وذلك قولك : يا زيدُ أَحْسِنْ بعمرو ، ويا زيدان أَحْسِنْ بعمرو ، ويا زيدون أَحْسِنْ

---

(١) (كان) على هذا الوجه تامة ، و(زيدٌ) فاعلها .

(٢) أي أنّ (كان) الأولى خبر (ما) التي قبلهـا ، و (كان) الثانية مع (ما) التي قبلها في تأويل مصدر . والتقدير : ما كان أحسنَ كونَ زيدٍ .

(٣) أي : ما الذي جعلني حَسَناً ؟

بعمرو ؛ لأنك لست تامرهم أن يفعلوا بهم شيئاً ، إنما معناه : ما أَحْسَنَ العَمْرِين . قال الله تعالى: « أَسْمِعْ بهم وأَبْصِرْ »[1] ، أي هؤلاء ممن يجب أن يُقال لهم هذا وأن يُتَعَجَّبَ منهم . وتقول : يا هندُ أَحْسِنْ بعمرو ، ويا هندان أَحْسِنْ بعمرو ، ويا هنداتُ أَحْسِنْ بعمرو .

---

(١) مريم ٣٨ .

(٤) باب الفَصْل ويسميه الكوفيون العماد [١]

اعلم أن العرب تجعل هو وهما وهم وهي وأنت وأنتما وأنتم وما أشبه ذلك فَصْلاً بين كل معرفتين لا تستغني إحداهما عن الأخرى [٢] ، وبين معرفة ونكرة تُقارب المعرفة [٣] ؛ وذلك في باب كان وأخواتها ، وباب إنَّ ، وفي

---

(١) ص ١٥٣ - ١٥٥ .

(٢) نحو : كان زيدٌ هو المنطلقَ . فـ (هو) ضمير فصل ، ولا يصحّ أن يكون توكيداً لزيد ، لأن الضمير لا يصلح تأكيداً للاسم الظاهر .

(٣) نحو : كان زيدٌ هو أفضلَ منك . فأفعل التفضيل ، وبعده (مِنْ) ، نكرة تقارب المعرفة ، فهو لا يقبل دخول الألف واللام عليه ، ولو كان نكرة محضة لقَبِل ذلك .

يقول سيبويه ١/٣٩٥ (س ١٣-١٧) : « واعلم أن (هو) لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألف واللام ، فضارع زيداً وعمراً ، نحو (خير منك) و (مثلك) و (أفضل منك) و (شرّ منك) . كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة أو ما ضارعها ، كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما ضارعها . لو قلت (كان زيد هو منطلقاً) ، كان قبيحاً » .

الظنّ ، والابتداء والخبر[1] .

وذلك قولك : كان زيدٌ هو القـائمَ ؛ فتجعل (القائمَ) خبر كان ، و (هو) فصل لا يُعتدّ به[2] . وإن شئت قلت: كان زيد هو القـائمُ ؛

---

(١) باب المبتدأ والخبر هو الأصل ، فكان وأخواتها وإن وأخواتهـا وظن وأخواتها إنما تدخل على المبتدأ والخبر. ومن نافلة القول أن المبتدأ والخبر لا يستغني أحدهما عن الآخر .

وقد سمى البصريون هذا الضمير فصلا ؛ لأنه يُعلِم من أول الأمر أن ما بعده خبر لا تابع . وسماه الكوفيون عماداً ، لأن معنى الكلام يعتمد عليـه . وهذه هي الفائدة الأولى من فوائد ثلاث ذكرهـا ابن هشام في المغنى (ط القاهرة ص ٤٩٦ = ط دمشق ص ٥٤٩ - ٥٥٠) لضمير الفصـل ؛ والفائدة المذكورة لفظية ، وأكثر النحويين يقتصر على ذكرها . والفائدتان الأخريان معنويتان : (ا) التوكيد ، « ذكره جماعة ، وبنوا عليه أنه (أي ضمير الفصل) لا يُجامع التوكيد ، فلا يقال (زيدٌ نفسُه هو الفاضلُ) » ؛ وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة ، لأنه يُدعَم به الكلام أي يقوّى ويؤكَّد » (ب) الاختصاص ، أي أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره ؛ وكثير من البيانيين يقتصر عليه .

(٢) يقول سيبويه ٣٩٤/١ (في السطرين الأخيرين) : « واعلم أن مـا كان فصلا لا يغيّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذكر » . ويقول أيضاً ٣٩٥/١ (س ١١-١٢) : « فصارت (هو) هنا وأخواتُها بمنزلة (ما) إذا كانت لَغْواً ، في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تُذكر » .

ويذهب البصريون إلى أن ضمير الفصل لا موضـع له من الإعراب . وذهب الكوفيون إلى أن العماد (كما يسمونه) له موضع من الإعراب ؛ فذهب بعضهم=

جعلت (هو) مبتدأ ، و (القائمُ) خبره ، والجملة خبر كان [1] . ومثل ذلك : كنتَ أنت القائمَ ، وكنت أنت القائمُ . قال الله جلّ وعزّ : « فلمّا توفّيْتَني كنت أنت الرقيبَ عليهم » [2] ، و « الرقيبُ عليهم » بالرفع

= (الفرّاء) إلى أن حكمه حكم ما قبله ، وذهب بعضهم (الكسائي) إلى أن حكمه حكم ما بعده . وهذه هي المسألة المائة من مسائل الخلاف التي أوردها ابن الأنباري في « الإنصاف » . وانظر في هذا أيضاً المغني لابن هشام (ط القاهرة ص ٤٩٦ آخر سطر – ٤٩٧ س ١–٥ = ط دمشق ص ٥٥٠ س ٣–٧) .

(١) يقول سيبويه ٣٩٥/١ (س ١٩–٢٤) : « وقد جعل ناس كثير من العرب (هو) وأخواتها في هذا الباب اسماً مبتدأ ، وما بعده مبني عليه ... ... فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول : أظن زيداً هو خيرٌ منك . وناس كثير من العرب يقولون : « وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون » . وقال الشاعر (قيس بن ذريح) ... »

وسيرد البيت والآية الكريمة فيما يلي من هذا النص .

(٢) المائدة ١١٧ . ويجوز أيضاً أن يكون(أنت) توكيداً للتاء في(كنت)، في محل رفع. ويجوز الوجهان (الفَصْليّة والتوكيد) كذلك في (أنا) في قوله تعالى : « إنْ تَرَني أنا أقلّ منك مالاً وولداً » (الكهف ٣٩) ؛ وفي (نحن) في قوله تعالى : « إن كنّا نحن الغالبين » (الأعراف ١١٣ ، والشعراء ٤١) ، وقوله تعالى « وكنا نحن الوارثين » (القصص ٥٨) ؛ وفي (هو) في قوله تعالى: « تجدوه عند الله هو خيراً » (المزّمّل ٢٠) ؛ وفي (هم) في قوله تعالى : « إن كانوا هم الغالبين » (الشعراء ٤٠) . والمعروف أن الضمير يؤكد بضمير الرفع سواء كان الأول مرفوع الموضع أو منصوبه أو مجروره . =

أيضاً . وقال تبارك وتعالى : « وإذ قالوا اللَّهُمَّ إنْ كان هذا هو الحقَّ من عندِك »[1] ، و « هو الحقُّ » ، بالنصب والرفع. وقال تعالى: «وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين »[2] ؛ وقرأ بعضهم: « ولكن كانوا همالظالمون»، جعل (هم) ابتداء و (الظالمون) خبره ، والجملة خبر كان . وقال قيس ابن ذريح : (طويل)

تُبكّي على لُبْنَى وأنت تَرَكْتَها وكنتَ عليها بالَملا أنت أقدرُ

والقوافي مرفوعة[3] .

وكذلك تقول في الظن : ظننت زيداً هو القائمَ ، إذا جعلت (هو)

= انظر سيبويه ١/٣٩٥ س ١٨–١٩ (وهو يعبر عن التوكيد بالصفة) ، وابن يعيش ٣/١١١ و ١١٣ ، والمغني لابن هشام (ط القاهرة ص ٤٩٧ س ٧–٨ = ط دمشق ص ٥٥٠ س ٩–١٠) .

(١) الأنفال ٣٢ .

(٢) الزخرف ٧٦ .

(٣) يقول الشنتمري في شرح هـــذا البيت الذي ذكره سيبويه ١/٣٩٥ : « الشاهد في ابتداء (أنت) ورفع (أقدر) على الخبر. ولو كانت القوافي منصوبة لَنَصَبَ (أقدر) وجعل (أنت) فصلاً كما تقدم في الباب . وصف تتبُّع نفسه للبنى بعد أن طلّقها . والملا : ما اتّسع من الأرض . أي كنت أقدر عليهـــا وأنت مقيم بالملا معها قبل تطليقها ؛ يعنّف نفسه على ما عمل» . والبيت منصوص في الأغاني (ط بولاق ٨/١٢٦ = ط دار الكتب المصرية ٩/٢٠٥) .

فصلاً . وإن لم تجعله فصلاً ، رفعت (القائم) . وكذلك ما أشبهه[1] .

---

(١) يلاحظ أن المؤلف اقتصر في أمثلته على بابي كان وظن ؛ لأن ضمير الفصل يظهر له حكم في هذا البابين، إذ يُنصب الاسم بعده خبراً لكان أو مفعولاً ثانياً لظن. ولكن لا يظهر للفصل حكم في باب إن وأخواتها وباب المبتدأ والخبر، لأن أخبارها مرفوعة ؛ فإذا قلت : زيدٌ هو القائمُ ، وإن زيداً هو القائمُ ، لم يُعْلَمْ أن المضمر فصل أو مبتدأ إلا بالإرادة والنيّة ، ولا يظهر الفرق بينهما في اللفظ . انظر ابن يعيش ١١١/٣ .

ويقول سيبويه ٣٩٥/١ (س ١٢-١٣) : « واعلم أنها [هي وأخواتها] تكون في إنّ وأخواتها فصلاً ، وفي الابتداء ، ولكن ما بعدها مرفوع لأنه مرفوع قبل أن تذكر الفصل » .

(٥) باب التاريخ [١]

اعلم أن التاريخ محمول على الليالي دون الأيام، لأن أول الشهر ليلة، فلو حُمِل التاريخ على الأيام، سقطت من الشهر ليلة. فتؤنث التأريخ لما ذكرتُ لك، فتقول: لِخَمْسٍ خَلَوْنَ من الشهر، ولستٍّ خلون منه؛ فيقع التأريخ على الليالي دون الأيام، لأنه قد عُلِمَ أن مع كل ليلة يوماً.

وليس في العربية موضع يُغَلَّب فيه المؤنث على المذكر إلا في التأريخ. فأما سوى ذلك فإنه يغلِّب فيه المذكر على المؤنث، فيقال: الهنداتُ وزيدٌ خرجوا، والفواطمُ وعمرٌو قدِموا، فيتغلّب المذكر على المؤنث. وكذلك تقول لرجل معه خَمْسُ نسوةٍ: هذا سادسُ ستةٍ، أي أحدُ ستة؛ فتغلّب المذكر وتُثبت الهاء. إلا في التاريخ، فإنك تغلّب فيه المؤنث على المذكر؛ تقول: كتبت لخمسٍ بَقِينَ، ولستٍّ بقين.

---

(١) ص ١٥٦ - ١٥٧.

وإذا ميّزتَ العدد بواحد أفْرَدْتَ الخبرَ عنه، كقولك: كتبت لإحدى عشرة ليلةً خلَتْ من الشهر، ولثلاثَ عشرةَ ليلةً خلَتْ وبَقِيَتْ. وإذا فسّرتَه[1] بجمع جَمَعْتَ الخبر عنه، فقلت: كتبت لأربعٍ بَقِينَ، ولعَشْرٍ بقين. فاعلمه إن شاء الله.

---

(١) فسّرته : ميّزته .

(٦) باب إضافة المنادى إلى المتكلم [١]

اعلم أن للعرب في ذلك لغات ، أجودها أن تقول : يا غلامِ أقبِلْ ، ويا قومِ أقبلوا. قال الله عزّ وجلّ : « يا قومِ لا أسألكم عليه أجراً » [٢]. وقال تعالى : « يا عبادِ فاتّقونِ » [٣] ، « وقال نوحٌ ربِّ لا تَذَرْ على الأرض من الكافرين ديّاراً » [٤]. تحذف منه الياء ، وتكتفي بالكسرة منها ، كما تحذف التنوينَ من المفرد [٥].

---

(١) ص ١٧١-١٧٢ .

(٢) هود ٥١ .

(٣) الزُّمَر ١٦ .

(٤) نوح ٢٦ .

(٥) « كما تحذف التنوين من المفرد » : أي من المنادى المفرد كقولك: يا زيدُ. يقول سيبويه ١/٣١٦ : « اعلم أن ياء الإضافة لا تثبت في النداء كما لم يثبت التنوين في المفرد، لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين؛ لأنها بدل من التنوين، ولأنه [الضمير] لا يكون كلاماً حتى يكون في الاسم كما أن التنوين إذا لم يكن فيه [في=

واللغة الثانية أن تقول : يا غلامِيَ أقبلْ ، بيـــاء مفتوحة ، وهو الأصل[1] ؛ فتحرّكها لأنها اسم مضمر متطرف، كما تحرك سائر المضمرات نحو التاء من قمتَ وقمتُ ، والكاف من غلامكَ ، وما أشبه ذلك .

واللغة الثالثة أن تقول : يا غلامِي أقبلْ[2] . فتسكّن الياء استثقالاً

=الاسم] لا يكون كلاماً. فحُذِف وتُرِك آخر الاسم جراً ، ليُفْصَل بين الإضافة وغيرها . وصار حذفها [الياء] ههنا لكثرة النداء في كلامهم ، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء . ولم يكونوا ليثبتوا حذفها إلا في النداء ، ولم يكن لبسٌ في كلامهم لحذفها ؛ فكانت الياء حقيقة بذلك لما ذكرت لك » .

(١) منه قوله تعالى : « قُلْ يا عبادِيَ الذين أسرفوا على أنفسهم » (الزُّمَر ٥٣) . ومع الهاء لبيان الحركة في الوقف : « كتابِيَهْ » (الحاقة ١٩ و ٢٥)، و « حِسابِيه » (الحاقة ٢٠ و ٢٦) ، و « سُلطانيه » (الحاقة ٢٩) .

وإذا كان ما قبل الياء ساكناً لم تكن فيها إلا اللغـــة الثانية ، أي تحريكها بالفتح ، لئلا يلتقي ساكنان . قال تعالى : « قال هي عصايَ أتوكّأ عليها » (طه ١٨) ، « وقال يا بَنِيَّ لا تدخلوا من باب واحد » (يوسف ٦٧)؛ حذفت النون في (بنين) للإضافة ، وأدغمت ياء الجمـــع في ياء المتكلم ، فحركت ياء المتكلم بالفتحة على أصلها لئلا يلتقي ساكنان. انظر المقتضب للمبرد ٤/٢٤٨-٢٤٩.

(٢) يقول سيبويه ٣١٦/١ : « واعلم أن بقيان الياء لغـةٌ في النداء ، في الوقف والوصل . تقول : يا غلامي أقبلْ . وكذلك إذا وقفوا . وكان أبو عمرو [ابن العلاء] يقول : « يا عبادي فاتقونِ » [الزمر ١٦] . قال الراجز (وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشي) : =

للحركة فيها ، لانكسار ما قبلها .

واللغة الرابعة أن تقول : يا غلاماَ . تُبْدِل الكسرة فتحة ، وتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . وتقف عليها بالهاء بياناً للألف [1] ؛ فإذا وَصَلْتَ ، حذفت الهاء فقلت : يا غلاماَ تعالَ . قال أبو النجم :

(رجز)

يا ابنةَ عَمّا لا تلومي واهْجَعي [2]

= فكُنْتَ إذْ كُنْتَ إلَهي وَحْدَكا
لم يكُ شيء يا إلَهي قَبْلكا » اهـ

ويقول المبرد في المقتضب ٢٤٧/٤ (س ٣-٤) : « وحجّة من أثبتها [الياءَ] انها اسم بمنزلة زيد . فقولك (يا غلامي) بمنزلة (يا غلامَ زيدٍ) . فلما كانت أسماً ، والمنادى غيرها ، ثبتت » .

(١) يقول سيبويه ٣١٧/١ : « وقد يُبدلون مكان الياء الألفَ ، لأنها أخفّ . . . وذلك قولك : يا ربّا تجاوزْ عنّا ، ويا غلاماَ لا تفعلْ . فإذا وقفت قلت : يا غلاماهْ . وإنما ألحقت الهاء ليكون أوضح للألف ، لأنها خفيّة . وعلى هذا النحو يجوز (يا أباه) و (يا أمّاه) » .

(٢) من شواهد سيبويه ٣١٨/١ . يقول الشنتمري : « الشاهد فيه إبدال الألف من الياء في قوله : « يا ابنة عمّا » كراهةَ لاجتماع الكسرة والياء مع كثرة الاستعمال . خاطب امرأته أم الخيار ، وهي ابنة عمه ، ولها يقول :

قد أصبحتْ أمُّ الخيار تدّعي
عليَّ ذنباً كلّه لم أصنَعِ =

ومن العرب من يقول: يا غلامُ أقبلْ [1] .

= والهجوع النوم بالليل خاصة » . وفي رواية : « يا ابنــة عمّي » (المقتضب للمبرد ٢٥٢/٤) .

وانظر بقية الأرجوزة في الخزانة (ط بولاق ١٧٦/٤) .

(١) يقول سيبويه ٣١٦/١ (س ١٨-١٩): « وبعض العرب يقول: يا رب اغفرْ لي ، ويا قومُ لا تفعلوا » .

وقد قرىء : « قال ربُّ احكمْ بالحق » (الأنبياء ١١٢). انظر المقتضب للمبرد ٢٦٣/٤ مع الهامش الثالث للناشر المحقّق .

(٧) باب أفعال المقاربة [١]

وهي عَسَى وكادَ وكَرَبَ وجَعَلَ وأخَذَ وقارَبَ وما أشبه ذلك . اِعْلَمْ أنها لمقاربة الفعل واستدناء وقوعه [٢] .

فأما عسى فالأجود فيها أن تُستعمل بـ (أنْ)، فيقال : عسى زيدٌ أن يقومَ . فيكون موضع (أن) نَصْباً ، تكون مع الفعل في تأويل مصدر ،

---

(١) ص ٢٠٩ – ٢١١ .

(٢) كاد وكرب وقارب تدل على قرب وقوع الفعل ، وتدل عسى على ترجّي وقوعه أو استدناء وقوعه (كما يقول الزجاجي) ، وتدل جعل وأخذ على الشروع في الفعل . ويقول النحاة إن أفعال المقاربة – على اختلافها – تعمل عمل كان ، فاسمها هو الاسم المرفوع بعدها ، وخبرها هو الجملة المبنية على الفعل المضارع إذا لم يقترن بـ (أنْ) ، نحو : كاد زيدٌ يقوم . فإذا اقترن المضارع بأن ، كما في قولك : عسى زيد أن يقوم ، فجمهور النحاة على أن المصدر المؤول من (أن) والفعل خبر. انظر المغني لابن هشام (ط القاهرة ص ٢٨ س٨ - ١٤= ط دمشق ص ٢٥ س ٩ – ص ٢٦ س ٥ ؛ وكذلك ط القاهرة ص١٥١ - ١٥٢= ط دمشق ص ١٦٢ – ١٦٣) . وانظر الهامش التالي .

كأنه قال : قارَبَ زيدٌ القيامَ [1] . فإن قدّمت (أن) فقلت : عسى أن يقومَ زيد ، كان موضعها رَفْعاً ، لأن التقدير : قَرُبَ قيامُ زيد . قال الله عزّ وجلّ : « عسى أن يَبْعَثَكَ ربُّكَ مَقاماً محموداً » [2] . وقد تُستعمل في الشعر بغير أنْ ؛ قال الشاعر : (وافر)

عسى الكربُ الذي أمسيتَ فيه ... يكونُ وراءه فَرَجٌ قريبُ [3]

---

(١) يقول سيبويه ٤٧٧/١ (س ٩-١٠) : « وتقول: عَسَيْتَ أنْ تفعل. فـ (أنْ) ههنا بمنزلتها في قولك : قاربتَ أن تفعل ، أي قاربت ذاك، وبمنزلة: دنوتَ أن تفعل » .

وظاهر هذا القول يدل على أن سيبويه يعرب المصدر المؤول من أنْ والفعل هنا مفعولاً لعسى . وقد نسب ابن هشام هذا المذهب إلى سيبويه ؛ راجع الهامش السابق .

(٢) الإسراء ٧٩ . وعسى هنا تامة، وفاعلها المصدر المؤول من أنْ والفعل. انظر ابن يعيش ١١٨/٧ ، وابن هشام في المغني (ط القاهرة ص ١٥٢ (الاستعمال الثاني) = ط دمشق ص ١٦٣) .

(٣) البيت من قصيدة لهُدْبة بن خَشْرَم قالها في الحبس أيام معاوية ، ومطلعها :

طَرِبْتَ وأنت أحياناً طَروبُ ... وكيف وقد تعلّاك المشيبُ

انظر الأمالي لأبي علي القالي ٧١/١-٧٢ ، والخزانة للبغدادي (ط بولاق ٨٣/٤) . =

فقال (يكونُ) ، فجاء بها بغير أنْ ؛ والأوَجه ما ذكرت لك .

وأما كاد وكرب وجعل وما أشبه فالأوجـه أن تستعمل بغير أنْ ، فيقال: كاد زيدٌ يقومُ ، وكاد عبدُ الله يخرجُ . وهي لمقاربة ذات الفعل. ألا ترى أنك لا تقول (كاد زيد يدخل المدينة) إلا وقد شارَفها ؟ وقـد يجوز أن تقول (عسى زيد أن يحُجّ)،وهو لم يَبْرَح من منزله بعدُ[1] . قال الله : « يكاد سَنا بَرْقه يذهب بالأبصار »[2] . فأما قوله جلّ اسمه :

— والبيت من شواهد سيبويه . يقول ١/٤٧٧ (آخر سطر) — ٤٧٨: « اعلم أن من العرب من يقول (عسى يفعلُ) ، يشبّهها بـ (كاد يفعلُ) ... قـــال قال هدبة : (البيت) » . ثم أورد سيبويه شاهدين آخرين على ذلك .

ويخطّىء ابن هشام في المغني (ط القاهرة ص ٥٧٩ = ط دمشق ٦٤١)قول جماعة إن (فرجٌ) في الشطر الثاني اسم (يكون) ؛ والصواب – كما يقول – أنه مبتدأ خبره الظرف (وراءه) ، والجملة من المبتدأ والخبر خبر (يكون) ، واسم (يكون) ضمير مستتر تقديره (هو) يعـود على (الكرب) في الشطر الأول.وفي الخزانة (ط بولاق ٤/٨٤) – نقلاً عن ابن هشام أيضاً – أن(فرجٌ) لا يجوز أن يكون اسم (يكون)؛ لأن فاعل الفعل الواقع في باب كاد لا يكون إلا ضميراً راجعاً للاسم السابق ، فلا يجوز : كاد زيد يموت أبوه .

(١) تقدّم أن عسى تدل على استدناء وقوع الفعل ، لا على قُرْب وقوعه فعلا .

(٢) النور ٤٣ .

« إذا أَخرَج يده لم يَكَدْ يراها»[1] فتاويله : لم يَرَها ولم يكد، أي لم يرها ولم يقارب رؤيتها[2] . ومن أمثال العرب : « كاد النعامُ يطير » و « كاد

---

(١) النور ٤٠ .

(٢) هذا تفسير المبرد أيضاً (المقتضب ٣/٧٥) .

ولابن يعيش تفسير آخر. يقول ٧/١٢٤-١٢٥ : « قد اضطربت آراء الجماعة في هذه الآية . فمنهم من نظر إلى المعنى وأعرَضَ عن اللفظ ؛ وذلك أنه حمل الكلام على نفي المقاربة ، لأن (كاد) معناها قارب ، فصار التقدير: لم يقارب رؤيتها ؛ وهو اختيار الزمخشري . والذي شجعهم على ذلك ما تضمنته الآية من المبالغة بقوله : « ظلماتٌ بعضُها فوق بعض » . ومنهم من قال : التقدير: لم يرها ولم يكد ؛ وهو ضعيف، لأن (لم يكد) إن كانت على بابها فقد نقض أول كلامه بآخره ، وذلك أن قوله (لم يرها) يتضمن نفي الرؤية ، وقوله (ولم يكد) فيه دليل على حصول الرؤية ، وهما متناقضان . ومنهم من قال إن (يكد) زائدة، والمراد : لم يرها ؛ وعليه أكثر الكوفيين . والذي أراه أن المعنى أنه يراها بعد اجتهاد ويأس من رؤيتها . والذي يدل على ذلك قول تأبط شراً : « فأبُتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئبا » ، والمراد : ما كدت أءُوب ، كما يقال : سَلِمْتُ وما كدتُ أسلَم ؛ ألا ترى أنه آبَ إلي فهم – وهي قبيلة – ثم أخبر أن ذلك بعد أن كاد لا يؤوب. وعلة ذلك أن(كاد) دخلت لإفادة معنى المقاربة في الخبر. . . . ، فإذا دخل النفي على (كاد) – قبلها كان [النفي] أو بعدها – لم يكن إلا لنفي الخبر ، كأنك قلت : إذا أخرج يده يكاد لا يراها . فـ (كاد) هذه إذا استُعملت بلفظ الإيجاب ، كان الفعل غير واقع؛ وإذا اقترن بها حرف النفي، كان الفعل=

العروس يكون أميراً »[1] لقربهما من تلك الحال .

وربما استُعملت كادَ في الشعر بأنْ ؛ قال رؤبة : (رجز)

قد كاد من طول البِلَى أن يَمْصَحا[2]

=الذي بعدها قد وقع . هذا مقتضى اللفظ فيها ، وعليه المعنى . والقاطع في هذا قوله تعالى [البقرة ٧١] : « فذبحوها وما كادوا يفعلون » ، وقد فعلوا الذبح بلا ريب » .

وانظر ردّ ابن هشام في المغني (ط القاهرة ص ٦٦١ آخر سطر – ٦٦٣ = دمشق ص ٧٣٧ – ٧٣٨) .

(١) العروس : الرجل والمرأة ما داما في إعراسهما (القاموس). والمراد هنا الرجل طبعاً . والمثلان في المقتضب للمبرد ٧٤/٣ .

(٢) من شواهد سيبويه ؛ يقول ٤٧٨/١ : « وقد جاء في الشعر (كاد أن يفعل) ، شبهوه بـ (عسى) ، قال رؤبة : (البيت) » . وفي الخزانة (ط بولاق ٩١/٤) : « وهذا الرجز نُسب إلى رؤبة ، وقبله : « رَبْعٌ عفا من بعد ما قد انمَحَى »، وأنشده ابن يعيش [١٢١/٧] : « ربع عفاه الدهرُ طولاً فامّحى » ، ورواه اللخميّ : « ربع عفاه الدهر دَأباً وامتحى ». ولم أر هذا الرجز في ديوان رؤبة ... والربع : المنزل حيث كان ؛ وروي بدله (رسم)، والرسم : أثر الدار . وعفا يكون لازماً كالرواية الأولى ... أي دَرَس؛ويكون متعدياً كالرواية الثانية ، يقال : عفته الريح أي محته . وامّحى أصله انمحى ، مطاوع محوته مَحْواً أي أزلته ... ، ويقال محيته مَحْياً بالياء من باب نفع . وزعم العيني أن (مِنْ) في قوله (من بعد) زائدة . وما مصدرية . واسم كاد ضمير =

والأجود أن تُستعمل بغير أنْ . وكذلك تقول : جعل زيد يقول كذا وكذا ، وأخذ يفعل كذا ؛ تُستعمل بغير أنْ .

=راجع إلى رَبْع. و(مِن) تعليلية متعلقة بكاد لا بيمصح ، لأنه صلة (أنْ)... ويمصح بفتح الياء والصاد مضارع مصح بفتح الصاد أيضاً . قال الجوهري: مصح الشيءُ مُصوحاً : ذَهَب وانقطع ، قال : ومصح الثوبُ : أخْلَقَ » .

(٨) باب ما ينصرف وما لا ينصرف [١]

الاسم الذي ينصرف هو الذي يُخْفَض ويُنَوَّن . وغير المنصرف لا يخفض ولا ينون ، ويكون في موضع الخفض مفتوحاً . فالمنصرف قولك : هذا زيدٌ ، ومحمدٌ ، وغلامٌ ، ورجلٌ . وغير المنصرف قولك : مررت بأحمدَ ، وإبراهيمَ ، وإسماعيلَ ، وجاءني أحمدُ ، وإبراهيمُ ، وإسماعيلُ .

وما لا ينصرف ينقسم إلى قسمين : منه ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وقسم ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة .

فأمّا ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فخمسة أجناس :

منها أَفْعَل إذا كان نعتاً نحو أَحْمَرَ وأصفر وأبيض وأشقر ، وأفضل منك وأكرم منك .

---

(١) ص ٢٢٤-٢٢٩ .

ومنها فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلَى نحو سَكْرانَ وسَكْرَى ، وغضبان وغضبى ، وعطشان وعطشى .

ومنها ما كان في آخره ألف التانيث ممدودةً أو مقصورة نحو حُبْلَى وسَكْرَى وغَضْبَى ، والممدودة نحو حَمْراء وبَيْضاء وشَهْباء وأَنْبِياء وما أشبه ذلك .

ومنها كل جمع ثالثُ حروفه ألفٌ ، وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أو حرف مشدَّد ، نحو مَساجِدَ ودَراهِم ، ودَنانِير وطَواوِيس ، ودَواب وشَوابّ[1] ؛ إلا ما كان في آخره هاء التأنيث فإنه ينصرف في النكرة نحو فَرازِنةٍ[2] وصَياقِلة[3] وجَحاجِحة[4] وما أشبه ذلك .

ومنها المعدول من العدد نحو مَثْنَى وثُلاثَ ورُباعَ وما أشبه ذلك .

جميع هذا لا ينصرف في معرفة ولا نكرة . تقول : مررت برجلٍ

---

(١) شوابّ : جمع شابّة ، مؤنث شابّ .

(٢) أصله فَرازِين ، حذفوا الياء وعوّضوا عنها بتاء التأنيث (سيبويه ٨/١ س ٨–٩) . وفَرازين جمع فِرْزان ، وهو الوزير في اصطلاح الشطرنج . وفِرْزان معرب فَرْزِين في الفارسية (القاموس في مادتي فرز وفرزن) .

(٣) جمع صَيقَل ، وهو شحّاذ السيوف وجلاّؤها (القاموس) .

(٤) جمع جَحْجاح ، وهو السيّد .

أسْوَدَ ، وآخرَ أشْقرَ ، ورأيت فرساً أشْهَبَ ؛ ومررت بامرأةٍ عَطْشَى، وسَكْرَى ؛ ومررت بحَمْراءَ ، وبَيْضاءَ ؛ ورأيت رجلاً سَكْرانَ، وآخرَ غَضْبانَ ، وقبضت دَنانيرَ ودَراهِمَ ، ودخلت مَساجِدَ ، ورأيت دَوابَّ، وشَوابَّ ؛ ورأيت القومَ مَثْنَى ، وثُلاثَ ، ورُباعَ [1] . وكذلك ما أشبهه .

فإن أدخلت على جميع ما لا ينصرف الألف واللام أو أضفته ، انْصَرَفَ ، نحو قولك : مررت بالأحْمَرِ والحمْراءِ ، والأشقرِ والشقراءِ، ومررت بمساجدِكم ومنابرِكم . وكذلك ما أشبهه .

●

وأما ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة فهو اثنا عَشَرَ جنساً :

منها كل اسم أعجميّ كان على أكثر من ثلاثة أحرف ، نحو إبراهيم وإسماعيل وداوود . فإن كان على ثلاثة أحرف ، انصرف في المعرفة والنكرة ، نحو خش ودِل وخان [2] .

---

(١) أي اثنين اثنين ، وثلاثةً ثلاثةً ، وأربعةً أربعةً .

(٢) خش (بفتح الخاء وضمّها) : الحماة . دِل : قَلْب . خان: فُنْدُق. وليست الكلمتان الأوليان على ثلاثة أحرف كما يقول الزجاجي .

ومنها كل اسم على وزن الفعل المستقبل نحو أحمد ويزيد .

ومنها كل اسم في آخره ألف ونون زائدتان نحو سَلْمان وعِمْران ومَرْوان . فأما حسّان فإن أُخِذَ من الحُسْن انصرف في المعرفة والنكرة، لأن نونه أصلية ؛ وإن أخذ من الحِسّ لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة. وكذلك تَبّان: من التَّبّ[1] لا ينصرف، ومن التِّبْن[2] ينصرف؛ وسَمّان: من السَّمْن ينصرف[3]، ومن السَّمّ لا ينصرف[4].

ومنها كل اسم في آخره هاء التأنيث نحو فاطمة وعائشة وطلحة وما أشبه ذلك.

ومنها كل اسم مؤنث على ثلاثة أحرف محركة نحو قَدَم وسَقَر[5] وما أشبه ذلك . فإن كان ساكن الأوسط فللعرب فيه لغتان : منهم من

---

(١) التَّبّ : النَّقْص والخَسار .

(٢) إذا كان العلم تبّان من التبن، فمعناه اللغوي « بائع التبن». انظر القاموس (تبن) .

(٣) إذا كان العلم سَمّان من السَّمْن ، فمعناه اللغوي « بائع السمن » .

(٤) هكذا اشتقه ابن دريد في كتابه « الاشتقاق » ، قال (ص ٥١٠ آخر سطر) : « وسَمّان : فَعْلان من السّمّ ، والسّمّ القاتل معروف » .

(٥) سَقَر عَلَم على جهنم . قال تعالى : « ما سَلَكَكُمْ في سَقَرَ » (المدثر ٤٢) .

يصرفه لقلة حروفه وحركاته نحو هِنْد وجُمْل ودَعْد، ومنهم من لا يصرفه. قال الشاعر، فجمع بينهما : (منسرح)

لم تَتَلَفَّعْ بفضلِ مِئْزرِها دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ [1]

ومنها كل اسم مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف لا علامة فيه للتانيث، نحو سعاد وزينب وما أشبه ذلك.

ومنها كل اسم معدول عن فاعِل إلى فُعَلَ في حال التعريف، نحو عُمَرَ

---

(١) يقول البطليوسي في «الاقتضاب» (ص ٣٦٧-٣٦٨) : «هذا البيت يروى لجرير، ويروى لعبيد الله بن قيس الرُقَيَّات. والتلفُّع : الاشتمال بالثوب والالتحاف فيه. والعُلَب : جمع عُلْبة، هو إناء يصنع من جلود الإبل. وصف أن دعداً نشأت في الرفاهية والنعمة، ولم تكن من البدويات اللواتي يتلفّعن بالمآزر ويشربن الألبان في العلب ... ... ويجوز في (دعد) الأولى الصرف وترك الصرف، ولا يجوز في الثانية الصرف لفساد وزن الشعر. وكرّر ذكر دعد ولم يضمرها تنويهاً بذكرها وإشارة أو تلذُّذاً لاسمها واستطابة ... ... ويروى : بالعلب، وفي العلب؛ وإنما حَسُنَ دخول (في) ههنا لأن تأويله : لم تُسْقَ اللبن في العلب. ويروى : ولم تُغْذَ».

والبيت من شواهد سيبويه ٢/٢٢، مع رواية (تُغْذَ) مكان (تُسْقَ)؛ وهو يرى أن ترك الصرف في مثل دعد وهند أجود. كذلك يرى المبرد (المقتضب ٣/٣٥٠) أن ترك الصرف أقيس. «ومن النحويين من لا يرى صرفه في المعرفة المزوم العلتين له : علة التأنيث وعلة التعريف، ويجعل صرفها في البيت ضرورة» (الشنتمري).

وزُفَر (١) وقُثَم (٢) وزُحَل وما أشبه ذلك. فإن كان غير معدول كان مصروفاً نحو نُقَرٍ وصُرَد (٣) وجُعَل (٤) وجُرَذ (٥) وحُفَر وغُرَف وما أشبه ذلك.

ومنها كل اسم على بناء الفعل الماضي مما لا مثال له في الأسماء، مثل رجل سميته ضُرِبَ أو قُتِلَ أو ضَرَّبَ أو قَتَّلَ. فإن كان ثانيه ياء أو كان مدغماً انصرف، نحو مُدَّ وصُدَّ وشُدَّ، ونحو قِيلَ وبِيعَ؛ لأن مثال المدغم في الأسماء كُرٌّ (٦) وبُرٌّ، ومثل المعتل دِيكٌ وفِيلٌ.

ومنها كل اسمين جعلا اسماً واحداً، نحو حَضْرَمَوْت وبَعْلَبَكّ ورامَهُرْمُز وما أشبه ذلك.

---

(١) الزُفَر: من معانيه في اللغة: الأسد، والشجاع. وفعله زَفَرَ يزفِر، أي أخرج نَفَسَه بعد مدّه إياه.

(٢) القُثَم في اللغة: الكثير العطاء. قَثَمَ له من المال كقَثَمَ: دفع له دُفعة جيّدة من المال.

(٣) الصُرَد في اللغة: طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير (القاموس).

(٤) الجُعَل في اللغة: الرجل الأسود الدميم أو اللجوج، والرقيب، ودُوَيْبَّة (القاموس).

(٥) الجُرَذ في اللغة: ضَرْب من الفأر.

(٦) الكُرّ: مكيال بالعراق، بالكوفة وبغداد، يبلغ ستين قفيزاً (مفاتيح العلوم للخوارزمي، ليدن ١٨٩٥، ص ١٥ و ٦٧).

ومنها كل اسم في آخره ألف الإلحاق نحو أرْطىً وعَلْقىً ومِعْزىً(1)؛ إذا سميت به لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة.

ومنها كل مذكر سميته بمؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف، نحو رجل سميته زينب أو سعاد وما أشبه ذلك.

ومنها كل مؤنث سميته بمذكر قلت حروفه أو كثرت، نحو امرأة سميتها بفَضْل أو جعفر وما أشبه ذلك.

وجميع هذه الأسماء لا تنصرف في المعرفة، وتنصرف في النكرة. فافهم ذلك إن شاء الله.

---

(1) انظر في الأرْطَى ص ٣٦٤ (الهامش الثالث)، وفي المِعْزَى ص ٣٧١ (الهامش).

والعَلْقى نبت. فمن اعتبر ألفها للإلحاق قال (عَلْقىً) بالتنوين، وقال عَلْقاةٌ واحدة. ومن اعتبر ألفها للتأنيث لم ينون، وقال: عَلْقَى واحدة. انظر شرح الشافية للرضى ١/١٩٥ و ٢/١٩٩.

(٩) باب الاستثناء [١]

وحروف الاستثناء [٢] إلاّ ، وغير ، وسِوىً وسُوىً وسَواء ، وحاشا ، وخلا ، وعدا ، وما عدا ، وما خلا ، وليس ، ولا يكونُ ، وإلاّ أن يكونَ .

فأما (إلاّ) فإذا كان ما قبلها من الكلام مُوجَباً ، كان ما بعدها منصوباً ، كقولك : قام القومُ إلا زيداً ، ومررتُ بإخوتك إلا عَمْراً ، وسار الناسُ إلا بكراً . قال الله جلّ وعزّ : « فشربوا منه إلا قليلاً منهم » [٣] .

وإذا كان ما قبل (إلا) غيرَ موجب ، كان ما بعدها تابعاً لما قبلها على

---

(١) ص ٢٣٥–٢٣٧ .

(٢) الحروف هنا بمعنى الكلمات أو الأدوات .

(٣) البقرة ٢٤٩ .

البَدَل ، وجاز فيه النصب ، إذا تمّ الكلام دونه . وذلك قولك : ما قام القومُ إلا عمروٌ ،وإلا عمراً؛وما مررت بإخوتك إلا عمروٍ ،وإلا عمراً. قال الله جلّ وعزّ : « ما فعلوه إلا قليلٌ منهم »[1] ، فرفع على البدل من الواو ، لأن ما قبله غير موجب ؛ وقد يجوز نصبه ، وقرأ بعض القُرّاء بالنصب .

وإذا فرّغت ما قبل (إلا) لِما بعدها ، عمل فيه ، ولم تعمل (إلا) شيئاً ، كقولك : ما قام إلا زيدٌ ، وما رأيت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيدٍ .

وأما (غير) فتخفض ما بعدها أبداً[2] ، وتجري هي بإعراب الاسم الذي بعد (إلا) ، كقولك: قام القومُ غيرَ زيدٍ ، ومررتُ بأصحابك غيرَ عمروٍ . وفي النفي : ما قام القومُ غيرُ زيدٍ ، وما مررت بالقومِ غيرِ زيدٍ ؛ والنصب جائز .

---

(١) النساء ٦٦ .

(٢) يقول المبرد في المقتضب ٤٢٢/٤ : « اعلم أن كل موضع جاز أن تستثني فيه بإلاّ ، جاز الاستثناء فيه بغَيْر . وغير : اسم يقع على خلاف الذي يضاف إليه ، ويدخله معنى الاستثناء لمضارعته إلاّ » .

ولا تتعرّف (غير) بالإضافة لشدة إبهامها (المغني لابن هشام ، ط القاهرة ص ١٥٨ = ط دمشق ص ١٧٠) .

وقد تكون (غير) نعتاً ، فتتبع ما قبلها ، وذلك إذا لم يَجُزْ في موضعها (إلا) ، كقولك : عندي درهمٌ غيرُ جيّدٍ، فتجعلها نعتاً للدرهم؛ ولو نصبتها لم يجز ، لأنك لا تقول : عندي درهم إلا جيداً . فإن قلت : عندي درهمٌ غيرَ قيراط ، نصبتها ؛ لأنك لو قلت : عندي درهمٌ إلا قيراطاً ، كان جائزاً .

فأما سِوىً وسُوىً وسَواءٌ، وحاشا، وخلا[1]، فإنها تخفض على كل حال، كقولك : قام القومُ سُوَى زيدٍ[2] ، وحاشا عمروٍ ، وخلا محمدٍ . ومن

---

(١) اشتقاق (خلا) من خلا يخلو : فَرَغَ . انظر المقتضب للمبرد ٤/٤٢٦ .

(٢) سِوىً وسُوىً وسَواءٌ أسماء ، والمستثنى بعدها مجرور بالإضافة . وهي في باب الاستثناء بمعنى (مكانَ) أو (غير) ، على خلاف في ذلك . يقول ابن هشام في المغني (ط القاهرة ص ١٤١ = ط دمشق ص ١٥١) : « وتقع هذه صفةً واستثناءً كما تقع (غير) . وهو عند الزجاجي وابن مالك كـ (غير) في المعنى والتصرف ؛ فتقول (جاءني سواك) بالرفع على الفاعلية ، و (رأيت سواك) بالنصب على المفعولية ، و (ما جاءني أحدٌ سواك) بالنصب والرفع وهو [أي الرفع] الأرجح . وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب ، لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة . وعند الكوفيين وجماعة أنها ترد بالوجهين » .

وهذا ما قاله سيبويه في هذا الصدد :

(أ) ١/٣٧٧ س ١٧-١٨ : « وأما (أتاني القومُ سواك) فزعم الخليل أن هذا كقولك (أتاني القومُ مكانَك) ... إلا أن في سواك معنى الاستثناء » . =

العرب من ينصب بحاشا ويجعلها فعلاً ، وكذلك خلا ، ويستشهد بقول النابغة : (بسيط)

= (ب) ٢٠٢/١ آخر سطر – ٢٠٣ : « ومن ذلك [من الظروف] أيضاً : هذا سواءَك ، وهذا رجلٌ سواءَك ؛ فهذا بمنزلة (مكانَكَ) إذا جعلته في معنى (بَدَلَكَ) . ولا يكون اسماً إلا في الشعر . قال بعض العرب : لمَّا اضطُرَّ في الشعر جعله بمنزلة (غير) . قال الشاعر (وهو رجل من الأنصار) : (طويل)

ولا ينطِقُ الفحشاءَ مَن كان منهم إذا قعدوا مِنَّا ولا مِن سوائِنا

وقال الآخر (وهو الأعشى) : (طويل)

تَجانَفُ عن جَوِّ اليمامة ناقتي وما عَدَلَتْ من أهلها لسوائكا

... ... ويدلّك على أن (سواءك) ... بمنزلة الظروف أنك تقول : مررت بمَن سواءَك ... فحَسُنَ هذا كحُسْن (مَن) فيها و (الذي) فيها . ولا تحسن الأسماء ههنا ، ولا تكثر في الكلام ؛ لو قلت : مررت بمَن فاضلٌ أو الذي صالح ، كان قبيحاً » . (تَجانَفُ : تَتَجانَفُ ، أي تنحرف)

وانظر أيضاً ١٢/١–١٣ (عن استعمال سواء بمعنى غير في الشعر) .

ويذهب المبرد (المقتضب ٣٤٩/٤–٣٥٠) في هذا مذهبَ سيبويه .

فالبصريون يذهبون إلى أن سوىً لا تكون إلا ظرفاً . ويذهب الكوفيون – كما رأيت من كلام ابن هشام في صدر هذا الهامش – إلى أنها تكون اسماً بمعنى (غير) وتكون ظرفاً . وهذه هي المسألة التاسعة والثلاثون من مسائل الخلاف التي أوردها ابن الأنباري في « الإنصاف » . وانظر أيضاً كتابه الآخر « أسرار العربية » ، ص ٢٠٧ . وانظر ابن يعيش ٨٣/٢–٨٤ .

ولا أرى فاعِلاً في الناس يُشبِهُهُ ولا أحاشِي من الأقوام مِنْ أحدِ[1]

وكذلك (عدا) تخفض بها وتنصب[2] .

---

(١) لا أحاشِي : لا أستثني . مِن أحد : (من) زائدة، وإنما تزاد في النفي؛ و (أحد) مفعول به .

وهذا البيت من قصيدة طويلة للنابغة الذبياني يمدح بها النعمان بن المنذر ملك الحيرة ، وهي في صدر ديوانه صنعة ابن السكيت (بيروت ١٩٦٨ ، بتحقيق شكري فيصل) . وانظر الخزانة (ط بولاق ٤٥/٢ = ط السلفية ٣٧٠/٣ = ط هارون ٤٠٥/٣) .

وقد استدل الكوفيون بتصرّف (حاشى) في هذا البيت على أن (حاشا) في الاستثناء فعل ماض ، لأن التصرف من خصائص الأفعال . وذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أن (حاشا) في الاستثناء حرف جر لا فعل ؛ وقالوا إنه لو كان فعلاً لجاز أن يدخل عليه (ما) كما تدخل على الأفعال، فيقال (ما حاشا زيداً) كما يقال (ما خلا زيداً) . انظر سيبويه ٣٧٧/١ س ١٤-١٧ . وهذه هي المسألة السابعة والثلاثون من مسائل الخلاف التي أوردها ابن الأنباري في « الإنصاف ».وانظر أيضاً كتابه الآخر «أسرار العربية» ، ص٢٠٧-٢١٠.

ويذهب المبرد في المقتضب (٣٩١/٤) إلى أن حاشا يكون حرفاً ويكون فعلاً . وانظر المغني (ط القاهرة ص ١٢٢ = ط دمشق ص ١٣٠-١٣١)، وابن يعيش ٨٤/٢-٨٥ .

(٢) (عدا) فصل عند سيبويه (٣٥٩/١ س ١٦ و ص ٣٧٧ س ٢-٥) والمبرد (المقتضب ٣٩١/٤ س ٤) ، ولم يحكيا فيها الحرفية ، وإنما حكاها أبو الحسن الأخفش ، فعدّها مع (خلا) ممّا يجرّ (ابن يعيش ٧٨/٢ س ٦-٧).=

وأما ما خلا ، وما عدا ، وليس ، ولا يكون ، فإنها تنصب على كل حال[1] : في الموجب والمنفيّ ، كقولك : قام القومُ ما خلا زيداً ، وما عدا عَمْراً ؛ وكذلك : ما قام إخوتك ليس بكراً ، وما خلا عمراً ، ولا يكونُ زيداً .

وأما (إلاّ أن يكون) فإن شئت رفعت بها ، وإن شئت نصبت ،

= واشتقاق (عدا) من عدا الأمرَ يعدوه أي جاوزه وتركه ، كتعدّاه .

(١) يقول ابن الأنباري في « أسرار العربية » ، ص ٢١٢-٢١٣ : « إن قال قائل : لِمَ عملت (ما خلا) و (ما عدا) و (ليس) و (لا يكون) النصب ؟ - قيل : لأنها أفعال . أمّا (ما خلا) و (ما عدا) فهما فعلان ، لأن (ما) إذا دخلت عليهما كانا معها بمنزلة المصدر ؛ وإذا كانا معها بمنزلة المصدر انتفت عنهما الحرفية ، ووجبت لهما الفعلية ، وكان فيهما ضمير الفاعل ، فكان ما بعدهما منصوباً . وحُكي عن بعض العرب أنه كان يجرّ بـ (عدا) إذا لم يكن معها (ما) ، فيُجريها مُجرى (خلا) ؛ لأن (خلا) تارة تكون فعلاً فيكون ما بعدها منصوباً ، وتارة تكون حرفاً فيكون ما بعدها مجروراً . وأما سيبويه فلم يذكر بعد (عدا) إلا النصبَ لا غيرُ . وأما (ليس) و (لا يكون) فإنما وجب أن يكون ما بعدهما منصوباً لأنه خبر لهما ؛ لأن التقدير في قولك (جاءني القومُ ليس زيداً) و (لا يكونُ عَمْراً) : (ليس بعضهم زيداً) و (لا يكون بعضهم عمراً) ؛ فـ (بعضُهم) الاسم ، وما بعده الخبر ؛ وخبر (ليس) و (لا يكون) منصوب كما لو لم يكونا في باب الاستثناء . فإن قيل : فلِمَ لزِما لفظاً واحداً في التثنية والجمع والتأنيث ؟ - قيل : لأنهما لمّا استعملا في الاستثناء قاما مقام (إلا) ، و (إلا) لا يُغيِّر لفظه ، فكذلك ما قام مقامه ليدلّوا على أنه قائم مقامه » .

كقولك : قام القومُ إلا أن يكون زيدٌ ، وما خرج القومُ إلا أن يكون بكرٌ ، وإن شئت نصبت ؛ والرفع أجود [1] . قال الله جلّ وعزّ : « إلا أن تكون تجارة حاضرة » [2] ، قرئ بالرفع والنصب . فافهم ذلك إن شاء الله .

---

(١) يقول سيبويه ١/٣٧٧ : « وإذا قلت : أتَوْني إلا أن يكون زيدٌ ، فالرفع جيّد بالغ ، وهو كثير في كلامهم ؛ لأنّ (يكون) صلة لـ (أنْ) ، وليس فيها معنى الاستثناء ... ... والدليل على أن (يكون) ليس فيها ههنا معنى الاستثناء أن (ليس) و (عدا) و(خلا) لا يقعن ههنا ... ... وبعضهم ينصب على وجه النصب في (لا يكونُ) ، والرفع أكثر » .

(٢) البقرة ٢٨٢ .

(١٠) باب الاستثناء المقدّم [١]

الاستثناء المقدَّم منصوب أبداً ، كقولك : ما خرج إلا زيـــداً أصحابُك [٢] ، وما قدِم إلا بكراً إخوتُك ، وما لي إلا العسلَ شرابٌ ،

---

(١) ص ٢٣٨ .

(٢) أصل التركيب : ما خرج أصحابُك إلا زيدٌ ، أو زيداً . فالرفـع على البدل ، وهو الوجه المختار ، والنصب على أصل الباب ؛ راجع النص السابق . فلما تقدم المستثنى بطل وجه البدل ، ولم يبق إلا وجه النصب . يقول المبرد في المقتضب ٣٩٧/٤ : « وإنما امتنع البدل ، لأنه ليس قبل زيد مـا تبدله منه ؛ فصار الوجه الذي كان يصلح على المجاز [أي جوازاً] لا يجوز ههنـا غيره . وذلك أنك كنت تقول : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ ، وتجيز : ما جاءني أحدٌ إلا زيداً ؛ فلما قدّمت المستثنى بطل وجه البدل، فلم يَبْقَ إلا الوجه الثاني. ومثال هذا قولك : جاءني رجلٌ ظريفٌ ، فتجعل ظريفاً نعتاً لرجل؛ ويجوز : جاءني رجلٌ ظريفاً ، على الحال؛ فإذا قلت: جاءني ظريفاً رجلٌ ، بطل الوجه الجيد، لأن رجلاً لا يكون نعتاً ، فصار الذي كان هناك مجازاً لا يجوز غيره » . وانظر سيبويه ٣٧١/١ س ١٠–١٥ .

وما لي إلا أباك صديقٌ . قال الكُمَيْت :

(طويل)

وما لِيَ إلا آلَ أحمدَ شِيعةٌ
وما لِيَ إلا مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ[1]

وقال آخر : (طويل)

---

(١) الشيعة : الأعوان والأنصار . المَشْعَب : الطريق. ويروى : « وما لي إلا مذهبَ الحق مذهبُ » . وأصل التركيب : وما لي شيعةٌ إلا آلُ أحمد ، وما لي مشعبٌ إلا مشعبُ الحق .

والبيت من قصيدة للكميت بن زيد الأسدي يمدح بها بني هاشم ومطلعها :

طَرِبْتُ وما شوقاً إلى البيضِ أطرَبُ
ولا لعباً منّي ، وذو الشوق يلعبُ

انظر خزانـــة الأدب للبغدادي (ط بولاق ٢٠٧/٢ ـ ٢٠٨ = ط السلفية ٢٣٥/٤ ـ ٢٣٦) و « شرح الشواهد الكبرى» للعيني (على هامش خزانة الأدب للبغدادي، ط بولاق ، ١١١/٣-١١٤) .

وما لِيَ إلا اللهُ لا ربَّ غيرُهُ   وما لِيَ إلا اللهَ غيرَكَ ناصِرُ[1]

(١) للكميت أيضاً ، وهو من شواهد سيبويه ١/٣٧٢ . يقول الشنتمري : « الشاهد في تكرير المستثنى بإلاّ وغير . والتقدير : ومـــا لي ناصرٌ إلا اللهُ غيرَك ، فالله بدل من ناصر ، وغيرك نَصْبٌ على الاستثناء ؛ فلما قُدّما لزِمــا النصبَ ، لأن البدل لا يقدَّم » .

(١١) باب الاستثناء المنقطع [١]

إذا كان المستثنى من غير جنس الأول، كان منقطعاً منه منصوباً، كقولك: ما في الدار أحدٌ إلا حماراً [٢]، وما فيها أحد إلا ثوراً، وما لك عليّ سلطانٌ إلا التكلُّفَ [٣]. قال الله جلّ وعزّ: «ما لهم به مِنْ

---

(١) ص ٢٣٩-٢٤٠.

(٢) يقول سيبويه ١/٣٦٣-٣٦٤: «(هذا باب يُختار فيه النصب، لأن الآخِر ليس من نوع الأول)، وهو لغة أهل الحجاز. وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلا حماراً؛ جاءوا به على معنى (ولكنّ حماراً)، وكرهوا أن يُبْدِلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه، فحُمِل على معنى (ولكنّ)، وعَمِلَ فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم [أي عَمِلَ فيه النصب]. وأما بنو تميم فيقولون: لا أحدَ فيها إلا حمارٌ، أرادوا: ليس فيها إلا حمارٌ، ولكنه ذكر أحداً توكيداً لأنْ يُعْلِم أن ليس فيها آدميّ، ثم أبدلَ، فكأنه قال: ليس فيها إلا حمارٌ؛ وإن شئت جعلته إنسانَها».

وانظر المقتضب للمبرد ٤/٤١٢-٤١٣، وابن يعيش ٢/٧٩-٨٠.

(٣) تكلّفَ الأمرَ: تجشّمه.

عِلْمٍ إلا اتّبـــاعَ الظن »[1] ، و« لا عاصِمَ اليومَ مِنْ أمْرِ الله إلا مَنْ رَحِمَ »[2] . وكذلك ما أشبهه .

وبنو تميم يُبْدِلون مثل هذا مجازاً فيقولون : مــــا في الدار أحدٌ إلا حمارٌ ـ بالرفع ، وما فيها أحدٌ إلا ثورٌ . والنصب أجود . ويُنْشَد بيت النابغة : (بسيط)

يا دارَ مَيَّـــةَ بالعَلْياءِ فالسَّنَدِ
أقْوَتْ وطالَ عليها سالِفُ الأبَدِ[3]

---

(١) النساء ١٥٧ . وبنو تميم يقرءون برفع (اتباع) ، يحملون اتباعَ الظن علمَهم (المقتضب للمبرد ٤/٤١٣) .

(٢) هود ٤٣ . (مَنْ) في محل نصب . يقول المبرد في المقتضب ٤/٤١٢ : « فالعاصم الفاعل ، ومن رحم : المفعول ؛ فهــــذا خاصةً لا يكون فيه إلا النصب » .

وقد تؤول الآية على أن الاستثناء فيهـا متصل . يقول ابن يعيش ٢/٨١ : « ومنهم من يجعله استثناء متصلا ، فيكون (عاصم) فاعلا بمعنى مفعول أي ذو عِصْمة . . . . وهو ضعيف ، لأنه خلاف الظاهر ، وإنما يُصار إلى مثله ما لم يوجد عنه مندوحة . ويجوز أن يكون متصلا من وجه آخر ؛ وذلك أن يكون (من رحم) هو الله تعالى ، لأنه هو الراحم ، والمعنى : لا يعصم من أمر الله إلا اللهُ » . وعلى هذا التأويل يكون (مَنْ) في محل رفـع خبراً للا النافية للجنس .

(٣) مطلع قصيدة طويلة للنابغة الذبياني يمدح بها النعمان بن المنذر ، ملك =

وقفتُ فيها أُصَيْلاناً [1] أسائِلُها

= الحيرة. وهي القصيدة الأولى في ديوانه صنعة ابن السكيت (بيروت ١٩٦٨ ، بتحقيق شكري فيصل) . والأبيات الثلاثة في سيبويه ٣٦٤/١ ، ولكن برواية (أواريّ) من غير ألف ولام في البيت الثالث .

العلياء : المكان المرتفع من الأرض . السند : سند الجبل وهو ارتفاعه حيث يُستَنَد فيه أي يُصعَد . وإنما جعل الدار بالعلياء والسند لأنهـا إذا كانت في موضع مرتفع لم يَضِرْها السيل ولا يُهال عليها الرمل. أقوت : خلت من السكان وأقفرت ؛ وفيـــه التفات من الخطاب (النداء) إلى الغيبـــة ، إذ لم يَقُلْ (أقْوَيْتِ) . السالف : الماضي . الأبـد : الدهر . انظر الخزانة ط بولاق ٧٦/٢ = ط السلفية ٤/٤ ؛ وكذلك ط بولاق ٤١٠/٤ . وانظر أيضـــاً « شرح الشواهد الكبرى » للعيني (على هامش الخزانة ، ط بولاق ، ٣١٥/٤-٣١٦) .

(١) أصيلانا : منصوب على الظرفية . وذكر فيه البغدادي في الخزانة ثلاثة أقوال ؛ قال (ط بولاق ١٢٧/٢ = ط السلفية ٩٣/٤) : « وفيه ثلاثة أقوال . الأول أنه مصغر أَصِيل على غير قياس ، كأنه تصغير أصْلان ؛ قاله ابن السِّيد . الثاني أنه تصغير أُصْلان ، وهو جمع أصيل كرُغْفان جمـع رغيف ؛ وردّه أن جمع الكثرة لا يصغر إلا بردّه إلى المفرد . الثالث أنه مصغّر أُصْلان أيضاً ، لكن أُصْلانا اسم مفرد بمعنى الأصيل مثل التُكْلان والغُفْران. حكى هذين القولين شارح الديوان واللخميّ » .

وأضاف البغدادي أنه رُوي أيضاً أُصَيْلالا ، بإبدال النون لاماً ؛ وروي أيضاً : « وقفت فيها أصيلاً كي أسائلَها » ، و « وقفت فيها طويلاً كي أسائلها» أي وقوفاً طويلا أو وقتاً طويلاً .

والأصيل : الوقت بعد العصر إلى المغرب .

عَيَّتْ جواباً [1] وما بالرَّبْـع من أحدِ

إلا الأواريّ [2] لأياً مـا أُبَيِّنُها [3]

والنُّؤْيُ كالحوض بالمظلومة الجَلَدِ [4]

---

(١) عيَّتْ : عَيِيَتْ ، فأدغم للتضعيف. عَيَّ بالأمر وعَيِيَ (كرضي): لم يهتدِ لوجه مراده أو عجز عنه ولم يُطِقْ إحكامه (القاموس). وفي الخزانة (ط بولاق ٢/١٢٧ = ط السلفية ٤/٩٤) : « وقوله (عيت) استئناف بيانيّ ؛ وقيل : حال ، بتقدير (قد) ، من ضمير الدار في (أسائلها) ... ... ورُوِي أيضاً (أَعْيَتْ) بالألف أي عجزت . وجواباً : إما تمييز محوَّل عن الفاعل ، أي عيَّ جوابُها ، ثم أسند الفعل إلى ضمير الدار ... ... وإما منصوب بنزع الخافض ، أي عيت بجواب . ذكرهما ابن السِّيد » .

(٢) « الأواريّ : يقال لها الأواخيّ أيضاً ، وهما جمع آريّة وآخيّة بمد الهمزة وتشديد الياء فيهما ، وهي التي تُحبَس بها الخيل من وَتِد وحبل » (الخزانة ، ط بولاق ٢/١٢٨ = ط السلفية ٤/٩٤) .

وروى سيبويه (أوراي) كما تقدم . ويروى (إلاّ أواريَ) بالتخفيف (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري ، ص ٢٤٢) .

(٣) اللأي : الإبطاء . وما زائدة للتأكيد ، أي أميِّزها بعد لأي أيْ لأي ، وذلك لتغيّرها . وانظر بيت زهير في ص ٤٥ من كتابنا هذا .

(٤) يقول الشنتمري : « والنؤى : حاجز حول الخبـاء يدفع عنه الماء ويبعده ، وهو من نَأَيْتُ إذا بَعُدْتَ . وشبّهه في استدارته بالحوض . والمظلومة : أرض حُفِرَ فيها الحوض لغير إقامة ، لأنها في فلاة ، فظُلِمت بذلك ، لأن معنى الظلم وضع الشيء في غير موضعه | وإنما أراد أن حَفْر الحوض لم يُعَمَّق ، فذلك أشْبَهَ للنؤى به . ولذلك جعلها جَلَدا ، وهي الصُّلبة » .

بنصب (الأواريّ) على الاستثناء المنقطع ، وبرفعها على البدل من موضع (أحد) [1] .

---

(١) يقول الشنتمري : « الشاهد في قوله (إلا الأواريّ) بالنصب على الاستثناء المنقطع ، لأنها من غير جنس الأحَدِين . والرفع جائز على البدل من الموضع ، والتقدير : وما بالربع أحدٌ إلا الأواريُّ ، على أن تُجعَل من جنس الأحدين اتساعاً ومجازاً » .

(١٢) باب النفي بلا [١]

اعلم أن (لا) تنصب النكرات بغير تنوين ، ولا تعمل في المعارف شيئاً ، كقولك : لا رجلَ في الدار [٢] ، ولا غلامَ عندك ، ولا مالَ لزيد.

---

(١) ص ٢٤١–٢٤٣ .

(٢) هذه لا النافية للجنس ، وهي تعمل عمل إنّ . ويُبْنَى اسمها على الفتح (كما في هذا المثال) أو نائبه إذا كان مفرداً ، أي إذا لم يكن مضافاً أو شبيهاً بالمضاف . فإذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف أُعْرِبَ ونُصِبَ بالفتحة أو نائبها نحو : لا غلامَ رجلٍ أفضلُ من هذا الغلام ، ولا مُسْبِغاً عطفَه مكروهٌ .

ولا النافية للجنس لا تعمل إلا في نكرة ، لأن المعرفة لا تدل على الجنس . ويبطل عملها إذا فصل بينها وبين اسمها فاصل ما ، وسيمثّل له الزجاجي بقولك: لا في الدار رجلٌ ولا لك مالٌ (بتكرير لا) .

واعتبار الاسم المفرد النكرة المنفي بلا النافية للجنس مبنياً على الفتح هو مذهب البصريين . ويذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بها . وهذه هي المسألة الثالثة والخمسون من مسائل الخلاف التي أوردها ابن الأنباري في «الإنصاف».=

= وانظر أيضاً كتابه الآخر « أسرار العربية » ، ص ٢٤٦ وما بعدها. وانظر كذلك ابن يعيش ١٠٦/١ س ١٦-٢٥ ، وهو يقول إن أبا إسحاق الزجّاج وجماعة من البصريين ذهبوا في ذلك مذهب الكوفيين.

وعبارة « النصب بغير تنوين » التي نجدها في بداية هذا النص ترجع إلى سيبويه ٣٤٥/١ ، واستعملها بعده المبرد في المقتضب ٣٥٧/٤ . يقول سيبويه في ذلك الموضع : « هذا باب النفي بلا ، و (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين . ونَصْبُها لما بعدها كنصب إنَّ لِما بعدها . وتَرْكُ التنوين لِما تعمل فيه لازم ، لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسةَ عشَرَ . وذلك لأنها لا تُشبِه سائر ما يَنصب ممّا ليس باسم ، وهو الفعل وما أُجري مُجراه ، لأنها لا تعمل إلا في نكرة . و (لا) وما تعمل فيه في موضع ابتداء . فلمّا خُولف بها عن حال أخواتها، خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر ؛ فلا تعمل إلا في نكرة ، كما أن (رُبَّ) لا تعمل إلا في نكرة، وكما أن (كَم) لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة ؛ لأنك لا تذكر بعد (لا) إذا كانت عاملة شيئاً بعينه . . . . . . ف (لا) لا تعمل إلا في نكرة من قِبَل أنها جواب – فيما زعم الخليل – لقوله : هل مِنْ عبدٍ أو جاريةٍ ؟ فصار الجواب نكرة ، كما أنه لا يقع في هذه المسألة [أي : هذا السؤال] إلا نكرة » .

واختلف البصريون في رفع خبر لا ، والمُختار عندهم أنها تعمل في الخبر كما عملت في المبتدأ . ويذهب الكوفيون إلى أن الخبر مرفوع بالمبتدأ على ما كان . يقول ابن يعيش ١٠٦/١ (س ٢٥) – ١٠٧ (س ٢) : « واعلم أن أصحابنا [أي البصريين] قد اختلفوا في رفع خبر لا ، فذهب بعضهم إلى أنها لا تعمل في الخبر لضعفها عن العمل في شيئين ، بخلاف (إنَّ) فإنها مشبَّهة بالفعل فنصبت ورفعت كالفعل. و(لا) هذه لا تشبه الفعل ، وإنما تشبه إنَّ المشدّدة ، فجرت =

قال الله تعالى : « آلم ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه »[1] .

وقد يجوز ألاّ تعمل (لا) ، فتلغيها ، وترفع ما بعدها بالابتداء ، فتقول: لا مالٌ لك ولا غلامٌ عندك[2] . قال الله تعالى : « لا بَيْعٌ فيه ولا خُلّةٌ[3] » ، قرئ بالرفع والنصب . وكذلك : « لا لَغْوٌ فيها ولا

= مجرى الحروف الناصبة للفعل نحو أنْ ولن؛ وهي لا ترفع شيئاً، كذلك هذه. وذهب أبو الحسن [الأخفش الأوسط] ومن يتبعه إلى أن (لا) هذه ترفع الخبر ؛ وذلك لأنها داخلة على المبتدأ والخبر فهي تقتضيهما جميعاً ، وما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما عمل في الآخر ، وليس كذلك نواصب الأفعال لأنها لا تقتضي إلا شيئاً واحداً . وهو المختار . وأما الكوفيون فالخبر عندهم مرفوع بالمبتدأ على ما كان ، وهي قاعدتهم في إنّ وأخواتها » . وانظر المغني لابن هشام (ط القاهرة ص٢٣٨ (آخر سطرين) — ٢٣٩ السطر الأول = ط دمشق ص٢٦٣ س ١١—١٣) .

(١) البقرة ١—٢.

(٢) لاحِظْ تكرير (لا) في هذا المثال ونحوه . يقول سيبويه ٣٥٤/١ س ٤—٧ : «هذا باب ما لا تُغيِّر فيه (لا) الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل لا . ولا يجوز ذلك إلا أن تُعيد (لا) الثانية ، من قِبَل أنه جواب لقوله (أغلامٌ عندك أم جاريةٌ ؟) إذا ادّعيت أن أحدهما عنده . فلا يحسُن إلا أن تُعيد (لا) ، كما أنه لا يحسن إذا أردت المعنى الذي تكون فيه (أم) إلا أن تذكرها مع اسم بعدها » .

(٣) البقرة ٢٥٤ . والخُلّة : الصداقة .

تَأْثِيمٌ ،[1] .

وقد يجوز أن تُجري (لا) مُجرى (ليس) ، فترفع بعدها الاسمَ ؛ إلا أنها لا تعمل إلا في النكرة[2] ، كقول الشاعر : (كامل)

مَن صَدَّ عن نيرانها فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ[3]

---

(١) الطور ٢٣ .

(٢) يقول المبرد في المقتضب ٣٨٢/٤ : « وقد تجعل (لا) بمنزلة (ليس) لاجتماعهما في المعنى ، ولا تعمل إلا في النكرة ، فتقول : لا رجلٌ أفضلَ منك. ولا تَفْصِلْ بينها وبين ما تعمل فيه ، لأنها تجري رافعةً مجراها ناصبةً » .

ولا النافية للجنس أكثر من (لا) التي بمنزلة ليس (سيبويه ٣٥٤/١ س ١١ ، وص ٣٥٧ آخر سطر) .

(٣) من قصيدة في الحماسة لسعد بن مالك القيسيّ وأولها :

يا بُؤْسَ للحـرب التي وَضَعَتْ أراهِطَ فاستراحوا

انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (القسم الثاني ، ص ٥٠٠ ومـا بعدها) والخزانة (ط بولاق ٢٢٣/١ ومـا بعدها = ط السلفية ٤٢١/١ وما بعدها = ط هارون ٤٦٧/١ وما بعدها) و« شرح الشواهد الكبرى » للعينيّ (على هامش الخزانة ، ط بولاق ، ١٥٠/٢ وما بعدها) .

براح : مصدر بَرِحَ مكانَه (كسمع) : زال عنـه . أي من أعرَضَ عن نيران الحروب ، فأنا ابن قيس لا براح لي عن موقفي في الحروب . =

وإذا فصلت بين (لا) وما تعمل فيه، بطل عملها، كقولك: لا في الدار رجلٌ ولا لك مالٌ[1].

= وقد استشهد سيبويه بالبيت (٢٨/١ و ٣٥٤) على استعمال (لا) استعمال ليس، وروى في الموضع الأول (فرّ) مكان (صدّ). يقول الشنتمري بصدد الموضع الأول: «استشهد به على إجراء (لا) مُجرَى ليس في بعض اللغات، كما أجريت (ما) مجراها في لغة أهل الحجاز؛ فتقديره: لا براحٌ لي، على معنى: ليس لي براحٌ. والوجه في (لا) إذا وليتها النكرة ولم تتكرر أن تنصبها بلا تنوين ... ... وأما رفعها للنكرة مفردةً ونصب الخبر فيجري مجرى الضرورة في القلّة، وهي في ذلك مشبَّهة بليس؛ لأن معناها كمعناها، ودخولها على المبتدأ كدخولها، فأعمِلت لذلك عملَها».

وأورد المبرد البيت في المقتضب ٣٦٠/٤ على تقدير (براح) مبتدأ، فيكون الخبر محذوفاً. ولكن اعتبار (لا) هنا بمنزلة (ليس) أجود؛ لأنه كان يلزم على تقدير المبرد تكرير لا (ابن يعيش ١٠٩/١ س ٩ – ١١)؛ راجع الهامش الثاني في ص ٤٩١.

(١) يقول سيبويه ٣٤٥/١ س ١٨–٢٢: «واعلم أنك لا تفصل بين لا وبين المنفيّ، كما لا تفصل بين (مِن) وما تعمل فيه. وذلك أنه لا يجوز أن تقول (لا فيها رجلٌ)، كما أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه (هل مِنْ فيها رجلٍ؟). ومع ذلك أنهم جعلوا (لا) وما بعدها بمنزلة خَمْسَةَ عَشَرَ، فقَبُح أن يفصلوا بينهما عندهم، كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام، لأنها مشبَّهة بها».

وتُكرَّر لا إذا فُصِل بينها وبين الاسم. يقول سيبويه ٣٥٥/١ (س١١)=

فإذا نَعَتَّ المنفيّ قلت : لا غلامَ عاقلاً عندك ، ولا ثوبَ جديداً عندك[1] . وإن شئت رفعت النعت على الموضع[2] . وإن شئت جعلت النعت والمنعوت بمنزلة اسم واحد ، فنصبتهما بـ (لا) بغير تنوين ، فقلت : لا غلامَ عاقلَ عندك، ولا ثوبَ جديدَ لك؛ تشبهه بخَمْسَةَ عَشَرَ، ثم تنصب بـ (لا)[3] .

وإذا قلت : لا رجلَ عندك ولا غلامَ ، ولا مـالَ عندك ولا ثوبَ ؛

= - ٣٥٦ (س ٣) : « واعلمْ أنك إذا فصَلْتَ بـين لا والاسم بحَشْوٍ ، لم يحسُن إلا أن تُعيد لا الثانية ، لأنه جُعِل جوابَ (أذا عندك أم ذا ؟) . ولم تُجْعَل (لا) في هذا الموضع بمنزلة ليس ؛ وذلك لأنهم جعلوهـا إذا رَفعَتْ مثلَها إذا نصَبَتْ ، لا تُفْصَل لأنها ليست بفعل . فممّا فُصِل بينه وبين (لا) بحشو قوله عزّ وجلّ : « لا فيها غَوْلٌ ولا هُمْ عنها يُنْزَفون » [الصافّات ٤٧] . ولا يجوز (لا فيها أحدٌ) إلا ضعيفاً . ولا يحسُن (لا فيك خيرٌ) . فإن تكلمت به لم يكن إلا رفعاً ؛ لأن (لا) لا تعمل إذا فُصل بينها وبين الاسم رافعةً ولا ناصبةً كما ذكرت لك » . وانظر المقتضب للمبرد ٣٦١/٤ .

(١) نُصِبَ النعتُ هنا حَمْلاً على لفظ المنعوت (اسم لا) ، لأن هـذا « منصوب بغير تنوين » . وانظر الهامش الثالث في هذه الصفحة

(٢) يُرْفع النعت حملاً على موضع اسم لا، لأن هذا مبتدأ مرفوع في الأصل

(٣) نصب النعت مع التنوين أكثر وأقيس وأحسن من تركيبه مع المنعوت قبله تركيب خَمْسَةَ عَشَرَ (سيبويـه ٣٥١/١ س ٣-٧ ، والمقتضب للمبرد ٣٦٧/٤) .

فإن شئت جعلت (لا) الثانية مثل الأولى، فنصبت بها بغير تنوين ؛ وإن شئت جعلتها عاطفة ، فنصبت ونوّنت ، فقلت : لا غلامَ ولا عبداً لك ، ولا مالَ ولا خيراً لك . وإن شئت عطفت على الموضع ورفعت ، قلت: لا غلامَ ولا جاريةٌ لك . قال الشاعر : (كامل)

هذا وَجدّكُمُ الصَّغارُ بعينه لا أمَّ لي إنْ كان ذاك ولا أبٌ[1]

---

(١) نسبه سيبويه ١/٣٥٢ إلى رجل من مَذْحِج . وأورده الآمديّ في « المؤتلف والمختلف » (القاهرة ١٩٦١ ، بتحقيق عبد الستار أحمد فراج) ، ص ٤٥ ، في جمله أبيات نسبها إلى هُنَيّ بن أحمر الكنانيّ ، وهو شاعر جاهلي . وفي نسبة هذه الأبيات أقوال أخرى ذكرها البغدادي في الخزانة (ط بولاق ١/٢٤٣ = ط السلفية ٢/٣٢-٣٣ = ط هارون ٢/٣٨) ، والعيني في « شرح الشواهد الكبرى » (على هامش الخزانة ، ط بولاق ، ٢/٣٣٩) .

قال سيبويه بعد أن أورد البيت الشاهد : « فزعم الخليل أن هذا أجري على الموضع ، لا على الحرف الذي عمل في الاسم ، كما أن الشاعر حين قال: « فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا » أجراه على الموضع . ومثل ذلك أيضاً قول العرب: لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ ، رفعوه على الموضع » . ويقول الشنتمري : « الشاهد فيه عطف الأب على موضع الأم » .

وهذا إعراب العيني للبيت (ص ٣٤٢-٣٤٣) : قوله (هـذا) : مبتدأ . وقوله (الصَّغار) : خبره . قوله (وجدّكم) : كلام إضافيّ معترض بين المبتدأ والخبر . وكذا قوله [في رواية] (لَعَمْرُكم) ، وهو مبتدأ وخبره محذوف وجوباً ، أي لعمرُكم قَسَمي أو يميني ، واللام فيه لام الابتداء للتأكيد ؛ فهذا إنما يُرفع عند وجود اللام ، وإذا لم تكن اللام يُنصب نصب المصادر ، تقول: عَمْرَ اللهِ ما =

وإذا أدخلت (لا) على شيء قد عمل فيه عامل، بقي على حاله، كقولك: لا مرحباً ، ولا أهلاً ، ولا كرامةً [1] . وقد تزاد (لا) بين العامل والمعمول فيه ، كقولك : غَضِبتُ من لا شيءٍ ، وجئتُ بلا زادٍ .

=فعلت كذا، وعمرَكَ اللهَ ما فعلت كذا . قوله (بعينه) : تأكيد للصغار ، والباء فيه زائدة... ... قوله (لا أم لي) : كلمة (لا) نافية ، وأمّ اسمها ، ولي خبرها ؛ وفي الحقيقة الخبر محذوف تقديره : لا أمٌ موجودةٌ لي. قوله (إن كان ذاك) : إن للشرط ، وكان تامة فعل الشرط ، و(ذاك) فاعله وهو إشارة إلى الأمر الذي استجلب له الصغارَ ... ... واعترض بهذا الشرط بين المعطوف والمعطوف عليه ، وهو كثير . وحذف جواب الشرط لدلالة الجمـــل عليه وإغنائها عنه ، وهذا كثير أيضاً . قوله (ولا أبُ) :عطف على محل اسم (لا) المتقدمة ، وفيه الاستشهاد ... ... لأن المحل مرفوع » .

(١) يقول المبرد في المقتضب ٤/٣٨٠ : « هذا باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيّره عن حاله، لأنه قد عَمِلَ فيه الفعل، فلم يَجُزْ أن يعمل في حرف [أي كلمة] عاملان . وذلك قولك : لا سَقْياً ولا رَعْياً ، ولا مرحباً ولا أهلاً ، ولا كرامةً ولا مَسَرّةً ، لأن الكلام كان قبـل دخول (لا) : أفْعَلْ هذا وكرامةً ، ومسرّةً ، أي : وأكْرِمْكَ ، وأسُرُّكَ . فإنما نصبه الفعل ، فلمّا دخلت عليه (لا) لم تغيّره » .

ولا يلزم في هذا الباب تكرير لا (سيبويه ١/٣٥٦ س ١٦) .

(١٣) باب التصغير [1]

أبنية التصغير ثلاثة : فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل. فأما فُعَيْل فتصغير الثلاثي من الأسماء . وفُعَيْعِل تصغير الرباعي ، والخماسي الذي ليس رابعه حرف لين . وفُعَيْعِيل تصغير ما زاد على أربعة أحرف ، ورابعه حرف لين . قال الخليل: وذلك نحو تصغير فَلْس ودِرْهَم ودينار ، تقول: فُلَيْس ودُرَيْهِم ودُنَيْنِير [2] .

(١) ص ٢٤٧-٢٤٨ .

(٢) دُنَيْنِير (على وزن فُعَيْعِيل) تصغير دينار ، وهو خماسي رابعه حرف لين . أما الخماسي الذي ليس رابعه حرف لين فتصغيره على فُعَيْعِل مثل سُفَيْرِج تصغير سَفَرْجَل . انظر النص ١٦ فيما يلي .

(١٤) باب تصغير الثلاثي [١]

حُكم الاسم المصغَّر أن يُضَمَّ أوله ويفتح ثانيه، وتُزاد ياءٌ للتصغير ثالثةً ساكنةً، ويُكسَر ما بعد ياء التصغير [٢] إلا أن يكون حرف إعراب [٣] أو حرف تأنيث [٤]. فتقول في تصغير فَلْس: فُلَيْس، وعَبْد: عُبَيْد، وجَمَل: جُمَيْل، وحِمْل: حُمَيْل، وكَرّ [٥] كُرَيْر، وبَيْت:

---

(١) ص ٢٤٨-٢٤٩ .

(٢) يُكسر ما بعد ياء التصغير في فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل .

(٣) حرف الإعراب هو الحرف الذي يحرَّك بحركة الإعراب . وفي الثلاثي المصغَّر يكون ما بعد ياء التصغير حرف الإعراب، نحو : هذا عُبَيْدٌ، ورأيت عُبَيْداً، ومررت بعُبَيْدٍ .

(٤) يُقصد بحرف التأنيث الحرف الذي تليه علامة التأنيث، وهو مفتوح في المكبَّر والمصغَّر سواءً، نحو عَرَبَة وعُرَيْبَة، وحُبْلَى وحُبَيْلَى، وحَمْرَاء وحُمَيْراء .

(٥) الكَرّ : قيد من ليف أو خوص، وحبل يُصعد به على النخل، أو الحبل الغليظ (القاموس) .

بُيَيْت . وقد يجوز كَسْر مثل هذا فيقال : شِيَيْخ ، وبِيَيْت ، وفي تصغير شَيْء : شُيَيْء وشِيَيْء ، ولا يجوز (شُوَيْء) لأنه ليس من كلام العرب.

فإن كان الاسم الثلاثي مؤنثاً ألحقت في تصغيره الهاء، كانت في مُكَبَّره أم لم تكن ، كقولك في هند : هُنَيْدة ، وفي سُوق : سُوَيْقة ، وفي عَيْن : عُيَيْنة .

فإن زاد على ثلاثة أحرف لم تلحق فيه الهاء ، فتقول في زينب : زُيَيْنِب، وفي عَقْرَب : عُقَيْرِب .

(١٥) باب تصغير الرباعي[١]

اعلم أن تصغير ذلك كله على مثال فُعَيْعِل . وذلك قولك في جَعْفَر : جُعَيْفِر ، وفي سَلْهَب[٢] : سُلَيْهِب ، وفي قِمَطْر[٣] : قُمَيْطِر ، وفي أَسْوَد : أُسَيْوِد ، لأنه وإن كان من الثلاثة فإنه يجري مجرى الأربعة[٤] . وإن شئت قلت : أُسَيِّد ، فقلبت الواو ياء وأدغمت .

---

(١) ص ٢٤٩ .

(٢) السَّلْهَب : الطويل . انظر الهامش الثاني في ص ١٥٥ من كتابنا هذا .

(٣) القِمَطْر : الجمل القويّ الضخم ، والرجل القصير ، وما يُصان فيه الكتب (القاموس) .

(٤) (أَسْوَد) من ثلاثة أصول : السين والواو والدال ، ولكنه يجري في باب التصغير مجرى الرباعي ، فيصغّر على فُعَيْعِل .

وفي قَسْوَر [1] : قُسَيْوِر وقُسَيِّر . وأما عجوز فتقول فيها : عُجَيِّز ؛ ولا يجوز إظهار الواو ، لأنها حرف مدّ ولين .

(١) القَسْوَر : الأسد . انظر الهامش الثالث في ص ٢٨٦ من كتابنا هذا . والواو فيه زائدة مُلْحِقة بجَعْفر .

(١٦) باب تصغير الخماسي [١]

وذلك قولك في سَفَرْجل : سُفَيْرِج ، وفي فَرَزْدَق [٢] : فُرَيْزِد ؛ تحذف آخر حرف منه حتى تردّه إلى أربعة .

فإن كان فيه زيادة حذفتها ، لأنها أحقّ بالحذف من الأصلي . وذلك قولـــك في قَبَعْثَرَى [٣] : قُبَيْعِث ، وفي عَضْرَفُوط [٤] : عُضَيْرِف .

---

(١) ص ٢٤٩-٢٥٠ .

(٢) الفَرَزْدَق : الرغيف يَسقُط في التَّنُّور ، الواحدة بهاء ، وفُتات الخبز (القاموس) .

(٣) في المنصف لابن جني ١٢/٣ : « قَبَعْثَرَى : جمل غليظ شديد... ... والأنثى القَبَعْثَراة » . والألف الزائدة سادسةٌ في آخره ليست للتأنيث ولا للإلحاق بل قسمٌ ثالث (القاموس) ، أي لمجرّد تكثير البنية .

(٤) العَضْرَفُوط : ذَكَر العَظاء .

والعِوَض جائز بعد الحذف ، فتعوّض ياءً قبـــل آخر الاسم ، فتقول : قُبَيْعِيث وعُضَيْرِيف . وتقـــول في تصغير مُنْطَلِق : مُطَيْلِق ، ومُسْتَخْرِج : مُخَيْرِج ، ومُغْتَسِل : مُغَيْسِل ، ومُقْتَدِر : مُقَيْدِر ، ومُغْدَوْدِن [1] : مُغَيْدِن .

فإن كان الرابع حرف لين لم تحذفه ، فقلت في مَنْصُور : مُنَيْصِير ، ودِينار : دُنَيْنِير ، وقِنْدِيل : قُنَيْدِيل .

وما كانت في آخره ألف التأنيث ممدودةً تركتها على حالها ، فتقول في حَمْراء : حُمَيْراء ، وصَفْراء : صُفَيْراء ، وفي مَعْيُوراء : مُعَيِّيراء [2] ؛ تركتها على حالها .

وإن كَثُر العدد [3] ، فإن كانت الألف مقصورة للتأنيث رابعـــةً تركتها على حالها ، فقلت في سَكْرَى : سُكَيْرَى ، وفي غَضْبَى : غُضَيْبَى .

---

(١) في المنصف لابن جني ٣/١٣ : « يقال : اغْدَوْدَنَ النبت ، إذا طال واسترْخَى . أنشدنا أبو علي لحسّان : (متقارب)

وقامت تُرائيكَ مُغْدَوْدِناً إذا ما تنوءُ به آدَها » اهـ

ترائيك : تُبْدِي لك . مغدودنا : يقصد شعراً طويلاً مُسْتَرْسِلاً . تنوء به : تنهض به مُثْقَلَةً . آداها : أثقلها .

(٢) انظر شرح الشافية للرضي ١/٢٠٣ و ٢٤٨ . والمعيوراء جمع العَيْر ، وهو الحمار وَغلَبَ على الوحشيّ .

(٣) أي إن زاد على ثلاثة .

فإن زاد العدد على أربعـــة ، حذفتها فقلت في قَرْقَرَى[1] : قُرَيْقِر ، وحُبَارَى[2] : حُبَيِّر ، وإن شئت قلت : حُبَيْرَى ، فحذفت الألف الأولى .

---

(١) قَرْقَرَى : اسم موضع . انظر ص ٣٦٤ مع الهامش الرابع .

(٢) الحُبارَى : طائر . انظر ص ٣٦٣ مع الهامش الأول ، وص ٣٧٢ – ٣٧٣ مع الهامش الأول في ص ٣٧٣ .

(١٧) باب الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، وتسمى حروف الرفع [١]

وهي إنّما وكأنّما ولعلّما وبَيْنا وأينَ وكيفَ وهلْ وبلْ ومَتى . تقول من ذلك : إنما زيدٌ قائمٌ ، وإنما أخوك مُقيمٌ [٢] .قال الله جلّ وعزّ : « إنما اللهُ إلهٌ واحدٌ » [٣] و « إنما أنا لكم نَذِيرٌ مُبِينٌ » [٤] . وتقول : كأنما أخوك شاخِصٌ ، ولعلما بكرٌ مقيمٌ ، وهل أخوك شاخصٌ ، وكيف عبدُ الله صانعٌ ، وأينَ أخوك جالسٌ ، ومتى عمروٌ منطلقٌ ، وبينا زيدٌ قاعدٌ أقبلَ عمروٌ [٥] . وكذلك ما أشبهه .

---

(١) ص ٢٩٣—٢٩٥ .

(٢) كفّت (ما) الزائدة (إنّ) عن العمل ، فارتفع ما بعدها على الابتداء.

(٣) النساء ١٧١ .

(٤) الحج ٤٩ .

(٥) الألف في (بينا) كفّت الظرف (بين) عن الإضافة إلى الاسم المفرد،=

ومن العرب من يُضيف (بينا) إلى ما بعده فيخفضه . ويُنْشَد :

(كامل)

بينا تَعانُقِهِ الكُماةَ ورَوْعِهِ يوماً أُتِيحَ له جريءٌ سَلْفَعُ[(١)]

= وهيأته للدخول على الجملة : اسمية كما في هذا المثـــال ، أو فعلية كما في قول حُرَقة بنت النعمان بن المنذر : (طويل)

فبينا نسوسُ الناسَ والأمرُ أمرُنا
إذا نحن فيهم سُوقـــةٌ نَتَنَصَّفُ

وقيل : الألف زائدة لإشباع فتحة النون ، و (بين) مضاف إلى الجملة . وقيل : الألف زائدة للإشباع أيضاً ، و (بين) مضاف إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة ، أي : بين أوقاتِ نسوسُ الناس .

انظر المغني لابن هشام (ط القاهرة ص ٣١١ و ٣٧١ = ط دمشق ص ٣٤٥ و ٤١١) . وهو يرى أن القول الثاني (أي زيادة الألف وإضافة بينَ إلى الجملة) تؤيده إضافة (بينا) إلى المفرد في قول الشاعر : بينا تَعانُقِه الكماةَ . . . . . . (كما سيلي في نص الزجاجي) . وانظر الخزانة للبغدادي (ط بولاق ٣/١٧٨ وما بعدها) .

وكان المازني يُنكر تلقّي (بينا) بإذ الفجائية . انظر ص ١١٣ (الهامش) في كتابنا هذا .

(١) هذا هو البيت الخامس والخمسون من قصيدة أبي ذؤيب الهذلي المشهورة في رثاء أبنائه ، ومطلعها : =

. . . .

– أمِنَ المنونِ وريْبِها تتوجّعُ
والدهرُ ليس بمُعْتِبٍ مَنْ يجزَعُ

(مُعْتِب : اسم فاعل من أعْتَبَ . يقال : عاتبتُه فأعتبني ، أي رجع عما أكره إلى ما أُحِبّ)

والمرثيّة في صدر « شرح أشعار الهذليين » للسكّري ، وفي آخر المفضليات .

تعانُقه : في رواية : تمنُّقه ، وهما الأخذ بالعنق . والضمير يعود على (مُسْتَشْعِر) في البيت التاسع والأربعين :

والدهرُ لا يَبْقَى على حدَثانِهِ   مُسْتَشْعِرٌ حلَقَ الحَديدِ مُقَنَّعُ

(مستشعر : اسم فاعل من استشعر الثوبَ والدرع أي لبسه شِعاراً ، والشعار : الملبوس الذي يلي شعر الجسد . مقنّع : عليه بَيْضَةُ الحديد)

الكماة : مفعول به للمصدر قبله . والكماة جمع كَمِيّ ، وهو الشجاع أو لابس السلاح . الرّوْع : الفزع ، والرواية المشهورة : ورَوَغْنُه ، أي رَوَغانه من الأقران يميناً وشمالاً ليحيد عن ضرباتهم . أتيح : قُدّر ، وهو العامل في (بينا) . سَلْفع : جريء واسع الصدر .

والمعنى أنه بينا يتعنق الشجعان يوماً ويروغ منهم قُيِّض له فارس شجاع مثله ، فاقتتلا حتى قتل كل واحد منهما صاحبه (كما يحكي الشاعر في بقية أبيات القصيدة) . ومُراد الشاعر أن الشجاع لا تعصِمه شجاعته من الهلاك ، وأن الموت غاية كل مخلوق .

ويروى (تعانُقُهُ) بالرفع[1] .

وكل شيء من هذه الحروف حَسُنَ فيه السكوت على اسم واحد بعده ، جاز فيما بعده الرفعُ والنصب ، كقولك : أين زيدٌ جالسٌ ، ترفعه بالابتداء والخبر. وإن شئت قلت : أين زيد جالساً ؛ ترفع زيداً بالابتداء ، وما قبلَه خبرُه ، وتنصب جالساً على الحال، لأن الكلام يتمّ دونه. وكذلك: كيف أخوك صانعٌ ، وصانعاً . وكذلك ما أشبهه .

---

(١) إذا كان (تعانقه) مجروراً ، فهذا على إضافة (بينا) إليه ، ويكون (روغه) مجروراً بالعطف عليه . وإذا كان (تعانقه) مرفوعاً ، فهذا على أنه مبتدأ ، ويكون (روغه) مرفوعاً بالعطف عليه والخبر محذوف أي : تعانقه وروغه حاصلان .

وقد روى ابن جني البيت في الخصائص (١٢٢/٣) بجر (تعانقه). قال : « من مَطْل الفتحة عندنا قول الهذلي : (البيت) أي : بين أوقاتِ تعنّقه ، ثم أشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفاً » .

والبيت برواية الجر هو الشاهد التاسع بعد الخمسمائة من شواهد شرح الكافية للرضي استشهد به على أنه يجوز إضافة (بينا) دون (بينما) إلى المصدر ، والأعرفُ الرفعُ على أنه مبتدأ محذوف الخبر . يقول البغدادي في الخزانة (ط بولاق ١٨٣/٣) : « وقوله [أي قول الرضي] : « يجوز إضافة بينا إلى المصدر » ، يعني إلى الأسماء المفردة إذا كان فيها معنى الفعل حَمْلاً على معنى (حينَ) ، كقولك : بينا قيامِ زيد أقبل عمرو ، أي حين قام هذا أقبل ذاك. فإن وقع بعدها اسم جوهر ، لم يكن إلا رفعاً ، نحو : بينا زيدٌ في الدار أقبل عمرو ؛ لأنها ظرف زمان ، فلا تُضاف إلى جثة ، كما لا تكون خبراً عنها » .

وإذا لم يحسن السكوت لم يَجُزْ إلا الرفـــع ، كقولك : متى عمروٌ شاخصٌ ، وهل أخوك سائر . وكذلك ما أشبهه .

ومن العرب من يقول : إنما زيداً قائمٌ ، ولعلما بكراً مقيم ، فيُلغي (ما) وينصب بإنّ . وكذلك سائر أخواتها .

(١٨) باب ما يمتنع من الاستفهام
أن يعمل فيه ما قبله [١]

وذلك قولك: قد علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرو، وقد عرفتُ أيُّهم عندك، وقد علمتُ أبو مَنْ أنت. ترفعه بالابتداء والخبر، ولا يعمل فيه ما قبله. ومثله قولهم: أما ترى أيُّ بَرْقٍ ههنا. ومنه قوله تعالى: «لِنَعْلَمَ أيُّ الحزبين أَحْصَى لِمَا لبثوا أمداً» [٢].

فإن أوقعتَ عليه فعلاً بعده عمل فيه، كقولك: قد علمتُ أزيداً ضربتَ أم عَمْراً، فإنما نصبته بضربت لا بعلمت. وكذلك: قد عرفتُ

---

(١) ص ٢٩٨. ويُقال في هذا إن الاستفهام علق الفعل قبله عن العمل (لفظاً) فيما بعده.

(٢) الكهف ١٢

أيَّهم قصدتَ ، فتنصبه بقصدت لا بعرفت . قال الله جلّ وعزّ : « وسيعلم الذين ظلموا أيَّ مُنْقَلَبٍ ينقلبون »[1] ، فإنما نصبته بينقلبون لا بسيعلم .

(١) الشعراء ٢٢٧ .

(١٩) باب لَوْ ولَوْلا [1]

أما لَوْ فيمتنع بها الشيء لامتناع غيره ، كقولك : لو جاءني زيدٌ لَأكرمتُك . فالمعنى أن الإكرام امتنع لامتناع زيد من المجيء . وكذلك : لو قَدِمَ عمروٌ لأحسنتُ إليك .

وأما لَوْلا فيمتنع بها الشيء لوجود غيره . وذلك قولك : لولا زيدٌ لأحسنتُ إليك، والمعنى أن الإحسان امتنع لحضور زيد، فترفعه بالابتداء وإضمار الخبر [2] .

وقد تجيء لَوْلا في موضع آخر بمعنى التحضيض ،إلا أنها لا يكون ما بعدها إلا مُضمَراً أو مُظْهَراً كقول الشاعر :

(طويل)

---

(١) ص ٣٠١ .

(٢) انظر ص ٥٧ من كتابنا هذا .

تَعُدُّون عَقْرَ النِّيبِ أفْضَلَ مجدِكمْ
بَني ضَوْطَرَى! لَوْلا الكَمِيَّ المقنَّعا[1]

---

(١) البيت الثامن والخمسون من قصيدة جرير التي يقول في مطلعها (النقائض ص ٨٢٤):

أقَمْنا ورَبَّتْنا الديارُ ولا أرى كمَرْبَعنا بين الحَنِيَّيْنِ مَرْبَعا

وفي رواية النقائض (سعيكم) مكان (مجدكم).

العَقْر: عَقَرَ البعيرَ: قطع إحدى قوائمه ليسقط فيتمكّن من ذبحه. النِّيب: جمع ناب، وهي الناقة المُسِنّة. الكميّ: الشجاع أو لابس السلاح. فارس مقنَّع: عليه بيضة الحديد.

يقول صاحب اللسان (ضطر): «ويقال للقوم إذا كانوا لا يُغنون غَناء: بنو ضَوْطَرَى. ومنه قول جرير يخاطب الفرزدق حين افتخر بعَقْر أبيه غالب - في معاقرة سُحَيْم بن وُثيل الرِّياحي - مائة ناقة بموضع يقال له صَوْأر على مسيرة يوم من الكوفة، ولذلك يقول جرير أيضاً: (طويل)

وقد سَرَّني أن لا تَعُدَّ مُجاشِعٌ من المجد إلا عَقْرَ نيبٍ بصَوْأرِ

قال ابن الأثير: وسبب ذلك أن غالباً نَحَرَ بذلك الموضع ناقة، وأمر أن يُصنع منها طعام، وجعل يهدي إلى قوم من بني تميم جِفاناً، وأهدى إلى سُحَيْم جَفْنة، فكفأها وقال: أمُفتقِر أنا إلى طعام غالب إذا نحر ناقة؟ فنحر غالب ناقتين، فنحر سحيم مثلها؛ فنحر غالب ثلاثاً، فنحر سحيم مثلهنّ؛ فعمد غالب فنحر مائة ناقة، ونَكَلَ سحيم. فافتخر الفرزدق في شعره بكرم أبيه غالب، فقال [جريرٌ]: (البيت). يريد: هلاّ الكميُّ ... ومعنى تعدّون: =

يريد : لولا تعدّون الكميَّ المقنّعَ أفضلَ مجدكم .

ومثل لولا في التحضيض : هَلاّ ، وألا ، ولَوْما . فافهمْ تُصِبْ إن شاء الله تعالى .

= تجعلون وتحسَبون ، ولهذا عدّاه إلى مفعولين ... ... قال : وقد يجوز أن يكون (تعدّون) في بيت جرير من العَدّ ، ويكون على إسقاط (مِن) الجار ، تقديره : تعدون عقر النيب من أفضل مجدكم ؛ فلمّا أسقط الخافض ، تعدّى الفعل فنصب » .

(٢٠) باب ما يُحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال[1]

اعلم أن كل اسمٍ معرفةٍ عَلَمٍ تصفه بابنٍ وتضيفه إلى اسم معرفة علم، فإنك تحذف منه التنوين، وذلك قولك: هذا زيدُ بنُ عمروٍ، وجاءني محمدُ بنُ بكرٍ، ومررت بزيدِ بنِ عبدِ الله، ولقيت محمدَ بنَ جعفرٍ. وكذلك ما أشبهه، تحذف منه التنوين، ولا تُلحق في ابنٍ ألفاً في الخط.

فإن زال عن هذا نوّنته. وذلك أن يكون ابنٌ خبراً ولا يكون صفة، كقولك: كان زيدٌ ابنَ عمرو، وظننتُ محمداً ابنَ بكر، تنوّنه وتُثبت ألفاً في الخط. ولو كان نعتاً لم تنوّنه فقلت: كان زيدُ بنُ عمروٍ راكباً، وظننتَ محمدَ بنَ زيدٍ شاخصاً. وكذلك ما أشبهه.

والكُنْية تجري مَجْرى الاسم العَلَم في هذا. تقول: كان زيدُ بنُ أبي بكر خارجاً، وكان أبو بكر بنُ زيدٍ منطلقاً، بغير تنوين ولا ألف في الخط.

---

(١) ص ٣٠٣-٣٠٤.

وإن ثنّيته كتبته بالألف، كقولك: كان زيدٌ ومحمدٌ ابنا بكرٍ شاخصيْن.

وكذلك إذا لم يكن فيه اسم كتبته بالألف، كقولك: جاءني ابنُ محمد، ورأيت ابنَ عمرو.

وإن أضفته إلى اسمٍ غير عَلَمٍ كتبته بالألف، ونوّنت الاسم الذي قبله، كقولك: جاءني زيدٌ ابنُ أخيك. وكذلك ما أشبهه، فقِسْ عليه.

(٢١) باب ماذا [١]

اعلم أن لها مذهبين في كلام العرب . إن جعلت (ذا) بمنزلة (الذي) ، كان جوابها مرفوعاً ، كقول القائل : ماذا صنعتَ ؟ فتقول : خيرٌ. كأنه قال: ما الذي صنعتَ ؟ فقلتَ : خيرٌ ؛ لأن موضع (ما) رَفْعٌ لوقوع الفعل في صلة (الذي) ، فلم يعمل فيها شيئاً . ومثله قوله جلّ وعزّ : « ويسألونك ماذا يُنفقون قُلِ العَفْوُ » [٢] ، في مذهب من قرأ بالرفع .

ومثله قول لبيد : (طويل)

ألا تسالان المرء ماذا يحاولُ   أَنَحْبٌ فيُقْضَى أم ضلالٌ وَباطلُ [٣]

---

(١) ص ٣٣١-٣٣٢ . وانظر الفصل الذي عقده لها سيبويه ٤٠٤/١ (آخر سطر) - ٤٠٦ (أول سطر) ، وابن هشام في المغني (ط القاهرة ص ٣٠٠ - ٣٠٢ = ط دمشق ص ٣٣٢-٣٣٤) .

(٢) البقرة ٢١٩ .

(٣) مطلع قصيدة له يرثي بها النعمان بن المنذر؛ انظر «شرح ديوان لبيد» ، =

وإن جعلت (ذا) في (ماذا) صلة [1] ، كان الجواب منصوباً ، كقوله: ماذا صنعت؟ فتقول : خيراً . كأنه قال: ما صنعتَ ؟ فقلت : خيراً ، لأن موضع (ما) نصب [2] . ومثله قراءة من قرأ : « ويسالونك مـــاذا

= ص ٢٥٤ وما بعدها .

ألا : كلمة يُستفتح بها الكلام للتنبيه. النَّحْب : يقول البغدادي في الخزانة (ط بولاق ٢/٥٥٧–٥٥٨) : « المراد هنا النَّذْر ، وهو ما ينذرُه الإنسان على نفسه ويُوجب عليها فعلَه على كل حال . يقول : اسألوا هذا الحريص على الدنيا عن هذا الذي هو فيه : أهو نذر نذره على نفسه فرأى أنه لا بدّ من فعله أم هو ضلال وباطل من أمره ؟ » .

والبيت من شواهد سيبويه ٤٠٥/١ . يقول الشنتمري : « الشاهد فيه رفع (نحبٌ) وما بعده ، وهو مردود على (ما) في قوله (ماذا) ؛ فدلّ ذلك على أن (ذا) في معنى (الذي) ، وما بعده من صلته فلا يعمل في الذي قبله . فـ (ما) في موضع رفع بالابتداء ، فلذلك رفع ما بعد الألف ردّاً عليها » .

« وقوله (فيقضي) : رُوي بالبناء للفاعل وبالبناء للمفعول . وعليهما الجملة خبر لمبتدأ محذوف أي (هو يقضي) . وهذا المبتدأ ضمير (المرء) على الرواية الأولى ، وضمير (النحب) على الرواية الثانية » (الخزانة ، ط بولاق، ٥٥٨/٢).

(١) تكون (ماذا) في هذه الحالة اسماً واحداً مركّباً .

(٢) يقول سيبويه ٤٠٥/١ : « وأما إجراؤهم إيّاه [أي : ذا] مع (ما) بمنزلة اسم واحد فهو قولك : ماذا رأيتَ ؟ فتقول : خيراً ، كأنك قلت : ما رأيتَ ؟ .... فلو كان (ذا) لغواً لما قالت العرب (عمّاذا تسأل ؟) ، =

ينفقون قل العفوَ ، بالنصب [1] .

= ولقالوا (عَمّ ذا تسأل ؟) ، كأنهم قالوا : عَمّ تسأل ؟ ولكنهم جعلوا (ما) و (ذا) اسماً واحداً ، كما جعلوا مـا وإنّ حرفاً واحداً حين قالوا (إنّـما) ؛ ومثلُ ذلك (كأنّـما) ، و(حيثما) في الجزاء . ولو كان (ذا) بمنزلة (الذي) في ذا الموضع البتّـةَ ، لكان الوجه في (ماذا رأيتَ ؟) إذا أجاب أن يقول: خيرٌ .

(١) هذه قراءة المصحف الإمام .

ترجمة ابن خالَوَيْه

هو أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه اللغوي النحوي . من أهل هَمَذان (ببلاد الجبال من فارس)، ودخل بغداد طالباً للعلم سنة ٣١٤هـ[١] ، فاخذ عن جِلّة علمائها مثل أبي بكر بن دريد ، وأبي بكر بن الأنباري ، وأبي عبدالله نِفْطَوَيْه النحوي ، وأبي عمر الزاهد (غـلام ثعلب) ، وأبي بكر بن مجاهد عالم القراءات . وقرأ على أبي سعيد السيرافي النحوي ، وكان ينتصر له على أبي علي الفـارسي (أستاذ ابن جني)[٢] .

« وانتقل إلى الشام ، وصَحِبَ سيف الدولة بن حمـدان[٣] ، وأدّب بعض أولاده . تصدّر بحلب وميّافارقين وحمص للإفـادة والتصنيف . وعاش بعد سيف الدولة في صحبـة ولده شريف وغيره من آل حمدان ،

---

(١) ياقوت ٩/٢٠١ .

(٢) إنباه ١/٣٢٤–٣٢٥ .

(٣) اجتمع ابن خالويه عند سيف الدولة في حلب بالمتنبي وأبي الطيب اللغوي . وكانت بين ابن خالويه والمتنبي منافرات ومشاحنات .

ومات بحلب في سنة سبعين وثلثمائة »[1] .

يقول صاحب نزهة الألباء (ص ٣١٢): « وصنّف كتباً كثيرة في اللغة وغيرها ، منها كتاب « ليس » ، وهو كتاب نفيس في اللغة ؛ وشرح المقصورة لابن دريد ؛ وكتاب في أسماء الأسد ، وذكر فيه خمسمائة اسم؛ وله كتاب البديع في القرآن ؛ وله كتاب في إعراب سور من القرآن . ولم يكن في النحو بذاك »[2] .

فكتابه الذي في إعراب سور من القرآن ، كما يقول صاحب نزهة الألباء، هو « كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم »،وقد طبعته دار الكتب المصريه سنة ١٩٤١ تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية في عاصمة حيدر آباد الدكن . وسننقل فيما يلي طَرَفاً منه .

وكتاب « ليس » موضوعه : ليس في كلام العرب كذا إلا كذا . وقد نشره أوّلاً ديرنبور H. Derenbourg في مجلة Hebraica ، المجلد العاشر (١٨٩٢)، ص ٨٨ـ١٠٥، عن مخطوطة بالمتحف البريطاني رقمها ٧٥١٦ . ونشره أحمد بن الأمين الشنقيطي بعد ذلك (القاهرة ١٣٢٧ هـ) ، وهي نشرة تكاد تطابق النشرة الأولى . ونُشِر الكتاب مرة أخرى في القاهرة

(١) إنباه ١/٣٢٥ .

(٢) ذكر له ابن النديم في الفهرست (ص ٨٤) كتاب الجُمَل في النحو ، وقال إنه خلط المذهبين .

عام ١٩٥٧ بتحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، اعتماداً على طبعة الشنقيطي وثلاث نسخ مخطوطة منها نسخة المتحف البريطاني الآنفة الذكر. وانظر حديث رمضان عبد التواب في كتابه « لحن العامّة والتطور اللغوي » (القاهرة ١٩٦٧) ، ص ١٨٥ـ١٨٦ ، عن اعتقاده أن كل هذه النشرات لا تمثّل إلا قدراً ضئيلاً من أصل الكتاب .

●

ونسوق هنا على سبيل المثال بابين من أبواب « ليس » أولهما في ص ٣ وثانيهما في ص ٥١ـ٥٢ من نشرة أحمد عبد الغفور عطار :

(ا) ليس في كلام العرب فَعَلَ يَفْعَلُ فِعْلاً إلا سَحَرَ يَسْحَرُ سِحْراً. والسِّحْر يكون حلالاً وحراماً ، يقال : فلان ساحر العينين أي فتّان ، وفلان يسحَر الناس بطَرْفه . والساحر : العالِم الفَهِم كقوله تعالى : « يأيها الساحرُ ادْعُ لنا ربّك »[1] ، يعني العالِمَ الفَهِم .

(ب) ليس في كلام العرب أُفْعَلْتُه فهو مفعول إلا أُجَنَّه اللهُ فهو مجنون ، وأزكمه الله فهو مزكوم ، وأحزنته فهو محزون ، وأحببته فهو محبوب ، وقيل مُحَبّ ، وأنشد « لعنترة » :

---

(١) الزخرف ٤٩ .

ولقد نزلتِ ـ فلا تَظُنّي غيرَه ـ   مِنّي بمنزلة المُحَبِّ المُكْرَمِ[1]

وقد قالوا حَبَبْتُه ، وقرأ أبو رجاء : « فاتّبِعوني يَحْبِبْكُمُ اللهُ »[2] .

---

(١) البيت الثامن من معلقة عنترة كما أوردها ابن الأنباري في « شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات » ، ص ٢٩٤ وما بعدها . والبيت في ص ٣٠١ ، وفي شرحه حديث عن أَحبَّ وحَبَّ .

(٢) آل عمران ٣١ . وفي المصحف الإمام : « يُحْبِبْكم » .

نصان من كتاب « إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم»

(١) إعراب سورة القَدْر [١]

«إنّا أنزَلْناه»: (إنّ)حرف نصب . والنون والألف نَصْبٌ بإنّ . أنْزَلْنا : فعل ماضٍ ، والنون والألف اسم الله تعالى في موضع رفع. والهاء مفعول بها . فإن سأل سائل فقال: المَكْنيّ لا يكون إلا بعد ظاهر، وهذه أول سورة ، فَلِمَ كُنِيَ عن شيء لم يتقدم ذكره ؟ فالجواب في ذلك أن العرب قد تكني عن الشيء وإن لم يتقدّم ذكره إذا كان المعنى مفهوماً ، كقولهم : ما عليها أعلمُ من فلان ، يعنون الأرضَ . قال الله تعالى: «حتى توارتْ بالحجاب» [٢] ، يعني الشمسَ . والقرآن نزل جملةً واحدة في ليلة القدر إلى السماء الدنيا ، ثم نزل على رسول الله صلى الله عليه وآله في نحو

---

(١) ص ١٤٢-١٤٣ .

(٢) ص ٣٢ .

عشرين سنةً الخَمْسُ والعَشْرُ والآيةُ والآيتان والسورةُ بأسرها . فالهاء كناية عن القرآن .

« في ليلة » : جرٌ بـ (في) .

« القَدْرِ » : جرٌ بالإضافة .

« وما أدْراكَ » : (ما) لفظه لفظ الاستفهام ، ومعنـاه التعجب . أدْراكَ : فعل ماضٍ ، وهو خبر الابتداء ، لأن (ما) مبتدأة .

« ما ليلةُ القَدْرِ » : (ما) ابتداء . وليلة : خبر الابتداء . وكل ما في القرآن « وما أدْراكَ » فقد أدراه عليه السلام، وما كان « وما يُدْرِيك »[1] فما أدراه بعدُ صلى الله عليه .

« ليلةُ القدْرِ » : (ليلة) ابتداء . والقدر : جرٌ بالإضافة .

« خَيْـرٌ » : خبر الابتداء .

« من ألفِ شهرٍ » : (ألف) جرٌ بمِنْ . وشهر : جر بالإضافة . فإن سأل سائل فقال : كل اثني عشر شهراً فيها ليلة قدر ، فلِمَ قال : « ليلة القدر خير من ألف شهر » ؟ فالجواب في ذلك أن معناه : ليلة القدر خير

---

(١) وردت عبارة (وما يُدْرِيكَ) في الأحزاب ٦٣ ، والشورى ١٧ ، وعَبَسَ ٣ .

من ألف شهر ليس فيها ليلة القدر .

« تَنَزَّلُ » : فعل مضارع . والأصل : تَتَنَزَّلُ ، فحُذِفت التاء .

« الملائكةُ » : رَفْعٌ بفعلهم .

«والروحُ »: نَسَقٌ على الملائكة . فإن قيل لك : الروح من الملائكة فلِمَ نُسِقَ عليهم ؟ فالجواب في ذلك أن العرب قد تنسق الشيء على الشيء نفسه ، وتخصّه بالذكر تفضيلاً ، كما قال الله تعالى : « فيهما فاكهةٌ ونخل ورمّان »[1] ، والنخل والرمان من الفاكهة . وقال : « مَن كان عدوًّا لله وملائكته ورسله » ، ثم قال : « وجِبْريلَ وميكالَ »[2] .

«فيها» : جرٌّ بفي .

«بإذنِ» : جَرٌّ بالباء الزائدة .

«ربِّهم» : جرٌّ بالإضافة.

« مِن كلّ » : جَرٌّ بمِنْ .

«أمْرٍ» : جَرٌّ بالإضافة . تَمّ الكلام ثم يبتدئ :

«سَلامٌ هي»: ابتداء وخبر. وقرأ ابن عباس: «من كل امرئٍ سلامٌ»،

---

(١) الرحمن ٦٨ .

(٢) البقرة ٩٨ .

فعلامة الجر كسرة الهمزة .

«حتى» : غاية .

« مَطْلَعِ » : جرٌّ بحتّى . وإنما خفضت لأن التقدير : إلى مطلع الفجر[1] . والمَطْلَع مصدر ، يعني الطُّلوع . والمَطْلِع (بالكسر) الموضع[2] .

«الفجرِ» : جرٌّ بالإضافة .

---

(١) انظر ص ٣١٥ من كتابنا هذا .

(٢) انظر ص ٤٢١-٤٢٢ .

(٢) إعراب سورة النصر [١]

لمّا نزلت هذه السورة على رسول الله صلى الله عليه قال: « نُعِيتُ إلى نفسي » . وذلك أن الرجل كان يُسْلِمُ ، والرجلان ، فلمـــا كان في آخر عمره صلى الله عليه كانت القبيلة تسلم بأسرها ، فقال الله تعالى: « ورأيتَ الناسَ يدخلون في دينِ اللهِ أفْواجاً فسَبِّحْ بحمدِ ربِّك واستَغْفِرْهُ إنه كان توّابا » .

قوله تعالى : « إذا جاء َنصْرُ اللهِ » : إذا وإذْ حرفا وقت [٢] . فإذْ واجبة،وإذا غير واجبة ؛ ومعناه أنّ إذْ ماضية ، وإذا مستقبِلة. تقول: أزورك إذا وافَى الأميرُ ، وزُرتك إذ قدِم الحاجّ .وهما لا يعملان شيئاً. وربما جازت العرب بإذا وإذْ ما وإذا ما،فجزموا الفعل بعده ؛ وليس ذلك

---

(١) ص ٢١٦–٢٢٠ .

(٢) أي ظرفا زمان .

مُختاراً ، لأنه مُوَقَّت [1] . والصواب أن تقول : إذا تزورُني أزورُك . ولا تَقُلْ : إذا تزُرْني أزُرْك . قال زهير : (خفيف)

وإذا ما تشاء تَبعَثُ منهـــا مَغرِبَ الشمسِ ناشِطاً مَذْعورا [2]

الناشط : الثور الوحشيّ .

« جاءَ » : فعل ماضٍ ، والأصل جَيأَ ، فصارت الياء أَلِفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها ، ومُدّت الألف تمكيناً للهمزة ، غير أن الكتابة بالف واحدة ؛ لأنه متى اجتمع ألفان اجتزءوا بواحـــدة ، وإذا اجتمع ثلاث ألفات اجتزءوا باثنتين . والمصدر جاء يجيء جَيْئاً ومَجِيئاً ؛ فهو جاءٍ ، والأصل جائِئٌ ، فاستثقلوا الجمع بين همزتين ، فليَّنوا الثانية فصارت ياء لانكسار ما قبلها ، وحذفوها لسكونها وسكون التنوين ، فصار جاءٍ مثل قاضٍ ورامٍ .

« نَصْرُ اللهِ » : رَفْعٌ بفعله . وأضفتَ النصرَ إلى اسم الله تعالى ، ولم تنوّنه لأنه مضاف . والمصدر نصَر ينصُر نصْراً ، فهو ناصِر ؛ والأمر انصُر وانصُرا وانصُروا ، وانصُري وانصُرا [3] وانصُرْنَ . والنصر في

---

(1) انظر ص ٣٤٠–٣٤٢ من كتابنا هذا .

(2) انظر في هذا البيت ص ٣٤٢ مع الهامش الأول . وهو لكعب بن زهير ، لا لأبيه زهير .

(3) (انصرا) هذه أمر المؤنثتين ، كما أن (انصرا) الأولى أمر المذكرَيْن .

اللغة : الفَتْح ، والنصر : الرِّزْق . وقيل في قوله تعالى : « من كان يظن أن لن ينصُرَه اللهُ في الدنيا والآخرة »[1] ، أي : لن يرزُقه الله . ووقف أعرابيّ يسأل الناسَ فقال : نصر الله من نصرني . ويقال : نصر الغيثُ بَلَدَ كذا . وأُنشِد : (طويل)

إذا انْسَلَخَ الشهرُ الحرامُ فودِّعي بلادَ تميمٍ وانصُري أرضَ عامرِ[2]

ويقال : نصرتُ أرضَ فلان : أتيتها .

ومِن (جاء) الأمرُ : جِئْ يا هذا ، وجِيئا ، وجِيئُوا ، مثل بِعْ وبِيعا وبِيعُوا . وللمرأة : جِيئِي ، وجِيئا ، وجِئْنَ . وإذا أمرتَ الرجلَ من جاء يجيء بالنون المشددة قلت : جِيئَنَّ يا زيدُ ، وجيئانّ ، وجيؤُنَّ يا رجالُ . وللمرأة : جِيئِنَّ يا امرأةُ ، وللمرأتين مثل المُذَكَّرَيْن ؛ وللنسوة جِئْنانِّ مثل اضْرِبْنانِّ وبِعْنانِّ ، لأنه لمّا اجتمع ثلاث نونات حجزوا بينها بالألف[3] .

« والفَتْحُ » : نَسَقٌ عليه ، وعلامة الرفع فيه ضمة الحاء . والمصدر فَتَحَ يفتَح فَتْحاً ، فهو فاتِح ، والأمر افْتَحْ . والفتح في اللغة : النَّصْر .

---

(١) الحج ١٥ .

(٢) في اللسان (نصر) : قال الراعي [النميري] يخاطب خيلا : « إذا دخل الشهر الحرام ... » (البيت) .

(٣) راجع النص ٢٠ من نصوص سيبويه في كتابنا هذا (ص١٠٧-١١١) .

قال الله تعالى : « وكانوا مِنْ قَبْلُ يستفتِحون »[1] ، أي يستنصِرون بمحمد صلى الله عليه وسلم ، يعني اليهودَ ؛ لأن اسمه صلى الله عليـــه كان عندهم (مُوذ مُوذ) بالعِبْرانية ، ويقال (ماذَ ماذَ)[2] ، وبالسريانية (المَنَحْمَنا)[3] ، والبَرا قِلِيطس بالرومية[4] . « فلما جاءهم ما عرفوا» ، يعني النبيَّ صلى الله عليه وآله والقرآنَ،« كفروا به » . وحدثنا أحمد[5] عن علي عن أبي عُبَيْد أن النبي صلى الله عليه كان يستفتح في غزواتـــه بصعاليك المهاجرين والأنصار ، ومعنـاه : يستنصر بفقرائهم . والفتح في غير هذا : الُحكم ، ويُسمَّى القاضي : الفتّاحَ . قـال الله تعالى : « ربَّنـا افتَحْ بيننا وبين قومنا بالحق »[6] ، أي احْكُمْ . حدثنا ابن مُجاهـد عن السَّمَريّ عن الفرّاء عن الكسائي أنه سمع أعرابية تقول لزوجهـا : بيني

---

(١) البقرة ٨٩ .

(٢) لم أجد أصلاً لهذا في عبرية التوراة .

(٣) اسم مشتق من مادة (نحم) بزيادة ميم في الصدر ونون في العجز . وتدل مادة نحم في السريانية على معنى البَعْث من القبر resurrection .

(٤) paracletus في اليونانية واللاتينية معناه « المُدافِع ، المُعين ، الحامي » .

(٥) هو أبو بكر بن مجاهد عالم القراءات ، وقد أخـذ عنه ابن خالويه كما تقدّم في ترجمته .

(٦) الأعراف ٨٩ .

وبينك الفتّاح ، تُريد القاضي .

حدثنا محمد [1] عن ثعلب عن ابن الأعرابي قال : سمعت أعرابياً يقول: لا والذي أكْتَعُ به،أي أحْلِفُ به.ويقال : ما في الدار كَتِيعٌ،أي أحدٌ [2] .

« ورأيتَ الناسَ » : الواو حرف نَسَق . ورأى : فعل ماض .وهذا من رؤية العين يتعدّى إلى مفعول واحد . والناسَ : مفعول بهم .

« يَدْخُلون » : حالٌ ،ومعناه : ورأيتَ الناسَ داخلين . وذلك أن الفعل المضارع إذا حلَّ مَحَلَّ الاسم ارتفع ، تقول: رأيتُ زيداً يقومُ ، معناه : رأيت زيداً قائماً . ويدخلون : فعل مضارع، وعلامة جمعه الواو، وعلامة رفعه النون .

« في دينِ اللهِ » : جرٌّ بفي . واسم الله تعالى جرٌّ بالإضافة .

« افواجا» : نَصْبٌ على الحال .واحدهم فَوْج . والفوج جَمْعٌ لا واحد له من لفظه،مثل الرَّهْط والقبيلة والعُصْبة والنَّفَر والمَلَا والقَوْم.والنفر يقع على الرجال دون النساء .

« فَسَبِّحْ » : أمْرٌ ، وعلامة الأمر سكون الحاء . ومعني سَبِّحْ : صَلِّ . والتسبيح : الصلاة.والمصدر سَبَّحَ يُسَبِّحُ تَسْبيحاً،فهو مُسَبِّح.

---

(١) هو محمد بن عبد الواحد أبو عمر الزاهد (غلام ثعلب) ، وقد أخذ عنه ابن خالويه كما تقدّم في ترجمته .

(٢) هذا الحديث عن مادة كتع خارج عن الموضوع .

«بِحَمْدِ» : جرٌّ بالباء الزائدة. والمصدر حمِد يحمَد حمْداً، فهو حامِد.

« ربِّك » : جرٌّ بالإضافة .

« واستَغفِرهُ » : نَسَق عليه . والهاء في موضع نصب .

« إنّه »: الهاء نصبٌ بإنّ .

« كان » : فعـــل ماضٍ . والمصدر كان يكونُ كوْناً ، فهو كائِن . والتقدير : إنه كان اللهُ توّابا ، فاسم كان مُضْمَر فيه .

« تَوّابا » : خبره . ومعناه أن الله رَجّاع لعباده - إذا تابوا - من المعصية إلى الطاعة . وكذلك قوله : « فإنه كان للأَوّابين غفورا»[1] ،أي: للراجعين إلى الخير . ولو لم تُذنبوا يا بني آدمَ لَخَلَقَ الله تعالى أقواماً يذنبون فيتوبون ويستغفرون فيغفِر لهم .

---

(١) الإسراء ٢٥ .

المراجــع

(١) مصادر النصوص

- « **الكتاب** » لسيبويه ، ط بولاق ، في جزأين (١٣١٦ و١٣١٨هـ — ١٨٩٨ و ١٩٠٠ م) .

- « **المنصِف** » (شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني) ، نشره إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين في ثلاثة أجزاء (مصطفى الحلبي بمصر ، ١٩٥٤—١٩٦٠) .

- « **الخصائص** » لابن جني ، نشرته دار الكتب المصرية بتحقيق محمد علي النجار في ثلاثة أجزاء (١٩٥٢—١٩٥٦) .

- « **سر صناعة الاعراب** » لابن جني ، نُشِر منه جزء واحـد (مصطفى الحلبي بمصر ، ١٩٥٤) بتحقيق مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين . ولم يكتمل نشره .

- «**المقتضَب** » للمبرد ، نشره المجلس الأعلى للشئون الإسلاميـة بتحقيق محمد عبد الخالق عضيمة في أربعة أجزاء (القاهرة ١٣٨٥—١٣٨٨ هـ) .

- « **الموَجز في النحو** » لابن السرّاج ، نشره مصطفى الشويمي وبن سالم

دامرجي (بيروت ١٩٦٥ - المكتبة اللغوية العربية ٢) .

- « **الايضاح في علل النحو** » للزجّاجي ، نشره مازن المبـارك بالقاهرة سنة ١٩٥٩ .

- « **الجُمَل** » للزجاجي ، طُبِـع بالجزائر سنة ١٩٢٦ بتحقيق محمد بن أبي شنب ، وطبعت منه طبعة ثانية في باريس سنة ١٩٥٧ .

- « **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم** » لابن خالويه ، طبعته دار الكتب المصرية سنة ١٩٤١ تحت إدارة جمعية دائرة المعـارف العثمانية في عاصمة حيدرآباد الدكن .

(٢) المراجع النحوية وأشباهها
عدا « مصادر النصوص »

- **أسرار العربية** لأبي البركات بن الأنباري ، بتحقيق محمد بهجة البيطار ، دمشق ١٩٥٧ .

- **الانصاف** في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات ابن الأنباري ، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ١٩٦١ .

- **خزانة الأدب** لعبد القادر البغدادي. طُبِـع كاملاً في بولاق سنة ١٢٩٩هـ في أربعة أجزاء كبيرة . وأصدرت منه المطبعة السلفية بالقاهرة أربعـة أجزاء (١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥١ هـ) تصل إلى ص ٢٨٤ من الجزء الثاني من طبعة بولاق . وتنشره دار الكاتب العربي للطباعـــة والنشر بالقاهرة بتحقيق عبد السلام هارون ، وقد صدرت منه حتى الآن ثلاثة أجزاء (١٩٦٧ ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٨) تصل إلى ص ٧٥ من الجزء الثاني من طبعة بولاق .

- **شرح الأشموني** على ألفية ابن مالك، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،

القاهرة ١٩٥٥ .

– **شرح الشافية** للرضي بتحقيق محمد نور الحسن ومحمد محي الدين عبد الحميد ومحمد الزفزاف ، ثلاثة أجزاء ، القاهرة ١٩٣٩ . وألحقوا بـه جزءاً رابعاً **شرح شواهد الشافية** لعبد القادر البغدادي .

– **شرح شواهد المغني** للسيوطي ، طبـع في القاهرة بالمطبعة البهيـة سنة ١٣٢٢ هـ ، وفي دمشق بتحقيق أحمد ظافر كوجان سنة ١٩٦٦ .

– **شرح المفصل** لابن يعيش ، نشرته إدارة الطباعـة المنيرية بالقاهرة في عشرة أجزاء .

– **مجالس العلماء** للزجاجي (الكويت ١٩٦٢ ، بتحقيق عبدالسلام هارون) .

– **مغني اللبيب** لابن هشام ، بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (القاهرة ، بدون تاريخ) ، وبتحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ومراجعـة سعيد الأفغاني (دمشق ١٩٦٩ ، الطبعة الثانية) .

(٣) كتب الطبقات[1]

– (**مراتب**) النحويين لأبي الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي الحلبي (المتوفى سنة ٣٥١ هـ) ، القاهرة ١٩٥٥ ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .

– (**أخبار**) النحويين البصريين لأبي سعيـد الحسن بن عبد الله السيرافي (المتوفى سنة ٣٦٨ هـ) ، القاهرة ١٩٥٥ ، بتحقيق طه محمد الزيني ومحمـد عبد المنعم خفاجي .

---

(١) سنوات وفيات أصحابها هي أساس الترتيب. والكلمات التي بين الأقواس إشارات مختصرة إلى هذه الكتب استعملناها كثيراً .

– (طبقات) النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبَيْدي (المتوفى سنة ٣٧٩ هـ) ، القاهرة ١٩٥٤ ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .

– (الفهرست) لابن النديم (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ ؟) ، ليبزج ١٨٧١ .

– تاريخ بغداد (للخطيب) البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ) ، القاهرة ١٣٤٩ هـ .

– (نزهة) الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات بن الأنباري (المتوفي سنة ٥٧٧ هـ) ، القاهرة ١٩٦٧ ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .

– معجم الأدباء لِـ(ياقوت) (المتوفى سنة ٦٢٦ هـ) ، ط عيسى الحلبي بالقاهرة ١٣٥٣ هـ .

– (إنباه) الرواة على أنباه النحـاة للقفطي (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ) ، ط دار الكتب المصرية ١٩٥٠ – ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .

– (وفيات) الأعيان لابن خلكان (المتوفى سنة ٦٨١ هـ) ، القاهرة ١٩٤٨ ، بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .

إضافات

ص ٢٣ : في نسبة البيت الأول خلاف . انظر خزانة الأدب للبغدادي (ط بولاق ١٩٣/٢ = ط السلفية ٢١١/٤-٢١٢) ، وهو ينسبه إلى عمرو بن امرىء القيس من قصيدة له يوردها في ص ١٨٩-١٩٠= ٢٠٥-٢٠٦ .

ص ٢٦ : بيت طفيل في ديوانه (البيت ٢٣ من أولى قصائده) . ورُوِي أيضاً (واسْتَشْرَبَتْ) مكان (واسْتَشْعَرَتْ) .

ص ٣٠ : الهامش الأول : قصيدة امرىء القيس في ديوانه (بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٥٨ ، ذخائر العرب ٢٤) ، ص ٢٧ وما بعدها . والبيت الشاهد في ص ٣٩ .

ص ٣٤ : بيت ذي الرُّمَّة في ديوانه (ص ٢٥٣) .

ص ٤٠ : بيت حاتم الطائي : انظر فيه أيضاً « شرح الشواهد الكبرى »

للعيني (على هامش الخزانة ، ط بولاق ، ٣/٧٥-٨١) .

ص ٤١ : بيتا النابغة في ديوانه صنعة ابن السّكّيت (بيروت ١٩٦٨ ، بتحقيق شكري فيصل) ، من قصيدة قالها في مرض النعمان بن المنذر ملك الحيرة ، ص ١٣٠ وما بعدها . والبيتان في ص ١٣٣ و ١٣٤ ، ولكن برواية (تَخال) مكان (يُخال) ، و (تُنال) مكان (تُصاب) . وبينهما في الديوان هذا البيت :

تَزِلُّ الوُعولُ العُصْمُ عن قُذُفاتِه وتُضحِي ذُراهُ بالسحابِ كَوافِرا

العُصْم : جمع أعْصَم ، وكل وَعْل أعصم ، والعَصَم : بياض في أيدي الوعول . القُذُفات : جمع قُذْفة وهي الشُّرْفة أو ما أشرفَ من رءوس الجبال ، يريد قذفات ذلك اليفاع . الذُّرَى : جمع ذرْوة (بكسر الذال وضمّها) ، وذروة الشيء : أعْلاه . كوافر بالسحاب . مُتَغَطِّيَةٌ به ؛ يقال : كَفَرَ بالثوب فوق درْعه أي غطّاها (ابن السكيت) .

ص ٤٥ : بيت زهير من قصيدته التي أولها :

صحا القلبُ عن ليلى وأقْصَرَ باطلُه
وعُرّيَ أفراسُ الصِّبا ورواحِلُه

وهي في شرح ديوان زهير بن أبي سلمى صنعة ثعلب (دار الكتب المصرية ١٩٤٤) ، ص ١٢٤ وما بعدها . والبيت الشاهد في ص ١٣٣ حيث رُوي الشطر الأول هكذا : «فلأياً بلأيٍ قد حملنا غلامَنا» .
: بيت الرجز : أورده ابن السكيت في « إصلاح المنطق » (ص٩٥) مع عشرة أبيات بعده .

ص ٤٧ : انظر في بيت لبيد أيضاً « شرح الشواهد الكبرى » للعيني (على هامش الخزانة ، ط بولاق ، ٣/٢١٩–٢٢٢) .

ص ٦٢ : بيت أمية بن أبي عائذ الهذلي هو مطلع قصيدة طويلة له تجدها في « شرح أشعار الهذليين » للسُّكَّريّ (بتحقيق عبد الستار أحمد فراج) ٢/٤٩٤ وما بعدها .

: الهامش الأول : انظر في موضوع إضافة المنادى إلى ياء المتكلم ص ٤٥٧–٤٦٠ من كتابنا هذا .

: انظر في بيت قيس بن ذريح « شرح الشواهد الكبرى » للعيني (على هامش الخزانة ، ط بولاق ، ٤/٢٥٩–٢٦١) .

ص ٦٣ : انظر في البيتين الأولين أيضاً « شرح الشواهد الكبرى » للعيني (على هامش الخزانة ، ط بولاق ، ٤/٢٦٨–٢٦٩) . وهذا بعض حديثه عن البيت الثاني : « قوله (وأبي الحَشْرَج) : عَطْف على ما قبله ، والتقدير : ويا لَأبي الحشرج ؛ ولا يلزم اللام في المعطوف، ويجوز أن يُؤْتَى بها، ويجوز أن تُترك . قوله (الفتى) : بدل من (أبي الحشرج) ، و(النَّفَّاح) صفته . الاستشهاد فيه : في موضعين : الأول في قوله (ويا لَرِياحٍ) حيث فتحت فيه اللام لتكرير (يا)... ، والثاني ترك اللام في المعطوف كما في قوله (وأبي الحشرج)، إذ أصله : ويا لَأبي الحشرج ، فافهم » .

ص ٦٤ : البيت الذي في الهامش من الوافر .

ص ٧٣ : بيت الصَّلَتان العبدي من قصيدة في نَيِّف وعشرين بيتاً أوردها ابن قتيبة في « الشعر والشعراء » (ص ٥٠٠–٥٠١) ، وأبو علي القالي في أماليه

(٢/١٤١-١٤٢) ، والبغدادي في الخزانة (ط بولاق ١/٣٠٥-٣٠٦ = ط السلفية ٢/١٥٣-١٥٤ = ط هارون ٢/١٧٦-١٧٧). وجاء بعضها في « طبقات الشعراء » لابن سلاّم الجُمَحيّ (ليدن ١٩١٦) ، ص ٩٥-٩٦ ، و « المؤتلف والمختلف » للآمدي (ص ٢١٤) .

ص ٧٨ : البيت الذي في الهامش من الطويل .

ص ٧٩ : الهامش : انظر في موضوع (استَحْوَذَ) وأشباهها أيضاً « المنصف » ١/٢٧٦-٢٧٧ .

ص ٨٠ : بيت رؤبة آخر أبيات عشرة نُسِبت إليه (ديوانه ص ١٨٣) .

ص ٩٤ : بيت زهير من قصيدته التي أولها :

بانَ الخليطُ ولم يأوُوا لِمَنْ تَركُوا

وزوّدوك اشتياقاً أيّةَ سلكُوا

(لم يأووا : لم يَرْحَموا)

والقصيدة في شرح ديوان زهير ، ص ١٦٤ وما بعدها . والبيت الشاهد في ص ١٨٢ .

ص ٩٥ : البيت الأول : في ديوان النابغة الذبياني صنعة ابن السكيت ، ص ٨١ ، حيث روي الشطر الثاني هكذا : « كأنهن نعاجٌ حَوْلَ دُوّار » .

: البيت الثاني : في ديوان النابغة (ص ٩٩) برواية (ألفٌ) مكان (جيشٌ) .

ص ١٠٣ : البيتان اللذان في الهامش من الطويل .

ص ١٢٧ : كتاب المنصف في ثلاثة أجزاء كما تقدم في ص ١٢٣ . ففي الجزأين الأولين استوفى ابن جني شرح أبواب كتاب التصريف للمازني. وفي الجزء الثالث فسَّرَ غريب اللغة في كتاب المازني ، ثم أتى بمسائل من عويص التصريف تبلغ خمس عشرة مسألة .

ص ١٤٥ : البيت : (حميداً) : رُوِي مصغَّراً ومكبَّراً ، وهو بدل من الياء في (فاعرفوني) لبيان الاسم ، أو هو منصوب على المدح بتقدير (أعني) . انظر البغدادي في الخزانة (ط بولاق ٢/٣٩٠) وفي شرح شواهد الشافية (ص ٢٢٣) .

(تقدّم في ثَبَت المراجع أن شرح شواهد الشافية للبغدادي ألحق جزءاً رابعاً بشرح الشافية للرضي .)

ص ١٤٧ : آخر سطر في هامش الصفحة : أبيات رؤبة الأربعة هي من الأبيات المفردة المنسوبه إليه .

ص ١٤٨ : آخر الهامش : انظر في هذا الموضوع أيضاً شرح شواهد الشافية للبغدادي (ص ٢٤٦-٢٥١ و ٢٥٤-٢٦١) .

ص ١٤٩ : الهامش : انظر حديث البغدادي في شرح شواهد الشافية

(ص٢٤٨–٢٥١) عن أرجوزة منظور بن مرثد التي منها الأبيات السبعة.

ص ١٧٥ : انظر في هــــذا الرجز أيضاً شرح شواهد الشافية للبغدادي (ص ٢٧٤–٢٧٦ و ٤٨٠) .

ص ١٧٦ : السطر الخامس من الهــامش : يقول ابن السكيت في « إصلاح المنطق » (ص ٩٥) : « ويقال : رجل صَدْعٌ وصَدَعٌ ، وهو الضرب الخفيف اللحم . وأما الوَعِل فلا يقال فيه إلا الصَّدَع ، وهو الوعل بين الوعلين . قال الراجز : (الأبيات) » .

وهذا القول في (باب فَعْلٍ وفَعَلٍ من السالم) من « إصلاح المنطـــق » ، لا (باب فَعَلَ وفَعَّلَ) كما ضبطه ناشرو شرح شواهد الشافية للبغدادي (ص٢٧٥ س ١٠)

ص ١٧٨ : بيت زهير : هكذا رُوِي في شرح ديوانه صنعة ثعلب (ص١٥٢). قال الشارح : (يُظْلَم أحياناً) : يُطْلَب إليه في غير موضع الطلب، فيحمل ذلك لهم . وأصلُ الظلم كله وضعُ الشيء في غير موضعه، ومنه « من أشْبَه أباه فما ظَلَم » أي : فما وضع الشَّبَه في غير موضعه. قال : وسمعت أعرابياً ينشد : فيَنْظَلِمُ ، بالنون »

والبيت من قصيدته التي يقول في مطلعها (ص ١٤٥ من شرح الديوان):

قِفْ بالديار التي لم يَعفُها القِدَمُ بلَى وغَيَّرَها الأرْواحُ والدِّيَمُ

(الأرواح : جمع رِيح)

ص ١٨٣ : بيت علقمة من قصيدته التي مطلعها :

طَحا بكَ قلبٌ في الحِسان طروبُ بُعَيْدَ الشبابِ عَصْرَ حانَ مَشِيبُ

وهي في شرح المفضليات لابن الأنباري ، ص ٧٦٥ وما بعدها . والبيت الشاهد في ص ٧٨٩ ، والرواية هناك (خَبَطْتَ) .

وقد أعجب البغداديَّ منها ، كما يقول في شرح شواهد الشافية (ص٤٩٦) ، هذه الأبيات :

فإنْ تَسْألوني بالنساء فإنني بصيرٌ بأدْواءِ النساء طبيبُ

إذا شابَ رأسُ المرءِ أو قلَّ مالُه فليس له من وُدِّهِنَّ نصيبُ

يُرِدْنَ ثَراءَ المالِ حيثُ عَلِمْنَهُ وشَرْخُ الشبابِ عندهنَّ عجيبُ

ص ٢١٢–٢١٣ : انظر حديث البغدادي في شرح شواهد الشافية (ص١٦٧– ١٧٤) عن أبيات الرجز الأربعة ، وقد نقل فيه ما قاله ابن جني في هذا الموضوع في « المنصف » (شرح تصريف المازني) و « سر صناعة الإعراب » و « الخصائص » و « المحتسَب » .

وهذا ما قاله في الإعراب (ص ١٧٢) : « وخاطِمَها بالنصب : حال من حمار قَبّانَ ، والإضافة لفظية ، والتقدير : خاطِماً إياها . ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو خاطمُها . وزَأمَّها مثل خاطمها ، لأنه تأكيد له . وقوله (أن تذهبا) : بتقدير اللام ، أي : لِتذهبَ معه ، أو بتقدير مضاف هو صلة لخاطمها ، أي: خوفَ أن تذهب وتفرَّ منه... وقوله (يا عجباً) : (يا) للتنبيه ، وعجباً : منصوب على المصدرية ، أي: أعجب عجباً ، فهو منوَّن ؛

ويجوز أن يكون (يا) للنداء ، وعجبًا منادى ، والأصل : يا عجبي ، فقلبت ياء المتكلم ألفاً ، وعلى هذا هو غير منون » . (انظر في إبدال ياء المتكلم ألفاً في النداء ص ٤٥٩ من كتابنا هذا) .

ص ٢٣١ : بيت النابغة : في ديوانه صنعة ابن السكيت (بيروت ١٩٦٨ ، بتحقيق شكري فيصل) ، ص ٢٢١ (لا تزجروا) . وفي الشرح : « روى الأصمعي (أو تزجروا مكفهراً) ،يقول : حتى تُجَهْنِجِهوا بجيش هذه صفته » .

(جَهْنَجَهَ بالسَّبُع : صاح ليكُفَّه)

ص ٢٣٦ : مع الهامش : نقل البغدادي في شرح شواهد الشافية (ص ٦٩–٧٠) حديث ابن السيد البطليوسي عن بيت الرجز ، ثم قال : « ومروان هو ابن محمد بن مروان بن الحكم بن العاص. وأبو الأخزر راجز إسلامي اسمه قتيبة » .

وفي « المؤتلف والمختلف » للآمدي (ص ٦٦) أن أبا الأخزر الحمّاني أحد بني عبد العُزّى بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، وعبد العزي هو حِمّان .

ص ٢٤٨ : انظر حديث البغدادي عن الأبيات الأربعة في شرح شواهد الشافية ، ص ٢١٢–٢١٥ .

ص ٢٥٠ : الهامش الرابع : بيتا أبي النجم من أرجوزة طويلة له وصف فيها الإبل لهشام بن عبد الملك ومطلعها :

الحمدُ لله الوَهوبِ المُجْزِلِ

انظر شرح شواهد الشافية للبغدادي ، ص ٤٨٥–٤٨٦ .

ص ٢٥١ : انظر حديث البغدادي عن الأبيات الثلاثة في شرح شواهد

الشافية ، ص ٢١٥–٢١٨ .

ص ٢٥٢–٢٥٣ : اختصر البغدادي في شرح شواهد الشافية (ص ٤٨٦ – ٤٨٧) حديث ابن جني عن « حتى إذا ما أمْسَجَتْ وأمْسَجا » ، ثم قال : « وقال أحد شُرّاح أبيات الإيضاح للفارسي : « قيل إن هذا السطر للعجّاج ، يريد : أمست الأُتُن وأمسى العَيْر ، وقيل : أراد : أمست النعامة وأمسى الظليم ؛ ولم أعرف له صلة فأتبين الصحيح من ذلك » اهـ. ولم أقف أنا [أي البغدادي] أيضاً على تتمّة هذا الرجز وقائله بشيء » .

ص ٢٩٥ : الهامش الأول : انظر حديث ابن جني في الخصائص (١/١٥٨–١٥٩) عن قلب الواو ياء في مثل (ثياب) ، وتصحيح الواو في مثل (خِوان) ومثل زِوَجة (جمع زَوْج) ومثل (طِوال) ومثل رِواء (جمع رَيّان) .

والشاعر الذي قال : « تبين لي أن القماءة ذلة » (البيت) هو أُنَيْف بن زَبّان النَّبْهانيّ ، وهو إسلامي . والبيت من قصيدته التي مطلعها :

تذَكَّرْتَ حُبّى واعتراكَ خيالُها وهيهاتَ حُبّى ليس يُرْجَى وِصالُها

انظر شرح شواهد الشافية للبغدادي ، ص ٣٨٧ .

ص ٣٥٤ : انظر حديث البغدادي عن بيت مُرّة بن مَحْكان في شرح شواهد الشافية ، ص ٢٧٧–٢٨٣ .

: الهامش الرابع : لابن جني حديث آخر في هذا الموضوع في كتابه « إعراب الحماسة » [1] ، وقد نقله البغدادي في شرح

---

(١) لم ينشر .

شواهد الشافية (ص ٢٧٧-٢٧٨) .

ص ٣٦٤ : الهامش الرابع: ورد (قَرْقَرَى) في بيت زهير (شرح الديوان صنعة ثعلب ، ص ١٤٧) : (بسيط)

سالتْ بهم قرقرى ، بِرْكٌ بأيمُنِهم
فالعالياتُ ، وعن أيسارِهِمْ خِيَمُ

عن شرح ثعلب : سالت بهم أي كثروا بها ، أُخِذَ من السَّيْل . قرقرى : موضع . بِرْكٌ : مكان . خِيَم : جَبَل . بأيمُنهم : عن أيْمانهم .

ص ٣٦٦ : الهامش : انظر حديث البغدادي عن هذا الرجز في شرح شواهد الشافية ، ص٣٩٩-٤٠٠ .

ص ٣٦٨ : الهامش الثاني : لا يعرف قائل البيت . وانظر حديث البغدادي عنه في شرح شواهد الشافية ، ص ١١٢ .

ص ٤٢٤ : يضاف إلى ما نُشِر من آثار الزجاجي « كتاب اللامات » الذي أصدره المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٦٩ بتحقيق مازن المبارك. وهذا ثاني أثر للزجاجي ينشره الأستاذ المحقق ، فقد نشر له من قبل (القاهرة ١٩٥٩) كتاب « الإيضاح في علل النحو » ؛ انظر ص ٤٢٦ من كتابنا هذا .

يقول الزجاجي في مقدمة كتاب اللامات : « هذا كتاب مختصر في ذكر اللامات ومواقعها في كلام العرب وكتاب الله عزّ وجلّ ، ومعانيها، وتصرُّفها، والاحتجاج لكل موقع من مواقعها ، وما بين العلماء في بعضها من خلاف . وبالله التوفيق . فاللامات إحدى وثلاثون لاماً ... ... » ثم ذكرها واحدة واحدة.

تصويبات

ص ٢٦ : البيت الثاني من الكامل (لا الطويل) .

ص ٤٥ : الهامش الثالث : آخر كلمة فيه هي (مباَشرةً) .

ص ٥٣ : آخر سطر في المتن: احذف النقطة بعد(تمثيل)،فالكلام متّصل.

ص ٦٢ : آخر سطر في الهامش الأول : السورة الكريمة هي (الزُّمَر) بفتح الميم .

ص ٦٣ : البيتان الأولان من الخفيف (لا المديد) .

ص ١٠١ : البيت الأول : الكاف في (يأْتِكَ) مفتوحة (لا مكسورة) .

ص ١١٣ : الهامش: الصواب : فبينما العسر إذْ دارت مياسير (كما في المتن).

ص ٢١٩ : آخر سطر في الهامش الثاني : الصواب (ويبيبع).

ص ٤٦٤ : السطر ١١ من الهامش الثاني : الصواب (فأُبْتُ).

فهرس قوافي الأبيات الشواهد (1)

(١) (هـ) بعد رقم صفحة ما يشير إلى هامشها .

فهرس الموضوعات

ص

و (اظّهَرَ) ؛ والأول أجود وأكثر – قلب تاء افتعل دالاً بعد زاي مثل (ازدجر) ، ومن أبدل التاء على ما قبلها قال (ازّجر) – افتعل من (ذكر) هو ادّكر أو اذّكر أو اذْدَكر ، والأول أجود – إن كانت التاء منفصلة لم يُفعل بها ذلك نحو (قَبِّضْ تلك) – إن جاءت تاء الفاعل بعد حرف إطباق فالجيّد إظهارها نحو (فَحَصْتُ برجلي) ؛ ومن العرب مَن يشبّه هذه التاء بتاء افتعل فيقول (فَحَصْطُ برجلي) : الاستدلال على شدة اتصال الفعل بالفاعل ١٦٥–١٨٨

(٤) من باب المثال : قَلْبُ الياءِ الساكنة واواً إذا انضم ما قبلها ١٨٩–١٩٠

(٥) من باب المثال : بناء افْتَعَلَ وما تصرّف منه ١٩١–١٩٩

(٦) من باب الأجوف : وزنا أَفْعَلَ واسْتَفْعَلَ : الماضي – المضارع – الأسماء الجارية على الأفعال الجوفاء إذا كانت في أوائلها الميم فُعِلَ بها ما فُعِل بالمضارع – اسم المفعول من هذا الباب يُعَلّ كالمضارع المبني للمجهول – مجيء حروف المضارعة في أوائل الأسماء ٢٠٠–٢١٠

(٧) من باب الأجوف: وجوب همز العين في مثل (قائم) و (بائع) ٢١١–٢١٣

(٨) من باب الناقص : تُبْدَل الياء والواو ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما – مجيء (رَمَيْتُ) و (غَزَوْتُ) ونحوهما على الأصل لسكون الياء والواو ٢١٤–٢١٧

(٩) من باب الناقص : قلب الواو ياء في الماضي إذا كان على أربعة أحرف فصاعداً قياساً على المضارع – قلب الواو